

العولمة

في القرن الحادي والعشرين

ما مدى ترابطية العالم؟

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العولمة في القرن الحادي والعشرين

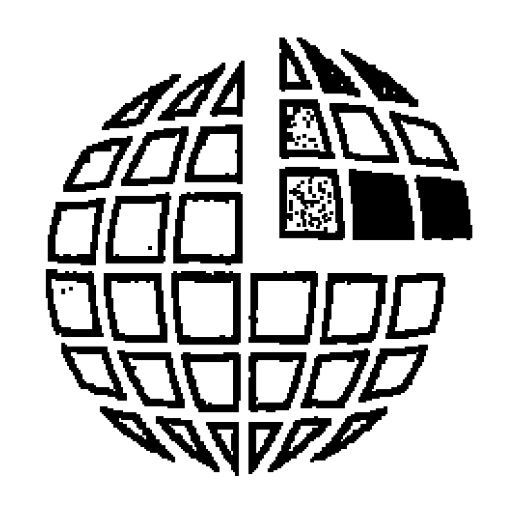
ما مدى ترابطية العالم؟

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2009

النسخة العاديـــــة ISBN 978-9948-14-174-7
النسخة الفاخــــرة ISBN 978-9948-14-175-4
النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-176-1

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبـوظـبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العولمة في القرن الحادي والعشرين

ما مدى ترابطية العالم؟

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

تمهيد

يصف مصطلح "العولمة" ظاهرة مستمرة وغامرة أخذت تعيد تعريف الديناميكيات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المعاصرة. وقد أسفرت الاتصالات المتزايدة والترابط المتبادل بين الدول عبر الروابط السياسية المتمددة، والتكامل الاقتصادي الأعظم، والاتساع الثقافي الأعرض، إلى جانب تعزيز خلق الثروة العالمية عن تفاعل أكبر بين دول متنوعة عبر العالم. مع ذلك، وبرغم أن عملية العولمة تعتبر عموماً ظاهرة مفيدة، فإن البعض ينظرون إليها كخطر على السيادة الوطنية والثقافة الأصلية. وبما أنها عملية حتمية، فمن المهم ضمان أن نستفيد منها.

وهناك عدد من العوامل التي تمثل القوة الدافعة للعولمة، وكلها تتفاعل وتتآزر. ومن أهم هذه العوامل نجد السهولة المتزايدة للاتصالات والتجارة، والتقدم العلمي، ووجوه التقدم التقني، والثروة العالمية الأعظم، ومستويات المعيشة الأعلى. وكل هذه العوامل سهلت التفاعل المتزايد بين المجموعات السكانية وجعلته شيئاً ضرورياً.

على الرغم من ذلك، هناك عوائق أمام تقدم العولمة. على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن العولمة قد نشأت إلى حد كبير نتيجة لعالم أكثر استقراراً وأمناً، فإن العوامل التي أسهمت في هذه النشأة تساعد أيضاً فصائل لها مصلحة في إثارة الاضطراب في العالم. ولولا التكامل العالمي، لوجدت الجماعات الإرهابية الاتصالات، والسفر، وتحويل الأموال والمواد دون إثارة الفضول أمراً أكثر صعوبة. والهم الأمني الآخر يتمثل في ازدهار التجارة غير الشرعية؛ سواء كانت في البشر أو المواد أو الأموال.

وحتى نساهم في المناقشة المتسعة حول أثر العولمة على التطور العالمي، فقد استضاف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية مؤتمراً متخصصاً، انعقد في أبوظبي

تحت عنوان **العولمة في القرن الحادي والعشرين: ما مدى ترابطية العالم؟** في الفترة 23-25 نيسان/ إبريل 2007، حيث دُعي إليه الخبراء الزائرون الذين ينتمون لخلفيات أكاديمية، ومهنية، وأخرى في مجال صنع القرار، متنوعة ومرموقة؛ لكي يتبادلوا الآراء حول العولمة، ويفحصوا الظاهرة من زوايا مختلفة، حتى يقدموا أكبر قدر من المنظورات المحتملة.

وهذا الكتاب يضم مجموعة ثمينة من آراء هؤلاء الخبراء، وهو يغطي العولمة وأسسها الاقتصادية وتجلياتها، والهجرة وحرية الحركة، والمضامين الاجتماعية للعولمة، والسياسة في نظام دولي معولم، والأخطار الأمنية الجديدة الناتجة من العولمة، والمسؤوليات العالمية المتطورة.

وينتهز مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية هذه الفرصة لكي يتقدم بالشكر إلى المؤلفين لمساهماتهم القيمة.

د. جمال سند السويدي

مدير عام المركز



العولمة في القرن الحادي والعشرين

العولمة ظاهرة اقتصادية واجتماعية لها أثر على كل حياتنا. وعبر العالم نجد أن المجموعات السكانية، على اختلاف مواريثها القومية والإثنية والدينية، قد أخذت تتقارب دائماً. وقد ربطت عولمة سلسلة الإمدادات إنتاجنا ومخرجاتنا بطريقة لم تحدث من قبل، وأدت الظاهرة أيضاً إلى إلغاء الكثير من الحواجز، وأنتجت فرصاً جديدة ومثيرة للتفاعل. ومن المأمول أن تفيد هذه العملية الجميع، ولكنها تطرح أيضاً عدداً من التحديات؛ ليس فقط فيما يتعلق بالتجليات البسيطة للعولمة، ولكن أيضاً في الطريقة التي يمكن أن تستغل بها أساليب جديدة من الاتصالات، وجوانب معينة من التفاعل الأعظم والانفتاح من أجل أغراض شنيعة.

ومن المهم أن نكون قادرين على الاستمتاع بالفوائد الجلية للعولمة بينما نضمن، بأكبر قدر ممكن، أن نتفادى آثارها الضارة. ونظراً إلى أن القوى التي تدفع العولمة هي التنمية البشرية والتقدم، فإن العملية حتمية. ومن ضمن أهم التطورات التي تنسب إلى العولمة نجد السهولة المتزايدة في الاتصالات والتجارة، والتقدم العلمي والتقني، والثروة العالمية الأعظم، والمستويات المرتفعة للمعيشة، والآليات الأكثر تكاملاً لحل المنازعات سلمياً. وكل هذه التطورات قد سهلت التفاعل المتزايد بين المجموعات السكانية وجعلته أمراً ضرورياً.

وكما يشرح وليام كوهين في كلمته الرئيسية، فإن العولمة، بحكم طبيعتها، تخلق صراعاً تنافسياً، وترغم الدول والمجتمعات على التعديل الدائم لسياساتها ومبادئها حتى يتسنى لها أن تظل منافِسة ومبدعة في ساحة السوق العالمية. ويشير كوهين إلى أن الثورة الأخيرة في المعلومات والتقنية قد جعلت صناعة المعرفة العملة المشتركة في نظامنا العالمي الجديد. فالفكرة المبدعة تتطور في أي مكان في العالم، ويمكن تنقيحها فوراً وتطبيقها في أي مكان آخر تقريباً على الكوكب.

على الرغم من ذلك، هناك عوائق كبيرة أمام تقدم العولمة وما يلازمها من فوائد. إن الأخطار المدرَكة للعولمة، والتي كثيراً ما تكون ملموسة جداً، والتي يُنظر إليها في المستويات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، غالباً ما تُستخدَم تبريراً لرفض العملية برمتها.

ويزعم حسن أبو نعمة في فصله المعنون «العولمة والنظام الدولي» أن البعض، وخاصة في الدول الأقل تقدماً، قد أُخذوا على غِرَّة بتأثيرات العولمة، بما أن العملية لم تتطور بطريقة يمكن للدول والأفراد أن يكونوا قادرين على التكيف معها وفهمها. وقد أدى ذلك إلى الكشف المفاجئ عن حقائق عدم التوازن العالمي، وشدد على الاختلافات الحساسة بين أولئك الذين تقدموا وهؤلاء الذين تخلفوا. وهو يشير إلى أن هذا هو السبب وراء ردود الفعل الأولية إزاء العولمة مع ميل الكثيرين نحو الرفض والخوف والحذر، متصورين أن العولمة لا تتعدى كونها جهوداً للدول المزدهرة في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لفرض نظام ثقافي واقتصادي وسياسي شامل على بقية العالم.

إن نصراء العولمة، الذين يحاولون مكافحة مثل هذه الآراء، قد خذلتهم أعمال حكومات الكثير من الدول المرفهة التي تعتنق العولمة في شكل تجارة حرة وتنمية عادلة، ولكنها غير مستعدة لكشف أنفسها أمام مخاطرة التداعيات الداخلية للعولمة. ويؤكد البعض أن الآثار السلبية للعولمة تقود الدول إلى التخلي عن المعايير التي تحمي حقوق شعوبها. فعلى سبيل المثال، يشعر الكثيرون في الولايات المتحدة الأمريكية بأن هذه العملية تهددهم، ويخشون من فقدان وظائفهم لصالح عمال في دول أقل تقدماً. وقد أفضى النفوذ الجارف للدول الكبيرة في العديد من المنظمات المتعددة الجنسيات مثل منظمة التجارة العالمية إلى شيوع تصور أن القصد من التكامل الاقتصادي هو فقط فائدة هذه الدول وحدها، لا الدول المتوسطة والصغرى؛ ولقد أدى هذا التصور مباشرة إلى خلق تكتل مجموعة العشرين (G20) للدول النامية في آب/ أغسطس 2003.

من الذي يستفيد من العولمة؟

إن تحديد من يستفيد من العولمة أبعد ما يكون من الدقة. فبينما ينبغي أن يرتفع دخل الفرد الحقيقي من التجارة، فإن هذا لا يضمن توزيع المنافع على أساس متساوٍ. علاوة على ذلك، فإن الذين يخسرون، أو الذين يتخلفون نتيجة للعولمة، من المرجح أن يتمركزوا في مناطق معينة ومحددة من العالم.

يشير دوان وندسور، في فصله المعنون «سياسات التجارة الحرة والأسواق المفتوحة: من المستفيد؟» إلى أن مؤيدي العولمة الاقتصادية يميلون نحو استنتاج أن الانشقاق والنقد هما نتيجة الجهل أو المصالح الراسخة.

ويفسر ذلك قائلاً: إن الرد البسيط بشكل خادع على هذه الحجة يتمثل في أنه على مدى فترة زمنية مجردة "طويلة الأجل"، فإن مجموع الرفاهية الحقيقية العالمية ينبغي أن يزيد نتيجة لعمل مبدأ المزايا المقارَنة (أو النسبية). ووفقاً لهذا المبدأ، فإن العالم برمته لا يمكن أبداً أن يخسر من التجارة الحرة والأسواق المفتوحة.

ومع ذلك، فإنه يذكرنا أيضاً بأنه على الرغم من النظرية المؤسسة جيداً والدليل التجريبي الذي يفضل التجارة الحرة وسياسات الأسواق المفتوحة، فهناك قلق شعبي كبير من التأثيرات الفورية للعولمة، يصاحبه تعبير صريح عن تحفظات مهمة من جانب بعض الاقتصاديين البارزين. إن الصعوبات العملية في الإجابة الخادعة البسيطة المتمثلة في المزايا المقارَنة، والتوزيع غير المتساوي للمكاسب والخسائر تحوِّل الخلاف حول التجارة الحرة والأسواق المفتوحة من الكتب المقررة في الاقتصاد إلى العالم الواقعي للاقتصاد السياسي؛ حيث يلتقي الاقتصاد والسياسة حول توزيع الثروة الحقيقية داخل الدول، وفيما بينها. إن المكاسب والخسائر سوف توزع بشكل غير متساوٍ. وهذا لا يضمن ميزة مستمرة للاقتصادات المتقدمة. وهكذا، ربما تساعد الأسواق الفقراء في أسفل الهرم، ولكنها لن تساعد «الوسط المفقود» بفعل العولمة.

ويجذب جون رابلي في الفصل المعنون «الاقتصاد العالمي والعصور الوسطى الجديدة» انتباهنا إلى حقيقة أنه مع انتشار العولمة، فإن اللامساواة قد أصبحت موضوعاً مهماً للدراسة في العلوم الاجتماعية. وعلى نحو خاص، كانت هناك مناظرة تتضمن افتراضين: أولاً، لقد تفاقمت اللامساواة نتيجة لبرامج إصلاح السوق الحرة، وثانياً، هذه اللامساواة أخذت تؤدي إلى اضطراب اجتماعي متصاعد عبر العالم. ويؤكد رابلي أن السؤال المهم لا يتعلق بما يحدث لتوزيع الدخل داخل المجتمعات، ولكن الأحرى به أن يتعلق بما يحدث لتوزيع الدخل بين المجتمعات، وخاصة الكيفية التي يؤثر بها اقتصاد عالمي معولم بشكل متزايد على هذا التوزيع.

العولمة واتفاقيات التجارة

يستكشف جيفري برجستراند وسكوت باير وباتريك ماكلوخْلين في فصلهم المعنون «دور اتفاقيات التجارة الإقليمية والأقاليمية بالنسبة إلى الشرق الأوسط»، دور اتفاقيات التجارة في تسهيل العولمة وتوفير فرص محتملة للدول لزيادة تطورها ورفع مستوياتها المعيشية، وخاصة في الشرق الأوسط.

ويقولون إن حالة النمو في عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية، والاضمحلال المتواضع في الحواجز التي تضعها الدول أمام التجارة الدولية قد خفضا التكاليف الاقتصادية والسياسية النسبية لتأسيس اتفاقيات تجارة ثنائية وإقليمية.

ويؤكدون أن "السوق" العالمية لاتفاقيات التجارة الحرة أصبحت الآن حقيقة، ومن المرجح أن تستمر هذه السوق في النمو جنباً إلى جنب مع العولمة. ومناطق العالم التي تؤسس اتفاقيات تجارة تتسم بالرشادة الاقتصادية وتشارك في هذه السوق من المرجح أن تخسر بلغة اقتصادية نسبية، وتستمر في المعاناة من جراء الانهيارات في دخل الفرد والاضطراب الاقتصادي والسياسي المتزايد.

آثار العولمة على الأمن

على الرغم من أن العولمة قد نشأت، إلى حد كبير، نتيجة لعالم أكثر استقراراً وأمناً، فإن العوامل نفسها التي ساهمت في توسعها تساعد أيضاً عناصر تستهدف زعزعة العالم. ويمثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونظم إطلاقها، والمواد والتقنيات ذات العلاقة بها خطراً أساسياً على الأمن والسلام العالميين. وكما يبين محمد قدري سعيد في فصله المعنون «سبل انتشار أسلحة الدمار الشامل واحتوائها»، فإن السهولة المتزايدة للسفر الجوي، والتعاملات المالية والتجارية ربما تلعب دوراً رئيسياً في ظهور شبكات عالمية معقدة للانتشار النووي. ويقول: لقد وسعت الخصخصة المتزايدة للتجارة، والتدفقات المالية، وتدفقات المعلومات الفضاءات «غير المحكومة» في النظام الدولي، وقد استغلت الأطراف التي لا تتبع للدول هذه الفضاءات لممارسة أنشطتها. وبناء على ذلك، فإن مكافحة خطر الانتشار النووي في عصر العولمة يتطلب مقاربة شاملة لمنع مثل هذه الأسلحة من الوقوع في أيدي دول وجماعات بعينها، كما يتطلب أيضاً نظاماً أمنياً معولماً جديداً يعكس الترابطية المتبادلة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتنامية لعالم اليوم.

الدين في عالم معولم

يشعر الكثيرون بأن العولمة خطر على الدين، بما أن عملية التفاعل والتكامل الأعظم سوف تخفف في عاقبة الأمر المعتقدات الدينية داخل المجتمعات. وفي فصله المعنون «العولمة والدين»، يسلط بَهْمَن بَخْتياري الضوء على حقيقة أن ملايين الناس اليوم، بغض النظر عن قومياتهم، يدركون النزاعات العالمية وفق الرؤى الدينية المتنافسة، والنقاء المتصلب، والواجب المقدس. وبالنسبة إلى الكثير من الباحثين في مجال العولمة والعلاقات الدولية، يُفترَض أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي والسياسي الأعظم سوف يضعف في النهاية السطوة التقليدية للأديان -كما يزعمون- وأن الناس قد تعلموا الفصل بين القضايا الدينية والقضايا السياسية. وقد شكل هذا الافتراض الطريقة التي ينظر بها باحثو العولمة

إلى الدين؛ إما كقوة تتهالك أمام ضغوط العولمة وتصبح تعددية في الغالب، أو قوة تظل أيديولوجية سلفية تقتضي التحليل الاجتماعي لا الاشتباك الفكري الجدي.

ويُذكِّرنا بَخْتياري أن هناك تأكيداً معيارياً لأثر العولمة على الدين والقيم الثقافية يزعم أن العولمة تفضي إلى التجانس الثقافي، وتزيد التكامل، وتؤدي إلى تناقص الاختلاف، وتغرس المعايير، والأفكار، أو الممارسات التي تتجاوز الأعراف. بعبارة أخرى، العولمة نفسها شكل من الدين له أهداف كونية. على الرغم من ذلك، تؤكد حجة معاكسة أن التفاعل المتزايد أخذ يفضي إلى أخلاط جديدة من الثقافات، وأن التكامل أخذ يستثير الدفاع عن التقاليد، بينما تزعم حجة أخرى أن العولمة قد زادت الأصولية الدينية لأنها أفضت ليس إلى النمو الاقتصادي غير المتساوي والتفاوت الأوسع بين الأغنياء والفقراء فقط، ولكن أيضاً إلى العلمنة المتزايدة.

التركيز على فوائد العولمة

بينما نجد أنه لا يمكن إنكار أن بعض جوانب هذه الظاهرة تؤذي مصالح معينة في دول منتقاة، فإن المجتمعات كانت دائماً تحتاج إلى التكيف مع الأنماط المتغيرة للسلوك والتفاعل الإنسانيين. وهذه العملية الحتمية تجري على نطاق عالمي، ومن ثم ينبغي الاستفادة من فوائدها لا معارضتها. والفوائد المكتسبة من احتضان الجوانب الإيجابية من العولمة والتكيف مع تأثيراتها جلية. فالدول التي رفضت العولمة، عادة لأسباب سياسية (مثل إيران وكوريا الشمالية)، أو لأسباب أمنية (مثل الصومال)، لم تكسب شيئاً من التكامل العالمي، ومن ثم لم تكن قادرة على تقديم مستقبل أفضل لشعوبها. ومن ضمن الاقتصادات العالمية الكبرى، أبدت الصين والهند حماساً أكبر لاستيعاب الفوائد الاقتصادية للعولمة. وفي كلتا الحالتين، فقد ازدهر الاقتصاد "والوجود" بما أن حكومتيهما بدأتا، كلٌّ على حدة، في تشجيع مقاربة أكثر عولمة وليبرالية في تسعينيات القرن العشرين لإدارة الاقتصاد الكلي. وينبغي على الدول الصغيرة خاصة أن تقبل عملية العولمة وتتكيف معها لكي تزدهر وتتطور في بيئة متزايدة التنافس.

وهذا لا يعني أن استيعاب كل المؤثرات الأجنبية هو مفتاح للتنمية القومية، فهناك دائماً تحديات وأخطار متأصلة. سوف يظل هناك نزاع، وحروب ساخنة وباردة، ومناورات استراتيجية بين الدول، وسوف تستمر الحكومات في إعطاء الأولوية لمصالحها القومية فوق كل شيء آخر، وخاصة خلال أوقات الكسب القصير الأجل الظاهر، وسوف تتكيف الدول والحكومات والشركات، والأفراد، وهم يواجهون تحديات العولمة بدرجات متفاوتة، وعلى مستويات مختلفة. إن العولمة تطرح بالفعل تحديات معينة أمام المجتمعات، ولكن هذه التحديات ينبغي أن تواجَه بمقاربة شاملة تُوازِن بين الشؤون السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية. إن أعظم التحديات المفاهيمية بالنسبة إلى الدولة هي الأخطار التي تنبثق من تقويض الدولة الوطنية عبر الانتقاص من سيادتها ومن سيطرتها على الشؤون الأمنية، والقمع المتصوَّر للثقافة والهوية الوطنيتين، وتآكل الاستقلال الاقتصادي الوطني.

إننا نشهد مختلف آثار العولمة في حياتنا اليومية؛ من الوجبات التي نأكلها، إلى السيارات التي نقودها، والناس الذين نقابلهم، ولدينا جميعاً تصورنا للكيفية التي تؤثر بها علينا. وتهدف مجموعة الأوراق هذه إلى تقييم الطبيعة الراهنة والمستقبلية للظاهرة التي نسميها العولمة وأثرها اليوم وفي السنوات القادمة أيضاً.

الكلمة الرئيسية

العولمة اليوم: ما مدى ترابطية العالم؟

وليام كوهين

هذه رحلتي الرابعة إلى الشرق الأوسط في السنة الأخيرة. وكل هذه الرحلات شملت زيارات لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ مما يؤكد أهمية هذه الدولة، وبخاصة ما يحدث هنا في أبوظبي ودبي بالتزامن مع الشرق الأوسط الكبير والعالم الأوسع.

وإضافة إلى زيارة دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد شرفت بحضور مؤتمر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في البحرين في كانون الأول/ ديسمبر، حيث التقيت وزراء الخارجية وكبار مسؤولي الدفاع في كل دول الخليج العربية. وقد قمت أيضاً بزيارات كثيرة لكل من المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين وسلطنة عمان والكويت، حيث أتيحت لي فرصة لكي أسمع مباشرة آمال ومشاغل القادة والشعوب في هذه الدول.

عقب زيارتي لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإنني أخطط للقاء مع الملك عبدالله في الأردن، وسوف أتوقف في إسرائيل للاجتماعات مع رئيس الوزراء أولمرت وغيره من كبار المسؤولين الإسرائيليين. وقد وفرت لي زياراتي المتكررة للخليج العربي والمنطقة الأوسع تقديراً ممتازاً للفرص العظيمة، إضافة إلى الأخطار، التي تنتظر هذه المنطقة عندما تصبح أكثر ترابطية مع العالم.

لقد كان هذا الموضوع من أبرز موضوعات النقاش العالمي في السنوات الأخيرة، وخاصة في الأشهر الأخيرة. ويثير موضوع "ما مدى ترابطية العالم؟" أسئلة مهمة عن الكيفية التي تعيد بها قوى العولمة اليوم تشكيل مشهدنا الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، وتقدم لنا فرصاً وتحديات جديدة معاً.

وبحكم طبيعتها، تخلق العولمة صراعاً تنافسياً، وترغم الدول والمجتمعات على تعديل سياساتها دائماً لكي تظل منافِسة ومبدعة، بل لكي تبقى على قيد الحياة في ساحة السوق العالمية. إن الثورات الأخيرة في تقنية المعلومات جعلت صناعة المعرفة العملة المشتركة لعالمنا المعولم الجديد. إن الفكرة المبدعة التي تتطور في أي مكان من العالم يمكن الآن أن تنقح فوراً وتطبق في أي مكان آخر على الكوكب تقريباً. وبالمثل، ربطت عولمة سلسلة الإمدادات مخرجاتنا وإنتاجنا كما لم يحدث من قبل.

واليوم تُنتج قلة من المنتجات في مكان واحد، ومفهوم "التوصيل في الوقت المناسب" يعني أن إنتاج وتصنيع الأجزاء والإمدادات والخدمات يجب أن يستفيد من كفاءات الحجم والعمل والمعرفة من أركان متباينة من الأرض لكي يظل تنافسياً. وقد مكنت العولمة الأفراد والشركات والدول من التأثير على الأعمال والأحداث حول العالم بقدر أسرع وأرخص وأكثر أهمية من ذي قبل. لقد أدت إلى كسر الكثير من الحواجز، وإتاحة الفرصة للإبداع الإضافي، وعمليات التبادل الاجتماعي والثقافي والحوار والتفاهم.

لقد أدركت قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أكثر من عقد الحاجة إلى تنويع اقتصادها إلى ما بعد القطاع النفطي، وجعلت دولة الإمارات العربية المتحدة وجهة سياحية عالمية الشهرة، مع مبانٍ فخمة في جمالها وطموحها معاً. واليوم تُفعِّل دولة الإمارات العربية المتحدة تلك الرؤية القديمة نفسها لتحول البلاد إلى مركز ثقافي في المنطقة، وهي بصدد تطوير قطاع مالي سوف ينافس تلك القطاعات المالية حول العالم.

على الرغم من ذلك، للعولمة جوانب مظلمة تضاهي لمعان وعودها واحتمالاتها، وهي: الطلب على مصادر الطاقة؛ تدهور البيئة؛ انتشار الأوبئة (الأيدز، إنفلونزا الطيور)؛ الاعتماد المتبادل المتنامي بين الاقتصادات والأسواق المالية وما ينجم عن ذلك من تعقد التحليلات والقدرة على التنبؤ بالأرباح وحركة المال؛ التحولات اليائسة للهجرة التي يثيرها الافتقار إلى الأمن والفقر والمجاعات، أو الاضطراب السياسي. ومن الإنصاف أن

نقول إن العولمة في بعض الأمثلة عززت ببساطة الاقتصادات القوية، وزادت الاقتصادات الهزيلة هزالاً.

يزعم بعض الكتّاب- برغم أنهم أقلية- أن العولمة ظاهرة دائرية، وأننا شهدنا فترات من العولمة شبيهة جداً بالعولمة التي نعيشها الآن من قبل، وأننا قد ننظر إلى هذه بوصفها مرحلة عابرة تتبعها دورة تتحرك سريعاً في الاتجاه المعاكس؛ القومية، والحمائية، والنمو العكسي.

ومع ذلك، أظل مقتنعاً بأن الموجة الراهنة من العولمة تتضمن تغييراً بنيوياً دائماً في كثير من مؤسسات العالم. لقد أُرغمت الدول والشركات معاً على التكيف وإدارة التحديات العالمية التي نواجهها اليوم بطريقة مختلفة جداً. واليوم أصبحت دول مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والبرازيل وتركيا والصين والهند أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي مما كانت حتى قبل عقد مضى، وأخذت أهميتها تتعاظم من حيث أثرها على التجارة العالمية. بالفعل، لنفكر في أن الصين قد تتمكن من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية، لتصبح أكبر مصدِّر في العالم بحلول عام 2010.[1] ويعتقد أيضاً أن الصين على وشك تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تخرج منها.[2] وبالنسبة إلى الهند، فقد واصلت الوفاء بأهداف نمو مثيرة للإعجاب تبلغ 8-9٪ سنوياً؛ وهذا إلى حد كبير نتيجة للإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي.

إن أثر هذه العمليات واضح بحيث يراه الجميع، سواء كان ذلك في الطلب العالمي المتزايد على الطاقة أو في فيضان الواردات التي سوف تصل إلى سواحلنا. لنفكر، مثلاً، في هذه الحقائق:

- منذ عام 1987 قفزت صادرات الاقتصاد العالمي من 16٪ إلى 27٪.
- تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث مرات منذ عام 1990، وارتفعت محفظة الاستثمار عبر الحدود خمس مرات كنسبة من إنتاج العالم.

- واليوم يحتوي أي منتج واحد على أجزاء أو مدخلات من 15-20 دولة مختلفة. إننا نشهد نظام إنتاج عالمياً مرتفع التكامل في الكثير من القطاعات- بمعنى أن الشركات العالمية تخطط وتصمم وتنظم الإنتاج على نطاق عالمي.
- في عام 2005 استوردت محلات وول-مارت الأمريكية لتجارة التجزئة ما قيمته 18 مليار دولار أمريكي من السلع من 5000 مزوِّد صيني. وحتى الآن في هذه السنة أعلنت الشركات الهندية عن 34 عملية تملك أجنبي قيمتها أكثر من 10.7 مليارات دولار أمريكي.
- وكان إجمالي السنة الماضية 23 مليار دولار أمريكي، وهذا أكثر بخمس مرات من الرقم القياسي السابق، وأكثر من استثمارات الأجانب في الشركات الهندية. واليوم ينظم بالفعل 50٪ إلى 60٪ من إنتاج العالم الصناعي داخل دائرة الإنتاج المتكاملة عالمياً هذه.
- في عام 1986 كان إجمالي كمية تعاملات الصرف الأجنبي في اليوم 200 مليار دولار أمريكي، وهذا رقم مرتفع بشكل معقول. واليوم تقدر تعاملات الصرف الأجنبي التي تجري كل 24 ساعة بتريليوني دولار. والقيمة اليومية للمشتقات المالية، والتي لم تكن موجودة قبل 20 إلى 25 سنة في الماضي، قد بلغت تريليون دولار أمريكي في اليوم. وهذا يعطينا فكرة عن درجة تكامل الأسواق المالية اليوم. ويبين لنا أيضاً السرعة التي تقع بها الأحداث: بلمسة زر واحدة في الحاسوب يمكن أن تحول مليارات الدولارات الأمريكية- إن لم يكن مئات المليارات- من جزء من العالم إلى جزء آخر.

لنفكر في "العولمة الناعمة"؛ عولمة الأفكار، والمنفذ إلى الإنترنت، وتبادل المعرفة، والاتصالات الفورية، والسهولة التي نظل بها على اتصال معاً، حتى عندما نكون مسافرين أو نعيش بعيداً عن قواعدنا في الوطن. وسواء كانت الهواتف الخلوية أو روابط الإنترنت، أو غير ذلك من حلقات الوصل في الاتصالات السلكية واللاسلكية، فقد انفجرت جميعها

على مدى العقد الماضي. وفي أكثر 50 دولة مكتظة بالسكان نجد في المتوسط 95 تلفزيوناً لكل 100 أسرة. إن المعلومات تنتقل بسرعة من دولة إلى أخرى، ومن أسرة في القاهرة إلى أخرى في سيئول.

من ناحية ثانية، نجد أن المشكلات العالمية أكثر وضوحاً اليوم مما كانت عليه من قبل. إننا نعيش في عالم مختلف؛ عالم أخذ يتضاءل في الصغر كل يوم. وهذه الترابطية المتبادلة هي ما يوفر قوتنا ويكشف ضعفنا. فالكارثة الطبيعية، والهجوم الإرهابي، والحرب، والفيروس سوف تؤثر فينا جميعاً لأن شيئاً لا يحدث في انعزال. أيضاً، لأننا مترابطون بهذه الطرق الكثيرة، فإننا نحتاج إلى التفكير في قضايا الحوكمة العالمية، والتعاون العالمي، والتخطيط المتعدد الأطراف إذا كنا نأمل في البقاء والازدهار.

في كتابه *The World is Flat* العالم مستو/ مسطح، يصف توماس فريدمان الشلال غير المخطط من التحولات التقنية والاجتماعية على أساس أن له تأثيراً تسطيحياً، وأنه «بالصدفة [جعل] بكين وبانجلور وبيثسدا أقرب الجيران».[3] وتشمل قائمة فريدمان لعوامل التسطيح: سقوط حائط برلين، وصعود شركة نتسكيب، وازدهار الدوت كوم الذي أدى إلى استثمار تريليون دولار أمريكي في كابلات الألياف البصرية، وبروز منصات البرمجيات المشتركة، والتعاون العالمي في تمكين التعليمات البرمجية المكتوبة بلغة المصادر المفتوحة، وصعود الاستعانة بالمصادر الخارجية: التعهيد outsourcing، وتسجيل الشركات أو إدارتها أو الإنتاج من الخارج (أوفشورنج offshoring)، وسلاسل الإمدادات، والتكليف الداخلي insourcing. وقد اقترنت هذه المسطِّحات نحو عام 2000، ومكنت من نشوء ثلاثة اقتصادات ضخمة- اقتصادات الهند، والصين، والاتحاد السوفيتي السابق- التي «دخل سكانها الثلاثة مليارات، الذين كانوا خارج اللعبة، إلى الميدان».[4]

ويشرح بيل جيتس هذا التحول بطريقة أفضل؛ فقبل ثلاثين عاماً إذا كان عليك أن تختار بين أن تولد عبقرياً في مومباي أو شنغهاي وبين أن تولد شخصاً متوسطاً في بوكبسي

لكنت قد اخترت بوكبسي، لأن فرصك في أن تعيش حياة مزدهرة ومشبعة كانت أكثر هناك. والآن، أفضِّل أن أكون عبقرياً مولوداً في الصين على أن أكون شخصاً متوسطاً مولوداً في بوكبسي».[5] وقد اقترح أن إحدى القوى الدافعة للعالم المسطح هي بالفعل المواقف والسياسات المتحولة للحكومات حول العالم؛ فمن البرازيل إلى جنوب أفريقيا إلى الهند أخذت الحكومات تغدو أكثر وداً للسوق، وتقبل بأن أفضل طريقة لمعالجة الفقر هي استهداف سياسات النمو العالي.

وقد أطلق هذا التغير طاقة القطاع الخاص أكثر من أي تغير آخر. إجمالاً، كان في الهند مئات الآلاف من المهندسين المدربين في سبعينيات القرن العشرين، ولكنهم لم ينتجوا النمو. وفي الولايات المتحدة وأوربا، حثت سياسات تحرير التشريعات على المنافسة التي أدت إلى الإبداع الراديكالي. ومن المؤكد أن هناك مشكلة الدجاجة والبيضة: هل خلقت سياسات الحكومات الازدهار التقني، أم أن الازدهار التقني تسامى فوق أسوار البيروقراطية؟ سوف أترك الإجابة للخبراء.

إن العالم الاقتصادي المسطح قد صنع عالماً سياسياً غير متساوٍ بشكل مفرط. لقد هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على الأرض كما لم تفعل أي قوة أخرى منذ روما القديمة. كانت في الخط الأمامي تدفع من أجل الأسواق المفتوحة، والتجارة المفتوحة، والسياسة المفتوحة. على الرغم من ذلك، فإن عاقبة هذه السياسات سوف تكون خلق عالم أكثر توازناً اقتصادياً وسياسياً. وإذا نمت الصين اقتصادياً، فسوف يتوجب عليها عند نقطة ما أن تتجاوب مع التطلعات الاجتماعية والطموحات السياسية لمواطنيها. وإذا واصلت البرازيل الصعود، فسوف ترغب في أن يكون لها صوت أكثر نفوذاً في المسرح العالمي. وإذا اكتسبت الهند العضلات الاقتصادية، فالتاريخ يوحي بأنها سوف تسعى من أجل جيش أقوى.

لقد أكد الكثير من الباحثين أن العلاقات الاقتصادية المعززة بين الدول سوف تكون رادعاً قوياً للحرب، وهذا صحيح إذا كانت الدول تتصرف بشكل معقول. ولكن كما

شهدنا في السنوات الأخيرة، يستمر الكبرياء، والشرف، والغضب في لعب دور كبير في السياسة العالمية.

وبينما راجت استعارة "العالم المسطح"، فإنها تمضي بعيداً جداً. في الواقع، العالم لم يتسطح بالنسبة إلى عدة مليارات من عدد سكانه اليوم. يعيش نحو 40٪ من سكان العالم البالغ عددهم 6.5 مليارات في الفقر، وفي كثير من الدول هناك معدل متسارع من اللامساواة.

لا توجد إجابة سهلة لتحدي الكيفية التي تُخفَّض بها الفجوة المتنامية بين من "يملكون" ومن "لا يملكون." وكما يبين جوزيف ستيجليتز، فالتعليم مهم، ولكن إذا لم تكن هناك وظائف للذين يتعلمون، فسوف يكون هناك القليل من التنمية أو التقدم. على نحو مماثل، نحن نعرف أنه من المهم بالنسبة إلى الدول المتقدمة أن تفتح أسواقها للدول الأفقر، ولكن إذا كانت الدول الأفقر لا تملك طرقاً وموانئ أو بنية تحتية أساسية، فسوف تكون غير قادرة على نقل سلعها إلى الأسواق، وسوف يكون من المرجح بقدر أقل أن تجذب الاستثمار الأجنبي. وإذا كانت الدول المتقدمة تملك الطرق والموانئ، ولكن إنتاجية مزارعيها بائسة، فلن يكون عندها منتج تبيعه. وإذا كانت الدول النامية تملك المنتجات والبنية التحتية التي تنقلها إلى الأسواق، فإنها لن تنجح إذا استمرت الدول المتقدمة في تشييد حواجز تجارية لحماية منتجيها الداخليين من المنافسة.

إن العولمة كلمة تثير القلق، والصور المزعجة، والمخاوف حتى عندما تمثل الفرص والآفاق الجديدة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يصيب القلق البعض من أن العولمة سوف تهدد طريقة معيشتهم، وأن الوظائف سوف تصدَّر إلى دول أخرى. والشك العام في التجارة المفتوحة آخذ في الارتفاع في الدول الغنية والفقيرة معاً، ويوجَّه اللوم بشأن كوكبة من التحولات الاقتصادية الكبرى، مثل التفاوت المتفاقم في الدخل، إلى التكامل العالمي. علاوة على ذلك، لقد توقفت جولة الدوحة لمحادثات التجارة منذ فترة طويلة، وأتت الانتخابات النصفية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 في الولايات المتحدة الأمريكية بحفنة من صناع القوانين الذين يعارضون التجارة الأكثر حرية.

وللسيطرة على هذه الردة، ينبغي علينا أن نكون أكثر حساسية بالنسبة إلى الآثار السلبية لهذه الظاهرة. يؤكد بعض النقاد أن العولمة تخلق "سباقاً إلى القاع" يفضي بالدول إلى التخلي عن حماية كل من المستهلكين والعمال والبيئة. من الناحية الثقافية، يساور البعض القلق من أن العولمة سوف تفرض الامتثال والتجانسية، وستحل هويات مجردة عالمية محل مفاهيمهم المجاورة المألوفة والشخصية، ومجتمعاتهم الدينية الأصلية.

وهناك أيضاً أوقات تراودنا فيها مخاوف غير عقلانية من أن العولمة سوف تهدد أمننا، كما رأينا في السنة الماضية، عندما اعترض الكونجرس الأمريكي على أن تكون لشركة موانئ دبي العالمية أي سيطرة عملياتية على الموانئ الأمريكية. وقتها، انضممت إلى زميلي، الأميرال جيمس لُوي لكتابة مقالة في *Wall street Journal* **وول ستريت جورنال تعبر** عن قناعتنا بأن أعمالنا ينبغي ألا تبنى على الخوف، وأنه يجب أن ننظر إلى الحقائق التي تحيط بهذه القضية بطريقة منصفة ومسؤولة.[6] وعلى الرغم من ذلك، فقد ساد الخوف.

لقد ذكرت الجيد والسيئ في مناقشتي للعولمة. وهناك أيضاً الوجه القبيح؛ فالمعرفة والمعلومات يمكن استخدامها في الضرر والمساعدة. فالتقنيات نفسها التي تنشر الازدهار يمكن أن تُستخدَم لكي تكون أسباباً للإضرار المتعمد والاستشهاد.

قال الرئيس جون كينيدي في خطاب تنصيبه إن العالم قد تغير، وإننا نحمل في أيدينا القوة لإلغاء كل أشكال الفقر الإنساني، ولكن أيضاً كل أشكال الحياة الإنسانية. وكان الاختيار ولايزال اختياراً نقوم به نحن. يمكن أن ننجح فقط إذا اخترنا العيش معاً، وكنا على استعداد للعمل معاً سعياً وراء التوازن والانسجام، ونحو قدر أعظم من الإنسانية.

القسم الأول

العولمة: أسسها ومظاهرها الاقتصادية

الفصل الأول

سياسات التجارة الحرة والأسواق المفتوحة من المستفيد؟

دوان وندسور

يتناول هذا الفصل سؤالاً واسعاً وصعباً، وهو: من المستفيد (ومن الخاسر) من سياسات التجارة الحرة والأسواق المفتوحة في الاقتصاد المتعولم الذي يتسم به حاضرنا؟ «إن العولمة الاقتصادية عملية مثيرة للجدل إلى درجة تثير الدهشة؛ والمقصود هو دهشة العديد من الاقتصاديين وواضعي السياسات الذين يعتقدون أنها الوسيلة الأفضل لتحقيق الرفاهية بالنسبة إلى أكبر عدد ممكن من الناس حول العالم. ويميل مؤيدو العولمة الاقتصادية إلى الاعتقاد بأن رفض العولمة وانتقادها إنما ينبعان من الجهل بها أو من المصالح الخاصة».[1] لكن ثمة رد فعل متوقعاً من جهات ذات مصالح متنوعة ضد تأثيرات العولمة؛[2] وثمة كذلك تحفظات متزايدة إزاءها لدى بعض الاقتصاديين البارزين.[3]

ويكمن حل – خادع في سهولته – لهذا الجدل في أنه من المنتظر أن يزداد إجمالي الرفاهية العالمية الحقيقية، خلال فترة زمنية ما "على المدى الطويل"، كنتيجة لإعمال مبدأ الميزة النسبية.[4] وحسب هذا المبدأ، وبفرض ثبات الاعتبارات الأخرى، فإن العالم ككل لا يمكن أن يخسر أبداً من التجارة الحرة والأسواق المفتوحة.[5] وتُعد تلك الإجابة البسيطة من الأمور الراسخة في النظرية الاقتصادية التقليدية الرئيسية (أي في التقليدين الكلاسيكي والكلاسيكي الجديد)، وفي السجل التاريخي للتنمية الاقتصادية وللنمو منذ عام 1776، وهو العام الذي نُشر فيه كتاب *The Wealth of Nations* ثروة الأمم لآدم سميث.[6] إن النظرية المتعلقة بمزايا التجارة الحرة والأسواق المفتوحة، وكذلك الأدلة عليها، ترتكز على أسس راسخة. ويمكن، بعد مرور فترة كافية، أن تولِّد التجارة الحرة في الأسواق المفتوحة

ذات الميزة النسبية زيادة في الثروة الاقتصادية الإجمالية. ويستشهد دوجلاس إروين بهاري جونسون فيما مؤداه أنه من الثابت أن التجارة الحرة تعود عموماً بفائدة أكبر مما تعود بها الحمائية.[7] وهذا الجواب البسيط يدعمه الدليل التجريبي القوي المرتبط بالعديد من الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال التجارة الحرة التي اتُّخذت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتلخص الورقة التي كتبها البروفيسور جيفري برجستراند حول اتفاقيات التجارة الإقليمية والأقاليمية (الفصل الثاني من هذا الكتاب) مجموعة الأدلة التجريبية، بما يبين أن واضعي النماذج الاقتصادية كثيراً ما يسيؤون تقدير قيمة المزايا الشاملة للترتيبات التجارية الإقليمية والأقاليمية، وكذلك وتيرة ظهور تلك الترتيبات. وتعد التجارة الحرة والأسواق المفتوحة من الدوافع القوية النمطية للتنمية وللنمو الاقتصاديين.

وعلى الرغم من النظرية الراسخة والأدلة التجريبية لصالح سياسات التجارة الحرة والأسواق المفتوحة، فإن ثمة درجة كبيرة من القلق على المستوى الشعبي إزاء الآثار المباشرة للعولمة، وهناك كذلك تعبير صريح عن تحفظات مهمة من قبل بعض الاقتصاديين البارزين. وفي شهر حزيران/ يونيو 2007، عقد رؤساء الحكومات في مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية (G8) قمتهم السنوية في هايليجندام بألمانيا.[8] وتمحور جدول الأعمال الرسمي حول "النمو والمسؤولية" فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي وبأفريقيا وبتغير المناخ. وتم التركيز بصفة خاصة على المسؤولية المتزايدة لكل من البرازيل والصين والهند، باعتبارها اقتصادات نامية كبيرة. وكما أصبح مألوفاً الآن في مؤتمرات القمة لمجموعة الثمانية ولمنظمة التجارة العالمية، كان هناك حضور قوي للناشطين المناهضين للعولمة والمؤيدين لحماية البيئة والبلدان النامية، الذين حالت الشرطة الألمانية دون اقترابهم من مقر انعقاد الاجتماع. وبينما كان من الواضح أن تلك المظاهرات ينظمها الناشطون للتأثير على الرأي العام، فإنها لا تمثل في الواقع سوى غيض من فيض القلق الشعبي.[9]

ويرى ألان بلايندر أن الاقتصاديين الذين يدافعون عن المزيد من حرية التجارة يسيؤون تقدير «...أهمية التعهيد وتأثيره الضار على البلدان الغنية».[10] ويعلق بول

صامويلسون بأن «معظم غير الاقتصاديين ينتابهم الخوف عندما تتسبب دولة صاعدة مثل الصين أو الهند - مدعومة بمعدلات أجورها الحقيقية التي لاتزال منخفضة، وبالتعهيد، وبالتطورات المدهشة التي تشهدها في مجال التصدير - في الاستغناء عن الوظائف الأمريكية الجيدة. تلك قضية ساخنة الآن، وهي قضية ستظل تلاحقنا خلال العقد القادم».[11] أما الواقع "على المدى القصير"، فهو أن للعولمة تأثيراتها السلبية والإيجابية (الاقتصادية وغير الاقتصادية) على البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وبينما تعد التأثيرات على المدى القصير مباشرة وملحة، فإن المزايا على المدى الطويل غير مباشرة وبعيدة المنال. وكما أقر بول كروجمان- وهو الاقتصادي المعروف بمناصرته لحرية التجارة- في كانون الثاني/ يناير 2007، فإن «...من ينتابهم القلق بشأن التجارة لديهم مبرراتهم، وبالتالي فهم يستحقون قدراً من الاحترام».[12] وتجدر الإشارة هنا إلى أن كروجمان يرى أن المبرر الأساسي لحرية التجارة يكمن في مساعدتها لعملية التنمية العالمية، وهو ما قد تكون له تكلفته بالنسبة إلى الدول المتقدمة. وينصح كروجمان بأن تتولى البلدان المتقدمة تعزيز شبكات السلامة الاجتماعية لديها.

وعليه، فإن العولمة لا تحظى بشعبية تلقائية.[13] وقد أشار كل من بلايندر وصامويلسون بشكل مباشر إلى ملاحظات أبداها، في شباط/ فبراير 2004، الدكتور جريجوري مانكيو، وهو رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين بالولايات المتحدة.[14] فكما هو متوقع، أدى تعليق مانكيو بأن نقل الوظائف الخدمية الأمريكية إلى الخارج «ما هو إلا طريقة جديدة لممارسة التجارة الدولية» إلى نشوب أزمة سياسية عاصفة. وقد ذكر مانكيو فيما بعد أن كلماته أسيء فهمها، وأضاف: «إن الاقتصاديين وغير الاقتصاديين يتكلمون لغتين مختلفتين عن بعضهما تماماً... إن بعض التعليقات التي أبديتها بشأن مزايا التجارة الدولية لم تكن واضحة وأسيء تأويلها.»[15] ثم قام بالربط بين الوظائف المفقودة في الخارج والوظائف التي يتم خلقها في الداخل وجهود إعادة التدريب الوظيفي. أما الدرس الأساسي المستفاد، فهو أنه في تلك الحالة، لا يحظى الرد الخادع في سهولته بشعبية تلقائية، ولا يَسْهُل إيصاله.[16]

إن الوصول إلى إجابة مفيدة وواقعية عن السؤال "من المستفيد؟" أمر شديد التعقيد لأسباب عدة؛ فبينما تُعتبر النظرية والأدلة الاقتصادية واضحتين بدرجة معقولة، ويعزز أحدهما الآخر فيما يتعلق بإجمالي الرفاهية العالمية الحقيقية على المدى الطويل، فإن ثمة صعوبات عملية تنطوي عليها الإجابة الخادعة في سهولتها والقائمة على الميزة النسبية؛ حيث يؤدي التوزيع غير المتكافئ للمكاسب (أي المزايا) وللخسائر (أي الأعباء) إلى خروج الجدل بشأن التجارة الحرة والأسواق المفتوحة من كتب الاقتصاد وانتقاله إلى العالم الحقيقي للاقتصاد السياسي؛ حيث يجتمع الاقتصاد والسياسة حول توزيع الرفاهية الحقيقية داخل البلدان وفيما بينها.[17] إن المزايا والخسائر ستتوزع على نحو غير متكافئ، وما من ضمان أن يستمر تميز الاقتصادات المتقدمة. وبينما قد تساعد الأسواق الفقراء في "أسفل الهرم"،[18] فهي ربما لا تساعد "الوسط المفقود" بفعل العولمة.[19] إن نموذج النمو الاقتصادي الكلاسيكي لآدم سميث يمكن أن يفضي إلى وضع جامد ينعدم فيه النمو. ولا تراعي النظريات العامة والبعيدة المدى الصعوبات العملية التي تصاحب ظروفاً تشوبها درجة مفرطة من عدم التكافؤ.

أولاً، إن "المدى البعيد" تعبير مجرد يصعب تحديد نطاقه.[20] ويشير البروفيسور برجستراند إلى الدليل على أن الترتيبات الإقليمية والأقاليمية تدر عائدات سريعة، ولكن ما المدة التي يستغرقها ظهور تأثيرات الرفاهية الحقيقية الإجمالية في ظل العولمة؟ قد تتجاوز هذه المدة صبر العاملين الذين يفقدون وظائفهم في البلدان المتقدمة، وصبر المستهلكين والعاملين المحتملين في البلدان النامية، وصبر الناشطين.

ثانياً، قد يختلف توزيع المزايا والأعباء اختلافاً ملحوظاً عن متوسط الزيادة في الرفاهية الحقيقية. فقد تكون هناك زيادة في الرفاهية الإجمالية، وكذلك توزيعات مؤلمة للخسائر. وتحجب المؤشرات الإجمالية والمتوسطة التباينات. والإجابة الخادعة في سهولتها تصح إذا كان الجميع رابحاً، أو إذا فاق عدد الرابحين بكثير عدد الخاسرين، وإذا فاقت المكاسب الخسائر بكثير. عندئذ يفقد التوزيع جدواه من الناحية النظرية. وكما تشير إليه تعليقات

مانكيو، فإن الرهان الاقتصادي يقوم على أنه بينما تؤدي التجارة الدولية إلى فقدان الوظائف القديمة من جهة (أي من خلال الواردات)، فهي تخلق وظائف جديدة من جهات أخرى (أي من خلال الصادرات ومكاسب الثروة المحلية).

ثالثاً، وفي إطار المبدأ المقترح للتعويض الافتراضي، فإنه يمكن أن يعوض الرابحون الخاسرين نظرياً، ويظل وضعهم، مع ذلك، أفضل مما كان عليه.[21] وفي الواقع، فإن المرشحين للارتقاء في البلدان النامية قد لا يحبذون العولمة أو تعويض الخاسرين.[22] ويشير مانكيو إلى الاستثمار في مجال إعادة التدريب الوظيفي كمثال، بيد أن ذلك التعويض يظل افتراضياً عموماً حتى في البلدان المتقدمة؛ فمن منا يرغب في التضحية بنصيبه من مكاسب الرفاهية لتصحيح ظروف الآخرين، وخصوصاً في ظل نظام للتجارة الحرة يتنافس فيه الجميع على أساس الميزة النسبية الديناميكية؟

وبينما يُحتمل أن يكون هناك من يشعرون بالسخط الشديد إزاء العولمة بسبب الخسائر التي ألحقتها بهم، فإن الرابحين قد لا يؤرقهم الأمر بالدرجة ذاتها. ويستشهد إروين بجون ستيوارت ميل فيما مؤداه أنه بينما انهزمت الحمائية فكرياً بصورة عامة، فإن هناك محاولات متكررة لتبريرها في حالات محددة.[23] وبالفعل، فإن هناك أسباباً للاعتقاد بأن الناس يولون من الناحية النفسية أهمية أكبر للخسائر مما يولونه للمكاسب، وخصوصاً إذا كانت الخسائر فورية، بينما ظلت المكاسب محتملة ومستقبلية.

رابعاً، قد لا يكون توقيت المكاسب والخسائر مواتياً؛ فقد يتركز قدر أكبر من الخسائر في المدى القريب، بينما قد يأتي معظم المكاسب لاحقاً. ويتماشى هذا التوزيع الزمني، على سبيل المثال، مع الدراسات التجريبية التي أعدها كارل ماركس وفردريك إنجلز بشأن التأثيرات السلبية المؤقتة على الأقل للثورة الصناعية الأولى في القرن التاسع عشر.[24] وينطوي هذا التوزيع الزمني على صعوبات سياسية خطيرة.

خامساً، إن الرفاهية الحقيقية مركّب متعدد الأبعاد (بعيداً عن الاعتبارات الفنية المتعلقة بالتعريفات والقياسات الدقيقة). والمكاسب في الدخل الحقيقي قد يقابلها

التراجع البيئي العالمي والنمو السكاني. وقد يتولد عن التنمية الاقتصادية والنمو العديد من العوامل الخارجية السلبية وغير المسعَّرة، وهي تكاليف حقيقية يتحملها أحد الأطراف من دون أن يتلقى تعويضاً. وقد لا يتم التعرف على التأثيرات الحقيقية لتلك العوامل الخارجية السلبية إلا بعد فترة من الزمن. لذلك؛ قد يستدعي الأمر إجراء تخفيضات كبيرة على الرفاهية الحقيقية، مقاساً اقتصادياً عند نقطة زمنية محددة، بسبب تلك العوامل الخارجية السلبية غير المسعَّرة. ويُعد تغير المناخ من الأمثلة على ذلك؛ فقد يؤدي التقدم التقني والنمو السكاني إلى تدمير الموارد الطبيعية للكرة الأرضية وإلى تقويض فرص العيش على سطحها.

إن العولمة الاقتصادية – أي ترابطية السوق – لاتزال غير مكتملة، وهو ما يضعف الثقة بسلامة التنبؤات الصادرة بهذا الشأن. ويُذكر أن من بين التأثيرات المحتملة للعولمة بصورتها الكاملة: نقص الاكتفاء الذاتي المحلي، وعدم قابلية الانعزال عن الأحداث البعيدة؛ فعلى سبيل المثال، في شباط/ فبراير 2007، عندما تراجع متوسط المؤشرين المجمعين في شنغهاي وشِنْزِن بشكل مفاجئ بنحو 9٪ في يوم واحد عقب ارتفاع قياسي، شهدت الأسواق الأوربية والآسيوية والأمريكية تراجعاً كرد فعل فوري. وتراجع متوسط مؤشر داو جونز الصناعي بما يزيد بدرجة طفيفة على 416 نقطة (أي نسبة 3.3٪) مع تراجع أسهم الشركات المسجلة كافة، وعددها ثلاثون شركة.

وقد تعثرت مفاوضات منظمة التجارة العالمية منذ انطلاق جولة الدوحة في عام 2001، التي هي امتداد للاجتماعات التي أرجئت في سياتل في عام 1999 بسبب التظاهرات الاحتجاجية. وتعود أسباب حالة الجمود تلك، جزئياً، إلى الانقسام بين الشمال الذي تمثله الاقتصادات المتقدمة (أوربا والولايات المتحدة واليابان) والجنوب الذي تمثله الاقتصادات النامية، وخصوصاً مجموعة العشرين بقيادة البرازيل والصين والهند. ذلك أن "قواعد اللعبة" لم توضع بشكل جيد. والمتاح، على أفضل تقدير، عبارة عن مجموعة مجزأة ومتباينة من نظم السياسة الدولية والترتيبات المؤسسية التي لا ترتقي إلى

مرتبة "القواعد" التي يمكن بها إدارة التجارة والعلاقات الدولية بشكل ملائم.[25] إن التغيرات والتقلبات الاقتصادية تنطوي على تكاليف وأعباء انتقالية خطيرة. ويختلف توزيع الثروة عن إنتاج الثروة الإجمالية؛ إذ إن حصول جميع أصحاب المصلحة على قدر مقبول من الحصص أمر غير مضمون. وتعاني حكومات مختلفة قدراً كبيراً من الفساد، والجهود الدولية الرامية إلى مكافحته لاتزال غير فاعلة على نطاق واسع.[26] وقد تؤثر العولمة سلباً على الفقراء والمكتفين ذاتياً بحيث تعود فائدتها على الشركات المتعددة الجنسيات الأكبر حجماً. وتُعد المؤسسات الواقعة تحت تأثير الدولة، كما هي الحال في الاقتصاد الصيني الحالي مثلاً، خرقاً للنظرية العامة. ويفضل من يتحلى بالمنطق من بين منظِّري نظرية المباراة أن تكون الأسواق مفتوحة في الخارج على أن تبقى مغلقة في الداخل. ومما يعزز هذا التفضيل، الإعانات الزراعية وأشكال الإعانات الأخرى التي يتم منحها في الاقتصادات المتقدمة (كما هي الحال بالنسبة إلى الهواجس الموجودة لدى كوريا الجنوبية بشأن الواردات من الأرز)، وكذلك الهواجس التي لها ما يبررها بشأن تحول الوظائف إلى أماكن أخرى (كما هي الحال بالنسبة إلى قرار التعهيد الذي أعلنت عنه مؤخراً مجموعة سيتي جروب [المصرفية] والذي سنناقشه لاحقاً). ويقترن تقدير التوقيت الخاص بالمزايا والخسائر وتوزيعهما بترسيخ البعد الأخلاقي المتعلق بتخفيف حدة الفقر وتحقيق العدالة. فالبرازيل والصين والهند من البلدان المعفاة من توقيع بروتوكول كيوتو ليتسنى لها رفع مستوى المعيشة لسكانها الذين تتزايد أعدادهم باستمرار.

والقسم المتبقي من هذا الفصل موزع كما يلي: يشرح القسم الذي يتبع هذه المقدمة نظرية التخصص على أساس الميزة المقارنة، ويتم التركيز على الأسباب التي تجعل النظرية خادعة في سهولتها عند مقارنتها بالظاهرة المعقدة المسماة العولمة الاقتصادية. ويشرح القسم التالي طبيعة نظرية "التدمير الخلاق" لجوزيف شومبيتر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وبالنمو. إن عملية التدمير الخلاق هي ما يولد الميزة الديناميكية أو "المشكالية" [نسبة إلى المشكال، وهو أداة تحتوي على قطع متحركة من الزجاج الملون التي تعكس، عند تغير أوضاعها، مجموعة لا نهاية لها من الأشكال الهندسية المختلفة الألوان] ضمن اقتصاد

عالمي دائم التغير. وتأثيرات الميزة المشكالية معقدة ويصعب التنبؤ بها. وينتقل الفصل، في القسم اللاحق، إلى مناقشة النتائج الممكنة بحسب أنواع البلدان والشعوب. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن البرازيل والصين والهند ستحقق تقدماً ضمن اقتصاد متعولم، بينما سيكون على الاقتصادات المتقدمة حالياً أن تبذل جهداً أكبر لتبقى في مقدمة السباق، فيما قد تخسر البلدان المتوسطة الدخل بمرور الوقت. ويتناول القسم قبل الأخير من الفصل مشكلة تزايد الثروة الحقيقية مقابل استمرار النمو السكاني وتناقص الموارد الطبيعية العالمية وتدهور النظام الإيكولوجي. وبينما يمثل التقدم التقني المفتاح المؤدي إلى التنمية المستدامة، فهو يشكل أيضاً – إلى جانب النمو السكاني – تهديداً حقيقياً لتلك التنمية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى خطرين رئيسيين؛ وهما: أولاً، قد لا تتوافر الموارد العالمية الكافية، وثانياً، قد تجتاز التنمية الاقتصادية العالمية نقطة اللاعودة من حيث تدهور النظام الإيكولوجي العالمي. ويلخص القسم الأخير أهم الحجج التي تضمنها هذا الفصل.

فهم التخصص على أساس الميزة النسبية

تعني حرية التجارة أساساً التنقل الحر والمفتوح للسلع والخدمات ضمن أسواق غير مقيدة (أي مثالية نسبياً) تعمل داخل البلدان وفيما بينها، حيث يُفترض أن تتدفق الموارد نحو الاستخدامات ذات القيمة الاقتصادية الأعلى. وتمثل هذه الكفاءة المتزايدة مصدراً مهماً من مصادر تحسين الرفاهية الحقيقية. لكن تلك البلدان هي، في الوقت ذاته، عبارة عن كيانات سياسية ذات سيادة، ولديها القدرة على تقييد تلك الحركة من خلال الحمائية بمختلف أشكالها. وتعني زيادة حرية التجارة إجراء تحسينات على الترتيبات ذات العلاقة، بحيث يتم الابتعاد عن أية قيود قائمة، والاقتراب من الهدف الأمثل وهو التجارة الحرة. وتمثل الأسواق المفتوحة الظروف المثالية نسبياً؛ حيث لا توجد حواجز "تجارية" أو "غير تجارية" أمام الحركة الدولية والمحلية للسلع والخدمات أو لرؤوس الأموال (أي الاستثمارات المالية) أو الأيدي العاملة. وتتطلب العولمة بمعناها الكامل أساساً أن تكون التجارة حرة والأسواق مفتوحة على المستوى العالمي. لكن على الرغم من الجهود التي

تبذلها منظمة التجارة العالمية، فإن العالم لايزال بعيداً كل البعد عن تلك الحالة من العولمة الكاملة. وتميل الجهود المبذولة على صعيد تحرير التجارة إلى التركيز على حركة التجارة والاستثمار وليس على حركة العمالة. وتمثل هجرة العمالة من البلدان النامية إحدى القضايا الجدلية على صعيد السياسات العامة في الولايات المتحدة وأوربا الغربية. ويعود أحد أهم أسباب ذلك الجدل إلى مسألة حقوق المواطنة بالنسبة إلى العمالة المؤقتة (أي الداخلة بموجب تأشيرات دخول) والتي تسعى إلى اكتساب حق الإقامة الدائمة.[27]

وتعود قدرات التجارة الحرة والأسواق المفتوحة على توليد الثروة إلى إعمال مبدأ الميزة النسبية.[28] ويوجد ثلاثة أنواع من المزايا؛ هي الميزة المطلقة، والميزة النسبية، والميزة الديناميكية (أو المشكالية).

تتأتى الميزة المطلقة (أي ميزة التكلفة البسيطة) عندما يكون أحد البلدان أو الشرائح السكانية أو الكيانات قادراً على إنتاج منتج أو خدمة بتكلفة أقل للوحدة من نظيرتها في بلد آخر. فعلى سبيل المثال، قد ينتج البلد (أ) الذرة بتكلفة أقل، باستخدام الزراعة الآلية أو الزراعة الحيوية الوراثية، منها في البلد (ب) الذي يستخدم الزراعة اليدوية والتقليدية. وتُعد الذرة من الأمثلة المهمة باعتبارها إحدى المواد الأساسية التي تستخدم كعلف للحيوان وغذاء للإنسان ومصدر للإيثانول، إلى جانب أغراض أخرى متنوعة. وهي من الأغذية الرئيسية في المكسيك التي شهدت ارتفاعاً مستمراً في أسعارها بسبب زيادة الطلب على الإيثانول في الولايات المتحدة.[29] وعليه، إذا كان البلد (ب) ينتج التكيلا [أحد المشروبات الكحولية المصنوعة من الصبار الأمريكي] بسعر أقل للوحدة مقارنة بالبلد (أ)، عندئذ سيوجد أساس للتجارة بين البلد (أ) الذي سيصدِّر الذرة ويستورد التكيلا من جهة، والبلد (ب) الذي سيصدر التكيلا ويستورد الذرة من جهة أخرى ، وستكون هناك مكاسب متبادلة من التجارة في هذه الحالة، حيث سيزداد الطرفان ثراءً (على أساس إجمالي) بالنظر إلى أنهما يتبادلان، طوعاً، الذرة والتكيلا مقابل منفعة متبادلة.[30]

لكن المكاسب المستقاة من التجارة القائمة على التكلفة المطلقة محدودة نسبياً. أما مبدأ الميزة النسبية، فهو يشكل أساساً أقوى بكثير للتجارة. ذلك أن ما هو أهم بكثير من الميزة المطلقة هي التكلفة البديلة النسبية لإنتاج البنزين مثلاً.[31] فحتى إذا كان البلد (أ) قادراً على إنتاج البنزين بتكلفة أقل بالقيمة المطلقة، فقد يظل من الأفضل له أن يصدِّر شيئاً آخر (مثل الذرة التي يتمتع بشأنها بميزة أكبر) وأن يستورد البنزين من البلد (ب) (وليكن في هذا المثال فنزويلا).

ويسهم الاقتصاد العالمي، من خلال العمل بما يتواءم مع الميزة النسبية (أو المقارنة)، في زيادة التخصص، وبالتالي زيادة التجارة. ويمثل التخصص مصدراً للمزيد من المكاسب التجارية مقارنة بميزة التكلفة المطلقة. ولذلك التأثير أهمية كبرى، كان روبرت تورنز[32] أول من وصفها، ثم وضع اسمها ديفيد ريكاردو[33] ضمن عمل حظي بشهرة أوسع[34]، وأكد عليها صامويلسون.[35] ويُعتبر الشرح الذي قدمه ريكاردو للميزة النسبية لدى كل من إنجلترا (من حيث القماش مثلاً) والبرتغال (من حيث النبيذ مثلاً) سيناريو بسيطاً نسبياً قائماً على اثنين مقابل اثنين؛ فهناك بلدان ومنتَجان. والمبدأ قوي؛ إذ إنه ينطبق على التجارة الطوعية بجميع أنواعها (كالتي تتم بين أي شخصين أو بلدين، وهكذا دواليك).

ويرى صامويلسون أنه بينما يُعد هذا المبدأ سارياً بشكل كامل في الحالات البسيطة، فهو لا يُعتبر صحيحاً تلقائياً في ظل ظروف الميزة النسبية الديناميـة.[36] ويشير جاجديش باجواتي إلى الميزة النسبية المشكالية؛[37] فبينما من المنتظر أن تؤدي الميزة النسبية الديناميكية في ظل اقتصاد عالمي متغير إلى زيادة نصيب الفرد من الرفاهية الحقيقية على المستوى العالمي؛ بحيث يُفترض أن يعوض الرابحون الخاسرين، فإن هذا الوضع لا يضمن أن يفوق عدد الرابحين عدد الخاسرين في كل منطقة (أو بلد) في العالم. وقد تخسر منطقة أو يخسر بلد من الناحية الكلية، حتى وإن ربحت فئة معينة من فئات السكان. وفي الواقع، فإن الميزة النسبية تبقى في حالة تحوُّل بدلاً من أن تكون في حالة استقرار نسبي، مع العلم أن الاستقرار هو الشرط في المثال الكلاسيكي لريكاردو بشأن إنجلترا والبرتغال، وهما

الشريكان التجاريان والحليفان القديمان. وتنشأ المشكلة مع تحول الظروف إلى سيناريو معقد على أساس (ن) مقابل (ن). فبدلاً من أن يكون هناك بلدان ومنتَجان، يصبح هناك الكثير (أي ن) من البلدان والمنتَجات (والخدمات والمعلومات) الداخلة في عمليات تجارية معقدة. ومع التغير الديناميكي في المعلومات والمعرفة والتعلم[38] قد تتنقل الميزة النسبية باستمرار بين البلدان كنتيجة للتغيرات التي تشهدها ثلاثة ظروف اقتصادية أساسية؛ وهي: 1) الأسعار العالمية لموارد رئيسية، مثل الهيدروكربونات، على المدى الطويل؛ 2) تكاليف الفرص البديلة لعوامل الإنتاج، مثل رأس المال والعمالة؛ 3) التقدم التقني (أي الابتكار) في الأساليب الإنتاجية. ومن المحتمل أن يتفاوت توزيع التأثيرات بدرجة كبيرة، سواء داخل البلدان، أو فيما بينها. وكما يشير إليه صامويلسون، فإن الظروف المعقدة لا تحول دون نشوء مكاسب من التجارة على أساس إجمالي أو حتى بالنسبة إلى الدول كافة، لكن في ظل الظروف المعقدة، فإن النظرية الاقتصادية ليس بإمكانها أن تضمن نشوء المكاسب من التجارة بالنسبة إلى المشتركين كافة (أي جميع أصحاب المصلحة) في الاقتصاد العالمي. لذلك، فإن الموقف يكتنفه قدر أكبر بكثير من الغموض والتقلب.[39]

ويزداد القلق الشعبي في ظل ذلك الغموض وتلك التقلبات، والأمر أكبر من كونه مجرد "اقتصاد شعبي" غير دقيق.[40] ويلخص بلايندر التوقع كما يلي «...يجب ألا ننظر إلى موجة التعهيد القادمة على أنها كارثة وشيكة، كما يجب ألا نعمل على إيقافها. إن المكاسب الطبيعية من التجارة تعني أن العالم لا يمكن أن يخسر من الزيادات في الإنتاجية، كما أن الولايات المتحدة وبلداناً صناعية أخرى لم تتعامل مع التغيرات المقارنة في الماضي فحسب ولكنها أفادت منها أيضاً».[41] ومع ذلك، فستكون هناك «تحديات هائلة ومعقدة ومتعددة الأوجه» تتطلب تعديلات على المستوى الوطني لا تحدث على أرض الواقع.[42] وكما أن على كل مستثمر أن يفهم أن الماضي ليس دليلاً تلقائياً للأداء المستقبلي، فإن «...طبيعة التجارة الدولية تتغير أمام أعيننا»؛ من السلع التبادلية إلى التسليم الإلكتروني للخدمات.[43]

ومن الممكن، من الناحية التحليلية، اختزال الميزة النسبية على أساس (ن) مقابل (ن) إلى ميزة نسبية على أساس اثنين مقابل اثنين. ويقوم الأسلوب البسيط لذلك على تناول البلد (أ) ومن ثم تجميع بلدان العالم الأخرى كافة واعتبارها البلد (ب). بيد أن تلك المقاربة هي ما وضع الدكتور مانكيو في موقف سياسي حرج؛ فما من ضمان بأن تفضي الظروف القائمة على (ن) مقابل (ن) تلقائياً إلى النتائج القائمة على اثنين مقابل اثنين.

عملية التدمير الخلاق

كما يؤكد صامويلسون، فإن الميزة النسبية الدينامية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية شومبيتر بشأن التدمير الخلاق.[44] ويرى شومبيتر أن التنمية الاقتصادية تنشأ عن تنظيم المشروعات أو الريادة (وتُعَرَّفُ على أنها الابتكار الذي يتحمل المخاطر) التي تعمل في جانب العرض من الأسواق. ويعني خلق ثروة اقتصادية جديدة من خلال الابتكار الذي يولد احتكارات جديدة، في الوقت ذاته، تدمير الثروة الاقتصادية القديمة الناجمة عن احتكارات قائمة يتوقف نشاطها التجاري. وتُعد الثروة الجديدة أقيم من الثروة القديمة. (فعلى سبيل المثال، أدت السيارات إلى الاستغناء عن وسائل النقل التي تجرها الخيول). وقد قاومت نظرية التدمير الخلاق هذه التقنين لأغراض المعاملة الرياضية؛ على اعتبار أنها ليست نموذجاً للأسعار أو للأسواق، بل كشفاً للدور المهم الذي يؤديه منظم المشروعات الذي يدفع التقدم التقني في الإنتاج.[45] إن دفع التدمير الخلاق للميزة النسبية الديناميكية عملية لا نهاية لها.

ويبين الشكل (1-1)، بصورة مبسطة جداً، العالم الكلاسيكي لآدم سميث (1776) ولديفيد ريكاردو (1817). ويمثل المحور الرأسي (متوسط) نصيب الفرد من الرفاهية الحقيقية، مقاساً في الشكل فعلياً بالناتج المحلي الإجمالي، وإن اشتملت هذه المقاربة على بعض الصعوبات التقنية (يشمل مفهوم "الحقيقي" بالفعل التضخم الاسمي في الأسعار بمرور الوقت). ويمثل المحور الأفقي الزمن. ويشير خط الناتج المحلي الإجمالي، المبين

كدالة للمحورين، إلى مسار يعتمد على الزمن للتنمية الاقتصادية وللنمو. ويشير المحور الثالث إلى ديناميكيات السكان التي تحدد عدد الموجودين في القاسم المتغير لحساب نصيب الفرد من الرفاهية الحقيقية (ويتم الحساب على أساس إجمالي الرفاهية الحقيقية مقسوماً على عدد السكان للحصول على نصيب الفرد من الرفاهية الحقيقية). ومن الأبسط في البداية تجاهل ديناميكيات السكان من خلال الافتراض بأن الناتج المحلي الإجمالي يزداد بوتيرة أسرع من وتيرة النمو السكاني. ويبدأ الاقتصاد الكلاسيكي، نمطياً، بالموارد والسكان المثبتين خارجياً في كل بلد. ويكون التوزيع المبدئي بين البلدان عشوائياً من الناحية الفعلية.[46] وتؤدي حرية التجارة بين البلدان وداخلها على أساس تخصص الميزة النسبية إلى ارتفاع نصيب الفرد من الرفاهية الحقيقية من الموارد الثابتة، مقارنة بما تحققه ميزة التكلفة المطلقة البسيطة. ويكمن الإنجاز الفعلي لمنظمة التجارة العالمية في الإسراع بتحقيق المكاسب من تخصص الميزة النسبية عبر تقليص الحواجز التجارية وغير التجارية المصطنعة التي تضعها الأنظمة السياسية كأشكال للحمائية. ويصور الشكل (1-1) عمل منظمة التجارة العالمية في منطقة واقعة بين الموارد الثابتة وحدود التنمية الاقتصادية والنمو باستخدام تلك الموارد الثابتة.

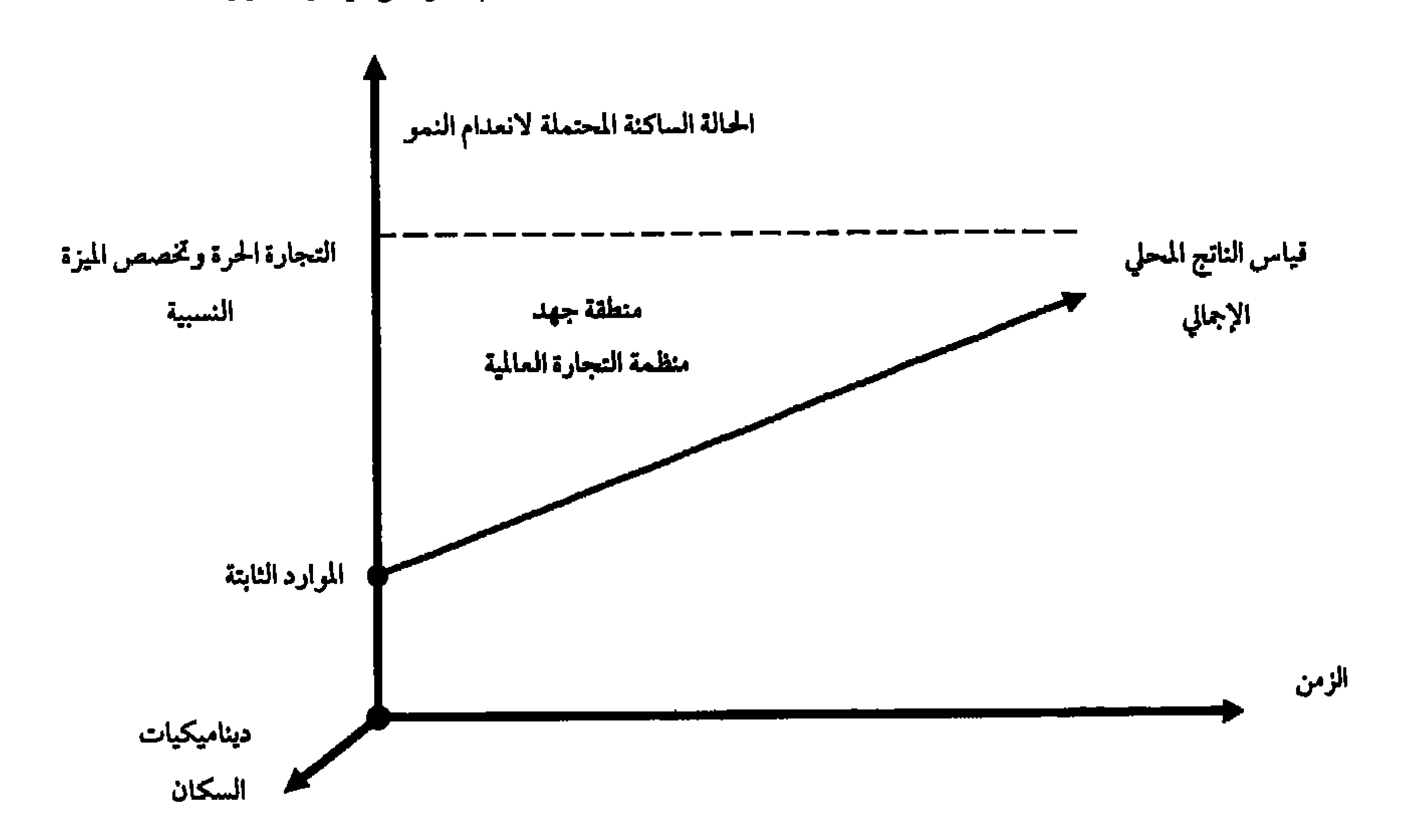
وتقترب المقاربة الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية وللتجارة الدولية من سقف أو حدّ يعبَّر عنه في الشكل (1-1) بالحالة الساكنة لانعدام النمو. ومن دون تحقيق شكل من أشكال التقدم التقني، فإن ذلك هو مقدار المكسب الذي يمكن أن يحققه التخصص والتجارة (بصرف النظر عن مدى ضخامة هذا المكسب تجريبياً). وقد افترضت الدراسة التي أُعدت قبل أكثر من ثلاثة عقود لصالح نادي روما بعنوان *The Limits of Growth* حدود النمو حدوداً ثابتة تقريبية من هذا النوع.[47]

ويسمح السيناريو الكلاسيكي بنمو السكان؛ على اعتبار أن ارتفاع الرفاهية الاجتماعية وزيادة السكان أمران يمكن أن يحدثا بالتزامن بمرور الوقت. لكن توماس مالتوس حذر بتشاؤم من إمكانية ظهور مشكلات إذا ازداد عدد السكان، لسبب أو

لآخر، بوتيرة تفوق بكثير وتيرة النمو الاقتصادي،[48] وتُحل هذه المشكلة من خلال التقدم التقني (كما ستأتي مناقشته أدناه). وفيما عدا ذلك، فإن المحور الثالث، أي ديناميكيات السكان، يكتسي أهمية كبرى.

الشكل (1-1)

العالم الكلاسيكي لآدم سميث وديفيد ريكاردو

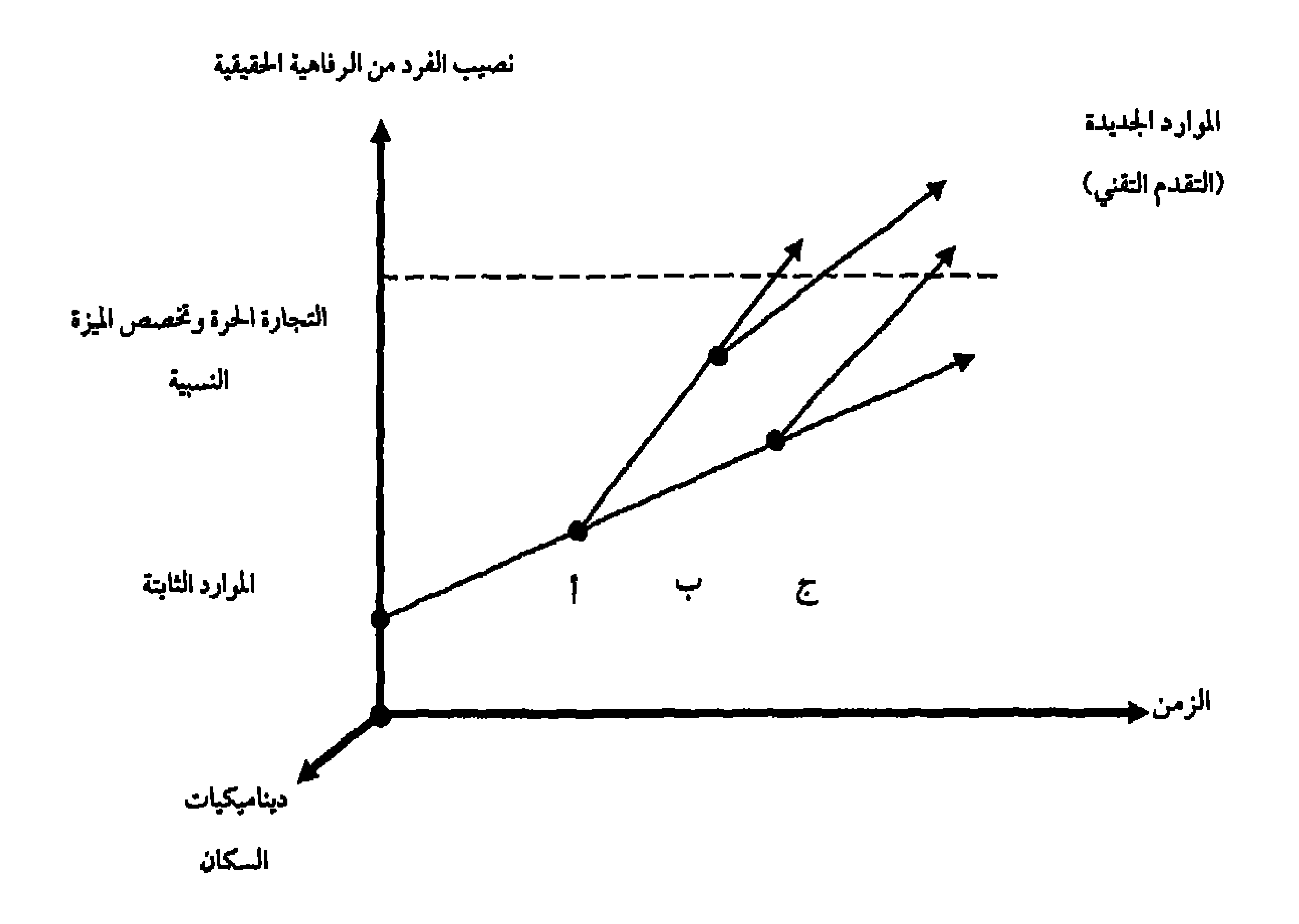


يبين الشكل التالي (1-2) بصورة مبسطة للغاية حل التدمير الخلاق الذي يقترحه شومبيتر.[49] وفعلياً، يخلق التقدم التقني باستمرار موارد جديدة (مقاسة أيضاً بالناتج المحلي الإجمالي تقريباً). وبذلك، يتحرك وضع الموارد باستمرار إلى أعلى المحور الرأسي مع حد فعلي متصاعد. ونتيجة لذلك، يتم باستمرار إرجاء أي وضع ساكن لانعدام النمو في الشكل (1-1) بحيث لا يتم، لأغراض عملية، بلوغه أبداً. ويمكن أن تتجاوز الموارد الجديدة (بما فيها الموارد القابلة للتجدد) نمو السكان. لذلك، فإن البسط يزداد بسرعة تفوق سرعة المقام في مؤشر نصيب الفرد. وقد تكون هناك في نهاية المطاف قيود عالمية على الموارد؛ وفي تلك الحالة، يتم إرجاء تلك القيود بدرجة كبيرة بالنسبة إلى السيناريو

الكلاسيكي. لكن في الوقت ذاته، فإن عملية التدمير الخلاق تلك هي مصدر الميزة التنافسية الديناميكية أو المشكالية. كيف يمكن لبلد معين أن يظل في المقدمة في وضع يتسم بالتغير المستمر للميزة؟ يرى صامويلسون أن النتيجة لا يمكن ضمانها نظرياً؛ فقد يتقدم البلد (أ)، ثم يتقدم البلد (ب)، ثم يتقدم البلد (ج) كما هو مبين في الشكل (1-2).

الشكل (1-2)

عالم التدمير الخلاق لشومبيتر



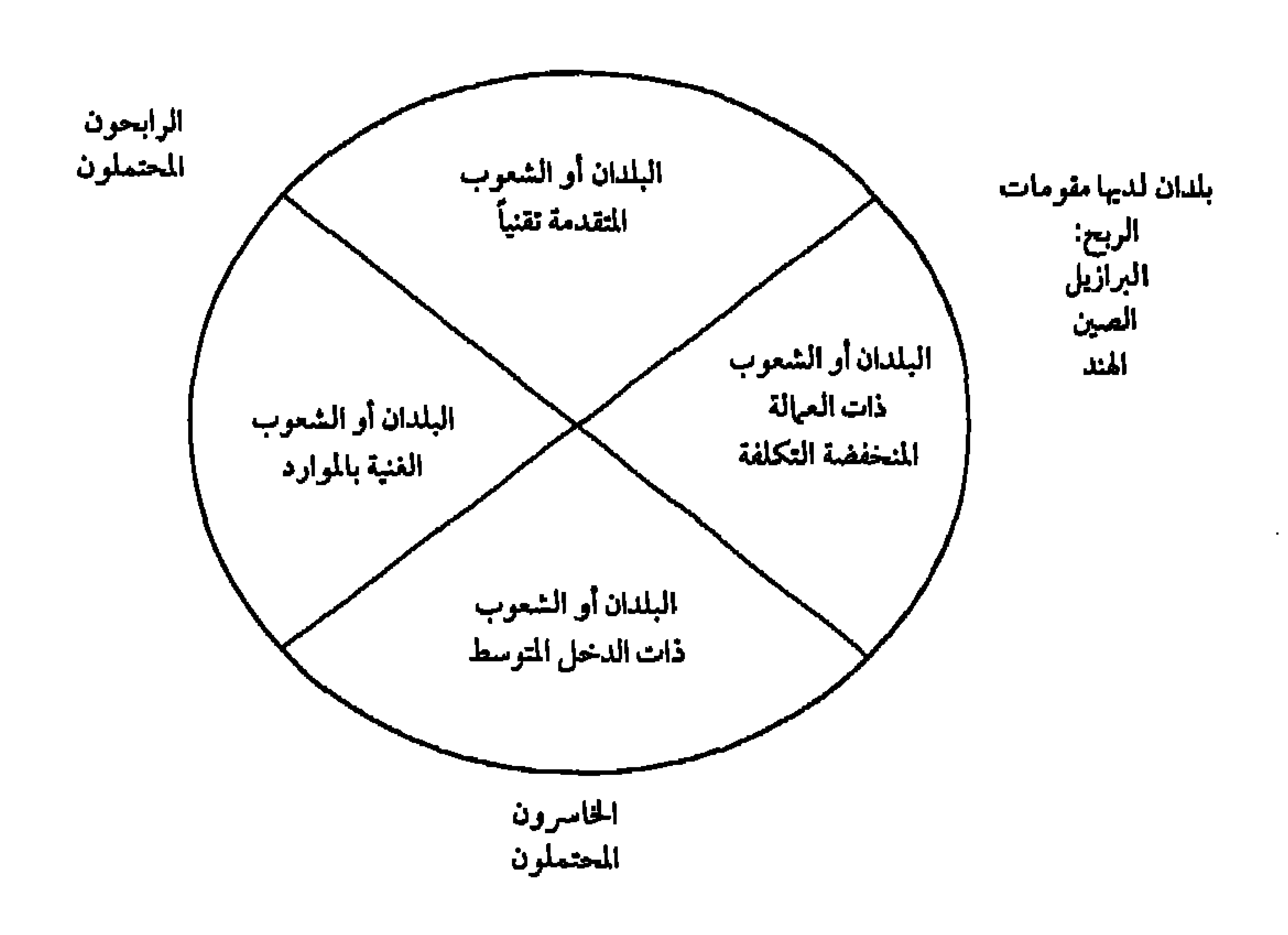
توقع النتائج للبلدان والشعوب

بينما تدعم النظرية الاقتصادية والتاريخ الاقتصادي عموماً أطروحة آدم سميث القائمة على أن التجارة الحرة والأسواق المفتوحة تسهمان في تخفيف حدة الفقر، فإن نظرية التنمية الاقتصادية والنمو تلك هي نظرية عامة وطويلة الأجل. فمن المفترض عموماً وبمرور الزمن الكافي أن يستفيد معظم الشعوب والبلدان (وهو ما سيتحقق على الأرجح)

من حرية التجارة وانفتاح الأسواق. ومن منظور شامل، فإن الأسواق الحرة والمنفتحة نسبياً هي الدافع الأفضل للأداء الاقتصادي. ومع ذلك، فإن عملية التدمير الخلاق بطبيعتها تحول دون أن يكون ازدياد الرفاهية الحقيقية من الأمور المضمونة بالنسبة إلى الجميع؛ فقد يكون هناك فريق خاسر وآخر رابح. ولا توجد في المرحلة الراهنة آلية لتنفيذ التعويض الافتراضي كتعويض حقيقي من الفريق الرابح إلى الفريق الخاسر.

الشكل (1-3)

أنواع البلدان والشعوب التي تتقاسم الكعكة العالمية



وانطلاقاً من المقاربة العامة التي يعتمدها جيفري جاريت، يمكن تصنيف البلدان أو الشعوب ضمن البلدان إلى عدد من المجموعات.[50] ويعرض الشكل (1-3) الأنواع الرئيسية، وهي: البلدان والشعوب المتقدمة تقنياً، والبلدان والشعوب الغنية بالموارد، والبلدان والشعوب ذات العمالة المنخفضة التكلفة، والبلدان والشعوب المنخفضة الدخل. وقد تكون هناك بلدان بلغ بها الفقر أو التخلف درجة لم يعد يُنتظر معها أن تسجل تقدماً

أو تراجعاً من الناحية المطلقة. وقد تم استبعاد تلك البلدان من دراستنا على اعتبار أنها تكون مرشحة عموماً لتلقي تحويلات المساعدة الخارجية. ويمكن فهم حجم الدائرة في الشكل (1-3) باعتباره حجم الكعكة الاقتصادية العالمية من حيث إجمالي الثروة والرفاهية. وكلما كبرت الكعكة، ازدادت قدرة البلدان (أو الشعوب) الناجحة على مساعدة البلدان (أو الشعوب) التي هي بحاجة ماسة وحقيقية لتلك المساعدة.

هناك 62 بلداً تمثل 96٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و85٪ من سكان العالم.[51] والرابحون المحتملون من العولمة هم البلدان (أو الشرائح السكانية) المتقدمة تقنياً والبلدان (أو الشرائح السكانية) الغنية بالموارد. ومن المحتمل جداً أن تقيم تلك البلدان علاقات تجارية فيما بينها. وتميل أنماط التجارة والاستثمار في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون فيما بين البلدان المتقدمة، وبين البلدان المتقدمة والبلدان الغنية بالموارد.

ويبدو أن فرص أي بلد في الحصول بشكل مستدام على ما هو قيم من الموارد الطبيعية أو المعرفة هي الدافع الرئيسي للأداء الاقتصادي بمرور الزمن. وتعتمد قيمة المورد أو المعرفة على طلب المستهلك على ما يُعد أحد عوامل الإنتاج المشتقة. وتتوزع الموارد الطبيعية على نحو عشوائي تقريباً (أي أنها تتحدد خارجياً). وبينما تُعد بعض البلدان غنية بالموارد، هناك بلدان تعاني شحها. فعلى سبيل المثال، النفط والغاز موردان قيمان، وهو ظرف تستفيد منه المملكة العربية السعودية وإيران، فيما تتمتع أمريكا الشمالية وغرب أوربا بالموارد المائية اللازمة للزراعة. وتتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بموارد الطاقة وبما هو أهم؛ وهو الموقع الجغرافي الذي يؤهلها لتبوُّء مكانة بارزة على خريطة التجارة الدولية. ومن المحتمل أن يتمتع هذا النوع من البلدان والشعوب بمداخيل مرتفعة. أما توزيع الدخل والثروة ضمن البلد الواحد، فذلك شأن مختلف. ويرى جاريت أن البلدان (أو الشعوب) التي تنخفض لديها تكلفة العمالة نسبياً، كالبرازيل والصين والهند، لديها ميزة من نوع مختلف. ومن المحتمل أن تنتقل الوظائف الكثيفة الاعتماد على العمالة (مثل الصناعات التحويلية أو خدمات الاتصالات الدولية)

إلى تلك المواقع أو الشعوب. ويرى جاريت أيضاً أن البلدان أو الشعوب المتوسطة الدخل قد تخسر بمرور الوقت؛ إذ إنها تفتقر نمطياً إلى الموارد والمعرفة والمهارات، ولا يمكنها تخفيض تكلفتها.[52] وبينما توجد وظائف لخدمة المجتمع لدى الاقتصادات كافة، فإن من المحتمل أن تكون الأجور التي يتلقاها من يعملون بتلك الوظائف منخفضة نسبياً.[53] وتعني الميزة النسبية الديناميكية أن الإنتاج والوظائف يمكن أن يتنقلا فيما بين البلدان، وهو ما يُحتمل أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتقال والتكيف، وليس ارتفاع معدلات البطالة.[54] لكن قد تنخفض حصة البلدان في قوة العمل العالمية، وربما لا يتحسن الوضع بمجرد تطوير المهارات.[55]

وقد أعد الاقتصاديان إمانويل سايز (ويعمل بجامعة كاليفورنيا ببيركلي) وتوماس بيكيتي (ويعمل بمدرسة باريس للاقتصاد التي تأسست مؤخراً) تحليلاً حديثاً عن تأثيرات توزيع الدخل في الولايات المتحدة.[56] وقد توصلا، باستخدام بيانات الضرائب في عام 2005، إلى أن إجمالي الدخل المبلغ عنه ازداد بنسبة حوالي 9٪ على ما كان عليه في العام السابق. وحصل من ينتمون إلى فئة أعلى 1٪ وفئة أعلى 10٪ على الحصص الأكبر من الدخل القومي منذ عام 1928. وعلى مستوى الدخل الفردي، فاق ما حصل عليه أعلى 300 ألف أمريكي ما حصل عليه المواطن المتوسط ضمن النصف الأدنى بواقع 440 ضعفاً، وهي نسبة تضاعفت منذ عام 1980. وبينما شهد من ينتمون إلى فئة أعلى 1٪ نمواً متوسطاً في دخلهم زاد على 139 ألف دولار، تراجع متوسط الدخل لدى من ينتمون إلى أدنى 90٪ بواقع 172 دولاراً (أي –0.6٪). وبينما يُعتبر الهبوط طفيفاً (وربما غير ذي دلالة إحصائية كبيرة)، فإن الحركة كانت في الاتجاه الخطأ. فقد ازداد مستوى انعدام التكافؤ في توزيع الدخل القومي بين الشريحتين الأعلى والأدنى في المجتمع. وبينما كانت تلك البيانات عرضة للعديد من الانتقادات (مثل كونها عائدة إلى عام واحد، وكون العام قد يشكل استثناء، وغير ذلك)، فإن توزيع الدخل في الولايات المتحدة لا يبدو محكماً بالمرة من خلال هذه النظرة السريعة.

ومن المحتمل أن تشهد الولايات المتحدة منافسة خارجية ضمن مرحلتين؛ الأولى هي صعود الصين كبلد مصنِّع، والثانية هي صعود الهند كمقدِّم لخدمات الاتصالات الدولية. ويرى بلايندر أن الهند، وليست الصين، هي التي ستصبح المنافس الأهم للولايات المتحدة في إطار الثورة الصناعية الثالثة لعصر المعلومات.[57]

وتسجل الصين حالياً أعلى فائض تجاري لها مع الولايات المتحدة، بما يمثل حوالي ثلث العجز التجاري الأمريكي. وقد توقعت منظمة التجارة العالمية أن ترتقي الصين من المركز الثالث إلى المركز الثاني من حيث القيمة النقدية للصادرات في عام 2007، بما يجعلها تتقدم على الولايات المتحدة. وقدرتْ أنه من المحتمل أيضاً في عام 2007 أن تتجاوز الصين ألمانيا لتتبوأ المركز الأول من حيث الصادرات. وتتخلف واردات الصين ومعدل نموها عن صادراتها ومعدل نمو تلك الصادرات. وقد أعلنت الصين فعلاً عن خطط للشروع في بناء طائرة تجارية ضخمة في المستقبل القريب. وتمتلك جمهورية الصين الشعبية أكبر احتياطي من العملات الأجنبية في العالم (حوالي 1.2 تريليون دولار) – أي أكثر من اليابان (التي يبلغ احتياطيها نحو 909 مليارات دولار) – وقد أعلنت أنها ستنشئ مؤسسة حكومية على غرار شركة تيماسيك هولدنجز السنغافورية للبدء في استثمار فائض الاحتياطيات في الخارج.

وتوجد هواجس متزايدة بشأن تأثيرات اتجاهات العولمة على الدخل والثروة في الولايات المتحدة.[58] وكما يشير مورتيمر زوكرمان [صاحب صحيفة *New York Daily News* نيويورك ديلي نيوز]، فإنه «حتى الأمريكيون الحاصلون على تعليم جامعي يشهدون الآن حالة من عدم الاستقرار في دخولهم، أسوة بتلك التي شهدها تاركو المدارس الثانوية في سبعينيات القرن العشرين».[59] وتبدو الأرباح القياسية مرتبطة بركود الأجور والاستثمارات التجارية في الولايات المتحدة.[60] وتدور منافسة حادة بين شركتي تويوتا وجنرال موتورز حول صدارة العالم في مبيعات السيارات، وإن أشارت تقارير إلى أن مبيعات جنرال موتورز في الولايات المتحدة بلغت 1.1 مليون سيارة خلال عام 2007.

وإذا كان رأس المال البشري هو العامل الرئيسي في التنمية الاقتصادية بالولايات المتحدة، فعندئذ يصبح استمرار الاستثمار في هذا النوع من أنواع رأس المال من الأمور الأساسية ولكن ذات التكلفة المتزايدة كاستثمار اجتماعي.[61]

وفي شهر آذار/ مارس 2007، أعلنت شركة هاليبيرتون، ومقرها مدينة هيوستون بولاية تكساس، أنها ستنقل مقرها قريباً إلى دبي التي انتقل إليها المسؤول التنفيذي الأول للشركة في منتصف شهر أيار/ مايو.[62] وفي عام 2006، ربما كان ما بين 35-38٪ من عائدات الشركة البالغة 13 مليار دولار، و16 ألفاً من مجموع العاملين بها، وعددهم 45 ألفاً، متمركزين في النصف الشرقي من الكرة الأرضية.[63] وستسعى الشركة إلى تسجيل أسهمها في بورصة دبي العالمية الجديدة، وستبدأ في استخدام الآلاف من العاملين الجدد في البلدان العربية والآسيوية، وفي نقل 70٪ من إنفاقها الرأسمالي المستقبلي إلى نصف الكرة الشرقي.[64] وهاليبيرتون هي أول شركة متعددة الجنسيات غربية كبرى تجعل من دبي مقراً لمسؤولها التنفيذي الأول.[65] وقد ذكر ديفيد ليزار، المسؤول التنفيذي الأول للشركة، أن القصد هو توزيع الإيرادات مناصفة بين نصفي الكرة الأرضية الشرقي والغربي،[66] ويشار إلى أن الشركة ستواصل دفع الضرائب في الولايات المتحدة عن إيراداتها العالمية.[67]

وفي شهر نيسان/ إبريل 2007، أعلنت سيتي جروب، وهي أكبر شركة مالية أمريكية، عن تسريح 17 ألف وظيفة (حوالي 5٪ من مجموع العاملين وعددهم 327 ألف موظف) وعن تحويل 9500 وظيفة أخرى إلى "مواقع أقل تكلفة" خارج الولايات المتحدة. ويشار إلى أن سيتي جروب تسعى إلى زيادة إيراداتها الدولية ضمن إجمالي الإيرادات من 44٪ إلى 60٪.

ولا تزال منظمة التجارة العالمية غير قادرة على أن تؤدي دور الدستور الاقتصادي لاقتصاد متكامل عالمياً. ويجب أن يُنظر إلى الجولات التفاوضية للمنظمة باعتبارها حلبات للمساومات المستميتة بين عقلاء يطبقون نظرية اللعبة، ويفضلون أن تكون الأسواق

الخارجية منفتحة فيما تظل الأسواق الداخلية محمية. ولم تحرز المفاوضات في إطار المنظمة تقدماً منذ جولة الدوحة التي انطلقت في عام 2001 بعد إرجاء جولة سياتل لعام 1999 التي توقفت بدورها بسبب التظاهرات المناوئة للعولمة والمنادية بحماية حقوق العمال والبيئة. وتعود حالة الجمود تلك أساساً إلى الانقسام بين الشمال ممثَّلاً بالاقتصادات المتقدمة والجنوب ممثَّلاً بالاقتصادات النامية (مجموعة العشرين بقيادة البرازيل والصين والهند). ويرتبط الخلاف في جزء منه باستمرار الإعانات الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان لحماية قطاعاتها الزراعية. وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2005، عرضت إدارة بوش وضع سقف لتلك الإعانات بحيث لا تتجاوز 22 مليار دولار. وفي شهر حزيران/ يونيو 2007 بجنيف، طالبت البرازيل والصين الولايات المتحدة بعرض تخفيضات "حقيقية" (أي إضافية) على الإعانات المذكورة.

وتميل العولمة إلى رفع الأسعار، كأسعار النفط والغاز مثلاً.[68] وهناك نماذج متنافسة للتنمية الاقتصادية في الاقتصاد المتعولم. فعلى النقيض من النموذج التحرري القائم على الأسواق الحرة،[69] تتبع الصين مساراً غير ديمقراطي ولا يقوم على الأسواق الحرة،[70] وقد تشهد أمريكا اللاتينية عودة الاشتراكية.[71]

وفي شهر آذار/ مارس 2007، تعطلت المحادثات بشأن إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية (وهما حليفان عسكريان قديمان) بسبب الاحتجاجات التي أبداها مواطنو كوريا الجنوبية الذين ساورهم القلق- وهو أمر يمكن تفهمه- بشأن احتمالات فقدان وظائفهم، وتأثيرات الأرز المستورد. وقد دخلت الولايات المتحدة والهند أيضاً في محادثات بشأن إمكانيات تحرير التجارة بينهما. فالولايات المتحدة تحظر دخول المانجو الهندية (بسبب استخدام مبيدات الآفات)، فيما تضع الهند معايير وتعريفات صارمة (أكثر من 90 ٪) على الانبعاثات من الدراجات النارية الثقيلة. أما الآن؛ فقد أصبح من الممكن "تشعيع" المانجو [أي تعريضها للإشعاع بجرعات معينة لأغراض الحفظ والتعقيم] تمهيداً لتوريدها إلى الولايات المتحدة، وقد توافق الهند على معايير "يورو

3" بالنسبة إلى الدراجات النارية الثقيلة، مثل دراجات هارلي ديفيدسون الأمريكية الصنع.[72] لكن تفيد أنباء بوجود معارضة داخل الكونجرس الأمريكي على المقترحات بشأن إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة مع كل من كولومبيا وبنما وبيرو وكوريا الجنوبية.

وقد فرضت الولايات المتحدة تعريفات على الواردات الصينية من الورق الشديد اللمعان بدعوى أنه يتضمن إعانات حكومية غير قانونية. وفي شهر نيسان/ إبريل 2007، تقدمت الولايات المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية بشكويين ضد الصين بشأن انتهاكات حقوق التأليف والنشر وفرض قيود على مبيعات الأفلام والأعمال الموسيقية والكتب الأمريكية. وفي شهر حزيران/ يونيو 2007، رفضت الصين (وهي محقة) شحنة من الفستق الأمريكي بزعم احتوائه على النمل،[73] كما أنها أمرت بإعادة كميات من المستحضرات الصحية ومن الزبيب الأمريكي أو بإتلافها لعدم تماشيها مع معايير السلامة في الصين. كما أوردت تقارير وجود مواد غير مأمونة مضافة للأغذية في مصادر صينية يتم شحنها إلى الولايات المتحدة، وكذلك وجود معاجين أسنان تحتوي مواد مضادة للتجمد يتم شحنها من الصين إلى بيرو.

ويتمحور جدل رئيسي آخر حول تأثيرات العولمة على الفقراء في العالم.[74] ويعرض براهالاد [خبير عالمي في مجال استراتيجيات الأعمال] الكيفية التي يمكن أن تساعد بها الأسواق والشركات في تحسين أوضاع من يعيشون عند "قاعدة الهرم".[75] إن الأسواق ليست، بالمعنى الدقيق، هي العولمة. لذلك، من الممكن أن نتصور أن حرية الأسواق ستساعد الفقراء، بينما قد تُلحق سياسات الأسواق المفتوحة الضرر بهم. وقد تكون التأثيرات الصافية ضئيلة نسبياً بمرور الوقت. ونظرية التنمية الاقتصادية هي في حد ذاتها محل لكثير من الجدل، وهي في حالة من التطور المستمر.[76] ولا يزال من غير الواضح إن كنا قد أصبحنا نعرف كيف ننتقل بالمجتمعات من حالة التخلف إلى عملية من التنمية الاقتصادية والنمو، أم لا. ويبدو أن هناك إجماعاً على أن الجزء الأكبر من القرن العشرين (ما بين عامي 1900 و1980) شهد زيادة كبيرة من انعدام المساواة على المستوى العالمي.[77]

ويدور الجدل حول ما دار منذ عام 1980.[78] ويرى سوتكليف [اقتصادي وكاتب في شؤون التنمية] أنه بينما مال انعدام المساواة الشامل إلى الانخفاض، فإن الفجوة العالمية في المداخيل بين من هم في القمة ومن هم في القاع ازدادت اتساعاً، وأن ثمة حاجة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التقريبية بما يساعد، فعلياً، على جسر هذه الفجوة.[79] وتكمن إحدى الصعوبات الرئيسية في أن قياس تحرير التجارة والفقر، اللازم من أجل تحديد العلاقة المحتملة بينهما لا يتم بسرعة.[80] وبينما تميل الأدلة لصالح تحرير التجارة،[81] فإن الفساد في البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي قد يؤثر سلباً على المزايا العامة.

نقاط تحول إيكولوجية

يوجد جدل بشأن تأثيرات العولمة الاقتصادية على البيئة الطبيعية.[82] لكن الزمن يعمل في غير صالح "التنمية المستدامة"، وهو مصطلح ينطوي على ثلاثة تأثيرات متصلة. فلابد من وجود تنمية اقتصادية مستمرة من أجل زيادة الثروة العالمية الشاملة وتحسين أوضاع الفقراء في العالم، ولابد من تحقيق تلك الزيادة في الثروة من دون الإضرار بالبيئة الطبيعية لكوكبنا.

إن عدد سكان العالم سيستمر في التزايد؛ بحيث يرتفع من نحو 6.6 مليارات نسمة في شهر حزيران/ يونيو 2007 إلى 9 مليارات نسمة في منتصف عام 2042. وقد يتواصل نمو سكان العالم فيما بعد عام 2050، وإن تباطأ معدل ذلك النمو. وقد تضاعف عدد سكان العالم خلال 40 عاماً؛ من 3 مليارات نسمة في عام 1959 إلى 6 مليارات نسمة في عام 1999. وبحلول عام 2042، سيكون عدد سكان العالم قد ازداد بنسبة 50٪ خلال 43 عاماً ليبلغ 9 مليارات نسمة.[83] ومما لاشك فيه أن نمو السكان سيشكل ضغطاً على الموارد وعلى البيئة الطبيعية على السواء.

إن المشكلة لا تكمن في وجود حواجز أمام النمو في شكل قيود على الموارد بالنسبة إلى نمو السكان؛[84] على اعتبار أن التقدم التقني يؤدي إلى زيادة الموارد بالنسبة إلى السكان. إنما

تكمن المشكلة الرئيسية في أن التقدم التقني ونمو السكان يسهمان في تدهور الكوكب نفسه. وقد تكون هناك نقاط تحول إيكولوجية على المستويين المحلي والعالمي، وهي نقاط لا يمكن فعلياً العودة عنها بعد بلوغها. والتدهور البيئي هو عبارة عن مجموعة من العوامل الخارجية السلبية غير المسعَّرة على نحو جيد في الخيارات الاقتصادية؛ فالغابات المدارية المطيرة تشهد تراجعاً في عدد من البلدان، وتتناقص تجمعات الأسماك في المحيطات، وتزداد الحرارة في مناطق عدة، وتشهد أنماط سقوط الأمطار تحولاً، ويتم إرجاء التعامل مع تأثيرات تلك العوامل الخارجية السلبية إلى المستقبل.

وتكمن إحدى المشكلات الرئيسية في الاحترار العالمي وتأثيراته المحتملة على المجتمعات البشرية وعلى البيئات التي تعيش فيها تلك المجتمعات. وقد أصدرت الأمم المتحدة مؤخراً سلسلة من التقارير المهمة حول هذه المشكلة.[85] ومن بين التأثيرات المحتملة، ذوبان الصفائح الجليدية، مما يؤدي إلى ارتفاع منسوب مياه البحر. وتقدم سوسميتا داسجوبتا [خبيرة اقتصادية في البنك الدولي] وآخرون تقديرات بشأن تأثير ارتفاع منسوب سطح البحر على 84 بلداً نامياً.[86] فالعديد من سكان العالم يعيشون بالقرب من البحار. ويركز الباحثون تقديراتهم على طيف من الارتفاعات تتراوح ما بين متر واحد وثلاثة أمتار في القرن الحادي والعشرين، وقد تصل إلى خمسة أمتار إذا تحطمت الصفائح الجليدية في جرينلاند وغرب أنتاركتيكا [القطب الجنوبي] على نحو مفاجئ.[87] وسيؤدي هذا الارتفاع إلى حدوث عمليات نزوح للسكان على نطاق واسع، وسيحدث أضراراً إيكولوجية تؤثر على مئات الملايين من البشر. ومن المحتمل أن تقتصر التأثيرات الحادة على عدد محدود نسبياً من البلدان، وخصوصاً فيتنام ومصر وجزر البهاما وبلدان جزرية أخرى معرضة بوجه خاص إلى ارتفاع مناسيب مياه البحر. وستقع الصين تحت تأثيرات مطلقة كبيرة نسبياً بسبب أعداد السكان في المناطق المتضررة. كما سيتأثر كذلك ساحل الخليج الأمريكي. ومن المحتمل أن تشهد العديد من البلدان النامية تأثيرات محدودة. وضمن المجموعة المذكورة، ستزداد حدة التأثيرات نسبياً في شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد تم إعفاء كل من البرازيل والصين والهند أي قادة مجموعة العشرين من أحكام بروتوكول كيوتو الذي لاتزال الولايات المتحدة وأستراليا ترفضان المصادقة عليه. وقد يُعتبر بروتوكول كيوتو، في أفضل الأحوال، معيباً من حيث تصميمه، وذلك على الرغم من أهميته.[88] وفي عام 2006، أصبحت الصين أكبر منتج لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، متقدمة بذلك على الولايات المتحدة، وذلك حسبما أورده تقرير أعدته وكالة التقييم البيئي في هولندا.[89] لذلك، فقد رفضت إدارة بوش المصادقة على البروتوكول. وعلى أية حال، فقد كان من غير المحتمل أن يصادق مجلس الشيوخ، الذي كانت الأغلبية فيه للجمهوريين، على البروتوكول.[90] وقد أبدت إدارة بوش، خلال قمة مجموعة الدول الثماني التي انعقدت في عام 2007، رغبة في القبول بحل وسط يقوم على تخفيض الانبعاثات العالمية بواقع النصف بحلول عام 2050 في إطار عملية تعاونية تشارك فيها الصين والهند.[91] وستعني تلك العملية استبدال التعاون المرن بما يُزعم أنه الأهداف "الملزمة" التي قُبلت في كيوتو.[92]

الاستنتاجات

من الممكن، على المدى القصير، أن يخسر الكثير من البشر وبعض البلدان على الأقل من جراء تعزيز حرية التجارة وانفتاح الأسواق. وتنطوي العولمة الاقتصادية على صعوبات مهمة ضمن إطار عمليتي التحول والتكيف. وتدعم الأدلة التجريبية عموماً التوقعات بأن هناك مزايا شاملة يدرها تعزيز حرية التجارة، سواء داخل البلدان أو فيما بينها. لكن هذا النمط لا يضمن ألا يكون هناك من يخسر. وقد تتباين تأثيرات الرفاهية والثروة. وتنطوي التحويلات التعويضية من الرابحين إلى الخاسرين على قدر كبير من المشكلات. وكلما اتسع الأفق الزمني الذي يتم خلاله خلق المزايا الإجمالية، ازداد الاحتمال بنمو عدد سكان العالم، وبلوغ نقاط تحول إيكولوجية غير قابلة للعودة محلياً، على الأقل، إن لم يكن إقليمياً وعالمياً أيضاً.

إن ما نعرفه أساساً هو أن التقدم التقني (أي الابتكار) من خلال تنظيم المشروعات هو العامل الرئيسي في تحقيق التنمية المستدامة. فمن ناحية، يمثل التدمير الخلاق الذي يؤدي إلى تحقيق ميزة نسبية تتغير على نحو ديناميكي مصدر الزيادة في الثروة الحقيقية الإجمالية، حيث يحتمل عموماً أن يتجاوز عدد الشعوب والبلدان التي تستفيد عدد تلك التي تخسر. بيد أنه من غير المضمون أن تنطبق النتائج الإجمالية على الجميع ضمن الاقتصاد العالمي. ويرى جيفري جاريت أن من بين السيناريوهات المحتملة أن تزداد ثروة البرازيل والصين والهند، فيما سيتعين على البلدان المتقدمة حالياً أن تزيد من مساعيها [للحفاظ على مكانتها الاقتصادية].[93] ويرى ألان بلايندر أن الهند ستخلف الصين بمرور الوقت كأهم منافس للولايات المتحدة.[94] وستشهد البلدان الغنية بالموارد القيمة (كالنفط والغاز الطبيعي) ازدهاراً، بينما قد تخسر البلدان المتوسطة الدخل في المنافسة العالمية. ومن ناحية أخرى، قد يلحق التقدم التقني ونمو سكان العالم الضرر بالتنمية المستدامة من خلال إضعاف قدرات الأرض على استيعاب نقاط التحول الإيكولوجي على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

الفصل الثاني

دور اتفاقيات التجارة الإقليمية والأقاليمية بالنسبة إلى الشرق الأوسط

جيفري برجستراند، وسكوت باير، وباتريك ماكلوخلين *

يقف الشرق الأوسط عند مفترق الطرق فيما يتعلق بالعولمة. وهناك عدد محدود من دول المنطقة، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، يُعد دخل الفرد فيها من بين الأعلى في العالم، وتتمتع بمستويات مرتفعة من التجارة والاستثمارات والهجرة على المستوى الدولي، مقارنة بباقي دول العالم. وعلى عكس معظم الدول الأخرى في الشرق الأوسط، فإن دولة الإمارات تتمتع بمعدلات عالية للتبادل التجاري، وإن ظلت تلك المعدلات أدنى بنحو 85٪ من طاقتها الحقيقية (وسيتم شرح هذه النسبة أدناه). ففي دولة الإمارات، تتطلب الوثائق الخاصة بالاستيراد والتصدير عدداً أقل من التوقيعات مقارنة بمعظم دول الشرق الأوسط الأخرى، وتُعد مدة التسليم من بين الأقصر في العالم، وتوجد بنية أساسية للتجارة الدولية تنافس ما هو موجود لدى الدول الصناعية الكبرى.[1]

ويشار إلى أن الترتيب العام لدولة الإمارات من حيث تسهيل التجارة هو المئين** الثالث والسبعين، أي أعلى من المئين السابع والأربعين الذي يمثل المتوسط لدى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كافة.[2] ويولي صانعو السياسة في دولة الإمارات أهمية خاصة إلى قضية العولمة، وهم ممن يدعم بقوة الاستمرار في تطوير مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتقويته، بما في ذلك خطته لإنشاء اتحاد جمركي، والمفاوضات التي يجريها مع

---

* يعبر جيفري برجستراند وسكوت باير عن امتنانهما للدعم المالي الذي لقياه من المؤسسة القومية للعلوم بالولايات المتحدة بموجب المنحة رقم SES-0351154 بالنسبة إلى برجستراند، والمنحة رقم SES-0351018 بالنسبة إلى باير.

** المئينات percentiles تقسم البيانات إلى مئة جزء متساوية بعد ترتيبها (المترجم).

الاتحاد الأوروبي بهدف إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين، والمفاوضات بشأن إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بين دولة الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية، وانضمام دولة الإمارات إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

وفي المقابل، تعاني العديد من بلدان الشرق الأوسط الأخرى العزلة عن العولمة، حيث تركز بدلاً من ذلك على استراتيجيات داخلية من أجل التنمية. لذلك، تظل تلك الدول متأخرة عن ركب رفع المستويات المعيشية لشعوبها مقارنة بالبلدان التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد العالمي. فعلى سبيل المثال، تحتل سوريا المئين الحادي عشر من حيث الإجراءات المتخذة لتسهيل التجارة وفق تقديرات البنك الدولي، في حين تقف إيران عند المئين الثامن عشر، والجزائر عند المئين الخامس والثلاثين. وكما هو متوقع، فإن مستويات التبادل التجاري لدى البلدان الثلاثة أقل بكثير من طاقتها الكاملة، بينما تعادل تلك المستويات لدى العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نصف ما تتنبأ به النماذج التجارية المعيارية؛ وهو ما يعود على الأرجح إلى الحواجز الكثيفة المفروضة على التجارة.[4] وحتى سلطنة عمان ودولة قطر، فإن مستوى تبادلهما التجاري مع الاتحاد الأوروبي يقل بكثير عن طاقتهما.[5] وعلاوة على ذلك، فإن إيران لا تربطها اتفاقيات تجارية بأي بلدان أخرى، وهي ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية.

وتتناول هذه الورقة، من الناحيتين المفاهيمية والتجريبية، دور اتفاقيات التجارة، مثل اتفاقيات التجارة الحرة، في تسهيل العولمة وتوفير الفرص الممكنة للبلدان كي تواصل تطورها وترتقي بمستوياتها المعيشية، وخصوصاً في الشرق الأوسط.

ويتمحور النقاش حول أربعة موضوعات؛ إذ نقدم أولاً، من أجل تحديد أبعاد النقاش، تعريفاً مقتضباً ومرناً للعولمة. وبينما يشير الكثير من الأدلة القصصية [خلافاً للأدلة العلمية] إلى تقدم العولمة، فإننا نتوقف برهة لنلقي نظرة شاملة على مدى ترابطية العالم حقاً، لنخلص إلى أنه بينما حقق العالم تقدماً فعلاً، فإنه لايزال أمامه، مع ذلك، طريق طويلة قبل أن يصبح "مستوياً" كما وصفه توماس فريدمان. وندرس بصفة خاصة مدى "استواء" العالم من منظور تدفقات التجارة الدولية.

ثانياً، إن الارتفاع في عدد الدول الأطراف في اتفاقية منظمة التجارة العالمية (يبلغ 150 دولة حالياً) والتراجع المتواضع في الحواجز غير التعريفية التي تضعها الدول أمام التجارة الدولية (مقارنة بالتعريفات، وذلك بسبب الصعوبة التي تنطوي عليها إزالة الحواجز غير التعريفية)، قد أديا إلى انخفاض التكاليف الاقتصادية والسياسية النسبية لإبرام الاتفاقيات التجارية على المستوى الثنائي والإقليمي وربما حتى الأقاليمي. وقد شهد عدد اتفاقيات التجارة الحرة ارتفاعاً كبيراً، وذلك بوتيرة تنافس الوتيرة التي تمضي بها العولمة ذاتها. وأصبحت هناك شبكة معقدة وفوضوية في ظاهرها، وهي ما يطلق عليها اسم "وعاء الاسباجيتي" من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية والأقاليمية في الأمريكتين وآسيا. ونحاجج بأن هذا الوضع لم يؤد إلى خلق "وعاء اسباجيتي" وإنما إلى خلق "سوق"لاتفاقيات التجارة الحرة. ذلك أن اتفاقيات التجارة الحرة، شأنها في ذلك شأن التدفقات التجارية، تحددها على الأرجح ظروف المنافسة (أو ما يُطلق عليه "التحرير التنافسي")، وتشير أحدث الأدلة التجريبية إلى إمكانية التنبؤ بسهولة بتلك الاتفاقيات على أساس الخصائص الاقتصادية للبلدان.

ثالثاً، من خلال التجربة الممتدة منذ خمسين عاماً على إبرام اتفاقيات التجارة الحرة حول العالم، ومع تطور التقنيات الإحصائية، فقد أصبح بمقدور صانعي السياسات أن يتفحصوا المكاسب المتحصل عليها لاحقاً من اتفاقيات التكامل الاقتصادي انطلاقاً من البيانات الفعلية. وتشير الأدلة إلى أن المكاسب من اتفاقيات التجارة الحرة تفوق بكثير التوقعات التي تضمنتها التحليلات التمهيدية التي أجراها الاقتصاديون (باستخدام "نماذج التوازن العام القابلة للحساب"). ونناقش ما نعتبره أول دليل "لاحق" على تأثير اتفاقية التجارة الحرة في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تجارة البلدان الأعضاء، ونقارن تلك التقديرات مع مثيلاتها في مناطق أخرى من العالم (وهي تقديرات تم التوصل إليها باستخدام التقنيات نفسها).

ويخلص الفصل إلى أن "السوق" العالمية لاتفاقيات التجارة الحرة قد أصبحت حقيقة واقعة، وأن من المحتمل أن يتواصل نمو تلك السوق بالتوازي مع العولمة. ومن المحتمل

أيضاً أن أقاليم العالم التي لم تنخرط في اتفاقيات تجارة حرة ذات جدوى اقتصادية، ولم تشارك في هذه السوق، ستخسر من الناحية الاقتصادية النسبية، حيث سيستمر الدخل النسبي للفرد لديها في الهبوط، وستشهد انحطاطاً متزايداً في استقرارها الاقتصادي والسياسي. ونتناول مدى إمكانية التوسع في التكامل الاقتصادي ضمن الشرق الأوسط الأوسع، وجوانب اتفاقية التجارة الحرة المحتملة بين مجلس التعاون والاتحاد الأوربي، وكذلك اتفاقيات التجارة الحرة المحتملة بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة.

العولمة

لنبدأ بتعريف العولمة؛ فقد أسهم كتاب توماس فريدمان بعنوان *The World is Flat* العالم مسطح/ مستوٍ في توسيع فهم العالم لمدى نطاق العولمة وانتشارها. وبينما يُستخدم مصطلح "العولمة" على نطاق واسع، فإنه كثيراً ما يُفسَّر على نحو مختلف. أما الرأي الذي نعتمده في هذا الفصل فهو القائل بأن العولمة هي ببساطة عملية "تزايد التفاعل" بين شعوب البلدان المختلفة.[6]

ما هو تعريف التفاعل؟ في رأينا، يتطلب التفاعل حدوث "تدفق". فعلى سبيل المثال، أحد أكثر القياسات المتعارف عليها للتفاعل الدولي هو تدفق السلع (أو الخدمات) من بلد إلى بلد آخر، وهو ما يُعرف عموماً باسم "التدفقات التجارية". وبينما لا يُعد التدفق التجاري تفاعلاً مباشراً بين شعبيْ دولتين، فهو تفاعل غير مباشر، أو البديل عن الوقت والموارد التي يحتاجها شعب إحدى الدول (باستخدام الخدمات التي تقدمها عمالته ورأس ماله البشري ورأس ماله المادي وموارده الطبيعية) لإنتاج أحد المنتجات ومن ثم بيعه إلى شعب دولة أخرى، حيث يتم تقييمه [أي المنتَج] (من الناحية الاقتصادية، يوفر المنتَج "منفعة" للمستهلك أو يكون مفيداً كوسيط إنتاجي تستخدمه الشركات في البلد الآخر). من هنا، فإن أحد المكونات المهمة للعولمة هو زيادة تدفقات التجارة الدولية. ومما لا شك فيه أن من بين الشواهد على العولمة، ارتفاع حصص الصادرات والواردات الدولية ضمن النواتج المحلية الإجمالية للدول منذ الحرب العالمية الثانية.

لكن نطاق العولمة أوسع بكثير من مجرد زيادة التجارة الدولية؛ فبإمكان شعوب الدول المختلفة تبادل المطالبات بالثروة في شكل تدفقات الاستثمارات الدولية. وعندما تستخدم شركة متعددة الجنسيات مملوكة لأناس في البلد (i) رأس مالها البشري و/ أو المادي في البلد (j) لإنشاء مصنع فرعي ولإنتاج سلع (أو خدمات) في البلد (j)، فإن ذلك التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر من البلد (i) إلى البلد (j) هو قياس للعولمة. وتمثل التدفقات الرأسمالية في شكل استثمارات المحفظة من البلد (i) إلى البلد (j) أيضاً تفاعلاً دولياً بين شعوب الدول المختلفة.

ومن أشكال التفاعل المباشر بدرجة أكبر بين شعبيْ دولتين، تدفق المهاجرين من بلد إلى آخر. ولمثل هذا التدفق المادي للأفراد العديد من الدوافع المحتملة والتي تتراوح من الأسباب العائلية إلى الأسباب الاقتصادية والسياسية. وكثيراً ما يجد الاقتصاديون أن من بين الدوافع الرئيسية للهجرة الارتفاع النسبي في الأجر أو الدخل في البلد المقصود بالنسبة إلى البلد الأصلي. وتقل تدفقات الهجرة، كنسبة من النواتج المحلية الإجمالية للبلدان المختلفة، بكثير عن تدفقات التجارة والاستثمار على اعتبار أن تكلفة التدفق (الهجرة) تزيد بكثير على تكلفة التجارة والاستثمار الدوليين. لكن على الرغم من ارتفاع التكلفة المباشرة التي يتحملها المهاجر عند الهجرة من بلد إلى آخر، فبمجرد وصوله إلى البلد المضيف، يمكنه الاستفادة لسنوات من المكاسب الاقتصادية النسبية.

من ناحية أخرى، فإن العولمة تتعدى مجرد التدفقات الاقتصادية الدولية التقليدية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة. ذلك أن العولمة تشمل أيضاً تدفقات الثقافة والقيم والمعلومات (من خلال "التدفقات" الإلكترونية وغير الإلكترونية). وتزايد العولمة هو ببساطة زيادة في حجم أنواع لا حصر لها من التفاعلات الدولية. ويرى توماس فريدمان أن انخفاض تكلفة التبادلات والتدفقات الدولية للسلع والخدمات ورأس المال والثقافة والقيم والمعلومات، ... إلخ، بسبب سقوط الحواجز "الطبيعية" التي تعترضها (الحواجز غير المرتبطة بالسياسات العامة؛ مثل استخدام الموارد لنقل المنتجات فعلياً من

بلد إلى آخر)، وكذلك انخفاض الحواجز ذات الصلة بالسياسات العامة (مثل التعريفات)، قد زادا من تلك التفاعلات، بحيث أصبح العالم "مستوياً".

هل العالم "مستوٍ"؟

إن إجراء تحليل شامل للأمثلة التي لا تحصى على تراجع الحواجز مما أسهم في تقدم العولمة، أمر يتعدى نطاق هذا الفصل، وهو قد يشكل الموضوع لكتاب كامل أو حتى أكثر من كتاب. لكن عند الأخذ في الاعتبار الجمهور العريض الذي استهدفه توماس فريدمان من خلال كتابه *The World is Flat*، فقد تضمن الكتاب قصصاً مستفيضة ومقنعة، بما يشير إلى أن الحواجز التي كانت تعترض التبادل الدولي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والثقافة والمعلومات وغيرها قد تراجعت على الأرجح بنسبة كبيرة، وهو تراجع كان من بين المحددات المهمة - إن لم تكن الرئيسية - لتقدم العولمة.

وبما أن هذا الفصل معني باتفاقيات التجارة الإقليمية والأقاليمية، فإنه يتعين علينا تضييق نطاق دراستنا بحيث تركز على التجارة الدولية فقط. ونستخدم في مراحل التحليل المختلفة مصطلحي الحواجز "الطبيعية" والحواجز "ذات الصلة بالسياسة العامة" أمام التجارة؛ مما يستدعي تقديم شرح للمصطلحين. وقد أردنا أن يكون المصطلحان جامعَين مانعَين؛ فعلى سبيل المثال، كان بإمكاننا استخدام الصفتين "طبيعية" و"غير طبيعية" (أو "اصطناعية") للتأكيد على أن الحواجز كافة تدخل ضمن فئة أو أخرى. لكن المصطلح "ذات الصلة بالسياسة العامة" يصف على نحو أدق الحواجز "الاصطناعية" أمام التجارة. وتشير "الحواجز الطبيعية أمام التجارة" بدقة أكثر إلى التكاليف التي تتحملها الشركات (أو الأسر) من أجل شحن السلع (أو الخدمات) من مكان إنتاجها إلى مكان استهلاكها. وفي جميع الحالات تقريباً، تتطلب تلك التكاليف التجارية "عوامل إنتاج" (العمالة، رأس المال المادي و/ أو رأس المال البشري) لنقل السلع؛ وفي غياب تلك الحواجز، يمكن للمزيد من المنتجات أن تتدفق عبر الحدود؛ مما سيؤدي إلى انخفاض تكاليف المعاملات، وزيادة رفاهية المستهلك بدرجة أكبر. وتُعد المسافة من العوامل ذات الأهمية الكبيرة التي تردع التجارة،

وهي تمثل أحد الحواجز التجارية "الطبيعية" التي تزيد تكلفة نقل السلع وكذلك تكلفة تحديد مكانها (أي التكاليف المعلوماتية للتجارة). وتشير الحواجز "ذات الصلة بالسياسة العامة" أمام التجارة إلى السياسات الحكومية التي تخلق "تكلفة" إضافية للتجارة الدولية. ومن الأمثلة الكلاسيكية على ذلك، التعريفات الجمركية التي تفرضها الحكومات على الواردات. لكن من الممكن أن تكون للحواجز غير التعريفية التي تفرضها الحكومات في حالات كثيرة نفس ما للتعريفات من تأثير مهم، وإن تفاوتت درجاته من حالة إلى أخرى، على خفض التبادلات التجارية.

ويرى فريدمان في كتابه أن تراجع هذين النوعين من الحواجز أسهم في جعل العالم مستوياً فعلياً من الناحية الاقتصادية؛ على اعتبار أن تلك الحواجز تضاءل حجمها إلى الحد الذي أصبح معه التفاعل الدولي بلا تكلفة تذكر؛ أي أن التبادل الدولي أصبح «بلا احتكاك.»[7] وبينما رأى اثنان من كتّاب هذا الفصل في الماضي أن كلا النوعين من الحواجز قد شهد تراجعاً حاداً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأن العالم قد أصبح أكثر استواء،[8] فإننا نرى أن العالم لايزال بعيداً عن كونه "مستوياً" أو "بلا احتكاك" بالمعنى المطلق. فعلى الرغم من تراجع تكاليف النقل، فإن الحواجز الطبيعية أمام التجارة لاتزال تمثل عائقاً مهماً. وعلى الرغم من انخفاض معدلات التعريفات العالمية، فإن الحواجز ذات الصلة بالسياسات العامة أمام التجارة لاتزال أيضاً عند مستوى لا يستهان به. وفي إحدى المقالات التمهيدية التي صدرت مؤخراً ضمن أدبيات التجارة الدولية، يرى أندرسون وفان وينكوب أن التكلفة الإضافية لتبادل سلعة نمطية بين منتِج موجود في أحد البلدان ومستهلك موجود في بلد آخر (بما في ذلك الحواجز الطبيعية والحواجز ذات الصلة بالسياسات العامة) تعادل – في المتوسط – 170٪ من تكلفة إنتاج السلعة؛[9] أي إن التكلفة النهائية لمنتَج نمطي بالنسبة إلى المستهلك في الوجهة النهائية تعادل تقريباً ثلاثة أضعاف السعر الذي باعه به المنتِج في السوق الموجودة ببلد المنشأ. وقد كتب براكمان وفان مارويك مؤخراً ورقة يدعمان فيها تلك الآراء.[10]

كما نبين كيف أنه في اقتصاد كاقتصاد الولايات المتحدة الذي ينتج 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يُفترض - في عالم يخلو من الاحتكاك - أن تبلغ الصادرات والواردات نسبة 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بيد أن صادرات الولايات المتحدة ووارداتها لا تتعدى نسبة 15٪ من ناتجها المحلي الإجمالي؛ أي أقل بكثير من المستوى الذي ينبغي أن يكونا عليه في عالم خال من الاحتكاك. ويورد إيتون وكورتم، ضمن دراسة أكثر شمولية قاما بإعدادها، أدلة على أن العالم لايزال بعيداً عن العمل ضمن بيئة خالية من الاحتكاك (أي ضمن اقتصاد "عديم الجاذبية")، ويضيفان أن العالم ربما يكون أقرب إلى الاقتصاد المنغلق والمكتفي ذاتياً (أي عالم من الحواجز التجارية التي تعيق التجارة)، وهو ما لا يبشر بأن العالم قد أصبح مستوياً بعد،[11] ويعني أن المجال لايزال متسعاً من أجل إزالة المزيد من الحواجز الطبيعية والحواجز ذات الصلة بالسياسات العامة أمام التجارة.

محدِّدات تدفقات التجارة الدولية

من أجل فهم النمو في عدد اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والأقاليمية ضمن الاقتصاد العالمي، لابد أولاً من فهم العوامل المحدِّدة لتدفقات التجارة الدولية، وهي أحد العوامل الرئيسية للعولمة. ونناقش، أولاً، العوامل الاقتصادية التي تؤثر على تدفقات التجارة الدولية. فمن خلال إجراء تحليل تجريبي لمحددات التدفقات التجارية بين البلدان، يمكننا تحديد "إمكانيات" تلك البلدان من حيث التدفقات التجارية، ومن ثم مقارنة تلك الإمكانيات بالتدفقات التجارية الفعلية. وباستخدام النموذج للتنبؤ بالتدفقات التجارية (المحتملة)، يلاحظ أن الحواجز غير التعريفية (التي يصعب تقديرها كمياً) لدى بعض البلدان يمكن أن تساعد على فهم الأسباب التي تحول دون أن تبلغ التجارة لدى العديد من البلدان أقصى طاقتها. كما يساعدنا هذا التفسير أيضاً على فهم ما نعتقد أنه أحد المسوغات الرئيسية لتزايد اتفاقيات التجارة الإقليمية والأقاليمية.

تركز النظرية الحديثة للتجارة الدولية عادة على أن المنطق الاقتصادي الرئيسي للتجارة الدولية يكمن في "قانون الميزة النسبية"، أي أن الدول تستفيد من إنتاج سلع بتكاليف منخفضة نسبياً، ومن تبادل تلك السلع بسلع مختلفة تنتجها دول أخرى بتكاليف منخفضة نسبياً أيضاً. وعليه، فإن التبادل المفيد للطرفين يصبح ممكناً متى اختلفت تكاليف الإنتاج النسبية قبل عملية التبادل. فعلى سبيل المثال، تتحقق الفائدة المتبادلة لكل من دولة الإمارات والاتحاد الأوربي من تخصص دولة الإمارات في إنتاج النفط (والغاز الطبيعي) ومن تخصص الاتحاد الأوربي في إنتاج السلع المصنعة (أي ما يشكل "الميزة النسبية" لكل منهما)، ومن مبادلة دولة الإمارات للنفط مقابل السلع المصنعة، ومن مبادلة الاتحاد الأوربي للسلع المصنعة مقابل النفط، وهو ما يُطلق عليه "التجارة بين الصناعات". ومن الواضح أن دولة الإمارات (ودولاً أخرى ضمن مجلس التعاون) والاتحاد الأوربي يمكن أن يستفيدوا من التحرير الكامل لسياساتهم التجارية بالنسبة إلى بعضهم البعض؛ أي من خلال اتفاقية للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوربي ودول مجلس التعاون، وستساعد اتفاقية كهذه الطرفين على توسيع فرص الإنتاج والاستهلاك الحالية. وقد أنشأ الاقتصاديون نماذج رقمية مفصلة لاقتصادات العالم بهدف التنبؤ بالنسبة المحتملة لتزايد مستويات التجارة والإنتاج القومي والاستهلاك نتيجة لتلك الاتفاقيات. لكن تلك التقديرات المسبقة ضئيلة بطبيعتها، وهي قضية سنعود إليها لاحقاً.[12]

وبينما يُعد قانون الميزة النسبية مفيداً جداً لفهم تدفقات التجارة بين دول مجلس التعاون وكل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، فهل سيكون مجدياً لتفسير أكبر تدفقات تجارية في العالم؛ أي إجمالي التدفقات التجارية بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة؟ من خلال النظر إلى الاتحاد الأوربي باعتباره "بلداً"، يلاحَظ أن ثمة تشابهاً كبيراً بينه وبين الولايات المتحدة، سواء من حيث الهياكل الصناعية، أو التقنيات، أو التوافر النسبي للموارد (فالطرفان يتمتعان بوفرة نسبية في رأس المال بنوعيه البشري والمادي، ويعانيان ندرة نسبية في العمالة غير الماهرة)، وخصوصاً قبل توسع الاتحاد الأوربي ليرتفع عدد أعضائه من 15 إلى 27 عضواً. علامَ إذاً سيقيمان تبادلاً تجارياً فيما بينهما؟

إن نوع التجارة الرئيسي بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة هو ذلك الذي يتم ضمن "الصناعة"؛ أي القائم على تبادل المنتجات ضمن نفس الصناعة. أما الدافع الرئيسي لمثل تلك التجارة فيكمن في أن المستهلك يميل إلى تنويع ما يستهلكه من سلع. فإذا تمكن بلدان متماثلان (من حيث الأذواق، والتقنيات المستخدمة، والتوافر النسبي للموارد) من إنتاج أنواع مختلفة من السلعة نفسها في إطار وفورات الحجم (أي انخفاض متوسط التكاليف الإنتاجية وارتفاع حجم الإنتاج)، فإن بإمكان كل بلد منهما تخصيص إنتاجه وتبادل منتجاته المتنوعة مع البلد الآخر بما سيعود بالفائدة على الطرفين.[13] فعلى سبيل المثال، تحتاج كل من شركتي بوينج وإيرباص إلى مصانع ضخمة، وتحققان وفورات الحجم في الإنتاج. وبينما تُصَنَّعُ كل طائرة في بلد، فإن الشركتين تبيعان طائراتها ذات الفروق الطفيفة في كلتا السوقين؛ فزيادة التنوع تعزز الرفاهية، سواء بالنسبة إلى السلع الاستهلاكية النهائية أو إلى المنتجات الوسيطة للمنتجين.

ويمكن التعبير عن مَصدريْ التجارة تجريبياً من خلال معادلة انحدار إحصائي بسيطة أصبحت تُعرف باسم "معادلة الجاذبية" في التجارة الدولية، بسبب تشابهها مع "قانون الجاذبية" لنيوتن، وفيما يلي معادلة جاذبية تمثيلية للتجارة الدولية:

$$(1) \quad X_{ijt} = \beta_0 \left(GDP_{it}\right)^1 \left(GDP_{jt}\right)^1 \left(\left|RFE_{ijt}\right|\right)^{\alpha} \left(tc_{ijt}\right)^{1-\sigma} \left(P_{it}^{\sigma-1} P_{jt}^{\sigma-1}\right) \varepsilon_{ijt}$$

حيث X_{ijt} هي القيمة الحقيقية (بالأسعار الثابتة) لتدفقات التجارة السلعية من المصدِّر i إلى المستورد j في السنة t؛ و GDP_{it} (أو GDP_{jt}) هو مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلد i (أو البلد j) في السنة t؛ و $\left|RFE_{ijt}\right|$ هو القيمة المطلقة لفرق الموارد النسبية بين البلدين i و j في السنة t؛ و tc_{ijt} هو متغير (أو مجموعة متغيرات) تمثل أي حاجز طبيعي أو حاجز ذي صلة بالسياسات العامة (أو "تكلفة تجارية") بين البلدين i و j في السنة t؛ و Pit و Pjt هما الحدود السعرية "المتعددة الأطراف" التي تفسر التكاليف التجارية التي يتحملها الوكلاء في البلدين i و j من جميع البلدان (N)، بما في ذلك البلد

الأم؛ بينما يُفترض أن ε_{ij} هـي خطـأ توزيـع طبيعـي لوغـاريتمي، وتفـترض النظريـة أن $\alpha > 0$ و $\sigma > 1$ بحيث إن $\sigma - 1 > 0$.

وبموجب المعادلة (1)، يتأثر إجمالي التجارة من البلد i إلى البلد j بالتجارة بنوعيها، أي التجارة ضـمن الـصناعة الواحـدة، والتجـارة فـيما بـين الـصناعات. وكـما يبـين هلـبمان وكروجمان، فإنه في عالم يخلو من الاحتكاك ويتألف من البلدان N مع تطابق التوافر النسبي للموارد، يتحدد التدفق التجاري من البلد i إلى البلد j حصرياً مـن خـلال حجـم نـاتجهما المحلي الإجمالي، حيث يتحدد حجـم التجـارة مـن البلـد i إلى البلـد j مـن خـلال الحجـم الاقتصادي لكل بلد ومدى تـشابه الحجـم بـين البلـدين.[14] ويفـسر ذلـك الحجـم الهائـل للتجارة ما بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي، وكذلك بـين مجلـس التعاون والولايات المتحدة. فالنظرية تفـترض أن تقـديرات المُعامِـل بالنسبة إلى النـواتج المحلية الإجمالية يجب أن تقوم على الوحدة. وبموجب المعادلة (1) أيـضاً، فـإن بالإمكـان قيام تجارة ما بين الصناعات (على أساس الميزة النـسبية) وفـق التوزيـع النـسبي للمـوارد. ويفسر ذلك ارتفاع حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوربي وبـين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة، حيـث $\left|RFE_{ijt}\right|>0$. وتـؤثر الحـواجز التجاريـة الطبيعية والحواجز التجارية ذات الصلة بالسياسات العامة عـلى التـدفقات التجاريـة مـن خلال تكلفة التجارة الثنائية (tcijt)، حيث يؤدي انخفاض الحواجز أمام التجـارة الثنائيـة إلى زيادة التجارة الثنائية. لكن تدفق التجارة الثنائية من البلد i إلى البلد j قـد يـنخفض إذا أدى أحد العوامل ذات العلاقة إلى خفض الحدود السعرية "المتعددة الأطراف" الشاملة في البلد i أو في البلد j؛ أي: $\left(P_{it}^{\sigma-1}P_{jt}^{\sigma-1}\right)$. وPit (أو Pjt) هـو مـؤشر عـلى المـستوى المتعـدد الأطراف الشامل للمقاومة التي يواجههـا البلـد i (أو j). وفـيما يخـص التكلفـة المحـددة للتجارة الثنائية ($tcijt$)، فـإن حـدوث تراجـع في المقاومـة (الـسعرية) المتعـددة الأطـراف الشاملة للبلد i (Pit) سيؤدي إلى ارتفاع السعر النسبي للسلع مـن البلـد i إلى البلـد j، بـما سيؤدي إلى تناقص التدفق مـن البلـد i إلى البلـد j. وتتـضمن الدراسـتان اللتـان أعـدهما أندرسون وفان وينكوب، والدراسة التي أعدها باير وبرجستراند[15] تحليلاً مفصلاً للأسس

النظرية لمعادلة الجاذبية المحددة تحديداً جيداً. ولن نحتاج، في تطبيقات الاقتصاد القياسي التالية، إلى قياس Pjt وPit، على اعتبار أننا سنضبط التباين في تلك العوامل باستخدام متغيرات صورية ثنائية قطرية-زمنية (it, jt).

إن تقدير المعادلة (1) باستخدام البيانات المقطعية أو بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية المجمّعة (أي بيانات البانل) يتطلب وجود بيانات حول تكاليف التجارة ($tcijt$) لكل بلدين من البلدان. وقد توصلت دراسات عدة إلى عدد كبير نسبياً من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على $tcijt$ (انظر: Rose, 2004). وهناك العديد من تلك المتغيرات التي لا تتغير بمرور الزمن؛ مثل المسافات بين الدول، وإنتاج أراضيها، والمتغيرات الثنائية (الصورية) التي تمثل وجود أو غياب الحدود المشتركة، واللغة المشتركة، والخضوع لدولة استعمارية واحدة (انظر: Rose, 2004). لكن هناك متغيرات أخرى تؤثر على $tcijt$ وتتباين بين أزواج البلدان ij وعبر الزمن (t)؛ مثل وجود أو غياب اتفاقية للتجارة الحرة، أو اتحاد نقدي، أو عضوية مشتركة في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)/ منظمة التجارة العالمية.

والمعادلة (2) أدناه هي معادلة جاذبية قُدرت باستخدام التدفقات التجارية بين 103 بلدان، وتستخدم أهم المتغيرات المتداولة:

(2)

$$\ln (X_{ijt} / GDP_{it}\, GDP_{jt}) =$$

$$\beta_0 + \beta_1 |K/L_i - K/L_j| + \beta_2 (\ln DIST_{ij}) + \beta_3 (ADJ_{ij}) + \beta_4 (LANG_{ij}) + \beta_5 (FTA_{ijt}) + a_{it} + c_{jt} + \varepsilon_{ijt}$$

حيث $|K/L_i - K/L_j|$ هي القيمة المطلقة لفرق نسب رأس المال إلى العمل لدى البلدين، وتتضمن المتغيرات التي تمثل تكاليف التجارة (tc_{ijt}): لوغاريتماً غير متغير زمنياً للمسافة الثنائية $(\ln DIST_{ij})$، ومتغيراً صورياً للتجاور (ADJ_{ij}) بقيمة 1 (أو 0) إذا كان البلدان تربطهما (أو لا تربطهما) حدود مشتركة، ومتغيراً صورياً للغة $(LANG_{ij})$ بقيمة 1

(أو 0) إذا كان البلدان يتحدثان (أو لا يتحدثان) بلغة مشتركة، ومتغيراً صورياً يتغير زمنياً يمثل وجود أو غياب اتفاقية للتجارة الحرة $\left(FTA_{ijt}\right)$ ويكون بقيمة 1 (أو 0) إذا كان البلدان تربطهما (أو لا تربطهما) اتفاقية للتجارة الحرة. والمتغيرات α_{it} و c_{jt} هي تأثيرات ثابتة قطرية-زمنية لتفسير التباين في حدود المقاومة السعرية المتعددة الأطراف المتغيرة زمنياً والمدفوعة نظرياً P_{it} وP_{jt}. ويشار إلى المعلمات التي يُرمز لها بالرمز β باسم "تقديرات المُعامل".

ونقدم تقديرات مقطعية تمثيلية لتقديرات معامل المتغيرات لعامي 1970 و2000 لأسباب سنناقشها بالتفصيل لاحقاً:*

1970:

(3)

$$\ln (X_{ijt} / GDP_{it}\ GDP_{jt}) = \underset{(-8.25)}{-12.49} + \underset{(2.75)}{0.000006} |K_i / L_i - K_j / L_j|$$

$$- \underset{(-21.58)}{0.89}(\ln DIST_{ij}) + \underset{(2.38)}{0.35}(ADJ_{ij}) + \underset{(8.33)}{0.84}(LANG_{ij}) + \underset{(3.27)}{0.61}(FTA_{ijt}) + a_{it} + c_{jt} + \varepsilon_{ijt}$$

ضمن R^2 [معامل التحديد]=0.43؛ خطأ الجذر التربيعي المتوسط=1.5025؛ عدد المشاهدات=4030

2000:

(4)

$$\ln (X_{ijt} / GDP_{it}\ GDP_{jt}) = \underset{(-27.18)}{-12.76} + \underset{(3.12)}{0.000004} |K_i / L_i - K_j / L_j|$$

$$- \underset{(-35.79)}{1.46}(\ln DIST_{ij}) + \underset{(4.09)}{0.59}(ADJ_{ij}) + \underset{(9.78)}{0.97}(LANG_{ij}) \underset{(-1.36)}{-0.14}(FTA_{ijt}) + a_{it} + c_{jt} + \varepsilon_{ijt}$$

ضمن$R^2=0.38$؛ خطأ الجذر التربيعي المتوسط=1.7851؛ عدد المشاهدات=7302

---

* يوجد بين قوسين أسفل كل تقدير معامل، إحصاء t التابع له.

وتجدر الإشارة إلى ثلاث نتائج مهمة؛ أولاً، تحمل تقديرات المعامل لمتغيرات تكلفة التجارة غير المتغيرة زمنياً العلامات المتوقعة؛ وتؤثر المسافة سلباً على التجارة، فيما يسهم وجود حدود (لغة) مشتركة في زيادة التجارة. ومن المثير للانتباه أن المسافة كان لها تأثير أكبر (أكثر سلبية) على التجارة في عام 2000 مقارنة بعام 1970. ثانياً، إن لوجود اتفاقية للتجارة الحرة تأثيراً إيجابياً (جزئياً) ذا معنوية اقتصادية وإحصائية على التجارة الثنائية للطرفين في عام 1970، ولكن لها تأثيراً غير معنوي اقتصادياً وإحصائياً في عام 2000. ويشير تقدير معامل اتفاقية التجارة الحرة لعام 1970 إلى أن اتفاقيات التجارة التي كانت قائمة في عام 1970 -وخصوصاً الجماعة الاقتصادية الأوربية، ورابطة التجارة الحرة الأوربية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، واتفاقية التجارة الحرة لدول الكاريبي- ضاعفت في المتوسط حجم التجارة الدولية لدى عضوين تمثيليين.[16] وتعتبر تلك النتيجة مقبولة إلى درجة كبيرة. لكن نتائج عام 2000 تشير إلى أنه على الرغم من وجود 200 اتفاقية للتجارة الحرة على الأقل في العالم بحلول عام 2000، فإن التأثير الذي يمكن أن تحدثه اتفاقية للتجارة الحرة كان ضئيلاً، وهي نتيجة تبدو غير معقولة. ثالثاً، تؤدي الموارد النسبية إلى تأثير إيجابي متوقع على نسبة التجارة إلى النواتج المحلية الإجمالية. ويتفق ذلك مع الحقيقة التي مفادها أن الاختلاف في التوافر النسبي للموارد يؤدي إلى التجارة بفضل الميزة النسبية.

وانطلاقاً من رؤية باير وبرجستراند، نرى أن تقدير المعامل لاتفاقية التجارة الحرة في عام 2000 منحاز هبوطاً؛ بسبب الانتقاء الذاتي الداخلي للبلدان التي تبرم اتفاقيات التجارة الحرة أو ما يُعرف باسم "التحرير التنافسي" للسياسات التجارية للدول في العالم بسبب الهجمة الشرسة للعولمة.[17] وتقدير المعامل لاتفاقية التجارة الحرة لعام 1970 قابل للتصديق، على اعتبار أن الجماعة الاقتصادية الأوربية ورابطة التجارة الحرة الأوربية والهيئات الأخرى تشكلت لأسباب خارجية؛ فعلى سبيل المثال، تشكلت الجماعة الاقتصادية الأوربية لأسباب سياسية وأمنية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. لكن منذ عام 1970، أدى التحرير التنافسي بين البلدان إلى زيادة الصعوبة في الخروج

باستنباطات بشأن التأثيرات اللاحقة لاتفاقيات التجارة الحرة، ونناقش فيما يلي الأسباب الكامنة وراء ذلك.

فهم أسباب ونتائج نمو الإقليمية

لطالما دافع الاقتصاديون الدوليون عن مزايا العولمة، وبصورة خاصة في سياق مزايا التخصص النابعة من تقليص الحواجز التجارية وتعزيز التجارة الدولية؛ فعلى سبيل المثال، يرى معظم الاقتصاديين أن تقليص الحواجز التجارية من شأنه أن يمكِّن البلدان إما من التخصص في إنتاج المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية طبيعية فيها (سواء من حيث المزايا الإنتاجية النسبية، أو المزايا النسبية في توافر الموارد كالنفط في دولة الإمارات مثلاً) أو ميزة نسبية "مكتسبة" (المنتجات التي تتحمل بشأنها الشركات العاملة في البلدان تكاليف تأسيسية ثابتة وتحقق فيها وفورات الحجم في الإنتاج، مثل الطائرات في الولايات المتحدة). ويقوم الرأي الرئيسي في هذا الشأن على أن تقليص الحواجز التجارية سيعزز تخصص الإنتاج داخل البلدان، والتجارة فيما بينها؛ وبذلك يزيد دخل الفرد لدى البلدان المعنية كافة (مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة)، وذلك الأخير هو الرأي الرئيسي لصالح العولمة.

وبينما تبرر تلك الأسباب تقليص الحواجز التجارية، فهي لا تفسر الأسباب التي دعت الحكومات إلى السعي، بشكل متزايد، إلى إبرام اتفاقيات تجارة إقليمية وأقاليمية وتجاهل التركيز على تحرير التجارة المتعددة الأطراف. وكما كان رأي الاقتصاديين لأمد طويل، فإن اتفاقيات التجارة التفضيلية (الإقليمية والأقاليمية) تستثني بطبيعتها بعض البلدان؛ مما يؤدي إلى "خلق التجارة" من جهة، و"تحويل التجارة" عن منتجين آخرين من جهة أخرى، وقد تتقلص معها مستويات الرفاهية لدى البلدان المشاركة. وفي المقابل، فإن التحرير المتعدد الأطراف هو عملية غير تمييزية، وهو يخلو بالتالي من تلك المخاطرة، فلماذا إذاً السعي لإبرام اتفاقيات تجارة تفضيلية؟

لقد برز سببان رئيسيان عبر العقود. فبينما نجحت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في خفض التعريفات العالمية بدرجة كبيرة منذ الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى خلق التجارة من دون "تحويلها"، ارتفعت التكاليف النسبية لتعزيز التحرير المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية ارتفاعاً كبيراً. ويرجع السبب الأول في ذلك إلى أن عدد الأطراف (البالغ 150 دولة) أصبح الآن يزيد بستة أضعاف على عدد الأطراف التي اشتركت في الجولة الأولى لخفض التعريفات في إطار الجات في عام 1947 (23 دولة). وقد أدى ذلك إلى أن تصبح تكلفة التفاوض تحت مظلة واحدة، تتطلب التوصل إلى توافق في الآراء، من الأمور التي تكاد تكون مانعة.

ويكمن السبب الثاني في أن الجولات الثماني الأولى لتخفيض التعريفات في إطار الجات ركزت على تخفيض التعريفات التي يسهل ملاحظتها وتقييمها؛ مما جعل عملية تنسيق المفاوضات تتحلى بالشفافية والمسؤولية، لكن ذلك كان الجانب السهل من الموضوع. وفي هذا السياق، يميز روبرت لورانس بين "السياسات الدولية" التي تتناول الحواجز الحدودية مثل التعريفات، و"السياسات المحلية" التي تعنى بكل ما يتعدى «حدود الدول، مثل: قواعد المنافسة وعدم الاحتكار، وحوكمة الشركات، ومعايير المنتجات، وسلامة العمال، وتنظيم المؤسسات المالية والإشراف عليها، وحماية البيئة، والقوانين الضريبية ...» وبقضايا وطنية أخرى.[18] وقد كانت اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية فاعلتين بدرجة عالية، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في تقليص الحواجز الحدودية مثل التعريفات، لكن هاتين المؤسستين كانتا أقل فاعلية في تحرير السياسات المحلية الآنفة الذكر. وكما يذكر لورانس «عند إزالة التعريفات، تبقى هناك مشكلات معقدة بسبب اختلاف السياسات التنظيمية بين الدول».[19] ويرى أنه في الكثير من الحالات، يراد من اتفاقيات التجارة الحرة «أن تحقق درجة أعمق من تكامل المنافسة والاستثمار العالميين».[20] ويكرر جيلبين هذا الرأي بقوله «لكن عدم القدرة على الاتفاق بشأن القواعد الدولية أو بشأن زيادة التعاون الدولي في هذا المجال أسهم في تطور التجارة الموجهة، وكذلك الترتيبات الإقليمية»،[21] ويلاحظ بريج أن:

> اتفاقيات التجارة [الحرة] التي أبرمت بمرور الزمن تضمنت حيزاً أوسع للسياسات الأخرى ذات الصلة بالتجارة. ويعكس هذا الاتجاه، جزئياً، الحقيقة التي مفادها أنه كلما تقلصت القيود الحدودية (التعريفات) أو أزيلت، تكتسب سياسات أخرى أهمية أكبر نسبياً في التأثير على تدفقات التجارة، مما يستدعي استيعابها ضمن العلاقة التجارية.[22]

وقد لاحظ ريتشارد بولدوين[23] وفريد برجستين[24] قبل أكثر من عقد، ظهور ضغوط تنافسية قوية في الاقتصاد العالمي، وهي ضغوط شعرت بها الحكومات، وتحفزت بسببها إلى تحرير التجارة على المستويين الثنائي والإقليمي. وتتعرض الحكومات لضغوط من الناخبين ومن مجموعات الضغط التابعة للشركات كي تضع إطاراً للسياسات العامة بما يتلاءم مع مصالح الطرفين (أي بما من شأنه الارتقاء بالرفاهية الاقتصادية وبالأرباح الاقتصادية، على التوالي). وفي مواجهة تلك الضغوط، والطريق المسدودة التي آلت إليها التجارة المتعددة الأطراف وتحرير الاستثمار على مستوى منظمة التجارة العالمية، سعت الحكومات إلى اعتماد تغييرات بديلة في السياسات العامة للارتقاء بالرفاهية الاقتصادية ولزيادة مكاسب الشركات. ويتمثل أحد البدائل –وهو ربما "لبنة أساسية" من أجل المزيد من التحرير المتعدد الأطراف– باتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي (التي تتضمن الاتفاقيات الثنائية). وكما سبق ذكره، فإن انتشار اتفاقيات التكامل الاقتصادي على مدار الأعوام الخمسين الماضية قد خلق ما يشير إليه الاقتصاديون باسم "وعاء الاسباجيتي" من اتفاقيات التكامل الاقتصادي.

لكن الاستعارة القائمة على "وعاء الاسباجيتي" قد تكون مضللة؛ لأنها توحي بأن شبكة الترتيبات نشأت على نحو عشوائي، وهو ما يناقض الحقيقة تماماً. فكما يشير إليه باير وبرجستراند، يمكن تفسير العوامل المحدِّدة لاتفاقيات التجارة الحرة، نظرياً وتجريبياً، بواسطة مجموعة صغيرة من المتغيرات الاقتصادية، وهي تتماشى مع فكرة "التحرير التنافسي" على يد الحكومات.[25] وتميل أزواج البلدان (نظرياً وتجريبياً) إلى إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة كلما كبرت اقتصاداتها وتقاربت أحجامها (نواتجها المحلية الإجمالية)، وقصرت المسافة بينها، وابتعدت عن بقية العالم، وازدادت الفروق بينها من حيث التوافر

النسبي للموارد.[26] لكن عند التمعن في تلك العوامل يتضح أنها هي نفسها العوامل التي تحدد التدفقات التجارية الثنائية للبلدان، كما سبق مناقشتها في القسم السابق. لذلك، فإن لدينا أدلة منتظمة على أن البلدان التي تبرم اتفاقيات للتجارة الحرة فيما بينها هي البلدان التي تنشط التجارة لديها أساساً؛ مما يحد من تحويل التجارة من البلدان غير الأعضاء. وقد تنبأ النموذج التجريبي على نحو صحيح بنسبة 85٪ من اتفاقيات التجارة الحرة، وعددها 286 اتفاقية، القائمة بين 54 زوجاً من البلدان في عام 1996، وبنسبة 97٪ من باقي الأزواج من البلدان، وعددها 1145 زوجاً، التي لا توجد بينها اتفاقيات للتجارة الحرة. ويشير ذلك، من حيث المحصلة الصافية، إلى أن البلدان التي اختارت إبرام اتفاقيات التجارة الحرة كان اختيارها سديداً.

وبينما يقدم باير وبرجستراند بعض الخطوط التوجيهية لتحديد أي "الثنائيات" (من حيث اتفاقيات التجارة الحرة) المقامة بين أزواج البلدان كانت "مفرطة" وأيها كانت غير كافية، فإن من بين الأسئلة التي تستحق الانتباه: هل ستكون اتفاقية التجارة الحرة المقترحة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوربي -في السياق الذي وضعه باير وبرجستراند- "مفرطة"؟ وماذا عن اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة؟ وهل الخصائص الاقتصادية والجغرافية لهذين الزوجين من الكيانات الاقتصادية هي بالقدر الذي يصبح معه، في سياق النظرية والنموذج التجريبي، إبرام اتفاقية للتجارة الحرة "خياراً جيداً"؟ ذلك موضوع نناقشه في القسم الأخير من هذا الفصل.

تقييم لاحق لاتفاقيات التجارة الحرة

إن المنطق الكامن وراء الرأي الذي يدافع عن تحرير التجارة أصبح يلقى قبولاً واسعاً في الكثير من مناطق العالم، إن لم نقل في معظمها. لكن بينما أصبحت النظرية التي تستند إليها مزايا التجارة الدولية معروفة جيداً وتحظى بقبول واسع النطاق، فإن الدعم الكمي للتأثيرات الكبيرة للتجارة وللإنتاج وللرفاهية كنتيجة لتحرير التجارة لايزال محدوداً. فمن

ناحية، تتمثل المقاربة الموحدة للتقدير الكمي المسبق لمكاسب التجارة والإنتاج والرفاهية نتيجة لتحرير التجارة بصيغ رقمية لنماذج "التوازن العام" للاقتصادات، مثل: النموذج الذي وضعته جامعة بيرديو تحت اسم "نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية"، ونموذج جامعة ميتشيجان تحت عنوان "نموذج ميتشيجان". وقد لخص ديروزا وجِلْبرت مؤخراً بعض التقديرات النمطية المتوقعة للتجارة نتيجة لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي MERCOSUR بأمريكا الجنوبية، باستخدام نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية. ويرى الباحثان أن هذا النموذج ربما يميل ميلاً كبيراً إلى الانتقاص من التأثيرات التجارية الحقيقية لاتفاقيتي التجارة الحرة المذكورتين، ومثل تلك النتائج هي من الأمور المألوفة.[27]

وكما تم مناقشته أعلاه، فإن التقديرات اللاحقة للتأثيرات التجارية لاتفاقيات التجارة الحرة كثيراً ما قد تكون صغيرة بدرجة غير معقولة. وبينما تُعد النتائج التي توصلنا إليها عن عام 1970 معقولة جداً، فإن النتائج عن عام 2000 صغيرة إلى درجة غير معقولة في ظل النمو الكبير الذي شهدته اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والأقاليمية على مدى العقدين الفائتين. وقد تم التوصل إلى نتائج مشابهة من حيث صغرها أو عدم معقوليتها نظرياً باستخدام تقنيات أكثر انتظاماً.[28] أما السؤال الطبيعي الذي يطرح نفسه، فهو: إذا كانت تأثيرات التجارة بهذا الصغر، فلماذا إذاً تسعى الحكومات لإبرام مثل تلك الاتفاقيات التجارية؟

إن الأدلة التجريبية التي تدعم مكاسب الرفاهية نتيجة لتزايد التجارة ليست راسخة تماماً. ويمكن تصنيف نقص الدعم التجريبي لمزايا التجارة ضمن فئتين رئيسيتين؛ الأولى، هناك شبح القضية المنهجية في العلوم الاجتماعية بشأن الكيفية الفعلية لإجراء قياس كمي "لاحق" لتأثيرات تقليص الحواجز التجارية على التدفقات التجارية، ومن ثم تأثيرات توسيع التجارة على دخل الفرد. وعلى عكس العلوم الطبيعية، حيث يمكن للباحثين إجراء تجارب "منضبطة"، يواجه علماء الاجتماع مشكلة تحديد "الواقع المضاد" [أي ما

كانت ستكون عليه الحال لو اختلف الواقع]. فعلى سبيل المثال، يمكن قياس التجارة فيما بين الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون قبل عام 1983 (وهو العام الذي دخلت فيه اتفاقية التجارة الحرة لدول المجلس حيز التنفيذ). كما يمكن كذلك قياس التجارة فيما بين تلك الدول بعد عام 1983. وفي المتوسط، ازدادت التجارة بين أزواج البلدان ما بين الفترتين. لكن ذلك لا يرجع بالضرورة إلى إنشاء المجلس. ويكمن المأزق في تعذر قياس التجارة بين بلدان المجلس قبل عام 1983 لو كانت اتفاقية التجارة الحرة لدول مجلس التعاون موجودة آنذاك (الواقع المضاد رقم 1)، وكذلك في الفترة التي تلت عام 1983 في افتراض غياب الاتفاقية (الواقع المضاد رقم 2). والفرق بين التجارة الفعلية قبل عام 1983 والواقع المضاد رقم 1، أو بين التجارة الفعلية بعد عام 1983 والواقع المضاد رقم 2 يعطينا تقديراً "لتأثير" اتفاقية التجارة الحرة على تجارة البلدان الأعضاء. من هنا، فإن المأزق الدائم، يكمن في استحداث "واقع مضاد" موثوق (وهي قضية دائمة بالنسبة إلى التقدير اللاحق للسياسات العامة في أي من العلوم الاجتماعية). وتقف تلك القضية وراء الانخفاض الظاهر في قيمة معامل اتفاقية التجارة الحرة في المعادلة (4) بالقسم السابق.

يكمن الحل إذاً بالنسبة للمشكلة الأولى (ستحدَّد المشكلة الثانية في الأسطر التالية) في السعي لحفز واقع مضاد تجريبي وموثوق يستند في أفضل الأحوال إلى نظرية سليمة. وهنا تبرز أهمية الأسس النظرية لمعادلة الجاذبية، وهي المعادلة التي تتيح نموذجاً معقولاً نظرياً للتنبؤ بتدفقات التجارة، كما أنها تُعد ملائمة جداً من الناحية التجريبية. وعلى العموم، فإن قيم R^2 تتراوح ما بين 70٪ و90٪ (عندما يكون R^2 يساوي 100، فإن ذلك يعني أن النموذج يتنبأ بجميع التدفقات التجارية الثنائية بدقة). وفي الحقيقة، فإنه من خلال تطبيق النموذج على التدفقات التجارية (غير الصفرية) لدولة الإمارات مع أكثر من 100 بلد، تبين أن R^2 بين التدفقات التجارية الفعلية والمتوقعة كان 95٪).

والقضية الثانية، هي أن متغير اتفاقية التجارة الحرة يمكن أن يكون داخلياً في المعادلتين (3) و(4). وكما جرت مناقشته سابقاً، فإن أزواج البلدان التي اختارت اتفاقيات

التجارة الحرة، كان اختيارها "سديداً"؛ من حيث إن الخصائص الاقتصادية التي تفسر FTA_{ijt}، تفسر أيضاً تدفقات التجارة. ويثير ذلك مشكلات بشأن تقدير "تأثير" FTA_{ijt} على $Xijt$. ونعتقد أن ذلك لا يمثل مشكلة بالنسبة إلى التقديرات المقطعية لعام 1970 أو ما قبله، لأن التحرير التنافسي لم يكن قائماً قبل عام 1973. ومن منطلقات عدة، فإن الجماعة الاقتصادية الأوروبية الأصلية تأسست في عام 1957 لأسباب تتعلق بالأمن القومي (أي بالحرب الباردة)، ولتأمين قيام علاقات سياسية إيجابية بين كل من فرنسا وألمانيا، وتلك أسباب خارجية. ولم يكن تأسيس السوق المشتركة لأمريكا الوسطى في عام 1961، ولا رابطة التجارة الحرة لمنطقة الكاريبي في عام 1966 من الأحداث الداخلية أيضاً، على اعتبار أن كلتا المنطقتين بعيدة عن أوربا. أما الاتفاقية الوحيدة التي يمكن القول بأنها تأسست داخلياً، فهي الرابطة الأوربية للتجارة الحرة التي تأسست في عام 1961 كردة فعل أساساً تجاه الجماعة الاقتصادية الأوربية (بالنسبة إلى البلدان التي أرادت الاحتفاظ باستقلالها السياسي). ولذلك، فمن المنطقي الادعاء بأن تقدير المعامل لاتفاقية التجارة الحرة في عام 1970 كان تقديراً غير منحاز "لمتوسط تأثير المعاملة" لاتفاقية للتجارة الحرة على تجارة أعضائها؛ بحيث يشير تقدير بقيمة 0.61 إلى أن اتفاقية التجارة الحرة أسهمت في زيادة التجارة بنسبة 85٪ ($e^{0.61}$=1.84) أو نحو 6٪ سنوياً (على مدى عشر سنوات).

لكن تقدير المعامل المقطعي لاتفاقية التجارة الحرة في عام 2000 كان سالباً. فهل أدت العضوية في اتفاقية للتجارة الحرة فعلياً إلى تقليص التجارة بين بلدين عضوين؟ يبدو هذا أمراً غير محتمل. ونرى أن تقدير المعامل هذا منحاز نحو الأسفل للسبب التالي: لنفترض أن بلدين لديهما كمٌّ كبير وغير قابل للقياس من اللوائح الداخلية (كاللوائح المتعلقة بالشحن في السوق الداخلية مثلاً) بما يثبط التجارة (ويؤدي إلى أن يقل التدفق الفعلي للتجارة كثيراً عما تتنبأ به معادلة الجاذبية). إن الاحتمال بأن تختار حكومتا البلدين الانخراط في اتفاقية للتجارة الحرة قد يزداد إذا كان هناك مكسب كبير على صعيد الرفاهية يُتوقع نيله من إمكانيات خلق التجارة الثنائية، وإذا أدت اتفاقية التجارة الحرة إلى تعميق

التحرير بما يتجاوز الحواجز التعريفية إلى اللوائح الداخلية (وحواجز أخرى غير تعريفية). لذلك، قد يكون هناك ارتباط إيجابي بين FTA_{ijt} وكثافة اللوائح الداخلية ضمن مقطع من البيانات، لكن قد يكون الارتباط سالباً بين حد الخطأ في معادلة الجاذبية (الذي يمثل مدى انخفاض تدفق التجارة الفعلية عن طاقتها الكاملة) وكثافة اللوائح الداخلية. ويشير هذا السبب إلى وجود ارتباط سالب بين FTA_{ijt} وحد الخطأ في معادلة الجاذبية، مما سيُنتقص معه بالتالي تقدير معامل اتفاقية التجارة الحرة.

ولحسن الحظ، تتيح تقنيات "البانل" [أي التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية معاً] أسلوباً لتفادي التحيز الداخلي. فإذا كانت القرارات بشأن إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة تتسم بالبطء (وهي غالباً كذلك)، فإن هناك احتمالاً بأن ترتبط بمستوى التجارة أكثر من ارتباطها بالتغيرات الأخيرة فيها. لذلك، فإن هناك احتمالاً بأن تكون العوامل المحددة لاتفاقية التجارة الحرة بطيئة الحركة؛ وعليه -كما أشار إليه كل من باير وبرجستراند- فمن المحتمل أن يؤدي تقدير المعادلة (2) باستخدام التأثيرات الثابتة الثنائية (*ij*) والتأثيرات القطرية-الزمنية للمصدِّر (*it*) والمستورد (*jt*) إلى تقديرات غير منحازة لتأثيرات اتفاقيات التجارة الحرة على تدفقات التجارة.[29]

ويعرض الجدول (2-1) نتائج تقدير معادلة الجاذبية تلك، بما في ذلك متغير لاتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون (GCC)، ومتغير منفصل لجميع اتفاقيات التجارة الحرة الأخرى (FTA_other). ويعرض العمود (1) من الجدول تقديرَيْ معامل؛ أولهما يخص دول مجلس التعاون)، والآخر يخص اتفاقيات التجارة الحرة الأخرى (إلى جانب تقدير التقاطع الذي نتجاهله). ونناقش أولاً تقديرات المعامل فيما يخص اتفاقيات التجارة الحرة الأخرى. وتشير تقديرات المعامل فيما يخص اتفاقيات التجارة الحرة الأخرى إلى أنه خلال الفترة 1960–2000، أدت الاتفاقيات النمطية للتجارة الحرة (عدا تلك القائمة بين دول مجلس التعاون) إلى زيادة التجارة بنسبة 57٪ ($e^{0.54}=1.57$)، بما يعني زيادة بنسبة

57٪)، وتجدر الإشارة إلى أن تلك النتيجة تتطابق تقريباً مع ما توصل إليه باير وبرجستراند،[30] باستخدام تقنيات مماثلة حيث توصلا إلى أن ($e^{0.46}$=1.58).

الجدول (2-1)

معادلات الجاذبية "البانل" مع التأثيرات الثابتة والقطرية-الزمنية الثنائية*

المتغير	(1)	(2)	(3)	(4)
FTA_other_{ijt}	0.45 (8.73)^c	0.24 (3.53)^c	0.24 (3.23)^c	0.31 (3.20)^c
FTA_other_{ijt-5}		0.39 (4.79)^c	0.29 (2.89)^c	0.19 (1.76)^b
FTA_other_{ijt-10}			0.22 (2.30)^b	0.13 (1.27)
FTA_other_{ijt+5}				-0.01 (-0.19)
GCC_{ijt}	1.15 (5.66)^c	0.79 (2.57)^c	1.00 (3.18)^c	1.04 (2.97)^c
GCC_{ijt-5}		0.45 (1.52)^a	0.42 (1.13)	0.27 (0.75)
GCC_{ijt-10}			0.05 (0.16)	0.46 (1.32)^a
GCC_{ijt+5}				-0.46 (-1.46)^a
ثابت	6.92 (208.74)^c	7.91 (323.18)^c	8.28 (255.42)^c	7.81 (336.46)^c
إجمالي FTA_other	0.45	0.63	0.75	0.50
إجمالي GCC	1.15	1.24	1.47	1.31
إجمالي R^2	0.1757	0.0672	0.0509	0.0471
ضمن R^2	0.5169	0.4170	0.3082	0.4192
عدد المشاهدات	52639	45421	40354	37469

* إحصاء t بين قوسين. المتغير التابع هو (اللوغاريتم الطبيعي) لتدفق التجارة الثنائية الحقيقية. وتشير a وb وc إلى المعنوية الإحصائية عند المستويات المئوية 10 و5 و1، على التوالي، ضمن اختبارات t الأحادية الطرف. ولم يُبلَّغ عن تقديرات المعامل للتأثيرات الثابتة والتأثيرات القطرية-الزمنية الثنائية للاختصار. "إجمالي" هو مجموع تقديرات المعامل (المعنوية إحصائياً) لاتفاقية التجارة الحرة المقابلة.

لكننا نرى أن ذلك التقدير الخاص بتأثير اتفاقية نمطية للتجارة الحرة منخفض؛ أولاً، بما أن البيانات تعود إلى فترات من خمس سنوات (1960، 1965، ... 2000)، فإن تقدير المعامل يعكس تغيراً في التجارة على مدى خمسة أعوام فقط. وبما أن معظم الاتفاقيات

تستغرق نحو 10 سنوات حتى تدخل تدريجياً حيز التنفيذ بما قد يعطل التأثيرات على معدلات التبادل التجاري، فإننا نرى أن ذلك التأثير لابد من نشره على امتداد 15 عاماً. ويشير ذلك إلى أن واحدة أو اثنتين من القيم المبطئة للمتغيرات الصورية يجب أن تكون مشمولة أيضاً. ويقدم العمودان (2) و(3) تقديرات تتضمن إبطاءً أو إبطاءين على التوالي. ومجموع تقديرات المعامل في العمود (3) (وجميعها معنوية اقتصادياً وإحصائياً) هو 0.75. ويشير ذلك التقدير إلى أنه بعد 15 عاماً، تؤدي الاتفاقية النمطية للتجارة الحرة إلى زيادة التجارة بنسبة 112٪ ($e^{0.75}$=2.12، بما يعني زيادة بنسبة 112٪)، أو نحو 5.1٪ سنوياً لمدة 15 عاماً. وأخيراً، يعرض العمود (4) تقديرات تضيف مستوى "مستقبلياً" لسياسة التجارة لتحديد "السببية". ويساعد ذلك على تأييد غياب تأثيرات "التغذية المرتجعة" من التجارة إلى FTA_other. ويشير تقدير المعامل السالب وغير المعنوي إحصائياً للمستوى المستقبلي فيما يخص FTA_other إلى أنه لا توجد سببية عكسية في النتائج؛ أي إن السببية تمتد من السياسات التجارية إلى التدفقات التجارية.

والزيادة السنوية في التجارة بنسبة 5.1٪ -بما مجموعه 112٪ على امتداد 15 عاماً- هي تأثير يفوق بكثير ما يتوصل إليه الاقتصاديون نمطياً في نماذج التوازن العام القابلة للحساب مسبقاً. فعلى سبيل المثال، يشير ديروزا وجلبرت إلى أن تقديرات نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية فيما يتعلق بالتأثيرات التجارية لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) لم تكن سوى حوالي 1٪ بالنسبة إلى كندا والمكسيك، وكانت سالبة لدى الولايات المتحدة بعد خمس سنوات (وهي أطول فترة تمت دراستها).[31] وفيما يخص السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، تنبأ نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية بأن التجارة لدى البلدان الأعضاء (الأرجنتين، والبرازيل، وباراجواي وأوروجواي) ستزداد بنسب تتراوح ما بين 54٪ و63٪. لكن تجدر الإشارة إلى أن الزيادة بنسبة 112٪، التي توصلنا إليها باستخدام نموذج الجاذبية، لا تتضمن تأثيرات التغذية المرتجعة على حدود المقاومة السعرية المتعددة الأطراف والتي تميل في المتوسط إلى تخفيف حدة التأثير الجزئي بنسبة

تصل إلى 20٪. وعليه، فإن تأثير "التوازن العام" المعقول على التجارة بسبب اتفاقية للتجارة الحرة هو حوالي 90٪ على امتداد 15 عاماً (أو نحو 4.4٪ سنوياً) عند تضمين تأثيرات "التغذية المرتجعة". لكن عند 90٪، يكون ذلك التأثير فيما يخص اتفاقية التجارة الحرة المتوسطة أكبر بنسبة 50٪ على الأقل من المتوقع لدى السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي باستخدام نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية.

وفي الواقع، فإنه من غير المحتمل أن تؤدي أي اتفاقيتين للتجارة الحرة إلى التأثيرات نفسها. ولا ننسى أن تقدير المعامل لدى FTA_other كان تأثيراً "متوسطاً". ولننظر الآن في تأثير العضوية في دول مجلس التعاون. تعرض الأعمدة من (1) إلى (4) مجموعة من تقديرات المعامل فيما يخص GCC. وبالتغاضي عن الدخول التدريجي لاتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ (والذي بدأ في عام 1983) وعن أي تأثيرات مبطئة لمعدل التبادل التجاري، فإن العمود (1) يشير إلى تأثير بواقع 216٪ ($e^{1.15}$). وفي ظل التباطؤات المختلفة، تشير الأعمدة من (2) إلى (4) إلى تأثيرات بواقع 246٪ ($e^{1.24}$)، و335٪ ($e^{1.47}$)، و271٪ ($e^{1.31}$) على التوالي. وبما أن تقديرات المعامل للحدود المبطئة في العمود (3) غير معنوية إحصائياً من صفر، فإننا نعتقد أن تقديرات العمودين (2) و(4)، من وجهة النظر المحافظة، الأكثر موثوقية. ويشير تقدير زيادة التجارة بنسبة 246٪ خلال الأعوام السبعة عشر منذ بدء العمل باتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس من العمود (2) إلى حدوث زيادة سنوية متوسطة في التجارة من دول المجلس بواقع 7.6٪.

ويفوق هذا التقدير بنسبة 50٪ متوسطه لدى اتفاقيات التجارة الحرة خارج نطاق دول المجلس. هل هذا معقول؟ نعتقد أنه كذلك لسببين؛ أولاً، أن الكثير من دول المجلس كان لديها، عند إنشاء المجلس، كمٌّ من التعريفات الشديدة الارتفاع وقدر معقد من الحواجز غير التعريفية. ومن الممكن أن يكون لذلك تأثير يزيد بكثير على ما هو عليه لدى البلدان المتقدمة التي شهدت فعلاً قدراً كبيراً من تحرير التجارة في إطار الجات.

ثانياً، يدخل هذا التقدير بسهولة ضمن النطاق الموجود لدى اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين الاقتصادات الأخرى الشبيهة بالاقتصادات الخليجية من حيث اعتمادها على الموارد الطبيعية. وفي دراسة أخرى أعدها حديثاً كل من باير وبرجستراند وفيدال، تم - باستخدام تقنيات مشابهة- حساب تأثرات اتفاقيات التجارة الحرة على التجارة خلال الفترة 1960-2000 لدى بلدان الأمريكتين كافة.[32] ففيما يخص السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، توصلنا إلى أن التجارة تأثرت بنسبة 8.0٪ سنوياً، وفيما يخص مجموعة الدول الثلاث (أي كولومبيا والمكسيك وفنزويلا)، لاحظنا تأثر التجارة بنسبة 14٪ سنوياً. وعليه، فإن متوسط الزيادة السنوية في التجارة بين دول المجلس، ونسبتها 7.6٪، يدخل ضمن نطاق التقديرات الخاصة بالتأثيرات التجارية لاتفاقيات التجارة الحرة لدى الاقتصادات المتشابهة القائمة على الموارد الطبيعية التي أزالت بدرجة كبيرة الحواجز التجارية فيما بينها.

ونعتقد، من منظور شامل، أن الأدلة اللاحقة على ما لاتفاقيات التجارة الحرة من تأثيرات على التدفقات التجارية تفسر نمو اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والأقاليمية على مدار ربع القرن الفائت. وتكون تأثيرات التجارة في أحيان كثيرة ضعف حجم التقديرات السابقة التي يعدها الاقتصاديون باستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب الموحدة. وتتماشى النتائج الخاصة باتفاقية التجارة الحرة لدول مجلس التعاون مع التقديرات التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق التقنية نفسها على اتفاقيات التجارة الحرة في الأمريكتين. وتؤدي اتفاقيات التجارة الحرة، في أحيان كثيرة، إلى تحقيق نمو سنوي يتراوح متوسطه ما بين 6٪ و14٪ خلال الفترات الانتقالية التي قد تستغرق من 10 أعوام إلى 15 عاماً. ويشير التقدير الخاص بدول مجلس التعاون (7.6٪)، إلى أن اتفاقية التجارة الحرة لدول مجلس التعاون كان لها تأثير هائل على التجارة الدولية البينية للدول الأعضاء.

المستقبل

مع استمرار عملية "التحرير التنافسي" عن طريق الاتفاقيات التجارية الإقليمية والأقاليمية، سيتعين على بلدان الشرق الأوسط الاختيار ما بين الالتحاق بتلك "السوق" أو التخلف عن ركب العولمة. ومن المخاطر المحتملة في هذا الشأن، انخفاض دخل الفرد أسوة بما شهدته الفترة 1980–1995 عندما شهد دخل الفرد لدى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ركوداً بالقيمة المطلقة، وتراجعاً مقارنة بمستواه العالمي. ومع تزايد الاضطرابات السياسية في أجزاء عدة من الشرق الأوسط، فإن تلك البلدان لا يمكنها تحمل أي جمود أو تراجع نسبي في دخل الفرد لديها. ويبدو أن الالتحاق بسوق التحرير التنافسي للسياسات التجارية يتيح فرصة لا يمكن التضحية بها من أجل النمو.

أين تكمن الفرص المحتملة أمام الشرق الأوسط؟ إن تحليل تلك الفرص كافة يقع خارج نطاق هذه الدراسة. لكن فيما يخص دول مجلس التعاون، توجد فرصتان أساسيتان ممكنتان. أولاً؛ منذ مطلع هذا القرن، انخرط الاتحاد الأوربي ودول مجلس التعاون في عملية تفاوضية بشأن إبرام اتفاقية للتجارة الحرة. وكما تم مناقشته سابقاً، أصبحت الأدبيات تضم الآن "إرشادات" بشأن العوامل الجغرافية والاقتصادية التي يمكن أن تساعد على تحديد اتفاقيات التجارة الحرة التي تمتلك المقومات من أجل الارتقاء بمستوى الرفاهية لدى أزواج الدول. وبينما تبعد دول مجلس التعاون كثيراً عن المركز الاقتصادي للاتحاد الأوربي، فإنها تظل مع ذلك داخل النطاق المُجدي. ومن الأمثلة على ذلك، تركيا التي لا تُعد أقرب بكثير إلى الاتحاد الأوربي من دول مجلس التعاون، ولكنها تقيم مع ذلك اتحاداً جمركياً مع الاتحاد، وهي مرشح اقتصادي قوي لعضوية الاتحاد. وبينما يقل حجم اقتصادات دول مجلس التعاون عن حجم الاقتصادات الأوربية، فإن ذلك العامل الاقتصادي يعوضه الفرق في التوافر النسبي للموارد، بما يعزز المزايا النسبية المتوخاة من إبرام اتفاقية للتجارة الحرة. وعند تطبيق النموذج التجريبي لباير وبرجستراند، فإن نتائجنا

تشير إلى أن إمكانية إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوربي ودول مجلس التعاون تصل إلى نسبة 69.6٪، بما يعني أن كلا الكيانين الاقتصاديين سيجني مزايا صافية من إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بينهما.[33]

وفيما يخص الولايات المتحدة، فقد سعت إدارة بوش إلى إبرام اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون، كدولة الإمارات مثلاً. وتأسيساً على تحليلنا الاقتصادي، فإننا نرى أنه سيكون من الأجدى اقتصادياً أن يتم إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون مجتمعة بدلاً من الاتفاقيات الثنائية مع كل دولة على حدة. وانطلاقاً من نموذجنا أيضاً، فإن الحجم الاقتصادي الصغير لدول مجلس التعاون فرادى والمسافة التي تفصلها عن الولايات المتحدة يشيران إلى أن أثر تحويل التجارة من الاتفاقيات الثنائية المنفردة سيقابل ربما أثر خلق التجارة. كما أن الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون تُعد خرقاً لأحدث الأحكام التي أصدرها المجلس، ومن شأنها إضعاف عمل المجلس والتزامه بتنفيذ مقرراته. لذلك، توجد حاجة للمزيد من العمل من أجل تقييم المزايا الاقتصادية لإبرام اتفاقية للتجارة الحرة بين مجلس التعاون والولايات المتحدة.

الاستنتاجات

نعرض، في ختام هذا الفصل، عدداً من التحذيرات؛ أولاً، إن قدراً كبيراً من مكاسب التخصص يرتكز على الفكرة التي مفادها أن الرابحين من التجارة الحرة ضمن أي اقتصاد (العمالة الماهرة في الاقتصادات المتقدمة مثلاً) يمكن أن يعوضوا الخاسرين من التجارة الحرة (مثل العمالة غير الماهرة في الاقتصادات المتقدمة أيضاً) ويظلوا مع ذلك في وضع أفضل. لكن الكثير من البلدان التي اعتمدت سياسات تحرير التجارة أغفلت التبعات المتوقعة لذلك والمتمثلة بإعادة توزيع الدخل. ولطالما أصبح من الأمور المسلم بها ضمن سياق نظرية التجارة، وخصوصاً تلك القائمة على قانون الميزة النسبية، أن التخصص

يمكن أن يدر مكاسب كبيرة على دخول من يعملون في الصناعات التي تتمتع فيها البلدان بميزة نسبية. لكنه، أي التخصص، قد يتسبب كذلك في خسائر في الدخل الحقيقي بالنسبة إلى أولئك الذين يعملون في صناعات لا تتمتع بتلك الميزة. وهذه الفئة الأخيرة من العاملين هي التي تشعر بالقلق، وهو أمر يمكن تفهمه، إزاء العولمة وتحرير السياسات التجارية. لكن ذلك لا يعني أن علينا التوقف عن السعي لتحقيق العولمة، وأن الحكومات تقع عليها مسؤولية رسم السياسات الضريبية لإعادة توزيع بعض المكاسب التي يجنيها الرابحون من العولمة على الخاسرين منها ضمن البلد الواحد بحيث لا يصبح وضع الخاسرين أسوأ مما كان عليه قبل العمل بالتغييرات في السياسات. وكلما كانت التجارة المولَّدة هي بطبيعتها ضمن الصناعة الواحدة، خفت آثار عملية إعادة توزيع الدخل.

والتحذير الثاني أنه في عالم يتسم بتزايد العولمة، فإن تغيير الوظائف والارتقاء بالمهارات يصبحان من الظواهر المألوفة. فالعمال عليهم أن يتأهبوا لخوض عملية تعليم وإعادة تدريب تستمر مدى الحياة، وهو ما سيقلل تكلفة التكيف عند التنقل بين الوظائف. وقد قلل الكثير من الاقتصاديين من أصحاب الاتجاه السائد، مؤخراً، من دعمهم لتسارع وتيرة العولمة بعد أن تبين أن تقديرات تكاليف التكيف تفوق بكثير ما كان متوقعاً. فبينما كان الاعتقاد السائد لدى الاقتصاديين قبل عقود خلت بأن نسبة مزايا العولمة إلى تكاليفها هي 100 : 1، تشير تقديرات أحدث إلى أن تلك النسبة هي 3 : 1. وتشير تقديرات أكثر تكاملاً لتكاليف التكيف إلى أن تلك النسبة هي أدنى بكثير. وهنا أيضاً تقع على الحكومات مسؤولية إعادة هيكلة السياسات المتعلقة بالضرائب والإنفاق الحكومي لتسهيل تكيف الدول مع العولمة، بحيث تعم فوائدها الجميع.

القسم الثاني

النزوح وحرية التنقل

الفصل الثالث

العولمة والنزوح والتحديات أمام الدول

روبرت شيفر

ماذا تعني العولمة بالنسبة إلى أنماط النزوح الدولية؟ وما التحديات التي تضعها أمام الحكومات والدول؟ يصعب إيجاد جواب عام عن هذين السؤالين، لأن العولمة ليست عملية متجانسة؛ فهي تتخذ أشكالاً مختلفة في أماكن مختلفة من العالم. ولأن النزوح عبر الحدود يتأثر بالتطورات السياسية والاقتصادية التي تخص مناطق ودولاً مختلفة، فمن المهم بمكان اعتماد توجه تاريخي مقارن لتحديد التطورات التي أسهمت في النزوح، ولتقويم التحديات التي تخلقها التغيرات الديمغرافية؛ سواء على البلدان الأصلية للنازحين أو على البلدان المستقبلة لهم.

ويتناول هذا الفصل أولاً النزوح من الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية في جنوب أوربا إلى الدول الديمقراطية في غربها خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وكذلك حركة النازحين من ألمانيا الشرقية وكوبا وفيتنام بأنظمتها الديكتاتورية.

الديكتاتورية والنزوح

في ستينيات القرن العشرين، سمحت الأنظمة الديكتاتورية في كل من البرتغال وإسبانيا واليونان للعمال من الذكور بالنزوح بأعداد كبيرة إلى الدول الديمقراطية في أوربا الغربية، وانضم إليهم في ذلك النزوح الجماعي عمال من دول ديمقراطية مثل إيطاليا وتركيا. وبلغ العدد التقريبي للنازحين سنوياً من كل من تلك البلدان 100 ألف نازح، وبحلول عام 1970، كان قرابة مليون عامل قد نزحوا باعتبارهم من "العمال الضيوف".[1] وكان الطلب كبيراً على العمال الذين يتقاضون أجوراً منخفضة في الدول الديمقراطية في أوربا نظراً إلى النمو المطرد الذي كانت اقتصاداتها تشهده في ذلك الوقت.

وسمحت الأنظمة الديكتاتورية في جنوب أوربا للعمال بالمغادرة لأن عملية النزوح كانت تعود عليها بعدد من المنافع؛ أولاً، كان النزوح يساعد على انخفاض معدلات البطالة التي كانت مرتفعة، نظراً لأن نمو تلك الاقتصادات كان يسير بوتيرة أبطأ بكثير مما كان عليه لدى الدول الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة. ثانياً، كان هناك اعتقاد بأن النزوح يساعد على تخفيف حدة السخط الداخلي. فقد كان قادة تلك الدول يشعرون بالقلق من أن جلوس الشبان العاطلين والعزاب في المقاهي وشكايتهم من سوء ظروفهم الاجتماعية قد يحولهم إلى معارضين سياسيين خطرين على الحكومة. لذلك، فإن إرسال الشبان إلى الخارج ساعد على التقليل من حدة خطر المعارضة السياسية. ثالثاً، كان العمال النازحون يرسلون جزءاً من أجورهم إلى الوطن بما قيمته نحو مليار دولار لكل مليون من النازحين.[2] وكانت تلك التحويلات مصدراً مهماً من مصادر العملة الصعبة، وجرى استخدامها في استيراد النفط والسلع المصنعة من قبل الدول التي كانت تشهد عجزاً متواصلاً في معدلات التبادل التجاري.[3] إن تلك التحويلات، إلى جانب المداخيل من الصناعات السياحية في تلك البلدان – وهو ما أطلق عليه أحد الباحثين اسم "فاشية السوق" – مكنت الأنظمة الديكتاتورية من المحافظة على مستويات متواضعة من التنمية الاقتصادية.[4]

لكن التطورات العالمية التي شهدتها سبعينيات القرن العشرين خلقت مشكلات أمام الدول التي كانت تعتمد على النزوح باعتباره إحدى الركائز الأساسية لمشروعيتها السياسية ولتنميتها الاقتصادية. فقد ولد انخفاض سعر الدولار في عام 1971، ونقص الحبوب من الاتحاد السوفيتي على ذلك مدار ذلك العقد، والحظر النفطي الذي فرضته منظمة أوبك في عام 1974، سلسلة من المشكلات للدول الديكتاتورية في جنوب أوربا. ومهدت تلك التطورات الاقتصادية الطريق أمام حدوث كساد في أوربا الغربية، حيث قامت الحكومات لاحقاً بطرد أعداد كبيرة من العمال النازحين. كما أدى الكساد أيضاً إلى تراجع أعداد السائحين المتوجهين إلى جنوب أوربا؛ مما أدى بدوره إلى تراجع المداخيل،

وارتفاع معدلات البطالة في تلك الدول. وعلاوة على ذلك، أدت عودة العمال إلى انخفاض المداخيل من التحويلات، وارتفاع مستويات البطالة المحلية، وتصاعد الاضطرابات السياسية، وزيادة العجز في الميزان التجاري. وقد أدت تلك التطورات مجتمعة إلى أزمة اقتصادية خطيرة بالنسبة إلى تلك الأنظمة.[5] ويُضاف إلى ذلك التراجع الاقتصادي المشترك أزمات سياسية متفرقة، مثل الثورة في البرتغال، وموت [الجنرال] فرانكو في إسبانيا، والمغامرة العسكرية اليونانية في قبرص، مما أدى إلى سقوط الأنظمة الديكتاتورية في البلدان الثلاثة في منتصف السبعينيات.

وفيما يخص الدول الديمقراطية في أوربا، لم تنجح عمليتا إنهاء برامج العمال الضيوف وطرد العمالة النازحة نجاحاً كاملاً. فقد قاوم الكثير من النازحين عملية الطرد، وتمكنوا من البقاء؛ ومنهم على سبيل المثال النازحون الأتراك الذين يعيشون في ألمانيا، والذين كونوا، على مدى الأعوام الثلاثين التالية، مجموعات كبيرة من المقيمين الدائمين من دون الحصول على الجنسية الألمانية.

وخلال تلك الفترة، اعتمدت الأنظمة الشيوعية في كل من ألمانيا الشرقية وكوريا وفيتنام أيضاً سياسات تهدف إلى إدارة النازحين المحليين؛ بهدف تخفيف وطأة المعارضة أساساً. وما بين عامي 1949 – عندما كانت ألمانيا مقسمة (انظر النقاش بشأن التقسيم أدناه) – و1961، ترك ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف من مواطني ألمانيا الشرقية (أي سدس السكان) وطنهم. وفي عام 1961، أغلق النظام الحدود بين الألمانيتين، وشيد حائط برلين لوقف النزوح الذي تسبب في نقص أعداد العمال وهدد بشل حركة الاقتصاد. لكن حتى مع وجود الجدار، فقد سمح النظام بعملية نزوح بطيء إلى الغرب؛ إذ سمح لـ616006 ألمانيين شرقيين بمغادرة البلاد ما بين عامي 1962 و1988. كما سمح لـ29670 معارضاً سياسياً بمغادرة البلاد في مقابل "كفالات" من حكومة ألمانيا الغربية التي دفعت نحو 100 ألف مارك ألماني عن كل نازح.[6] وبحلول عام 1989، تقدم 500 ألف مواطن آخر من ألمانيا الشرقية بطلب الحصول على إذن رسمي بمغادرة البلاد.[7]

وقد كانت السياسات الخاصة بالنزوح في ألمانيا الشرقية، على غرار مثيلاتها في جنوب أوربا، مصمَّمة بحيث تبدد السخط وتؤمِّن المداخيل من التحويلات والكفالات. لكن انهيار النظام الشيوعي في المجر، وفتحها حدودها في صيف عام 1989، ألحق الضرر بالبرنامج الذي وضعته حكومة ألمانيا الشرقية لإدارة النزوح. وفي عام 1989، غادر 343854 نازحاً ألمانياً شرقياً البلاد، وبحلول نهاية العام نفسه، بلغ عدد النازحين 50 ألفاً كل أسبوع. وقد أدى هذا الخروج السريع إلى إصابة الاقتصاد بالشلل. وخلق المتظاهرون في لايبزيج المنادون بحق المغادرة أزمة سياسية أدت في نهاية المطاف إلى انهيار النظام.[8]

كما اعتمدت الحكومة الشيوعية في كوبا سياسات ترمي إلى إدارة النزوح للخارج. فما بين عامي 1965 و1973، سمحت الحكومة لـ125 ألف مواطن بمغادرة الجزيرة، كما سمحت، في عام 1980، بمغادرة 125 ألفاً آخرين من ميناء ماريال. وسمح النظام في فيتنام، على غرار مثيله في كوبا، بخروج عشرات الآلاف من "سكان القوارب" بعد انتهاء الحرب في عام 1975.

وسمح النظامان في كل من كوبا وفيتنام للنازحين بالتعبير عن معارضتهم السياسية لأنهما كانا يجنيان أيضاً المزايا الاقتصادية في شكل مداخيل من التحويلات. وعلى الرغم من أن النازحين الذين غادروا هذين البلدين كانوا يعارضون الحكومة فيهما، فقد استمروا في إرسال الأموال إلى أقاربهم، وهو ما كان يعني في الوقت ذاته تزويد النظامين بما يحتاجانه من العملة الصعبة لسداد قيمة الواردات الأساسية، وبما يساعدهما على البقاء سياسياً.[9]

وفيما يخص الأنظمة الديكتاتورية في كل من البرتغال وإسبانيا واليونان وألمانيا الشرقية، أدت التغيرات الديمغرافية السريعة المرتبطة بالنزوح عبر الحدود إلى نشوء مشكلات اقتصادية وسياسية خطيرة أسهمت في سقوطها. وكان النظامان في كوبا وفيتنام أكثر نجاحاً في "إدارة" النزوح، وبقيا في السلطة، لكن التدفقات الكبيرة من النازحين خلقت مشكلات اقتصادية وسياسية حادة بالنسبة إلى الأنظمة الديكتاتورية حول العالم.

التقسيم والنزوح

أدت عملية التقسيم، في فترة ما بعد الحرب [العالمية الثانية]، في كل من كوريا والصين وفيتنام والهند وباكستان وفلسطين وقبرص وألمانيا وأثيوبيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي، إلى انطلاق موجات واسعة من النازحين عبر ما تم رسمه من حدود جديدة. فعلى سبيل المثال، عبر 17 مليون شخص الحدود بين الهند وباكستان خلال فترة الأشهر الستة التي أعقبت التقسيم في الهند، وهي موجة النزوح الأوسع والأسرع في تاريخ البشرية. وفي فلسطين، عبر ما بين 700 ألف و900 ألف شخص الحدود بعد قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1948.[10]

وأدت حركات النزوح نتيجة للتقسيم إلى عدد من المشكلات الفورية والمستمرة؛ أولاً، لم تتوقع القوى العظمى التي قسمت تلك البلدان ولا الحكومات التي ظهرت في الدول المقسمة نزوح الناس بأعداد كبيرة، وبالتالي، فهي لم تكن مستعدة للتعامل مع المشكلات التي نشأت نتيجة لذلك. ثانياً، اتسمت تلك الموجات من النزوح بالفوضى الشديدة، وأدت في بعض الأحيان إلى الصراع والعنف. فعلى سبيل المثال، لقي مليون شخص مصرعهم في الهند وباكستان نتيجة للتقسيم والعنف المرتبط بالنزوح.[11] ثالثاً، على الرغم من أن الكثيرين نزحوا عبر حدود تم رسمها حديثاً، فقد تخلفت مجموعات كبيرة، مشكِّلة أقليات كبيرة في الأماكن التي بقيت فيها. فعلى سبيل المثال، يعيش في الهند العدد نفسه من المسلمين كما في باكستان، وهي دولة "إسلامية". رابعاً، اعتمدت الحكومات في العديد من الدول المقسمة قوانين وسياسات تنطوي على تمييز فعلي ضد الأقليات الباقية ضمن حدودها يصل أحياناً إلى حد حرمانهم من جنسية البلد الذي وُلدوا فيه؛ وقد أدى ذلك إلى مشكلة خامسة، فقد احتجت الأقليات المحرومة من حقوقها المدنية في أحيان كثيرة على المعاملة التي تعاملها بها الدول، ونظمت حركات مناهضة للحكومة حظيت بدعم حكومات الدول المجاورة.

وتتضح اليوم المشكلات المرتبطة بحركات النزوح الناشئة عن التقسيم بصورة خاصة في إسرائيل والأراضي المحتلة والدول المجاورة. فقد أدى النزوح المرتبط بالتقسيم إلى إنشاء مخيمات للاجئين في الدول المجاورة، وإلى صراعات عبر الحدود بين إسرائيل والمتمردين الفلسطينيين، وإلى صراعات بين المتمردين الفلسطينيين والحكومات العربية في الأردن ثم في لبنان. وأسهم النزوح في الصراع داخل دول المنطقة وفيما بينها، وفي الحروب المتكررة بين العرب والإسرائيليين، وفي المشكلات الاقتصادية والسياسية الأوسع نطاقاً والمرتبطة بالحظر النفطي وبتدخل القوى العظمى في المنطقة.[12] وعلى الرغم من أن تلك المشكلات ظهرت في عام 1948 (إن لم يكن قبل ذلك)، فهي تواصل اليوم الإسهام في الصراع بالمنطقة.

وبينما جرى تقسيم بعض الدول على أسس علمانية وأيديولوجية (مثل: كوريا والصين وفيتنام وألمانيا)، قُسمت دول أخرى على أسس عرقية ودينية (مثل: الهند وباكستان وفلسطين وقبرص ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وأثيوبيا والاتحاد السوفيتي). وفي يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي، أدى تفكك الدول الاتحادية إلى حروب أهلية في بعض الدول الفرعية (مثل أجزاء من يوغوسلافيا وجمهوريات القوقاز)، والتهجير القسري للمقيمين عبر الحدود الدولية التي رُسمت حديثاً، وإلى صراعات داخلية بين حكومات تسيطر عليها أغلبيات عرقية وبين الأقليات العرقية الموجودة في بلدانها.

وفي حالات خطيرة، كما في رواندا مثلاً، احتد الصراع العرقي بسبب المشكلات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة؛ مثل هبوط الأسعار العالمية للبُن، وتراجع العائدات التصديرية. وقد أدى ذلك في البداية إلى الإبادة الجماعية، ومن ثم خروج مرتكبي تلك الإبادة إلى الكونغو. من بعد ذلك، قام المنفيون، انطلاقاً من منفاهم في الكونغو، بشن غارات عبر الحدود على قوات التوتسي في رواندا. وأدى ذلك الصراع عبر الحدود إلى غزو الكونغو من قبل جيشيْ رواندا وأوغندا، وهو ما أسهم بدوره في سقوط نظام موبوتو، وكان بمثابة الشرارة الأولى لحرب أهلية أوسع نطاقاً وأكثر تعقيداً في الكونغو. وكذلك

الأمر بالنسبة إلى منطقة دارفور بالسودان، حيث أدى نزوح اللاجئين عنها باتجاه تشاد بسبب الصراع العرقي إلى ظهور مشكلات اقتصادية وسياسية، سواء بالنسبة إلى حكومتي البلدين أو بالنسبة إلى وكالات المعونات الدولية.

وقد أدت عوامل التقسيم والصراع العرقي والإبادة الجماعية مجتمعة إلى انطلاق موجات نزوح فوضوية عبر الحدود؛ مما خلق سلسلة من المشكلات المستمرة؛ سواء بالنسبة إلى الدول التي انطلق منها هؤلاء النازحون، أو إلى الدول المجاورة، أو إلى دول أخرى عبر العالم.

التنمية الاقتصادية والنزوح

أسهمت التطورات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة، في السنوات الأخيرة، في زيادة النزوح، وخلقت مشكلات وفرصاً كذلك؛ سواء بالنسبة إلى الدول التي ترسل عمالاً عبر الحدود، أو الدول التي تستقبل هؤلاء العمال.

وبالنسبة إلى الدول الصغيرة، شجعت التنمية الاقتصادية المتسارعة دخول أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية؛ ففي لاتفيا تشكل العمالة "الأجنبية" نسبة 19.5٪ من السكان، وفي إستونيا تمثل تلك العمالة نسبة 15.2٪، وفي سنغافورة 42.6٪، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة 71.4٪،[13] وفي دول البلطيق تزداد قضية العمالة "الأجنبية" تعقيداً، لكون معظم المقيمين من الروس قد وُلدوا في تلك الدول، ولم يُعتبروا "أجانب" إلا بعد أن استقلت تلك الدول عن الاتحاد السوفيتي في عام 1992، علماً بأن النزوح الخارجي من دول البلطيق إلى دول الاتحاد الأوربي الأخرى صاحبه دخول موجة جديدة من العمال النازحين من الاتحاد السوفيتي السابق.[14]

وفيما يخص سنغافورة ودولة الإمارات العربية المتحدة، شجع النمو الاقتصادي السريع دخول العمال الأجانب من مختلف الدول. فالنازحون إلى سنغافورة يأتون من

الفلبين وماليزيا وإندونيسيا. أما النازحون إلى دولة الإمارات فيأتون من باكستان والهند وبنجلاديش واليمن والأردن والفلبين. ويقدِّر بعض علماء الديمغرافيا أن عدد النازحين غير القانونيين في سنغافورة يزيد بكثير على ما هو مذكور في التقارير الرسمية.[15]

وتستفيد كل من سنغافورة ودولة الإمارات من العمالة الوافدة التي تتقاضى أجوراً منخفضة، وتبدي استعداداً لأداء الوظائف التي لا ترغب العمالة المحلية غير الكافية أصلاً في أدائها أو لا تقدر على ذلك. وتستفيد الدول المرسِلة من تحويلات العمال التي تمثل مصدراً للعائدات من العملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي تسهم في التنمية الاقتصادية المحلية. وفي عام 2002، بلغت التحويلات العمالية التي تلقتها الهند 9 مليارات دولار، وهو مبلغ يفوق حجم جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد؛ بينما تلقت بنجلاديش ملياري دولار.[16] وفي الفلبين، يُعد نزوح العمال إلى سنغافورة والشرق الأوسط والولايات المتحدة مصدراً مهماً من مصادر العملات الأجنبية ورؤوس الأموال المحلية.

ويختلف النزوح إلى سنغافورة عنه إلى دولة الإمارات من جانب مهم؛ فبينما تشكل الإناث أغلبية النازحين إلى سنغافورة، فإن معظم النازحين إلى دولة الإمارات هم من الذكور. ولذلك الأمر أهميته باعتبار أن العاملات في الخدمة المنزلية (إما كخادمات أو مربيات) في سنغافورة يعشن في عزلة نسبية وتحت إشراف دقيق. أما الرجال الذين يلتحقون بقطاعي الخدمات والصناعات التحويلية في دولة الإمارات، فإنهم يعملون ضمن مجموعات، وهو شكل يساعد بدرجة أكبر على العمل الجماعي، وإن كانت فرص الرجال في التنظيم الجماعي ضعيفة؛ نظراً لاختلاف البلدان التي يأتون منها واختلاف اللغات التي يتكلمون بها، مما يقلص فرص التعاون فيما بينهم.

ويضع النزوح الكبير الحجم باتجاه الدول الصغيرة تحديات أمام الدول المستقبلة للنازحين والدول المرسلة لهم على السواء. ففيما يخص سنغافورة ودولة الإمارات، قد

يمثل ارتفاع أعداد العمال الأجانب تحدياً على الهويتين اللغوية والثقافية للمواطنين، وهو يعني أن على الحكومات تخصيص موارد ضخمة لإدارة جماعات مهاجرة كبيرة العدد ولحفظ الأمن فيما بينها. وبينما تفضل تلك الحكومات أن يكون النازحون من غير المتزوجين، فإن العمال الأجانب ينجبون، مع ذلك، الأطفال الذين ربما سيكتسبون حقوقاً لم يكن النازحون الأوائل يتمتعون بها. وهناك أيضاً مشكلة الطرد؛ ففي حالة تباطؤ النمو في تلك الدول أو كساد نشاطها الاقتصادي بفعل التأثيرات الدورية للعولمة، قد تعمد الحكومات إلى تسفير بعض العمال الأجانب (فعلى سبيل المثال، أعلنت حكومة المملكة العربية السعودية أنها تنوي الاستغناء عن ثلاثة ملايين من العمال الوافدين بحلول عام 2013). بيد أن تحقيق ذلك قد يكون أمراً صعباً، كما هي الحال في أوربا الغربية، حيث بقي الكثير من العمال الأتراك في ألمانيا على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لإقناعهم بالمغادرة، وهي مشكلة موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً.

وبالنسبة إلى الدول المرسلة، فإن تباطؤ النمو الاقتصادي وطرد العمال من سنغافورة أو من دولة الإمارات سيعني تراجع الدخل من التحويلات، وتناقص العملات الأجنبية، وارتفاع معدلات البطالة، وهي مشكلات أسهمت، في سبعينيات القرن العشرين، في نشوب أزمات اقتصادية لدى الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية في جنوب أوربا.

وأخيراً، من الممكن أن تتخذ البلدان المرسلة مواقف سياسية لحماية عمالها الذين ينزحون إلى دول أخرى من خلال التحدث باسمهم، وهو ما تقوم به روسيا في دول البلطيق؛ إذ تمارس ضغوطاً سياسية واقتصادية على الجمهوريات الصغيرة من أجل تحسين أوضاع المواطنين الروس المقيمين هناك. وينطبق الأمر نفسه على الولايات المتحدة التي تمارس ضغوطاً سياسية واقتصادية على الحكومة الكوبية. كما أثارت حكومة الفلبين، في الماضي، مشكلة سياسية بسبب الأسلوب الذي يعامَل به عمالها في سنغافورة وفي بلدان مستقبلة أخرى.

التحول نحو الديمقراطية وتوسيع الاتحاد الأوربي والنزوح

أدى التحول نحو الديمقراطية في أوربا الشرقية وما تلاه من توسيع الاتحاد الأوربي إلى حركة نزوح واسعة ضمن حدود الاتحاد الأوربي، وإلى دخول عمال من بلدان أخرى من خارج الاتحاد.

فقد نزح حوالي مليونين من الرومانيين (أي نسبة 8٪ من السكان) عبر أوربا في السنوات الأخيرة، إلى إسبانيا وجنوب إيطاليا أساساً. وفي الوقت ذاته، غادر 800 ألف من البولنديين و600 ألف من البلجيكيين بلديهم للعمل في بلدان أخرى.[17] وفي الواقع، أدى ارتفاع أعداد من غادروا رومانيا وبولندا إلى حدوث نقص في العمالة المحلية؛ مما اضطرت معه الحكومتان إلى السماح بدخول عمال من خارج الاتحاد لتلبية الطلب. وبينما سمحت الحكومة البولندية بدخول عمال من أوكرانيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، سمحت الحكومة الرومانية بدخول عمال من بلدان شديدة البعد مثل الصين.[18]

وكما رأينا، استفادت البلدان المستقبلة من تدفق العمالة الوافدة الرخيصة، فيما استفادت البلدان المرسلة من التحويلات والعائدات من العملات الأجنبية، مع العلم أن تحويلات العمال الرومانيين في عام 2006 بلغت قيمتها 12 مليار دولار.[19] لكن الأمر لم يخلُ من بعض المشكلات؛ أولاً، على الرغم من الاحتمال بأن ينتمي العمال النازحون إلى دول أعضاء في الاتحاد الأوربي، فقد كانوا يعامَلون معاملة تختلف عن تلك التي يعامَل بها مواطنو البلدان المقصودة، بالنظر إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد يمكنها تبني سياسات منفصلة تجاه النازحين. وبينما تعتمد الدول الإسكندنافية وهولندا والمملكة المتحدة وأيرلندا سياسات "منفتحة" نسبياً، تطبق ألمانيا وفرنسا وبلجيكا سياسات "تقييدية" إلى حد بعيد. ويمكن أن تخلق المعاملة التمييزية للنازحين مشكلات في العلاقات الدبلوماسية بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة. كما يوجد عدد كبير من النازحين "غير القانونيين" من بلدان الاتحاد؛ مما يعني أن على الدول إدارة النازحين وحفظ النظام بينهم، سواء كانوا

من داخل دول الاتحاد، أو من خارجها ممن مضت مدة طويلة على إقامتهم (كالأتراك في ألمانيا مثلاً) أو ممن وصلوا حديثاً.

ثانياً، منحت الدول الأوربية حقوقاً للمهاجرين "الجدد" من الدول التي انضمت حديثاً إلى الاتحاد، فيما حجبت حقوقاً عن المهاجرين "القدامى" الذين قدموا من بلدان خارج الاتحاد، أي من تركيا والمستعمرات الأوربية السابقة، ومضت على إقامتهم مدة طويلة. فعلى سبيل المثال، أمضى 20٪ من السكان الأجانب في ألمانيا، ومعظمهم من الأتراك، أكثر من 30 عاماً؛ مما أوجد عداوة بين النازحين "الجدد" و"القدامى". كما ولّدت حركات النزوح الأخيرة عداوة بين النازحين (القدامى والجدد) وبين السكان المحليين؛ الأمر الذي أسهم في تصاعد المشاعر المضادة للنازحين والمشاعر العرقية في بلدان كثيرة. وتزداد تلك المشكلات حدة في أوقات تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

النزوح الواسع النطاق في الدول الكبيرة: الولايات المتحدة والصين

شجعت التطورات المرتبطة بالعولمة، في الأعوام الأخيرة، موجات نزوح واسعة في الولايات المتحدة والصين. وعلى الرغم من أن البلدين لديهما سياسات "منغلقة" أو تقييدية في مجال النزوح، فقد شجع الطلب على العمالة الرخيصة النزوح رغم أنف السياسات التي تمنعها.

وفي الولايات المتحدة، أدى اعتماد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) في عام 1992 إلى سلسلة من التطورات التي أسهمت في توسيع نطاق النزوح عبر الحدود، وزيادة أعداد المتسللين من المكسيك وبلدان أخرى في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية.[20] وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد سكان الولايات المتحدة ممن هم مولودون في الخارج الذين قدموا إليها ضمن موجات سابقة من المهاجرين القانونيين وغير القانونيين. ويصل عدد المهاجرين في الولايات المتحدة ممن هم مولودون في الخارج إلى 38 مليون نسمة، ربما ثلثهم

من «الأجانب غير القانونيين».[21] ومع أن العمال الذين يدخلون الولايات المتحدة بطريقة غير قانونية معرضون للاعتقال والترحيل، فإن بإمكانهم -على الرغم من وضعهم غير القانوني- الاستفادة من بعض المزايا؛ ومنها إرسال أولادهم إلى المدارس، ودفع الضرائب، والحصول على معاشات التقاعد، والتمتع بالرعاية الصحية، والحصول على رخص القيادة.

ومن دوافع النزوح إلى الولايات المتحدة، الطلب على العمالة الرخيصة، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة والفقر في المكسيك وأمريكا الوسطى. وبالنسبة إلى المكسيك، تصل قيمة حوالات العمالة النازحة إلى 6.5 مليارات دولار سنوياً؛ مما يوفر العملة الصعبة للدولة ورأس المال للمواطن.[22]

إن النزوح الواسع النطاق إلى الولايات المتحدة، بشكليه القانوني وغير القانوني، يخلق مشكلات عدة؛ أولاً، أسهم النزوح ونمو الجماعات من أصل إسباني في ظهور شعور معادٍ للمهاجرين. وفي بعض الحالات، نظم المواطنون مجموعات ومليشيات لتسيير دوريات على امتداد الحدود، ومنع العبور غير القانوني، وإبلاغ السلطات عمن يُشتبه بانتهاكهم قوانين الهجرة. ثانياً، أدى تدفق العمالة الرخيصة إلى بقاء الأجور منخفضة بالنسبة إلى العاملين المحليين الآخرين في بعض الصناعات، والإسهام في الفقر، وهو ما سعت الحكومة لمعالجته من خلال البرامج التي وضعتها لمكافحة الفقر. ثالثاً، في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، أنفقت الحكومة مبالغ طائلة على أمن الحدود لأسباب من بينها منع دخول "الإرهابيين"، وزادت من إنفاقها على الإدارات الحكومية المعنية بضبط الحدود وحركة المهاجرين.

وتمثل تلك التطورات عدداً من المشكلات المعروفة بالنسبة للدول المرسِلة؛ فالمكسيك مشغولة بشأن المعاملة التي يعامَل بها عمالها ومواطنوها في الولايات المتحدة، ومدى تأثير ذلك على الدخل من الحوالات ومعدلات البطالة في الداخل إذا تم ترحيل أعداد كبيرة من العمال المكسيكيين من الولايات المتحدة أو إذا مُنعوا من دخولها.

كما حفزت العولمة موجة واسعة من النزوح داخل الصين، وهو أمر غير مألوف بالنظر إلى ضخامة العدد الحالي من النازحين (114 مليونا)،[23] وهو أمر غير مألوف أيضاً لكون الصينيين هم من ينزحون وليس الأجانب. لكن بينما هؤلاء النازحون هم من الصينيين، فإنهم يعامَلون معاملة "الأجانب غير القانونيين" من قبل حكومتهم ، وقد يتم القبض عليهم وترحيلهم إلى المناطق الريفية إذا خالفوا نظام ترخيص السكن الذي وضعته الحكومة، والذي يتطلب أن يحصل المواطنون على إذن حكومي لتغيير محل عملهم أو إقامتهم.[24] وبينما يخضع النازحون لمراقبة لصيقة من قبل أعضاء الحزب الشيوعي، وعددهم 65 مليوناً، فإنه يُسمح لهم بالنزوح غير القانوني، لأنهم يمثلون مورداً ضخماً من العمالة الرخيصة التي تسهم في خفض أجور العمالة الصينية "القانونية".

ويخلق النظام الصيني، الذي يشجع النزوح الواسع النطاق ولكنه يعامل النازحين على أنهم عمال غير قانونيين، مشكلات بالنسبة لدول أخرى؛ إذ إنه يؤدي إلى ضغط أجور العمالة الرخيصة في البلدان الأخرى، وتحويل الاستثمار الأجنبي من الاقتصادات الأخرى ذات العمالة الرخيصة، مثل الهند والمكسيك، إلى الصين. ومن خلال اقتناص الصين ميزة مقارنة عالمية في مجال العمالة الرخيصة، فقد جاءت تنميتها الاقتصادية على حساب التنمية الاقتصادية في البلدان التي تحولت حديثاً إلى النظام الديمقراطي.[25] ويمثل هذا النظام مشكلة أيضاً بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب المطالبين بتوظيف العمالة الصينية القانونية، في حين يمكن للشركات الصينية الاستعانة بالعمالة غير القانونية التي تتقاضى أجوراً أدنى؛ مما يمنح تلك الشركات ميزة نسبية في مواجهة الشركات الأجنبية العاملة في الصين.

المواطنون والمقيمون والرعايا

تمنح الدول مراكز قانونية مختلفة للنازحين عبر الحدود.[26] ومن منظور تاريخي، تقسِّم الدول الجماعات المقيمة فيها إلى ثلاث مجموعات؛ أما المجموعة الأولى فيعامل أفرادها باعتبارهم "مواطنين"، وهو ما يعني أن بإمكانهم التصويت، وحمل السلاح، وتملك

العقارات، والوصول إلى النظام القانوني الحكومي. وفي السابق، لم تكن الدول تمنح تلك الحقوق سوى للبالغين من الذكور الذين يولدون في البلاد أو يكتسبون جنسيتها. وفي إطار المجموعة الثانية، تعامل الدولة بعض الناس على أنهم "مقيمون"، أي أن يتمتعون ببعض الحقوق الممنوحة للمواطنين. وفي السابق، كانت الدول تمنح حقوقاً محدودة للمرأة والصغار والمهاجرين بوصفهم مقيمين. وفي إطار المجموعة الثالثة، تعامل الدولة بعض الناس باعتبارهم "رعايا"؛ أي أنهم لا يملكون إلا قدراً ضئيلاً من الحقوق القانونية، إن وُجد أصلاً. وفي الماضي، كان العبيد والمدينون وعمال السخرة والمجرمون المدانون والأجانب غير القانونيين والسكان الأصليون والمرضى عقلياً ومرضى السل يصنَّفون ضمن هذه الفئة.

وعلى مدى الأعوام المئتين الماضية، قامت الدول عموماً بمنح جنسياتها لعدد أكبر من الوافدين، وبتقليل أعداد من ينتمون إلى فئتي المقيمين والرعايا، وإن ظلت هاتان الفئتان معمولاً بهما حتى في أكثر الدول "ديمقراطية". وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الفئتين القانونيتين كانتا محل اعتراض هؤلاء الذين يُدرجون ضمنهما، واحتج كثيرون منهم على ما تؤديان إليه من عدم تكافؤ في الحقوق. وعلى مدى الأعوام المئتين الماضية، اعترض النساء والعبيد والمهاجرون على مركزهم كمقيمين و/ أو رعايا، وطالبوا، في دول كثيرة، بالمساواة في الحقوق، وبلغوا هذا الهدف أيضاً. وبما أن المهاجرين كانوا من بين المعترضين على وضعهم القانوني غير المتكافئ، ولأن السكان المحليين يعترضون في العادة على تلك المطالب، فقد وضع النزوح تحديات قانونية أمام كل من الدول التي ترسل النازحين والدول التي تستقبلهم. ومن الممكن أن يشكل النزوح امتحاناً للنظام القانوني في أية دولة والتعريفات المعتمدة لديها بشأن المواطنين والمقيمين والرعايا. وفي نهاية المطاف، قد يكون ذلك هو التحدي الأهم الذي يضعه النزوح أمام الدول.

الفصل الرابع

الهجرة والتعهيد
تنامي خطوط الصدع والهزات اللاحقة للعولمة

جون ماهون

اقترح رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، ورئيس الوزراء الإسباني، خوزيه ماريا أزنـار، خلال اجتماع المجلس الأوربي الذي عقد العام الماضي (2002) في أشبيلية، أن يسحب الاتحاد الأوربي المعونة من البلدان التي لم تتخذ خطوات فاعلة لوقف المهاجرين غير القانونيين إلى الاتحاد الأوربي.

... تعرضت أستراليا إلى إدانة عالمية قوية، الصيف الماضي (2002)، عندما كشف مبعوث خاص لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الأوضاع المزرية في المخيمات التي يُحتجز فيها طالبو اللجوء إلى أستراليا من الأفغان والإيرانيين والعراقيين والفلسطينيين.[1]

يمكن أن تخلق الهجرة مشكلات عدة، كما يتضح من الاقتباسين الافتتاحيين أعلاه. والهجرة immigration، والنزوح migration، والتعهيد outsourcing هي من نتائج العولمة وتدويل التجارة. ومما يغذي تلك التحركات: الكوارث (سواء الكوارث الطبيعية أو تلك التي هي من صنع الإنسان)، والاختيارات الشخصية، والقرارات الاقتصادية التنظيمية. وهي تتسبب في مشكلات لكل من الأفراد والعائلات والأعمال والسلطات الحكومية والمجتمعات والثقافة. وقد تسارعت الهجرة والنزوح والتعهيد خلال الأعوام القليلة الماضية، ولا توجد أية إشارات إلى تباطؤ وتيرتها في المستقبل المنظور. ونتيجة لذلك؛ فإنه لم يعد بالإمكان النظر إلى تلك الظواهر الثلاث أو التعامل معها باعتبارها حالة شاذة أو مشكلة ستجد طريقها إلى الحل على المدى القريب.

وندرس، في هذا التحليل، العولمة باعتبارها "زلزالاً" يؤثر على المجتمع العالمي، ونناقش، كما سيتضح في الأسطر التالية، جانباً محدداً من جوانبها يغيب عن الأذهان في أحيان كثيرة. فكما هي الحال بالنسبة إلى أي زلزال، هناك خطوط صدع يزداد عندها الضغط أو يقل، وفي حالات كثيرة، تكون الأضرار التي تخلفها الهزات اللاحقة، بالخطورة ذاتها للأضرار التي تخلفها الهزة الأصلية، أو على الأقل تنطوي على نفس عنصر المفاجأة. والهجرة والنزوح والتعهيد، هي خطوط صدع جديدة تشجعها الوتيرة المتسارعة للعولمة وتعززها، وهي خطوط لاتزال تخلق "هزات لاحقة" إلى يومنا هذا. وتواجه الحكومات الآن خطر تآكل الثقافة والهوية الوطنيتين. كيف ستتغير طبيعة المواطنة والسياسة والدين؟ وما الشكل الذي يجب أن يكون عليه رد فعل الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع؟ وكيف ستكون عواقب الزيادة المستمرة التي تشهدها الهجرة والنزوح والتعهيد على الاقتصاد والسياسة والمجتمع والمسؤولية/ الأخلاقيات الاجتماعية على المستوى الداخلي؟

لم تكن تلك الأسئلة ذات أهمية في الماضي لأن قدرة الأفراد على التحرك عبر الحدود بشكل دائم كانت محدودة جداً (بسبب قضايا المسافة واللغة والثقافة وما شابهها). ومع ذلك، فإننا ماضون نحو عالم خالٍ من الحدود، حيث يمكن تنفيذ العمليات التجارية إلكترونياً على أساس مستمر. وتوجد ثلاثة أمثلة جديرة بالانتباه بشأن الكيفية التي تتعامل بها الدول مع مثل تلك القضايا؛ وهي الولايات المتحدة، والإمارات العربية المتحدة، والسودان والدول المجاورة. ونتناول في هذا العرض كيفية تصدي تلك الدول – ولعله عدم تصديها – للتحديات المتعلقة بالهجرة والنزوح والتعهيد. ونخلص، انطلاقاً من هذا التحليل المقتضب، إلى عدد من المقترحات لفائدة صانعي السياسات ومديري الشركات.

الهجرة والنزوح

تغيرت أنماط الهجرة تغيراً كبيراً مع انتقالنا من القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين.[2] فقد هاجر الناس على الدوام من مكان إلى آخر لأسباب متنوعة، وهو ما

سنناقشه أدناه، ولايزال القرن الحادي والعشرون يشهد أسباباً ودواعي جديدة للهجرة.[3] لكن من الواضح أن تخفيف القيود على السفر ومتطلبات المواطنة، إلى جانب عولمة الأعمال والمجتمع، أمور لها تأثيرها. ومما يضاف إلى هذا المزيج كعامل "توازن مضاد"، نمو التعهيد. فكما سيناقَش أدناه، يمكن للتعهيد أن يحفِّز الشعوب للبقاء في مواقعها الحالية، وأن يستقطب المهاجرين الباحثين عن العمل أيضاً.[4]

وكمؤشر بسيط على مغزى تلك التغيرات، لننظر فيما يلي: في عام 1969 هاجر نحو 70 مليون شخص على المستوى العالمي. ويعني ذلك أن من يعادل مجموعهم مجموع السكان في الدانمرك وفرنسا حزموا أمتعتهم وارتحلوا إلى مكان آخر. ولنحاول أن نتخيل تأثير ذلك على البلدان المستقبلة لهؤلاء المهاجرين وعلى البلدان التي تخسر ذلك المورد البشري القيم. وفي عام 2007، أشارت التقديرات إلى أن أكثر من 270 مليون شخص هاجروا من أماكنهم، أي ما يعادل زيادة بنسبة حوالي 286٪. ويعادل هذا العدد من المهاجرين إجمالي سكان كل من فرنسا وألمانيا واليونان وإيران والمملكة العربية السعودية وسورية واليمن. وحسب تقديرات الأمم المتحدة في عام 2000، يسكن 140 مليون نسمة (أي نسبة 2٪ من إجمالي سكان العالم) في دول غير التي وُلدوا فيها؛ أي أنهم هاجروا.[5] وحسب معهد الهجرة الدولية، فإن أكثر من 200 مليون شخص يسكنون اليوم في بلدان غير تلك التي وُلدوا فيها، منهم 14 مليوناً من اللاجئين.[6] ويلاحظ مراقبون أننا إذا نظرنا إلى المهاجرين والنازحين، ككتلة واحدة، فإن ذلك سيعني ثالث أكبر "دولة" في العالم من حيث عدد السكان. وتفوق المبالغ التي يرسلها المهاجرون والنازحون إلى أوطانهم الأصلية إجمالي المعونات الخارجية العالمية. من هنا، فإن الهجرة والنزوح، على اختلاف قياساتها، سواء من حيث حجم السكان أو التأثير الاقتصادي، لها تأثيرات عظيمة.

ومن المهم، في بداية هذا التحليل، أن نميز بين الهجرة والنزوح؛ فالهجرة هي حركة الناس نتيجة للمشكلات والتحديات التي تواجههم في وطنهم الأم. ويدوم النزوح عادة

لفترة قصيرة، حيث لا يخطط النازحون للإقامة في البلد المضيف، وإنما يأملون العودة إلى أوطانهم في أقرب أجل ممكن. ويمكن النظر إلى النزوح باعتباره قسراً أو مشجَّعاً عليه. ويكون النزوح القسري في العادة نتيجة للكوارث الطبيعية (مثل الزلازل والمجاعات والفيضانات)، لكن من الممكن أن تدفع الكوارث التي صنعها الإنسان (مثل الحروب الأهلية والإبادة الجماعية والاضطهاد) أيضاً الناس إلى ترك أوطانهم. وقد تكون المتطلبات التي يفرضها مثل هؤلاء النازحين على البلد المضيف مفاجئة ومكلفة. وقد تعجز الوكالات الاجتماعية الحكومية والمنظمات غير الحكومية عن سد حاجات النازحين من حيث الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية. وقد تؤدي تلك الحاجات إلى تعطيل نمو الاقتصاد وإلى زعزعة الاستقرار في البلد المضيف، وقد تولد شعوراً بالازدراء تجاه النازحين، وقد تسفر، في بعض الحالات أيضاً، عن تغيير القيادة السياسية في البلد المضيف. ويكفي تأمل التحديات التي تواجه الحكومة السورية في تعاملها مع موجة النازحين العراقيين، والكيفية التي يسعى بها العراقيون أنفسهم للتكيف مع فترة بقائهم في سورية، والتي تتجاوز توقعاتهم بكثير.

أما النزوح المشجَّع عليه فهو عندما تسعى الدولة إلى استجلاب عمالة مؤقتة للعمل في قطاعات محددة (مثل التشييد والزراعة والضيافة) مع نمو الاقتصاد[7] و/ أو انعدام الرغبة لدى السكان الأصليين في القيام بالعمل اللازم، أو قلة عددهم. وعندما ينكمش الاقتصاد أو تنتفي الحاجة إلى تلك العمالة (كأن تنتهي عملية التشييد، أو تكتمل عملية الحصاد، أو ينقضي الموسم السياحي)، يتم إرسال هذه العمالة مرة أخرى إلى أوطانها. وتُعد دولة الإمارات، كما سنشير إليه أدناه، مثالاً جيداً على النزوح المشجَّع عليه.

يعرض الجدول (4–1) مجموعة من البيانات المقارنة لأنماط الهجرة والنزوح. وعندما نحصر تركيزنا في منطقة بعينها، فإننا نحصل على النتائج المعروضة تالياً في الجدول (4-2) بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط.

الجدول (4-1)

أنماط الهجرة والنزوح (تقديرات عام 2007)

البلد	لكل ألف من السكان
الاتحاد الأوربي	1.6
الهند	0.05-
ليبيريا	26.86
الولايات المتحدة الأمريكية	3.05
دولة الإمارات العربية المتحدة	26.04

تمثل البيانات المعروضة الأرقام الصافية للنزوح (أي أعداد القادمين والمغادرين في سنة معينة). وعليه، فإن الرقم السالب يعني أن عدد الأفراد الذين يخسرهم البلد يفوق عدد أولئك الذين يكسبهم. ومن الممكن أن يتسبب ارتفاع مستويات النزوح في مشكلات (مثل ارتفاع معدلات البطالة أو نشوء صراعات عرقية [في حالة قدوم الناس إلى البلد]، أو يؤدي إلى انكماش قوة العمل، ربما في بعض القطاعات الرئيسية (في حالة مغادرة الناس البلد). ومن الأمور التي تسترعي الانتباه الارتفاع الشديد في مستويات النزوح الصافي إلى ليبيريا ودولة الإمارات.

ويشير الجدول (4-2) إلى بعض الأنماط الجديرة بالانتباه؛ فمملكة البحرين والأردن ودولة الإمارات هي البلدان الثلاثة الوحيدة التي يزداد عدد سكانها بسبب أنماط الهجرة والنزوح. وتُعد دولة الإمارات حالة فريدة؛ إذ إنها تشهد نمواً اقتصادياً هائلاً وتنفذ مشروعات تشييدية عملاقة. لذلك، لا نبالغ إذا قلنا إن العمال من البلدان الأخرى ينهمرون على دولة الإمارات لسد الحاجة إلى قوة العمل اللازمة من أجل استمرار النمو الاقتصادي، لكن الدولة لا تمنح الجنسية لهؤلاء العمال النازحين. ومن السهل أن نتخيل حجم الضغط الذي سيتراكم، بمرور الوقت، من هؤلاء العمال النازحين من أجل التمثيل السياسي.

الجدول (4-2)

أنماط الهجرة والنزوح (تقديرات عام 2007)

البلد	لكل ألف من السكان
البحرين	0.6
مصر	0.21-
إيران	4.29-
الأردن	6.11
السعودية	5.95-
الإمارات العربية المتحدة	26.04

الهجرة هي أن ينتقل الأفراد من بلد إلى آخر بهدف واضح، وهو استحصال حق المواطنة والإقامة الدائمة في البلد المضيف. والأفراد المهاجرون يتركون بلدهم الأم ويتوجهون إلى بلد آخر. ويعود هذا النوع من الهجرة إلى أسباب عدة؛ مثل تحسين مستوى المعيشة، والحصول على فرص تعليمية أفضل، وما شابه. فعلى سبيل المثال، تشير بيانات حديثة إلى أن نسبة 66٪ ممن يغادرون الصين لأغراض التعليم، لا يعودون إليها مرة أخرى. ويمكن أن يترتب على الهجرة والنزوح تأثيرات على التركيبة العرقية للبلد المضيف، كما هو موضح في الجدول (4-3). ويلاحَظ الفروق بين تلك البلدان من حيث التركيبة العرقية لسكان كل منها. وتتسم دولة الإمارات- بسبب نموها المطرد، وشعبها القليل العدد، وطلبها للعمالة- بمستوى عالٍ من التنوع. ويشير بعض المراقبين إلى أن نسبة الإماراتيين ضمن مجموع سكان دولة الإمارات ستتراجع إلى أقل من 1٪ بحلول عام 2025 إذا استمرت الاتجاهات الحالية.

ما الذي يعنيه بالنسبة إلى بلد ما أن يصبح شعبه الأصلي الحاكم للبلد فئة آخذة في التضاؤل ضمن إجمالي السكان؟ وما الذي يعنيه ذلك بالنسبة إلى ثقافة البلد وسياسته واقتصاده وممارساته الدينية والتجارية؟ وكما قال الحاكم الراحل والمحبوب لدولة

الإمارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «من ليس لـه مـاضٍ، لـيس لـه حاضر أو مستقبل». فكيـف لدولـة تتعامـل مـع موجـات سريعـة ومتزايـدة مـن العـمال النازحين أن تحافظ على ماضيها وأن تتذكره في سياق تقدمها نحو المستقبل؟

الجدول (4-3)

تأثيرات الهجرة والنزوح

الهند	الصين	مصر	السعودية	الإمارات
هنود آريون: 72٪	هان صينيون: 91.9٪	مصريون: 98٪	عرب: 90٪	إماراتيون: 19٪
درافيديون: 25٪	غيرهم: 8.1٪	غيرهم: 2٪	أفارقة – آسيويون: 10٪	عرب وإيرانيون: 23٪
غيرهم: 3٪				سكان جنوب آسيا: 50٪
				غيرهم: 8٪

إن الهجرة عبر الحـدود تخـضع عـادة للـوائح وإجـراءات وضـوابط قانونيـة. وفي حالات كثيرة، فإن الهجرة من منطقة إلى أخرى أو من بلد إلى آخر تكون محددة (بأعداد أو بحصص معينة)، وقد يضطر المهاجرون إلى الانتظار سـنوات عـدة للحـصول عـلى تأشيرة هجرة.[8]

لذلك، توجد نماذج عدة للهجرة غير القانونية، حيث يسعى المرء إلى الإقامـة بـصورة دائمة في البلد المضيف، لكنه لا يـستطيع ذلـك بموجـب الحـصص الموضـوعة أو لكـون قوانين الهجرة تحظر المهنة التي يمتهنها (حيث قد تتوافر أعداد كبـيرة مـن أصـحاب تلـك المهنة في البلد المضيف، أو قد لا يحتاج البلد المضيف إلى مهارات/ قدرات معينة مما يتـوافر لدى المهاجرين).

ويرى جون سلوكوم [عالم في مجال الهجرة العالمية والتنقلات البشرية] أن العالم المتقدم شهد "زيادة غير مسبوقة" في الهجرة غير الموثقة (غير القانونية)؛[9] ففي الولايات المتحدة، تشير تقديرات صادرة عن مصادر عدة إلى أن أعداد المهاجرين غير الموثقين فيها تتراوح ما بين 10 ملايين و12 مليوناً؛ وفي أوربا، يُقدر أن هذا العدد يتراوح ما بين 6 ملايين و15 مليوناً. ويعكس نطاق تلك التقديرات الصعوبة المرتبطة بالحصول على بيانات وإحصائيات موثوقة بشأن المهاجرين غير القانونيين.

ومن المثير للانتباه أن حركة الناس من بلد إلى آخر يمكن أن تتسم بخصائص غير متوقعة، بحسب التصورات ذات العلاقة. فعندما ينتقل الأفراد إلى أحد البلدان ويحصلون على وظيفة هناك، فإن التصور الذي يسود هو أن الوظائف متوافرة، وهو ما يشجع المزيد من المهاجرين والنازحين، بينما قد لا يكون هذا التصور صحيحاً في الواقع.

نموذج الهزة اللاحقة/خط الصدع

لنتخيل بلداً يواجه موجة ضخمة ومفاجئة من الناس الوافدين إليه، سواء للهجرة أو النزوح (وتأثير مثل تلك الخسارة على البلد الذي يغادره هؤلاء). ذلك بالضبط هو الوضع الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن الواضح في هذا السياق أن القوة الاقتصادية والسياسية لأي بلد يتلقى موجات من المهاجرين، وما ينعم به هذا البلد من استقرار أمران لهما أهميتهما من حيث طاقة البلد الاستيعابية. لكن لننظر في مثالين إضافيين من شأنهما إيضاح بعض الأمور التي تمت مناقشتها إلى الآن.

النزوح من المكسيك إلى الولايات المتحدة

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة موجات من النازحين من جارتها الجنوبية، المكسيك. وبينما يأتي هذا النزوح بشكليه القانوني وغير القانوني، فهو يؤثر تأثيراً

قوياً على الدول التي تحد المكسيك (بما فيها الولايات المتحدة). وغالباً ما ينزح المكسيكيون إلى الولايات المتحدة بدافع الحصول على فرصة عمل تتيح لهم تحسين أوضاعهم المعيشية. ويتضح من استخدامنا لتعبير النزوح هنا أن المعنيين لا يسعون إلى الإقامة بشكل دائم في الولايات المتحدة.

ومما يلفت الانتباه، أن الأوضاع المعيشية لهؤلاء النازحين لا تتحسن في الولايات المتحدة وإنما في المكسيك، نتيجة للحوالات التي يرسلونها إلى الوطن. ذلك أن تواجدهم في الولايات المتحدة هو من أجل تأمين سبل عيش أفضل مما هو متاح لهم في المكسيك. وعندما يتقاعدون أو يبلغون مركزاً اقتصادياً معيناً، فإنهم يسعون إلى العودة إلى الوطن. وبذلك، فإنهم لا يسعون إلى الاندماج في ثقافة البلد المضيف ومجتمعه (أي أن يصبحوا مهاجرين).

ولنستكشف باقتضاب تأثيرات النزوح على البلدين. إن لنزوح المكسيكيين إلى الولايات المتحدة تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على كل من الاقتصاد، والسياسة، والثقافة/ المجتمع، والمسؤولية/ الأخلاق الاجتماعية. وتكمن التأثيرات غير المباشرة في تغيير "الثقافة الجزئية" [أو الفرعية بعكس الثقافة الكلية التي تشمل أغلبية الشعب] للمدن والبلدات التي تشهد ذلك النزوح الكبير.

عندما ينزح الأفراد من المكسيك إلى الولايات المتحدة، فإنهم عادة ما يبدون استعداداً للعمل لقاء أجور منخفضة و/ أو القليل من المزايا، إن وجدت (مثل الرعاية الصحية ومزايا التقاعد والضمان الاجتماعي، وغير ذلك). ويميل أصحاب العمل في الولايات المتحدة إلى استخدام هؤلاء بسبب انخفاض تكلفة تشغيلهم مقارنة بالعمالة الأمريكية. وقد يتيح ذلك للمؤسسات الأمريكية مزايا استراتيجية قصيرة الأجل من حيث المنافسة مع الشركات الأخرى ضمن الصناعة ذاتها؛ مما يؤدي إلى البطالة بين المواطنين الأمريكيين.

ويؤثِّر المهاجرون في الولايات المتحدة كـذلك عـلى الجـدل الـسياسي المتعلـق بكيفيـة معالجة الهجرة غير القانونية وعلى التوجهين التاريخيين للحزبين الديمقراطي والجمهوري، ليس فقط في الولايات المتاخمة للمكسيك، ولكن في جميع أنحاء البلاد. فقد احتد الخطـاب والجدل السياسيان بشأن كيفية مكافحة الهجرة غير القانونية، وهو أمر أصبح يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى أن هـذه الأسـطر كُتبـت في وقـت تـشهد فيـه الولايـات المتحـدة حملـة للانتخابات الرئاسية.

ويؤثر المهاجرون من المكسيك على ثقافة المناطق التي يتواجدون فيها وعلى مجتمعهـا. وتشمل التغيرات أنواع الأطعمة، والتدريس في المدارس العامة، والمواد الداخلية المنشورة ضمن المؤسسات (التي يـصدر معظمهـا الآن بـاللغتين الإسـبانية والإنجليزيـة)، وتتـأثر الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهية بأنماط المهاجرين. وأخيراً، تتغير اعتبارات المسؤولية والأخلاقيات الاجتماعية باختلاف ما يطلبه النازحون من المـنظمات غـير الحكوميـة ومـن المنظمات المجتمعية الأخرى عما يطلبه منها المواطنون الأمريكيون. وقد تأسس العديد مـن المنظمات غير الحكومية لمساعدة هؤلاء النازحين وحمايتهم من الترحيل. وأصحاب العمـل الذين يوظفون هؤلاء النازحين إنـما ينتهكـون القـانون، أو عـلى الأقـل يتبنـون خيـارات أخلاقية غير سوية.

ومن حسن الطالع أن الولايات المتحدة دولة غنية بما يمكنها من اسـتيعاب الموجـات الوافدة من النازحين وتحمل التكاليف المرتبطة بذلك، لكن يوجد هـاجس متزايـد بـشأن قدرة البلد على الاستمرار في تحمل مثل تلك التكاليف في المستقبل.

وعندما يعيش هؤلاء الأفراد في الولايات المتحدة ويعملـون هنـاك، فـإنهم يرسـلون عائداتهم إلى عائلاتهم في المكسيك. وبذلك، تستفيد المكسيك من تدفق العملـة الأجنبيـة، وإذا بقي العمال في الولايات المتحدة لمدة كافية، فإنهم يـصبحون مـؤهلين للحـصول عـلى خدمات الرعاية الصحية ومزايا التقاعد. وكلما ارتفعت نسبة تحقق ذلـك، خفـت الأعبـاء

التي تتحملها الحكومة المكسيكية من حيث تكلفة الرعاية الصحية ومزايا التقاعد لهؤلاء. وباختصار، فإن المكسيك تصبح هي الطرف الرابح في جميع الأحوال.

وهناك ملاحظة أخيرة؛ وهي أن المكسيك تفرض قيوداً مشددة على حدودها مع جيرانها وتحرص على ترحيل النازحين غير القانونيين إليها. لكن عندما تسعى الولايات المتحدة إلى تشديد المراقبة على حدودها مع المكسيك، فإنها تقابَل باحتجاجات من الحكومة المكسيكية بدعوى أن تلك ممارسات "غير إنسانية".

النزوح من السودان والعراق

أدت المأساة التي شهدها السودان مؤخراً، والتي من مظاهرها المجاعة والحرب الأهلية والإبادة الجماعية، إلى نزوح السودانيين إلى البلدان المجاورة، بما فيها تشاد والكونغو ومصر وأثيوبيا.

وتوجد فروق كبيرة بين هؤلاء النازحين السودانيين وبين النازحين المكسيكيين إلى الولايات المتحدة. فالدوافع من وراء نزوح كل مجموعة تختلف اختلافاً كلياً. ففيما يخص النازحين المكسيكيين إلى الولايات المتحدة، يعود السبب الرئيسي للنزوح إلى الرغبة في تحسين مستوى المعيشة. أما النازحون السودانيون، فإن السبب الرئيس لنزوحهم ليس اقتصادياً، وإنما هو نابع من مجرد الرغبة في البقاء على قيد الحياة. من هنا، فإن النازحين السودانيين لا يسعون إلى إيجاد وظائف (فورية)، بل العثور على المأكل والمأوى والملبس والحماية. ومع استمرار الوضع الخطير في السودان، فإن النازحين سيبقون في البلدان المضيفة. وإذا طالت تلك المدة بالقدر الكافي فقد يسعون للإقامة في تلك البلدان بشكل دائم. وأخيراً، فإن البلدان المحيطة لا توجد لديها الطاقة الاستيعابية نفسها الموجودة لدى الولايات المتحدة؛ وتشاد لا تملك الموارد نفسها التي تملكها مصر للتعامل مع تلك التدفقات من النازحين، كما أن البلدين لا يملكان القدر نفسه من الموارد المتاحة

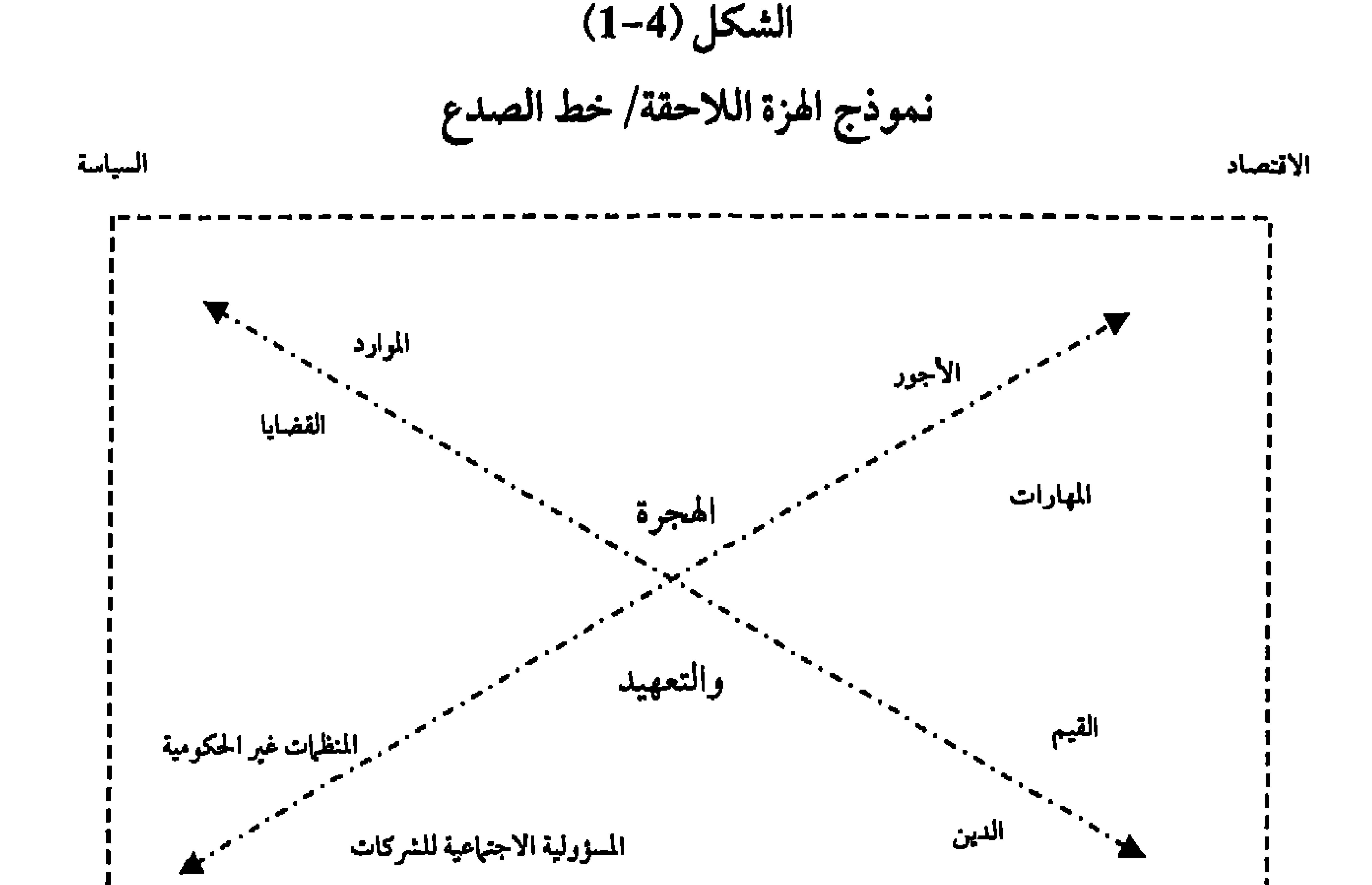
للولايات المتحدة في تعاملها مع موجات النزوح. وبذلك، فإن هؤلاء النازحين يشكلون عبئاً إضافياً على موارد البلدان المضيفة، وكلما طالت فترة بقائهم ازداد ما لذلك من تأثيرات محتملة.

وحسبما ذكره سودارسان راغافان [مدير مكتب صحيفة واشنطن بوست في بغداد]، فإن نحو مليوني عراقي -أي 8٪ تقريباً من مجموع السكان قبل الحرب- نزحوا إلى الأردن وسورية ولبنان.[10] كما نزح مليون وسبعمائة ألف آخرون داخل العراق طلباً للأمان. وحسب مصادر الأمم المتحدة، فإن 50 ألف شخص يفرون من العراق شهرياً. في البداية، لم يغادر سوى الأثرياء، لكن مع استمرار الصراع، بدأ الفقراء في الهروب بأعداد كبيرة. ويمثل هذا النزوح مشكلة خاصة بالنسبة للأردن الذي يستضيف نحو مليونين من اللاجئين الفلسطينيين (حوالي ثلث العدد الإجمالي للسكان) بحيث إن استقبال ما يناهز المليون نازح عراقي يمثل عبئاً إضافياً على موارد البلاد. وتُلقى اللائمة على العراقيين بسبب ارتفاع أسعار الوقود والغذاء وتفاقم مشكلة السكن في الأردن، لمشاركتهم في سوق الوظائف الشحيحة أصلاً، ولجلبهم ثقافة مختلفة إلى مضيفهم الجديد. كما توجد هواجس متزايدة بشأن انتشار الصراع الطائفي في العراق بين اللاجئين في البلدان المضيفة المجاورة. وينظر الأردن إلى هؤلاء النازحين على أنهم زوار مؤقتون، وهذا يزيد من صعوبة حصولهم على حق الإقامة الدائمة على أراضيه.[11]

وتشير تلك الأمثلة إلى التأثيرات الخطيرة بالنسبة إلى الأطراف المعنية، من حكومات ومنظمات غير حكومية ومنشآت تجارية وأفراد. ويمثل الشكل (4-1) محاولة مقتضبة للتعبير عن تأثيرات الهجرة والنزوح، كما تم عرضها في الأمثلة السابقة، على العناصر الأساسية للمجتمع الحديث. والمحاولة ليست شاملة بأية حال من الأحوال للتأثيرات ذات العلاقة، ولكنها تعرض الديناميات البديلة الممكنة نتيجة للهجرة والنزوح.

الشكل (4-1)

نموذج الهزة اللاحقة/ خط الصدع



من الواضح أن السياسة في أي بلد تتأثر بأداء الاقتصاد، وأنها تؤثر بدورها على ذلك الأداء. وبالمثل، فإن الأداء الاقتصادي يؤثر على مجمل السياق الثقافي والمجتمعي ويتأثر به. ويتأثر السياق الثقافي/ المجتمعي بممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات والأخلاقيات ويؤثر عليها، مما يعود بنا إلى السياسة في البلد المعني. وتنتشر على امتداد ما يُعرف بـ "خطوط الصدع" نماذج بشأن كيفية انتقال التغيرات وتأثيرها عبر البلدان. فعلى سبيل المثال، عندما يتأثر الاقتصاد بالهجرة والنزوح، يمكن أن تحدث تغيرات في الأجور والرواتب وفي المهارات الجديدة اللازمة في المستقبل، إلى جانب تراجع وتغير الحاجة إلى المهارات القائمة. ويتيح نقاشنا بشأن الولايات المتحدة والمكسيك والسودان والعراق مجموعة واضحة من الأمثلة على الرأي المتضمَّن في العلاقة البيانية بالشكل (4-1). وستستمر تلك "الصدمات" لبعض الوقت في البلدين المضيف والأصلي. وتمثل التأثيرات المتصاعدة للهجرة والنزوح، كما حاولنا عرضها هنا، تحديات أمام البلد المضيف، وهي تحديات لا يمكن دائماً التنبؤ بها.

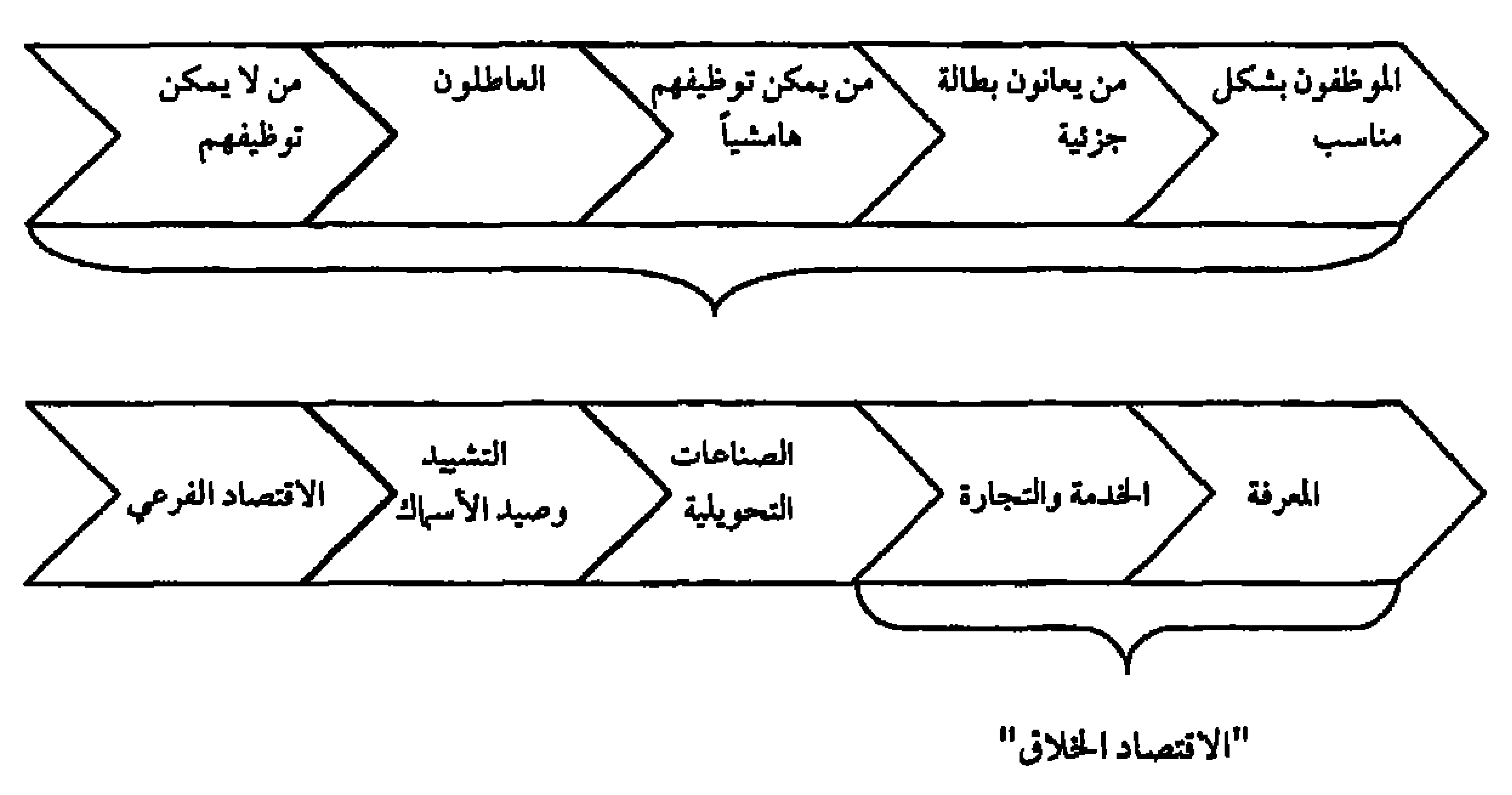
الطاقة الاستيعابية للبلد

أُشير، في هذا التحليل، إلى الطاقة الاستيعابية لكل بلد؛ أي إلى قدرته على استيعاب تدفقات المهاجرين والنازحين.

وكي نتطرق إلى هذه الظاهرة، علينا أولاً فهم طبقات التوظيف الموجودة في كل اقتصاد/ بلد، كما يعرضها الشكل (4-2).

الشكل (4-2)

طبقات التوظيف في الاقتصاد



يمكن تقسيم سوق العمل، سواء في البلد المضيف أو البلد الأصلي، على النحو المبين في الشكل (4-2). ففي كل مجتمع، هناك من لا يمكن توظيفهم لأسباب مختلفة؛ منها حداثة السن أو تقدمه، ومعاناة مشكلات صحية رئيسية. كما لا يمكن توظيف المسجونين أو من لم تعد مهاراتهم ضرورية، أو لم يعد هناك طلب عليها.

ويشمل المستوى التالي العاطلين. وقد تعود البطالة إلى جملة أسباب؛ منها الاختيار الشخصي (إما للحصول على التعليم أو إعادة التدريب أو التزام المنزل لرعاية الأسرة مثلاً)، والتواجد في الفترات التي تتخلل الوظائف (بسبب إقفال جهة العمل، أو العمل

على أساس موسمي، أو تسريح العاملين). ويمثل هؤلاء فئة ممن يمكن استخدامهم، ويتوقون في أحيان كثيرة إلى العمل، وقد يمرون بمرحلة انتقالية. ومن المرجح جداً أن ينزح من ينتسبون إلى هذه الفئة وأن يستحوذ في الوقت ذاته النازحون على وظائفهم. وأعضاء هذه المجموعة هم الأكثر عرضة للخطر إذا بقوا في أوطانهم.

والطبقة التالية هي من يمكن توظيفهم توظيفاً هامشياً، ومنتسبو هذه الطبقة هم أصحاب المهارات والقدرات المحدودة الذين يعملون عادة في الوظائف الأقل اعتباراً في المجتمع وبيئة الأعمال. وفي حين أنهم قادرون على كسب عيشهم والعمل بكرامة (وإن تدنى هذا المستوى المعيشي)، فإنهم عرضة للخطر بسبب التقدم التقني والتغيرات في المهارات المطلوب توافرها في شاغلي الوظائف. ويصعب على من يمكن توظيفهم هامشياً أن ينزحوا؛ إذ إنهم يفتقرون عادة إلى المهارات أو القدرة أو التعليم اللازم للحصول على الوظائف في بلد آخر.

وتتألف الطبقة التالية ممن يعانون بطالة جزئية، وهؤلاء لديهم المهارات والقدرة والتعليم بدرجة تفوق ما تتطلبه الوظيفة التي يعملون بها حالياً. وقد يرجع ذلك إلى اختيار مدروس (أي أن يختار المرء العمل في وظيفة تقل متطلباتها عن مؤهلاته)، أو إلى تغير الظروف الاقتصادية (كأن ينكمش الاقتصاد أو تشهد إحدى الصناعات انكماشاً أو يجري دمجها في أخرى). ويحرص هؤلاء على تحسين وضعهم الاقتصادي من خلال استعمال مهاراتهم غير المستخدمة حالياً. ويمكن بسهولة لمنتسبي هذه المجموعة أن ينزحوا لامتلاكهم القدرة على الحصول على وظائف أفضل في أماكن أخرى.

أما الطبقة الأخيرة فهي ما أطلق عليهم "الموظَّفون توظيفاً مناسباً"؛ فالمهندس الذي يعمل في شركة هندسية أو في المشروعات الهندسية موظف توظيفاً ملائماً. ومندوب المبيعات الذي يعمل في مجال المبيعات، والطبيب في المستشفيات، والبنَّاء في أعمال التشييد، جميعهم أمثلة على أشخاص موظفين توظيفاً جيداً. وهؤلاء نجحوا عموماً في التوفيق ما

بين مستواهم التعليمي ومهاراتهم وقدراتهم من جهة، وبين الوظـائف التـي يمارسـونها أو المناصب التي يتقلدونها من جهة أخرى. ومن غير المحتمل أن يكون هؤلاء من المرشـحين للنزوح لأنهم يتمتعون بمراكز مأمونة ومطمئنة مالياً. لكنهم قد يشجَّعون عـلى النـزوح أو الهجرة من قبل أصحاب العمل المتعددي الجنسيات أو الشركات الأخرى التي تـسعى إلى الحصول على خدماتهم.

وفيما يخص البلدان المضيفة التي تستقبل هؤلاء الأفراد، فـإن الترتيـب الـذي تفـضله للمهاجرين والنازحين هو كالآتي: الموظفون توظيفاً مناسباً، ثم من يعانون البطالة الجزئية، ثم العاطلون عن العمل؛ على اعتبار أن ما لدى هؤلاء من مواهب ومهارات كامنة هي من الأمور المرغوب فيها. أما من يمكن توظيفهم هامشياً، ومن لا يمكن تـوظيفهم، وبعـض عناصر العاطلين عن العمل، فإنهم أقل جاذبية. وعلى أية حـال، فإنـه بـصرف النظـر عـن "الطبقة"، توجد في أحيان كثيرة فرص للعمل في الشرائح المنخفضة الأجر في المجتمع.

ومن العوامل التي تزيد من تعقيد هذه العلاقة، الحقيقة التي مفادها أن كل طبقة مـن تلك الطبقات تتواجد ضمن كل قطاع في الاقتصاد (عـلى سـبيل المثـال: صـيد الأسـماك، والتشييد، والصناعات التحويلية، والخدمات، والتجارة، والصناعات المعرفيـة). ويتبـاين الطلب على العاملين في كل قطاع من تلك القطاعات من فترة زمنية إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. لذلك، من الممكن أن يشهد بلد نزوحاً عبر قطاعات الاقتصاد المختلفة وكذلك عـبر طبقات التوظيف المختلفة كما ذكرنا آنفا. من المهم إذاً أن يحرص البلد المضيف على تقـويم مدى إمكانية توظيف النازحين، وكذلك حاجات كل قطاع ضـمن الاقتـصاد. وفي دولـة الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، يوجد طلب غير عادي على عمال البناء بـسبب الطفرة العمرانية التي تشهدها البلاد عموماً.

وكثيراً ما تعكس القيود المفروضة على الهجرة طبقـات الاسـتخدام المـذكورة أعـلاه، ومدى الحاجة إلى تلك المهارات في القطاعات المختلفة. ففي البلدان المتقدمة، عـلى سـبيل

المثال، يزداد الطلب على الموظفين توظيفاً ملائماً في قطاع المعرفة، بحيث يحصل هؤلاء بسهولة في أحيان كثيرة على تأشيرات الدخول وحق الإقامة الدائمة.

ومع ذلك، لا ننسى أن النازحين لا يأتون في أحيان كثيرة سعياً للحصول على فرص العمل، أو على الأقل ليس من ينتمون منهم إلى القطاعات والطبقات الأكثر مهارة. وكثيراً ما تتوافر الرغبة لدى النازحين في العمل بالوظائف الأقل اعتباراً في المجتمع، بالنظر إلى أن الأجور التي يتقاضونها تفوق في العادة ما كانوا سيتقاضونه في أوطانهم.

التعهيد

لنتحول بانتباهنا الآن نحو التعهيد، ولنقيِّم كيفية انطباقه مع النمط الشامل للهجرة والنزوح (وللصدمات اللاحقة).

لقد عرَّفنا التعهيد من قبل (انظر الهامش رقم 4). ومن بين الأمثلة على التعهيد؛ الصناعات التحويلية (الإلكترونيات والملابس والأحذية، ... إلخ)، والخدمات المالية (بما فيها الخدمات المحاسبية والضريبية)، والكتابة التقنية/ العمارة/ البحوث القانونية (وهو مجال جديد نسبياً من مجالات نمو التعهيد)، وخدمات المعلومات، وعمليات "الغرف الخلفية" [أي المفاوضات الخاصة بين الإدارات]، ومراكز الاتصال على اختلاف أنواعها، والصحف، ولجان التنمية الاقتصادية المحلية. وقد كانت فرص التعهيد في الماضي تقتصر على الصناعات التحويلية (بهدف الاستفادة من العمالة الرخيصة) وأعمال تقنية المعلومات. وكما يلاحظ بسهولة، فقد اتسع نطاق العمل المعهود به إلى المصادر الخارجية وازداد تنوعاً. كما تضاءلت الاحتمالات بأن ينحصر التعهيد في الوظائف ذات الأجور المنخفضة والمهارات المحدودة؛ ويعني ذلك أن من يمكن توظيفهم هامشياً، وكذلك العاطلون ضمن قطاعات معينة، قد يجدون صعوبة متزايدة في إيجاد الوظائف وفي النزوح أو الهجرة، بحثاً عن فرص العمل.

ويتفاعل ذلك مع مفهومنا بشأن طبقات الاستخدام. فعلى سبيل المثال، تخيل أن إحدى الشركات تستخدم أفراداً في وظائف مرتفعة الرواتب/ الأجور. فإذا قامت هذه الشركة بالاستعانة بمصادر خارجية، فإنها ستتخلى عن أفراد على درجة عالية من التدريب. وإذا لم يقدر سوق العمل على استيعاب هؤلاء الأفراد، فإنهم قد: 1) يعانون البطالة الجزئية؛ 2) يعانون البطالة؛ 3) ينزحون بحثاً عن فرص عمل جديدة. أما البلدان التي تستقبل الوظائف التي يتم تعهيدها فستشهد نمواً في فرص العمل الجديدة المتاحة لمواطنيها و/ أو ستجذب إليها المهاجرين والنازحين.

الخاتمة

ستواصل العولمة المستمرة للاقتصادات الدولية وضع الضغوط على الشركات كي تتبنى التعهيد الاستراتيجي. وسيؤدي هذا التعهيد إلى انتقال فرص العمل إلى دول أخرى، وهو ما قد يشجع بصورة غير مباشرة النزوح ضمن الحدود الوطنية وعبرها.

كما يسهم استمرار الاضطرابات المدنية والعسكرية والكوارث وغيرها في نمو النزوح. وباختصار، فإن النزوح والتعهيد قضيتان ستستمران في تحدي الدول في المستقبل. وفيما يلي مجموعة من المقترحات لتسهيل معالجة هاتين المشكلتين المستجدتين:

- **التسليم بأن الهجرة والتعهيد أمران متصلان ينطويان على مشكلات ويعدان بفرص.** فمن دون أن تتوافر لدينا الإرادة لإغلاق الحدود واتخاذ خطوات جريئة لمنع النزوح والهجرة غير القانونية، فإنه سيظل على الحكومات وعلى المنظمات غير الحكومية التعامل مع تلك الاضطرابات ومع ما تضعه من تحديات أمام البلدان المضيفة. وتكمن الخطوة الأولى في التمعن في أثر النزوح على خطوط الصدع التي تمت مناقشتها في هذا الفصل. وكما قال ألدوس هاكسلي ذات مرة «إن الحقائق لا تختفي بسبب تجاهلها». إن قضية منح صوت سياسي واجتماعي للنازحين لن تختفي لأننا نختار عدم معالجتها. وحتى تكون الصورة أوضح، نقول إن المشكلة لها وجهان:

أولاً، بعض النازحين لا يرغبون في الاندماج في البلد المضيف كمواطنين، لكنهم قد يبقون مع ذلك لفترات زمنية طويلة، وهو التحدي الذي يواجه دولة الإمارات. ثانياً، استيعاب المهاجرين (ليس من الناحية الثقافية والاجتماعية والسياسية فحسب) الذين يريدون الحصول على حق الإقامة الدائمة في الحياة الاقتصادية والوظيفية للبلد المضيف الجديد. وكما لاحظنا من قبل، توجد طبقات عدة للتوظيف، ولابد من المراعاة الدقيقة لبنيتي المهاجرين والبلد المضيف على السواء. ومع استمرار التعهيد وارتفاع درجاته على السلم الوظيفي من حيث المهارات والقدرات المطلوبة، فإن الوظائف الجديدة التي يتم تعهيدها ستجتذب السكان المحليين كي يلازموا أماكنهم وستشكل كذلك حافزاً للهجرة والنزوح.

- **إعادة النظر في مقومات المواطنة بمرور الوقت أو استحداث أشكال بديلة لتأشيرات الدخول أو ربما أوضاع مختلفة للمواطنة.** فالفرد قد يكون مواطناً لأحد البلدان، لكن ثمة بدائل أخرى؛ فقد لا يكون مواطناً ولكن لديه تصريح عمل، وقد لا يكون مواطناً ولكنه بصدد طلب الحصول على حق المواطنة، وقد يكون مهاجراً غير قانوني وغير مؤهل لاكتساب المواطنة ولا يسعى لها. والسؤال هو: ما هو الدور الملائم (إن وجد) لغير المواطنين من حيث التمثيل على الساحة السياسية والتأثير على السياسة الحكومية -ليس فقط من حيث مدى ارتباطها بهم، ولكن أيضاً فيما يتعلق بمختلف القضايا التي تؤرق الحكومات؟ أخيراً، وفي إطار تناولنا للمجتمع المدني، ما الوضع المناسب من حيث المواطنة بالنسبة إلى الأفراد الذين يعيشون في أحد البلدان لفترة زمنية طويلة؟ وتحديداً، ما هي الحقوق الانتخابية والسياسية (والمدنية) التي يجب أن يتمتعوا بها؟

- **اتخاذ قرارات مؤلمة بشأن "كيفية" الإشراك. التعايش؟ الفصل؟** ما الذي يتعين على البلد المضيف فعله للتعامل مع موجات كبيرة من النازحين (كما في مثال الأردن وموجات النازحين العراقيين)؟ وما الذي ينبغي على البلد المضيف عمله إزاء تزايد أعداد المهاجرين غير القانونيين و/ أو تزايد الطلبات على الهجرة القانونية؟ وكيف

سينخرط هؤلاء في مجتمعهم الجديد بالبلد المضيف بما يشجعهم على اعتبار أنفسهم من المواطنين؟ إن عملية الاندماج [أو الاستيعاب] تلك ليست بالعملية السهلة. وكما يذكر جيمس فالو «يقل متوسط دخل المسلمين في فرنسا وألمانيا وبريطانيا عن نظرائهم لدى تلك الدول عموماً. ويفوق متوسط دخل الأمريكيين العرب (الكثير منهم من المسيحيين من أصل لبناني) دخول الأمريكيين عموماً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى معدلات ملكية الأعمال التجارية وحيازة الشهادات الجامعية. وينطبق الأمر نفسه على معظم المجموعات الأخرى التي تقيم أجيال عدة منها في الولايات المتحدة، وهو ما يبرز معقولية التجربة التي يخوضها العرب والمسلمون. ويبرز الفرق بين اندماج العرب في كل من أوربا والولايات المتحدة في الجيل الثاني؛ حيث يتأثر المسلمون الأمريكيون ثقافياً واقتصادياً بأسلوب الحياة الأمريكية، بينما يزداد الشعور بالاغتراب لدى الكثير من المسلمين الأوربيين. وكما يقول روبرت لايكن، مؤلف كتاب *Bearers of Global Jihad: Immigration and National Security After 9/11* (**حمَلة راية الجهاد العالمي: الهجرة والأمن القومي بعد 11 سبتمبر**): «إذا سألت أحد المسلمين الأمريكيين من أبناء الجيل الثاني، فسيقول: أنا أمريكي ومسلم. والتركي من الجيل الثاني في ألمانيا هو تركي، فيما لا يعرف المغربي الفرنسي من هو».[12] ولا أقصد من ذلك القول أن الولايات المتحدة أفضل من أوربا، ولكن عملية الاندماج في الولايات المتحدة تبدو مختلفة عما هي عليه في أوربا. ما الذي يمكننا تعلمه من تلك التجارب عندما يحاول أحد البلدان دمج ثقافات متنوعة؟ وما الذي يمكن أن يتعلمه المهاجرون ممن سبقوهم؟

- **مواصلة الحوار لاحتمال ظهور بدائل أكثر ابتكارية.** لقد كانت القضايا المتعلقة بالهجرة والنزوح تتمحور حول جهود الإغاثة التي يلزم توفيرها للنازحين، والدعم والعون المؤقتين اللازمين لمساعدة اللاجئين (الذين سيعودون إلى أوطانهم قريباً)، واللوائح والإجراءات الأمنية الحدودية المطلوبة لمنع الهجرة غير المشروعة. ويتحول الجدل الآن نحو قضية المشاركة السياسية والاجتماعية للمهاجرين والنازحين، وكيفية ضمان أن يشعروا – في نهاية المطاف – بأنهم جزء من ثقافتهم الجديدة. وتُعد أعمال

الشغب التي مارسها الشبان المسلمون من المحرومين من الحقوق المدنية والعاطلين عن العمل في فرنسا شاهداً واضحاً على عواقب الفشل في هذا المضمار.

- **الزلازل أمر يصعب التنبؤ به، ولكن الأمر نفسه ينطبق على الصدمات اللاحقة وعلى ظهور خطوط صدع جديدة.** لا يمكننا التنبؤ بمكان حدوث الموجة القادمة من النازحين، ولا البلدان التي ستكون نقاط جذب كأوطان دائمة محتملة للمهاجرين. لكننا نستطيع التنبؤ باستمرار موجات النزوح الكبيرة، وبأن الناس سينتقلون إلى بلدان أخرى لتحسين الظروف المعيشية لأنفسهم ولأسرهم. لذلك، لابد من النظر فوراً في الاستراتيجيات التي تعنى بالنزوح والهجرة وبخطوط الصدع المحتملة، ومراجعة تلك الاستراتيجيات بانتظام مع تغير الظروف. كما يجب أن نكون مستعدين للتعلم من تجارب الدول والثقافات المختلفة، وأن نتكيف على هذا الأساس.
- **قانون العواقب غير المقصودة نافذ على الدوام؛ إننا نقوم بأعمال معينة للحصول على نتائج محددة، لكننا نصادف أيضاً نتائج غير مقصودة أو غير متوقعة.** إن فرض قيود على الأفراد والحرمان من المواطنة يمكن أن يؤديا إلى نتائج لا نعيها بعد، وقد يفرضان تكاليف غير متوقعة على البلد المضيف والبلد الأم على السواء.وهنا أيضاً علينا مراعاة انعكاسات الأنماط المتغيرة للنزوح والهجرة خلال مسيرتنا.

أخيراً؛ إن الكيفية التي ندير بها كلاً من النزوح والهجرة والتعهيد إنما تعكس ريادتنا القومية والدولية، وحساسيتنا ومرونتنا، سواء كنا أفراداً أو مجتمعات. إن الناس يعيشون على الآمال. وأحد آمالهم هو الارتقاء بمستوى معيشتهم، وتساعد آليات مثل النزوح والهجرة والتعهيد على الإبقاء على ذلك الأمل.

القسم الثالث

الانعكاسات الاجتماعية للعولمة

الفصل الخامس

الانعكاسات الاجتماعية لمسؤولية الشركات
المتطلبات من المنظمات العالمية

ستيفن وارتك

يهدف هذا الفصل إلى تقصي مدى ترابط المسؤولية الاجتماعية للشركات في عالم أعمال معولم. وخلافاً لمعظم فصول هذا الكتاب، فإن هذا الفصل يتعامل مع عولمة عالم الأعمال كأحد الأمور المسلم بها، وهو يركز بالتالي على هذا الترابط.[1]

يبدأ هذا الفصل باستعراض تاريخي مختصر لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور دولي. وتأسيساً على هذا العرض، يتم تطوير إطار مفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للشركات على المستوى الدولي، بدءاً بالمسؤولية الاجتماعية للشركات الأمريكية العاملة ضمن بيئة الأعمال في الولايات المتحدة، ووصولاً إلى قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات غير الأمريكية العاملة ضمن بيئة الأعمال الأمريكية. ثم يتم استكشاف بيئة الأعمال الأمريكية المتغيرة خلال سنوات ما بعد 11 سبتمبر، ودراسة ثلاثة تمييزات مفيدة في فهم المسؤولية الاجتماعية للشركات التي توجد مقارها خارج الولايات المتحدة، والتي تعمل ضمن هذه البيئة. ويختتم الفصل بتوسيع نطاق تلك التمييزات الثلاثة، بحيث تُستخدم في مناطق أخرى من العالم لدراسة مسألة ترابط المسؤولية الاجتماعية للشركات في عالم أعمال معولم.

نبذة مختصرة عن قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات على المستوى الدولي

على الرغم من أن تاريخ القضايا المتعلقة بدور الأعمال [أو المنشآت التجارية] في المجتمع يعود إلى بدايات الأعمال كنشاط يحظى بقبول اجتماعي،[2] فإن التركيز المباشر على المسؤولية الاجتماعية للشركات جاء في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. ومن زاوية أكثر تحديداً، فمن الواضح أن أبرز المناقشات التمهيدية حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات خلال العقود الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، دارت في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي خمسينيات القرن العشرين على سبيل المثال، ذكر هاوارد باون أن الشركات في الولايات المتحدة عليها مسؤوليات تتجاوز بكثير مجرد السعي إلى تحقيق الربح.[3] وفي المقابل، عبَّر تيودور ليفيت عن قلقه من أن على الولايات المتحدة التحوط ليس فقط من تطوير وتشجيع مركَّب عسكري-صناعي، بل أيضاً من تطوير وتشجيع مركب اجتماعي-صناعي.[4] وأسهم ميلتون فريدمان في المناقشات الأولى حول المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال الافتراض بأن المسؤولية الاجتماعية للأعمال وحدها هي التي ستحقق أرباحاً ضمن «قواعد اللعبة»، وأن كل ما عدا ذلك هو مجرد سرقة لموارد حملة الأسهم.[5] وبحلول منتصف السبعينيات (بعد عقد الستينيات المضطرب الذي أثيرت فيه قضايا الأعمال الأمريكية؛ فيما يتعلق بالنزعة البيئية، وتكافؤ فرص العمل، وحقوق المرأة، وسلامة المنتجات، وسلامة مكان العمل، ... إلخ)، كانت جهود أكثر جدية تُبذل في الوسطين الأكاديمي والتجاري بالولايات المتحدة من أجل الوصول إلى فهم أفضل لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحليلها على نحو أشمل.

ويمكن القول، من منظور دولي، إنه خلال الجزء الأكبر من العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب، كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يسمح لها وضعها بمناقشة إن كانت الأعمال تقع عليها مسؤوليات عدا تحقيق الربح أم لا؛ حيث انشغلت أوروبا الغربية واليابان خلال تلك الفترة بعملية إعادة البناء بعد الحرب، ووقعت أوروبا

الشرقية تحت الحكم السوفيتي الشيوعي، وأوصد ماو أبواب الصين، وعكفت البلدان الأفريقية على الكفاح من أجل التخلص من الاستعمار، وبدا اهتمام بلدان أمريكا الجنوبية منصباً على قضايا الظلم الاجتماعي أكثر من الممارسات التجارية.

ومع تسارع وتيرة تحليل المسؤولية الاجتماعية للشركات في الولايات المتحدة، اتسعت دائرة النقاش بشأن دور الأعمال في المجتمع لتشمل العالم بأسره، وإن لم تتركز تلك المناقشات بعد على المسؤولية الاجتماعية للشركات. فعلى سبيل المثال، اعتبرت الصين أن دور الأعمال لا يرتقي إلى دور الحكومة في إطار العملية الطويلة التي بدأتها للانفتاح على العالم. وبدأت اليابان لتوها في منتصف السبعينيات في تثبيت حضورها ضمن مجتمع الأعمال العالمي، وتحققت الغايات مما يُعرف بالكيرتسو keiretsu (وهي مجالس صناعية مكونة من مديريات متشابكة بين المصنِّعين والموردين ورجال المصارف). وانصب تركيز أوربا أساساً على تطوير السوق الأوربية المشتركة، وإن ارتبطت القضية الأساسية للنشاط التجاري في إطار إعادة التنمية الأوربية بمدى القوة العالمية الأمريكية التي تنشرها الشركات المتعددة الجنسيات التي تتخذ من الولايات المتحدة قاعدة لانطلاقها. ومن بين الأعمال التي أسهمت في تعميق تلك الهواجس، العمل الذي ألفه سيرفان شرايبر، بعنوان *The American Challenge* **التحدي الأمريكي**.[6] ونقل آخرون، مثل ريتشارد بارنيت ورونالد مولار، في العمل الذي ألفاه تحت اسم *Global Reach* **المد العالمي**،[7] تلك الهواجس إلى ما وراء أوربا وإلى مناطق العالم كافة. لذلك، فبينما كان الأوربيون وغيرهم يتفحصون قضاياهم الخاصة فيما يتعلق بـ"الأعمال في المجتمع"، بحلول منتصف السبعينيات، كانت معظم المناقشات التمهيدية بشأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات قد تأصلت في الولايات المتحدة.

وبعد هذا التركيز الأمريكي في منتصف السبعينيات، اتسع نطاق الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وبتطورها الفعلي بالتزامن مع عولمة الأعمال على مدار الثمانينيات والتسعينيات والسنوات الأولى من الألفية الثالثة. فقد نما الاهتمام أولاً بقضية

المسؤولية الاجتماعية بالنسبة إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي توجد قاعدتها في الولايات المتحدة بينما تقع عملياتها في الخارج. ومما عزز تلك الهواجس، قضايا مثل: دفعات [شركة] لوكهيد [لصناعة الطائرات] "المشبوهة" إلى مسؤولين حكوميين يابانيين في عام 1976، وتسرب النفط من [الناقلة العملاقة] أموكو كاديز أمام سواحل فرنسا في عام 1978، والانفجار الذي وقع في مصنع الكيماويات التابع إلى شركة يونيون كاربايد في بوبال، بالهند، وممارسات [شركة] نايكي [للمستلزمات الرياضية] فيما يتعلق بالعمال في آسيا. من هنا، فقد تمحور هذا الامتداد الرئيسي للتفكير في المسؤولية الاجتماعية للشركات حول تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية على الشركات الأمريكية العاملة في بيئات أعمال خارج الولايات المتحدة.

وسرعان ما أثيرت التساؤلات بشأن الشركات المتعددة الجنسيات غير المنطلقة من الولايات المتحدة، وما تتبناه تلك الشركات من ممارسات، سواء ضمن حدود بلدانها الأصلية أو في الخارج. فعلى سبيل المثال، قد تتحلى [شركة] نستله بالمسؤولية في عملياتها في أوربا والولايات المتحدة ومناطق متقدمة أخرى؛ لكن ما مدى المسؤولية التي اتسمت بها ممارساتها التسويقية فيما يتعلق بلبن الرضَّع في البلدان النامية؛ حيث تقل مستويات التعليم والصحة كثيراً عما هي عليه لدى البلدان المتقدمة؟ وهل تصرفت [شركة] شل أويل على نحو سليم فيما يتعلق باغتيال كن سارو-ويوا في نيجيريا؟[8] ولو رفضت الشركات المتعددة الجنسيات المتمركزة في الولايات المتحدة تقديم دفعات مشبوهة في بلدان خارج الولايات المتحدة، فهل يعني ذلك ببساطة أنها ستخسر اقتصادياً لصالح الشركات المتعددة الجنسيات غير المنطلقة من الولايات المتحدة والتي تبدي تساهلاً أكبر إزاء المكافآت والرشى؟ وكنتيجة لتلك الهواجس، تداخلت قضايا المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالشركات المتعددة الجنسيات المتمركزة خارج الولايات المتحدة، سواء داخل بلدانها الأصلية أو خارجها،[9] مع الهواجس بشأن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات الأمريكية، سواء العاملة منها داخل الولايات المتحدة أو خارجها.

وعليه، فإن تطوير منظور دولي شامل للمسؤولية الاجتماعية للشركات يتطلب المزيد من المراعاة والتحليل لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات غير المتمركزة في الولايات المتحدة ضمن بيئة الأعمال الأمريكية. ويسعى الشكل (5-1) إلى إيضاح ذلك التدرج.

وقد يرى البعض أن اتخاذ تلك الخطوة الأخيرة لإتمام دورة تطوير إطار دولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات ليس ضرورياً جداً، باعتبار أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً، أصبح راسخاً في بيئة الأعمال الأمريكية، ولم يعد على الشركات غير المتمركزة في الولايات المتحدة سوى الاندماج في الأطر أو الأنظمة (الاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية) القائمة لتفادي المشكلات الكبرى. وقد يرى آخرون أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بالنسبة للشركات غير المتمركزة في الولايات المتحدة والعاملة ضمن بيئة الأعمال الأمريكية أمر غير ضروري، نظراً إلى أن النتائج السلبية للمشكلات أو القضايا المتولدة عن ذلك ضئيلة إذا ما قورنت بالنتائج السلبية "الانتهاكات" المسؤولية الاجتماعية للشركات في مناطق أخرى من العالم. ويمكن الرد على هذين الرأيين بأنه من الضروري توجيه السؤال إلى شركة موانئ دبي العالمية؛ إن كانت المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الشركات غير المتمركزة في الولايات المتحدة وتعمل داخلها، مفصلة تفصيلاً جيداً أم غير مهمة نسبياً، أو إلى [شركة] تويوتا للسيارات التي وصفتها مقالة نُشرت مؤخراً في *Business Week* (بيزنيس ويك) بأنها «تخشى ردة الفعل» التي تتوقعها مع اقتراب حصتها في سوق السيارات الأمريكية الهائلة من حصة [شركة] جنرال موتورز.[10] ولنسأل [شركة] بريتيش بتروليوم أو [شركة] شل أويل إن كانت المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الشركات الأجنبية ضمن بيئة الأعمال الأمريكية مفصلة تفصيلاً جيداً أو عديمة الأهمية نسبياً عندما يتعلق الأمر بالتوقعات الجارية بشأن مصادر الطاقة البديلة (مثل: الإيثانول أو الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح). وأخيراً، لنسأل شركة تجهيز اللحوم البرازيلية (J&F المساهمة)، عن مشاغلها بشأن المسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال الأمريكية، بينما

تستحوذ على أصول وعمليات شركة سويفت، وهي ثالث أكبر شركة لتجهيز اللحوم في الولايات المتحدة.[11] وربما يشير كل ذلك إلى أن بيئة الأعمال الأمريكية في المرحلة الحالية تختلف اختلافاً كبيراً عن سابقاتها من حيث التوقعات بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن تجاهل هذا الجانب من جوانب نموذج المسؤولية الاجتماعية على المستوى الدولي أو التقليل من شأنه، وخاصة ضمن عالم أعمال معولم، سيكون تصرفاً أحمق بحق.

الشكل (5-1)

تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات على المستوى الدولي

		بيئات الأعمال غير الأمريكية	
	بيئة الأعمال الأمريكية	البلدان المتقدمة	البلدان النامية
الشركات المتمركزة في الولايات المتحدة	(الأول)	(الثاني)	
الشركات المتمركزة خارج الولايات المتحدة	(الرابع)	(الثالث)	

ملاحظات: من أجل مواءمة هذا الإطار مع الأوضاع الحالية، بعكس المنظور التاريخي، فإنه يمكن أن يحل أي بلد أو منطقة محل "الولايات المتحدة" في المصفوفة 2×2. فعلى سبيل المثال، إذا كان البلد المعني هو دولة الإمارات العربية المتحدة، تصبح العوامل الأربعة الخاضعة للمقارنة التقاطعية هي: "الشركات المتمركزة في دولة الإمارات"، "الشركات غير المتمركزة في دولة الإمارات"، "بيئة الأعمال في دولة الإمارات"، "بيئة الأعمال خارج دولة الإمارات"، وهكذا دواليك.

نظرة على بيئة الأعمال الأمريكية الحالية

كيف تبدو إذاً بيئة الأعمال الأمريكية الحالية بالنسبة إلى الشركات المذكورة آنفاً وكذلك الشركات الأخرى المتعددة الجنسيات غير المتمركزة في الولايات المتحدة؟ وكيف تغيرت تلك البيئة خلال العقد المنصرم؟ من المنظور الكلي، أصبحت بيئة الأعمال الأمريكية خلال العقد الفائت أكثر تقييداً، وأصبحت التوقعات المصاحبة لها بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات تنطوي على المزيد من التحديات. ومن المنظور الجزئي، برزت خلال العقد الفائت أربعة عوامل أدت إلى نشوء بيئة الأعمال الأمريكية تلك، بما تتسم به من قدر أكبر من القيود والتحديات. والعوامل الأربعة هي: الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، وتنامي الخبرة الأمريكية مع قيام المنطقة المشمولة باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، والتوسع المذهل في تقنية المعلومات من خلال الإنترنت، وتغير التوقعات فيما يتعلق بمصادر الطاقة واستخداماتها.

تأثيرات ما بعد 11 سبتمبر

ما من توجه منطقي يمكن أن يتناقض مع الرأي القائل بأن بيئة الأعمال الأمريكية "ما بعد 11سبتمبر" تختلف اختلافاً جوهرياً عن مثيلتها في العقد السابق؛ فعلى سبيل المثال لا يمثل الأمن التنظيمي، والملكية الأجنبية للأصول الأمريكية سوى اثنتين من قضايا عدة تتعلق بالأعمال تأثرت تأثراً جذرياً وواضحاً بأحداث 11 سبتمبر.

فمن حيث الأمن التنظيمي، تَعتبر معظم المؤسسات التجارية العاملة ضمن الولايات المتحدة أن القيود المتعلقة بالسفر هي التغير الأوضح الذي طرأ على بيئة الأعمال الأمريكية. بيد أن الأمن التنظيمي يمتد إلى أبعد من السفر بكثير؛ فعلى سبيل المثال أُعلن مؤخراً أنه على الرغم من أن المسؤول التنفيذي الأول في شركة جوجل، إريك شميت، تلقى راتباً لم يتجاوز الدولار الواحد في العام الماضي، فقد دفعت الشركة 532755 دولاراً على أمنه الشخصي.

وإلى جانب مسؤوليات الأعمال، من قبيل الأمن التنظيمي، والتي تولد تكاليف مباشرة، فإن تكاليف الغرامات والجزاءات الحكومية قد تكون باهظة، وقد تشكل، في الوقت ذاته، دافعاً للشركات كي تتصرف على نحو مسؤول وغير مسؤول في آن. وقد أوردت إحدى المقالات الصحفية التي صدرت مؤخراً أن ثمة "قائمة رصد" من 250 صفحة أعدتها وزارة الخزانة الأمريكية و«يجري استخدامها من قبل مكاتب الائتمان، وشركات التأمين الصحي، ووكالات بيع السيارات، وأرباب العمل، وملاك الأراضي» لحرمان المواطنين الأبرياء من الخدمات.[13] وتضم القائمة بعض الأسماء الأوسع شيوعاً في العالم مثل: جونزاليز، ولوبيز، وعلي، وحسين، وعبد الـ...، ولوكاس، وجيبسون. وتجد الشركات التي تستخدم تلك القائمة نفسها مضطرة إلى تجنب الأشخاص الذين يحملون تلك الأسماء بدلاً من المجازفة التي قد تجلب عليها غرامات قد تصل إلى 10 ملايين دولار وعقوبة السجن لمدة 30 عاماً للتعامل مع أشخاص مشمولين في قائمة المراقبة.[14] ومن حيث مسؤوليات الأمن التنظيمي في بيئة الأعمال الأمريكية في فترة ما بعد 11 سبتمبر، قد يرى البعض أن كل ما فعلته الولايات المتحدة هو اللحاق ببقية العالم من حيث الهواجس بشأن الإرهاب، لكن من المؤكد أن مسؤوليات الأعمال فيما يتعلق بالأمن التنظيمي قد أضافت بعداً جديداً إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل الولايات المتحدة.

ومن حيث الملكية الأجنبية للأصول الأمريكية، أصبحت بيئة الأعمال الأمريكية أكثر تقييداً أيضاً بالنسبة إلى الشركات المتعددة الجنسيات المتمركزة خارج الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، في ربيع عام 2007، أقر مجلس النواب الأمريكي قانوناً يقضي «بتغيير تركيبة وإجراءات الهيئة المشتركة بين الوكالات (أو اللجنة المعنية بالاستثمار الخارجي في الولايات المتحدة)، والتي تفحص عمليات شراء الجهات الأجنبية للمؤسسات التجارية الأمريكية لرصد تهديدات الأمن القومي».[15] وقد جاء هذا التعديل الهيكلي كردة فعل مباشرة إزاء قضية شركة موانئ دبي العالمية (وهو موضوع سيُناقش بمزيد من التفصيل في مرحلة لاحقة من هذا الفصل)، وهو يشير إلى تزايد القلق بشأن الملكية الأجنبية للأصول أو للشركات في الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية. لكن الحكومة الاتحادية الأمريكية

ليست هي الجهة الوحيدة الواقعة تحت الضغط للتحرك بشأن هذه القضية؛ إذ تركز المجموعات ذات المصلحة المهتمة على إجراءات حكومات الولايات أيضاً؛ فعلى سبيل المثال في [ولاية] أيوا دعا رئيس اتحاد المزارعين إلى فرض حظر على الملكية الأجنبية لمصانع الإيثانول (وهو موضوع آخر من الموضوعات التي ستناقش لاحقاً في هذا الفصل) التي بدأت أعدادها في التزايد في مختلف أرجاء الولاية.[16] والجانب المهم - كما هي الحال بالنسبة إلى الأمن التنظيمي - أن تغير السياسة العامة فيما يتعلق بالملكية الأجنبية للأصول الأمريكية يخلق بيئة أعمال أمريكية تتسم بالمزيد من التقييد، بينما تثير تلك التغييرات قضايا الامتثال ضمن المناقشات بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ويتوالى اتساع قائمة القضايا المتصلة بالأعمال التي أُعدت في أعقاب 11 سبتمبر، والتي تشمل شواغل تتعلق بتقديم المعلومات، والصيرفة، والنقل، وأمور أخرى. والمهم أن مسؤوليات الأعمال الأمريكية في فترة ما بعد 11 سبتمبر قد تغيرت بحيث تعكس التهديدات الإرهابية التي لم تكن تحظى في السابق إلا باهتمام اسمي في الولايات المتحدة.

تأثيرات النافتا

إلى جانب تأثيرات "ما بعد 11 سبتمبر" على بيئة الأعمال الأمريكية، هناك مصدر رئيسي آخر للتغيير، وهو الفترة التي تزيد على العقد منذ انطلاق تجربة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا). فعلى الرغم من عدم وجود صلة مباشرة، فإن التحولات الجذرية في الموقف الأمريكي ضمن إطار الاقتصاد الكلي الدولي خلال فترة وجود النافتا، أدت إلى نشوء قضايا رئيسية جديدة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، سواء على مستوى الشركات المتمركزة في الولايات المتحدة أو تلك الموجودة خارجها. ومع انتقال الولايات المتحدة من وضع الدولة التي تحقق أكبر فوائض تجارية في العالم إلى وضع الدولة التي تسجل أكبر عجوزات (إلى جانب كونها أكبر دولة مدينة في العالم)، فقد تغيرت التوقعات بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأدت علاقات التجارة والاستثمار مع البرازيل وروسيا والهند والصين إلى ظهور قضايا "جديدة" مهمة مع تدفق أموال

الاستثمارات الأمريكية إلى تلك الدول، وتزايد الواردات منها. ومع ذلك، تظل السوق الاستهلاكية الأمريكية هي الكبرى عالمياً، وتبقى الولايات المتحدة مركزاً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل ما تتمتع به من استقرار سياسي نسبي. لذلك، من المناسب هنا النظر في قضيتين من القضايا ذات الصلة بالنافتا.

من الواضح أن قضية انتقال الوظائف إلى خارج الولايات المتحدة (وبخاصة إلى المكسيك والبرازيل وروسيا والهند والصين) لها انعكاساتها على المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تعتمد أساساً على العلاقات مع العاملين (يتضمن القسم التالي نظرة أكثر شمولية على مسألة التعهيد). وقد يرى البعض أن من بين المسؤوليات التي تقع على عاتق الشركات في الولايات المتحدة، تقديم خدمات إعادة التدريب إلى العاملين الذين يفقدون وظائفهم، وضمان أن يحافظ المورِّدون الخارجيون على معايير الجودة والسياسات الملائمة فيما يخص العاملين، وإن لم تكن تلك تغييرات "جديدة" حقاً. لقد كانت تلك الشواغل قائمة منذ ثمانينيات القرن العشرين، وكل ما هناك أنه أعيد تعريفها وتطويرها نتيجة النافتا.

ومن بين قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات الأكثر خلافية وانتشاراً، فيما يتعلق بالنافتا ضمن بيئة الأعمال الأمريكية الحالية، قضية الهجرة غير القانونية. فقد خصص الكونجرس الأمريكي أموالاً لإقامة سياج بطول 700 ميل على امتداد الحدود الجنوبية للولايات المتحدة، فيما تتواصل الحملات لملاحقة المهاجرين غير القانونيين (وإن تم ذلك على نطاق أضيق بالنسبة إلى المنشآت التي تستخدم مثل هؤلاء المهاجرين). وفي الوقت ذاته، وفي الاتجاه المعاكس نسبياً، تقدم الحكومة الاتحادية التمويل اللازم لتشييد طريق رئيسية سريعة في إطار النافتا، تمتد من مكسيكو سيتي ولازارو كارديناس ومراكز رئيسية أخرى في المكسيك، مروراً بوسط الولايات المتحدة، وانتهاءً بفانكوفر وكيبيك في كندا.[17] ومن زاوية أكثر تحديداً، «حسب المؤتمر الوطني للمجالس التشريعية للولايات، تم سن أكثر من 80 قانوناً يتعلق بالهجرة في 32 ولاية في عام 2006، ومعظم تلك الإجراءات

كانت عبارة عن محاولات لملاحقة المهاجرين غير القانونيين».[18] من هنا، يلاحظ أن الإجراءات الأكثر تقييداً اتُّخذت على مستوى الولايات والمستوى المحلي وليس على المستوى الاتحادي، حيث يبدو التوصل إلى إجماع بشأن السياسة المطلوب اعتمادها حيال الهجرة غير القانونية (باستثناء إقامة سياج) من الأمور الصعبة المنال. وبذلك تجد الشركات نفسها أمام مسؤوليات متضاربة؛ مثل: الامتثال للقانون الذي يحرِّم تشغيل المهاجرين غير القانونيين مع الحرمان من مصدر للعمالة الرخيصة، وتجاهل تكاليف الضوابط المشددة في مجال المواطنة والتأشيرات مع الإخفاق في الامتثال لقرارات حكومات الولايات، ودفع رواتب أعلى لجذب العمال الأمريكيين مع زيادة التكاليف وتقليص القدرة التنافسية الدولية،...إلخ. وقد ترى «المؤسسة المسؤولة» أن الامتثال للقانون هو كل المطلوب، لكن القوانين ليست مفصلة تفصيلاً كاملاً، كما أنها لا تطبَّق على نحو متكافئ (بحسب نوع الصناعة المعنية). ويظل الغموض الشديد يكتنف القرارات التي يمكن أن تسترشد بها الشركات في هذه المرحلة، ويضطر مديرو تلك الشركات إلى المجازفة وتحمل عواقب القرارات التي يتخذونها.

وقد أنتجت التجربة الأمريكية مع النافتا مجموعة أخرى من القضايا ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. ومن بين تلك القضايا التي تهم بصورة خاصة الشركات العاملة في الولايات المتحدة، القضية المتعلقة بالكيفية التي ستؤثر بها تجربة النافتا على اتفاقيات التجارة الحرة الأخرى خارج نطاق المجموعة. فقد توجه الرئيس بوش إلى نيومكسيكو، قبل 11 سبتمبر بفترة وجيزة، لإجراء مناقشات مع الرؤساء الآخرين بشأن تطوير منطقة للتجارة الحرة بين الأمريكتين، لكن مشروع التكامل الاقتصادي هذا بقي معلقاً منذ ذلك الحين. وفي أوائل عام 2007 استكملت حكومتا الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين، ربما كمقدمة لاتفاقية للتجارة الحرة تشمل البلدان المطلة على المحيط الهادي.[19] لذلك، يظل السؤال قائماً بشأن ما

إذا كانت تجربة النافتا سيترتب عليها تأثيرات إيجابية أو سلبية باعتبارات المسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار المشروعين المذكورين، وكذلك مشروعات التكامل الاقتصادي الأخرى.

تأثيرات تقنية المعلومات

ما من تطور، من بين جميع الأمور المتعلقة بالأعمال، بما فيها المسؤولية الاجتماعية للشركات، أدى إلى تغير مثلما أدى إليه تزايد استخدام الإنترنت والتقنيات ذات الصلة (مثل الهواتف المحمولة). فببساطة، لم تعد الاتصالات والمعلومات والتفاعلات والعمليات التجارية في أنحاء العالم على ما كانت عليه قبل ذلك بعقد واحد فقط. ففي عام 1998 على سبيل المثال، توصلت [شركة] برايس ووترهاوس كوبرز [للخدمات المهنية] إلى أن أقل من ثلث المسؤولين التنفيذيين الأوائل «اتصلوا» بالإنترنت لمدة عشرة أيام أو أكثر خلال الشهر السابق [على الاستقصاء].[20] أما الآن، فقد أصبحت النشاطات التجارية فيما يخص أي نوع من أنواع العمليات المعلوماتية تتم في أي مكان من العالم تتحقق فيه الجودة بأقل التكاليف. وهذا التأثير على الأعمال هو ما يكمن وراء الفكرة الواسعة الرواج التي أطلقها توماس فريدمان بأن «العالم مستوٍ»،[21] لكن ما الذي يعنيه ذلك بالنسبة إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات في بيئة الأعمال الأمريكية؟ من الناحية النظرية، يرى فريدمان أن التقنية وما ينتج عنها من «استواء» هما واسطتان للتطور الأخلاقي للشركات:

> في العالم المستوي ذي سلاسل العرض الممتدة، يميل توازن القوى بين الشركات العالمية والمجتمعات التي تعمل ضمنها تلك الشركات، على نحو متزايد، لصالح الشركات التي يتمركز الكثير منها في الولايات المتحدة. وبذلك، فإن تلك الشركات ستصبح أكثر قدرة، ليس فقط على خلق القيمة ولكن أيضاً على بث القيم أكثر من أية مؤسسة من المؤسسات عبر الوطنية على وجه الأرض. وأصبح بإمكان الناشطين في مجال البيئة والشركات التقدمية الآن أن تتعاون بشأن السبل التي يمكن أن تصبح بها الشركات مؤسسات أكثر ربحية والأرض المستوية مكاناً أصلح للعيش.[22]

إن التفاؤل الذي يتحلى به فريدمان يستحق الإعجاب. لكن قد يتساءل المتشائمون بشأن ما إذا كان التغريب المرتبط بهذا البث القيَمي سيواكبه نشاط اجتماعي في أنحاء العالم. وفي المقابل، فإن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات الأجنبية العاملة في الولايات المتحدة أو التي تخطط لذلك قد تساعد على تخفيف أو مواءمة القيم الغربية التي هي جزء من ذلك البث. من هنا، فإن دور الإنترنت (والتقنية ذات العلاقة) في هذا النشر القيمي قد يتجاوز دورها الرئيسي كواسطة للتبادل، على اعتبار أن الإنترنت تفسح المجال لتحدي الأطروحات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال ما توفره من شفافية وانكشاف متزايدين، إلى جانب دورها كمنتدى للتحاور والنقاش.[23]

ومن زاوية أقل تجريداً، فإن الاستخدام المتزايد للإنترنت وللتقنيات ذات الصلة أدى إلى ظهور قضايا تخص المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتنبع من التعهيد المتزايد، ليس للوظائف في قطاع الصناعات التحويلية فحسب، ولكن أيضاً للوظائف في مجالات مثل أنظمة المعلومات، والخدمات القانونية والطبية، ونشاطات خدمة العملاء. ومن الشواهد على ذلك ما أوردته [مجلة] *Business Week* (بيزنيس ويك) بشأن المستويات المالية للتعهيد في عام 2005 من قبل الشركات المتمركزة في الولايات المتحدة،[24] وهي كما يلي: 179 مليار دولار في مجال التموين والمشتريات (الشحن بلا تخزين، وشراء القطع، وعمليات التصليح ما بعد البيع)، و170 مليار دولار في مجال الصناعات التحويلية (الإنتاج التعاقدي لكل شيء من الإلكترونيات إلى الأجهزة الطبية)، و90 مليار دولار في مجال تقنية المعلومات (تطوير البرامج، وتصميم المواقع الإلكترونية، والبنية الأساسية في مجال تقنية المعلومات)، و41 مليار دولار في مجال خدمة العملاء (مراكز الاتصال للدعم التقني، وحجز تذاكر الطيران، وتحصيل الفواتير،... إلخ)، و27 مليار دولار في مجال الهندسة (اختبار وتصميم الأجهزة والرقائق الإلكترونية والماكينات وقطع السيارات وغيرها)، و13 مليار دولار في مجال الموارد البشرية (إدارة كشوف الرواتب، والمزايا، وبرامج التدريب)، و12 مليار دولار في مجال إجراء التحليلات (أبحاث السوق،

والتحليل المالي، وحساب المخاطر). وإلى جانب مستويات عام 2005 تلك، فليس ثمة سبب حقيقي للاعتقاد بأن التعهيد سوف يتوقف. فمع تطور البنية الأساسية من خلال مشروعات مثل الطريق الرئيسي السريع في إطار النافتا، ومع ما أدى إليه التعهيد من انخفاض يطلبه المستهلك الأمريكي في الأسعار، يتضح أن التعهيد أصبح حقيقة من حقائق حياة الأعمال، وهي حقيقة آخذة في الانتشار ضمن المجالات المهنية؛ مثل الخدمات القانونية، والعمارة، والخدمات الطبية، والمحاسبة، ...إلخ.[25] وباختصار، فإن أنصار التعهيد هم الرابحون، وأصبح السؤال المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات هو: كيف ستكون استجابة الشركات العاملة في الولايات المتحدة؟ ومن زاوية أكثر تحديداً بالنسبة إلى تأثيرات المسؤولية الاجتماعية على الشركات الأجنبية العاملة في الولايات المتحدة، فإن من المحتمل أن تتمحور القضية الأساسية حول مدى اعتبار نشاطات تلك الشركات ضمن الولايات المتحدة مصدراً لجلب الوظائف والموارد الجديدة إليها. وبعبارة أخرى، هل سُينظر إلى الشركات غير المتمركزة في الولايات المتحدة على أنها تقوم بالتعهيد إلى الولايات المتحدة بما يحقق التوازن مع تدفق الوظائف والموارد إلى الخارج على يد الشركات المتمركزة في الولايات المتحدة؟

تأثيرات مصادر الطاقة واستخداماتها

ظلت المسائل المتعلقة بالطاقة مطروحة لعقود في الولايات المتحدة، ومن المنطقي التساؤل إن كان تغير التوقعات والمطالب التي ظهرت خلال العقد الماضي يمكن أن تزيد من احتمالات حدوث تغير حقيقي، مقارنة بالحركات السابقة. وإذا كانت التغيرات الأحدث تعكس تغيراً ملموساً في التوقعات والمطالب، فمن المؤكد أن تتأثر التوقعات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، سواء بالنسبة إلى الشركات المتمركزة داخل الولايات المتحدة أو تلك الكائنة خارجها. ويشير عدد من الخطوات التي اتخذتها الحكومة على مستويات مختلفة داخل الولايات المتحدة إلى أن هذه الجولة من الشواغل المتعلقة بالطاقة قد تؤدي بالفعل إلى تغيير حقيقي.

ولننظر برهة في التغيرات التي شهدها قطاع الطاقة على مستوى الحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة؛ في ربيع عام 2007 أصدرت المحكمة العليا الأمريكية قراراً بأن أول أكسيد الكربون وأنواعاً أخرى من غازات الدفيئة هي من ملوثات الهواء، بموجب "قانون الهواء النقي"، وأن وكالة حماية البيئة لديها الصلاحية لتنظيم تلك الانبعاثات من الشاحنات والسيارات الجديدة.[26] ورفضت المحكمة الأسباب المقدمة من قبل الحكومة، بتأثير من شركات صناعة السيارات، لعدم القيام بذلك، وأُبلغت الشركات، في هذا السياق، بقرب زيادة اللوائح الحكومية فيما يتعلق بالاحترار العالمي.

لكن قد تكون حكومات الولايات والحكومات المحلية قد سبقت الخطوات الاتحادية بكثير فيما يتعلق بقضايا مصادر الطاقة واستخداماتها. فعلى سبيل المثال، هناك اتفاقية العُمَد الأمريكيين لحماية المناخ، والتي يُستهدَف منها تقليل انبعاثات الكربون في المدن. وتوجد حالياً 442 مدينة أمريكية وقعت الاتفاقية، وهي لا تقتصر على المدن الكبرى، بل تشمل أيضاً مدناً صغيرة مثل مدينة دكورا في [ولاية] أيوا (والتي يبلغ تعداد سكانها 8000 نسمة).[27] وفي أيوا أيضاً، أعلن حاكم الولاية المنتخب حديثاً أن من بين سياسات الولاية، التحرر من الاعتماد على النفط الأجنبي بحلول عام 2025 (حيث تسد طاقة الرياح بالفعل حوالي 20٪ من حاجة الولاية إلى الكهرباء)، وأنه تم تخصيص مبلغ 100 مليون دولار لتلك الجهود على مدار الأعوام الأربعة القادمة.[28] ويرى البعض أن هذه الخطوة تنطلق أساساً من الحقيقة التي مفادها أن أيوا تنتج نحو 25٪ من إجمالي الإنتاج الأمريكي من الإيثانول (نحو 1.1 مليار جالون سنوياً)، وأن الولايات المتحدة تبدو عازمة الآن على زيادة اعتمادها على هذا البديل للطاقة المعتمد على الذرة. فعلى سبيل المثال، رفض الرئيس [جورج دبليو] بوش، خلال زيارة قام بها مؤخراً إلى أمريكا الجنوبية، إلغاء التعريفة المفروضة على الإيثانول المصنَّع من [قصب] السكر والمستورد من البرازيل، بواقع 0.54 دولار للجالون (تم التوصل مع ذلك إلى اتفاقية بشأن المعايير الموحدة للإنتاج).[29] لكن هذا الالتزام لا يخلو من السلبيات. فعلى سبيل المثال، تضاعف

سعر الذرة لهذا العام من دولارين إلى أربعة دولارات للبوشل [مكيال للحبوب]، ويطرح منتقدو الإيثانول أسئلة بشأن استخدام الذرة لتصنيع الإيثانول بدلاً من إسهامه في الإمدادات الغذائية العالمية، وبشأن كمية الطاقة المطلوبة لتصنيع الإيثانول، والعواقب السلبية لتوسعة طاقة تكرير النفط في الولايات المتحدة، أو الحاجة إلى ذلك إذا ما اعتُبر الإيثانول وقود المستقبل.

وإلى جانب الإجراءات الحكومية، فمن بين المؤشرات الأخرى على تغير التوقعات والمطالب فيما يتعلق بمصادر الطاقة واستخداماتها، قيام شركات مثل تويوتا وهوندا وفورد ومنتجي سيارات آخرين بطرح أنواع جديدة من السيارات الهجينة [أي التي تعمل بالكهرباء والبنزين معاً] ذات الكفاءة الوقودية، وإعلان [شركة] ديسكفري كميونيكيشنز [الإعلامية] مؤخراً عن إطلاق قناة خدمة الكابل بلانِت جرين *PlanetGreen*، وهي قناة تلفزيونية تهتم بالشؤون المنزلية والبيئية، ويستمر بثها على مدى 24 ساعة.[30] وقد يكون للتفاؤل بشأن التغير الإيجابي ما يبرره، لكن النقطة الأساسية التي تخص هذا الفصل تكمن في أن الشركات غير المتمركزة في الولايات المتحدة والتي تعمل في الولايات المتحدة أو تخطط لذلك يجب أن تعي تلك الشواغل المتزايدة بشأن الطاقة وتأثيراتها على المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن بيئة الأعمال الأمريكية.

ثلاثة تمييزات لتحليل المسؤولية الاجتماعية للشركات في الولايات المتحدة

كما أشير إليه آنفاً، فإن أحداث 11 سبتمبر، وإبرام اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والتقدم المحرز في تقنية الاتصالات، وقضايا الطاقة- أسهمت جميعها في إحداث تغيير ملحوظ في بيئة الأعمال الأمريكية التي تدخلها الشركات الأجنبية بمنتجاتها واستثماراتها. ومن أجل استكمال دائرة المسؤولية الاجتماعية للشركات كما جرى تحديدها

في القسم الأول أعلاه (انظر الشكل 5-1)، توجد ضرورة لإجراء مراجعة أكثر تعمقاً للتوقعات والمطالب فيما يخص المسؤولية الاجتماعية للشركات الأجنبية ضمن بيئة الأعمال الأمريكية.

وكخطوة تمهيدية مساعدة، نبدأ بإلقاء نظرة سريعة على قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات في الولايات المتحدة خلال منتصف التسعينيات من القرن العشرين. وانتقاء هذه الفترة تحديداً كنقطة للمقارنة يرمي إلى وصف بيئة المسؤولية الاجتماعية للشركات في الولايات المتحدة قبل التأثيرات الكبيرة لأحداث 11 سبتمبر، وإبرام النافتا، والتقدم المحرز في مجال الاتصالات، والمواقف المتغيرة تجاه مصادر الطاقة واستخداماتها. فعلى سبيل المثال، أجرت [شركة] برايس ووترهاوس كوبرز أول مسح لها لمديري الشركات المتعددة الجنسيات في عام 1998، ووصفت حقبة منتصف التسعينيات بأنها وقت «الاسترخاء والاستمتاع بالحياة».[31] وفيما يتعلق بقضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات على نحو أكثر تحديداً، أصدرت مجموعة من رواد الأعمال تحت اسم «شبكة المبادرات الاجتماعية» كتاباً، في عام 1995، يصف «الممارسات الخمس والسبعين الأفضل للشركات المسؤولة اجتماعياً».[32] ويتضمن الكتاب إجراءات لشركات كبيرة وصغيرة الحجم ومنشآت لتجارة التجزئة ومصنِّعين وشركات معروفة (مثل: دوبون، وثري إم، وجي سي بيني) وأخرى أقل شهرة (مثل: وايت دوج كافيه، وتابرا، وساوث واير)، وشركات لتجارة السلع والخدمات. ومن الجدير بالانتباه، أن الكتاب لم يتضمن سوى شركة واحدة من الشركات غير المتمركزة في الولايات المتحدة، وهي: شركة [مستحضرات التجميل الطبيعية] «بودي شوب» التي تعود إلى أنيتا روديك. وللاطلاع على الصورة من زاوية أكثر تحديداً، من حيث المسؤولية الاجتماعية للشركات في بيئة الأعمال الأمريكية في منتصف عقد التسعينيات، انظر الجدول (5-1) الذي يعدد الموضوعات التي تشملها «أفضل الممارسات» في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الجدول (5-1)

شبكة المبادرة الاجتماعية

أفضل الممارسات للشركات ذات المسؤولية الاجتماعية (1995)

العاملون:	التمكين	المساواة وتقاسم الثروة
	الأمن الوظيفي	الأجور والتقييم
	المزايا	دعم الأسر العاملة
	أسلوب العمل والمتعة	التنوع
	الترقية الداخلية	دعم المتقاعدين
	الرعاية الصحية والسلامة	التدريب والتعليم والنمو الشخصي
العملاء والموردون:	المشتريات وفق المعايير الاجتماعية	المشتريات في إطار المهام الاجتماعية
	الموردون الخارجيون	خدمة عملاء استثنائية
المجتمع:	القيادة الاجتماعية	المساعدات الإنسانية النقدية والعينية
	النشاط	الإعلان والتسويق
عموماً:	الريادة الاجتماعية وتطوير المجتمع	المنتجات/ الخدمات المقبولة اجتماعياً
الكرة الأرضية:	كفاءة الطاقة	التغليف وتصميم المنشآت
	النقل	المعايير الدولية
	تنسيق الموقع	
المنظمة:	التدقيق الاجتماعي	الحوكمة

المصدر:

Reder, A. *75 Best Business Practices for Socially Responsible Companies* (New York, NY: G.P. Putnam's Sons, 1995).

ومن بين القضايا الأحدث المصاحبة للتغيرات المذكورة في القسم السابق من هذا الفصل لا يُذكر سوى قضية تعهيد الوظائف (والتي يمكن اعتبارها عموماً جزءاً من قضية «الأمن الوظيفي» ضمن علاقات «العاملين»)، وقضية «كفاءة الطاقة» (جزء من القسم

المرتبط بـ «الكرة الأرضية» من القضايا). ولا تشمل هذه المجموعة للمسؤولية الاجتماعية للشركات قضايا؛ مثل الأمن التنظيمي، والملكية الأجنبية للأصول الأمريكية، والهجرة غير القانونية، وتوسعات التكامل الاقتصادي، ومصادر الطاقة البديلة. وعلى الرغم من أن هذا الكتالوج الذي أصدرته شبكة المبادرات الاجتماعية بشأن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات ربما لا يكون شاملاً لاعتبارات المسؤولية الاجتماعية للشركات كافة في منتصف التسعينيات، فهو يتيح حداً أدنى يبين التغير الذي حدث خلال العقد المنصرم، وكذلك أهمية التفكير الذي يتجاوز المفاهيم القديمة بشأن النشاطات التي يجب أن تشملها المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وعليه، ففيما يخص الشركات المتعددة الجنسيات غير المتمركزة في الولايات المتحدة والتي تعمل ضمن بيئة الأعمال الأمريكية الجديدة هذه أو تخطط لذلك، ما هي السبل الأكثر فاعلية لتحديد ومعالجة التغيرات في المسؤولية الاجتماعية للشركات كنتيجة لبيئة الأعمال العالمية الحاضرة والمستقبلية في الولايات المتحدة في فترة ما بعد 11 سبتمبر وإبرام النافتا وما تتسم به هذه البيئة من اعتماد على الإنترنت وتأثر بأوضاع الطاقة؟ تُعد التمييزات الثلاثة التالية فيما يتعلق بتحليل المسؤولية الاجتماعية للشركات، مفيدة في هذا الشأن: 1) الدوافع مقابل النتائج؛ 2) حَمَلة الأسهم مقابل أصحاب المصلحة؛ 3) المثاليون مقابل البراجماتيين. ويعني التركيز بصورة خاصة على جزء فقط من أجزاء أيٍّ من تلك الثنائيات مع إغفال الأجزاء الأخرى (مثل التركيز على الدوافع أكثر من النتائج أو العكس، أو التركيز على حملة الأسهم أكثر من أصحاب المصلحة أو العكس) إغفال تغيرات مهمة في التوقعات والمطالب الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

الدوافع مقابل النتائج

خلال العقود الثلاثة لتطور المسؤولية الاجتماعية للشركات، لا يبدو أن هناك تمييزاً مفاهيمياً أهم من ذلك القائم بين الدوافع والنتائج. ومن دون الخوض بعمق في التفاصيل

الأكاديمية، فإن هذا التمييز يشير إلى وجود فرق أساسي في وحدة التحليل المعنية.[33] وفي سياق المناقشات الأكاديمية، أصبحت الدوافع ترتكز على المدخلات؛ أي الالتزامات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتقديرية المتصورة التي تكمن وراء الإجراءات التي تتخذها الأعمال.[34] وفي المقابل، تعتمد النتائج أساساً على التصرفات؛ أي البرامج والسلوكيات الملحوظة والتي تؤدي إلى تغيرات قابلة للقياس في متغيرات مجتمعية محددة. لذلك، فإن الجانب المتعلق بالدوافع من المعادلة يرتبط في معظم الأحيان بالأخلاقيات وبلغة الصواب والخطأ، بينما يركز جانب النتائج على المخرجات، وعلى تقييم التصرفات الإيجابية والسلبية.

فيما يخص الشركات المتعددة الجنسيات غير المتمركزة في الولايات المتحدة، والتي تعمل حالياً أو ستعمل في المستقبل في بيئة الأعمال الأمريكية، فإن من الأمور الأساسية، فهم الفرق بين الدوافع والنتائج، وكذلك الصلة بينهما. وتُعد قضية شركة موانئ دبي العالمية، التي سبق الإشارة إليها، مثالاً ممتازاً لإيضاح هذه النقطة.[35] فقد بدا قيام هذه الشركة، في آذار/ مارس 2006، بشراء شركة بنينسيولار آند أورينتال ستيم نافيجيشن «P&O» البريطانية للموانئ والعبارات في ظاهره مجرد عملية أخرى من العمليات التجارية ضمن اقتصاد عالمي، تتمتع بالمشروعية الاقتصادية والسياسية، سواء بالنسبة إلى شواغل البلد الأصلي أو البلد المضيف. واعتقدت شركة موانئ دبي العالمية أن التغيرات في عمليات الموانئ (بما فيها ستة موانئ في الولايات المتحدة) لن تلاحَظ مع انتقال الملكية من ملكية بريطانية إلى ملكية عربية. لذلك، فمن منظور النتائج، لم تكن هناك هواجس رئيسية. لكن من منظور الدوافع، تحولت عملية بيع شركة «P&O» إلى شركة موانئ دبي العالمية إلى مشكلة محلية ودولية على السواء. ومع تحول الجدل سريعاً من النتائج إلى الدوافع، ثارت المناقشات بشأن: 1) مصالح أمن الموانئ الأمريكية في الولايات المتحدة في فترة ما بعد 11 سبتمبر؛ 2) ازدواجية المعايير المطبقة على المصالح البريطانية مقابل المصالح العربية؛ 3) عملية الموافقة على الاستثمارات والملكية الأجنبية في الولايات المتحدة؛ 4)

مواءمة القضية ضمن مثل ذلك الصراع الثقافي. وقد كانت تلك النقاط كافة تركز على المدخلات وتتصل بالجدل المستقبلي بشأن ما هو صواب وما هو خطأ؛ على اعتبار أنه لم يكن هناك في ذلك الوقت نقاش يرتبط بالمخرجات أو بالأداء حتى يتم تقييمه، ولم تُمنح شركة موانئ دبي العالمية الفرصة لإثبات أن الأداء سيطغى على الدوافع الجزافية. وقوبلت المعاملة على نحو شبه فوري بانتقادات من الساسة والمعلقين الاجتماعيين الحانقين في الولايات المتحدة، وانتهى الأمر بموافقة شركة موانئ دبي العالمية على بيع شركة «P&O» إلى أطراف أمريكية.

من منظور المسؤولية الاجتماعية للشركات، تكونت هذه القضية ونوقشت في إطار فكرة ما قد يكون هو (الدوافع) بدلاً مما كان هو الأداء بالفعل (النتائج). وركزت القضية على الاحتمالات وليس الحقائق، وعلى الاستباق وليس ردة الفعل، وعلى المدخلات وليس المخرجات. وتم تسييس القضية عندما أفسح النقاش بشأن الماضي المجال أمام النقاش بشأن المستقبل، وتراجعت أهمية اقتصاديات الاستحواذ أمام المصالح السياسية والمعايير الاجتماعية. وينطبق ذلك بصورة نمطية على قضايا الأمن التنظيمي والملكية الأجنبية للأصول الأمريكية التي جرت مناقشتها سابقاً فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في بيئة الأعمال الأمريكية في فترة ما بعد 11 سبتمبر.

لذلك، فإن الدرس المستخلص من هذا التمييز الأول أن على الشركات المتعددة الجنسيات غير المتمركزة في الولايات المتحدة والتي تعمل فيها أن تتجنب الوقوع في فخ الافتراض بأن الشركة سيجري تقييمها على أساس الأداء (النتائج) في حين أن الأخلاقيات أو أي مدخل آخر (الدوافع) هي التي ستشكل الإطار التقييمي، أو الافتراض بأن العكس هو الصحيح. لذلك، لابد من مراعاة هذا الفرق بجزأيه، أي الدوافع مقابل النتائج، من أجل خلق مسؤولية اجتماعية للشركات تتسم بالفاعلية.

حملة الأسهم مقابل أصحاب المصلحة

يحتاج التمييز الثاني ذو الصلة بتحليل المسؤولية الاجتماعية للشركات قليلاً من الإيضاح، على اعتبار أن الجميع تقريباً أصبح الآن يفهم العلاقة بين حَمَلة الأسهم وأصحاب المصلحة. فقد سجل تحليل أصحاب المصلحة، على مدى الأعوام العشرين الماضية، تقدماً كبيراً ليتجاوز الجدل القديم بشأن «من الذين يتوجب على الإدارة خدمتهم: هل هم حملة الأسهم أم أصحاب المصلحة؟» فالمديرون التنفيذيون والأكاديميون يدرك معظمهم الآن أن إدارة أصحاب المصلحة تنطوي بطبيعتها على محصلة نهائية موجبة، وأن هدف صانعي القرار يجب أن يكون بذل الجهد من أجل خدمة أصحاب المصلحة كافة (بما فيهم حملة الأسهم بوصفهم مجموعة مهمة من مجموعات أصحاب المصلحة)، بما يتيح للمؤسسة أن تنمو وتزدهر. وعندما تنشب الصراعات بين مصالح أصحاب المصلحة، فإن العمل الذي اشترك في إعداده كل من ميتشل وإجل وورد يشير بوضوح إلى أن إيجاد تسويات سريعة لتلك الصراعات يتوقف على قوة أصحاب المصلحة ومشروعيتهم وسرعة تصرفهم في القضية المعنية.[36]

ولتناول تلك النقاط على نحو أكثر تفصيلاً، فإن من بين الأمثلة الجيدة، هو ما ذكرناه آنفاً بشأن ردة الفعل التي ستواجهها [شركة] تويوتا (والمتمثلة في الشعار: «اشتر [السيارة] الأمريكية» وقاطع تويوتا) في الوقت الذي تستعد فيه لتجاوز شركة جنرال موتورز من حيث حصتها في سوق السيارات الأمريكية.[37] أولاً، الجانب الاقتصادي واضح أن مبيعات تويوتا (وأرباحها) في تزايد، بينما مبيعات جنرال موتورز مستمرة في التراجع، وهو تطور لابد أن يسعد له حملة أسهم تويوتا. لكن وفق ما أوردته [شركة] هاريس إنتراكتيف [البحثية الاستشارية]، فإن ثلث من يشترون السيارات في الولايات المتحدة (أي المستهلكين كإحدى مجموعات أصحاب المصلحة) منحازون ضد الواردات. وحتى مع وجود المصانع الخمسة لتويوتا داخل الولايات المتحدة (العاملون والمجتمعات كمجموعتين من مجموعات أصحاب المصلحة)، فإنها تعتقد أنه لايزال يُنظر إليها على أنها

شركة أجنبية. ثانياً، ومع القدر الكبير من المعلومات (على صوابها وخطئها) المتاحة عبر الإنترنت من المراصد على اختلاف أنواعها (المدونون والنقاد/ المقيِّمون التقليديون مثل [مجلة] *Consumer Digest* (كونسيومر دايجست) أو [شركة] جي دي باور) والتي تقدم تقييمات عن أداء الشركات، فقد أصبحت إدارة السمعة من المسؤوليات التي لا يمكن أن تغفلها سوى أكثر الشركات سذاجة.[38] وبالطبع، فإن تويوتا ليست من بين تلك الشركات الساذجة. لذلك، وحتى تتجنب الظهور بمظهر الشركة التي دفعت شركة جنرال موتورز إلى فقدان صوابها، فقد قامت تويوتا (باستخدام إدارة صلبة لأصحاب المصلحة) «بإطلاق برامج تعليمية في [مدينة] سان أنطونيو، وبالتعهد بتقاسم التقنية مع [شركة] فورد، وبإغداق الأموال على نشاطات الضغط...».[39] وإلى جانب تلك الجهود، قامت تويوتا بتقديم الدعم المالي إلى المركز القومي لتعليم الأسرة. وأرسلت خبراءها في مجال الكفاءة إلى شركات مثل شركة فايكينج رينج [للأجهزة والمعدات المطبخية] وشركة بوينج. وقدمت مبلغ مليون دولار إلى معهد بلانشيت [روكفلر] لعلوم الأعصاب التابع لجامعة غرب فيرجينيا، وأقامت شراكة مع نادي سيرا [للنشاطات البيئية] لرعاية النشاطات «الخضراء» والترويج لصناعة السيارات الهجينة. وعلاوة على ذلك، ترعى تويوتا، في [إقليم] وسط غرب الولايات المتحدة حيث يُعتقد أنها تواجه المقاومة الأعنف، استعراضات تربية الماشية، ودورات صيد سمك القاروس، وسباقات السيارات التي تقيمها الجمعية الوطنية لسباق السيارات (NASCAR).[41] ومن خلال تحليل/ إدارة أصحاب المصلحة، تصبح جميع تلك النشاطات مقبولة على نطاق واسع باعتبارها من بين الممارسات السليمة للشركات.

ولايزال من المبكر التنبؤ بما إذا كانت تلك النشاطات في مجال العمل الخيري والعلاقات العامة والعلاقات مع الجهات الحكومية التي تضطلع بها تويوتا ستنجح في تجنب التعرض إلى ردة فعل أم لا. لكن تجدر الإشارة إلى أن حجم الهواجس الحقيقية أقل مما تتخيله تويوتا. فكما ورد في أحدث الأعداد التي صدرت من مجلة *Fortune* (فورتشن) ضمن مسح «الشركات الأكثر تقديراً»، جاءت تويوتا في المركز الثالث ضمن الترتيب

العام، وكانت الشركة الوحيدة غير المتمركزة في الولايات المتحدة التي تندرج ضمن أول عشرين شركة، واحتلت المركز الثاني - بعد شركة جنرال إلكتريك - من حيث الشركات التي تتمتع بأعلى سمعة عالمية.[42] وتبرهن الجهود التي تبذلها تويوتا عن النقطة التي مفادها أن الدور الذي تؤديه تصورات المسؤولية الاجتماعية للشركات كنتيجة لإدارة السمعة، يمثل إحدى المسؤوليات «الجديدة» في بيئة الأعمال الأمريكية الحالية.

وعليه، فإنه بالإضافة إلى التمييز بين الدوافع والنتائج، فإن التمييز بين حملة الأسهم وأصحاب المصلحة، والجهود المبذولة لخدمة الطرفين كجزء من الإدارة الصلبة لأصحاب المصلحة، يتم إغفالها على حساب الشركات المتمركزة خارج الولايات المتحدة والعاملة ضمن بيئة الأعمال الأمريكية. وفي الواقع، فإنه من خلال المزاوجة بين التمييزين، يصبح من السهل أن نرى أنه ضمن كل علاقة من علاقات أصحاب المصلحة، توجد أبعاد ترتبط بكل من الدوافع والنتائج، وستدرك الشركات التي تدار على أساس تقدمي ضمن الشركات غير المتمركزة في الولايات المتحدة ولكنها تعمل فيها، هذه الحقيقة وستتفاعل معها.

المثاليون مقابل البراجماتيين

يوجد تمييز ثالث مهم ومفيد عند تحليل ممارسات المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات الأجنبية العاملة في بيئة الأعمال الأمريكية، وهو التمييز بين التوصيات والآراء التي يقدمها المثاليون والبراجماتيون. وتكمن النقطة المهمة عند تناول هذا التباين في ضرورة وضع التوصيات والآراء المقدمة من أولئك الذين يريدون تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات (أي المثاليين) في موازاة تلك المقدمة من أولئك الذين يدرسون عملية تنفيذ تلك المسؤولية (أي البراجماتيين). ويرتبط هذا التضاد ارتباطاً وثيقاً بالتمييز الأول المشار إليه أعلاه -وهو الدوافع مقابل النتائج- وهو يمتد امتداداً طبيعياً من الاعتبار الثاني، أي أصحاب المصلحة مقابل حملة الأسهم. وتكمن النقطة الرئيسية بالنسبة إلى هذا التمييز الثالث في أن المثالية والبراجماتية كلتيهما مفيدة بالنسبة إلى الشركات التي تسعى إلى فهم

وتطبيق دوافع المسؤولية الاجتماعية للشركات ونتائجها من خلال الإدارة الفاعلة لأصحاب المصلحة ولحملة الأسهم.

ويمكن الوقوف على أحد الأمثلة الممتازة للتمييز بين المثاليين والبراجماتيين في الظروف الحالية التي تعيشها صناعة السيارات الأمريكية. فكما أشرنا سابقاً، أدى التركيز المتزايد على حفظ الطاقة في الولايات المتحدة (مدفوعاً أساساً بارتفاع سعر جالون البنزين إلى 3 دولارات) إلى أن يطور المنتجون في الولايات المتحدة وفي اليابان المزيد من السيارات الهجينة ذات الكفاءة الوقودية. وعلى مدى عقود، دافع أنصار البيئة (وهم المثاليون في هذه الحالة) عن زيادة الكفاءة الوقودية في السيارات لحفظ الطاقة والحد من التلوث. واعتمدت الحكومات معايير لكفاءة الوقود فيما يتعلق بإنتاج الشركات، وتخفيضات ضريبية على مشتريات السيارات ذات الكفاءة الوقودية. لذلك، فإن المنافسين يراقبون بعضهم البعض من حيث التحركات على صعيد إنتاج السيارات التي تتميز بالمزيد من الكفاءة الوقودية. وعلاوة على ذلك، يُعَد تطوير الأشكال البديلة من الوقود الحيوي إضافة لما يعتبره البعض «تخضيراً» لصناعة السيارات. ومع هذا «التخضير» للصناعة، يبذل المستهلكون المتعاطفون أقصى ما في وسعهم في ضوء العروض التي تقدمها شركات السيارات، ويلبي الموردون جميع ما يُطلب منهم، وينتج العاملون جميع ما تصدر إليهم التعليمات بشأنه، ويقيِّم حملة الأسهم الأداء المالي لشركات السيارات. ونتيجة لذلك، فإن التخفيضات الضريبية والإعانات توفر على العملاء مئات الدولارات، ويظهر موردون جدد (مثل منتجي الإيثانول)، ويتم خلق أنواع جديدة من الوظائف. وبدأت شركات النفط أيضاً تكثر الحديث عن الأشكال البديلة للوقود. فعلى سبيل المثال، أطلقت [شركة] بريتيش بتروليوم (BP) حملة بقيمة 200 مليون دولار لتحسين صورتها من خلال القول بأن الحرفين الأولين لاسمها، إنما يعنيان: «ما بعد النفط»،[43] وازدادت السعادة التي يشعر بها أنصار البيئة.

ومن حيث المسؤولية الاجتماعية للشركات، فإن أي تحسينات تحفزها تلك الجهود المثالية أمر يستحق الثناء. لكن سيحاجج البراجماتيون بأن «تخضير» صناعة السيارات عملية تتسم بقدر أكبر من التعقيد مما هو مذكور أعلاه. فعلى سبيل المثال، يؤدي اعتماد المعايير الحكومية من دون إيجاد آليات دقيقة للقياس وأجهزة فاعلة للتنفيذ إلى أن يصبح التقيد بجهود «التخضير» تلك، مجرد عملية شكلية على حساب المضمون (أي لأغراض الطمأنة والعلاقات العامة). كما يؤدي كذلك إلى أن يتحول الامتثال إلى بذخ يرتبط بالأوقات السعيدة، بينما يتم التراجع في الأوقات الصعبة. وسيقول البراجماتيون إنه على الرغم من أنه يستثمَر حالياً في الولايات المتحدة وحدها أكثر من تريليوني دولار فيما يُعرف باسم صناديق المسؤولية الاجتماعية للشركات (مثل مؤشر KLD [44] [إشارة إلى الشركة التي تحمل هذا الاسم وهي شركة أمريكية في مجال الأبحاث والتحليلات]، ومؤشرات داو جونز للاستدامة[45])، فإنه لابد من أن يقتنع الملاّك بالفرص المالية المرتبطة بتلك الجهود حتى يتحقق التغيير بالفعل. وسيشير البراجماتيون إلى أن شراء المستهلكين للسيارات يتم على امتداد دورة زمنية أطول، مقارنةً بمعظم المنتجات الاستهلاكية؛ وهو ما أدى إلى اختفاء قوائم الانتظار فيما يخص السيارات الهجينة، وشروع منتجي السيارات في خفض أسعار الموديلات الهجينة، واستحداثهم أساليب تسويقية جديدة لبيعها.[46] كما سيشير البراجماتيون أيضاً إلى أن الأشكال البديلة للوقود تؤدي إلى نتائج لا يمكن تجاهلها؛ فقد أدى تضاعف أسعار الذرة في العام الماضي، واستخدامه من أجل الوقود بدلاً من الغذاء، وارتفاع تكاليف الطاقة المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي- كلها أدت إلى أن يسود الاعتقاد لدى البعض بأن الاتجاه نحو الوقود البديل في الولايات المتحدة لم يؤدِّ سوى إلى خلق فقاعة جديدة ترتبط بشركات الذرة dot.corn [أسوة بالفقاعة التي ارتبطت بشركات التداول الإلكتروني المعروفة باسم dot.com].[47] لذلك، وفي إطار الإضافة إلى المثالية أو إكمالها، يجب أن يلتفت التحليل المتماسك للمسؤولية الاجتماعية للشركات إلى آراء البراجماتيين. وقد يميل البراجماتيون إلى القبول بالفرضيات العامة للمثاليين، لكنهم يركزون بقدر أكبر على الظروف الفعلية وعلى ما يبدو أنه يحقق النجاح.[48]

وعليه، فإنه إلى جانب فهم وتحليل دوافع تصرفات الشركات ونتائجها، وكذلك أهمية أصحاب المصلحة في مقابل حملة الأسهم، فإن التمييز المهم الثالث فيما يخص الشركات المتعددة الجنسيات التي لا توجد قاعدتها في الولايات المتحدة والعاملة ضمن بيئة الأعمال الأمريكية، يكمن في المواءمة بين دعوة المثاليين وواقعية البراجماتيين. وبعد شرح هذا التمييز الثالث، يمكننا الآن التحول إلى الموضوع الأخير لهذا الفصل، وهو الترابط بين التوقعات والمطالب فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

الترابط بين التوقعات والمطالب فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

تفحص هذا الفصل، إلى الآن، المبادئ والتغيرات المهمة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات التي يتعين مراعاتها من قبل الشركات الأجنبية العاملة في بيئة الأعمال الأمريكية. لكن من زاوية أكثر شمولية، فإن الهدف يكمن في العودة إلى نقطة البداية من حيث إرساء إطار دولي للنظر في المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومع أخذ هذه النقاط في الاعتبار، فإن القسم الأخير من هذا الفصل يتناول القضية الأوسع، وهي مدى الترابط بين التوقعات والمطالب فيما يخص المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن نظام الأعمال العالمي. وباستخدام التمييزات الثلاثة نفسها التي نوقشت في القسم السابق، فإن المسألة تصبح مرتبطة بمدى جوانب الاشتراك والاختلاف فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء تأثير العولمة على عالم الأعمال. ويتيح هذا التركيز على مدى الترابط فرصة لاستعراض أهم الدروس المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التي يتعين على الشركات المتعددة الجنسيات مراعاتها أثناء عملها ضمن نظام أعمال يتسم بقدر متزايد من العولمة.

الدوافع مقابل النتائج

من بين النقاط التي تبدو واضحة ضمن سياق الوضع العالمي الحالي، أن ثمة تباينات عدة فيما يخص ما يمكن قبوله من دوافع المسؤولية الاجتماعية للشركات ونتائجها. فعلى

سبيل المثال، وتأسيساً على الفكرة التي مفادها أن دوافع المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات تتألف من مسؤوليات اقتصادية وقانونية وأخلاقية وتقديرية ملحوظة، فإن البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية للشركات يبدو أنه النطاق الذي يضم أكبر قدر من الترابط. ومع تزايد القبول الذي تحظى به مبادئ اقتصاديات السوق واتساع نطاقها مقارنة بمبادئ الاقتصاد الاشتراكي، فإن الترابط الناتج عن قيم مثل: تحقيق الربح، وتحديد السوق، واكتساب القدرة التنافسية، يؤدي إلى تقارب الشركات العالمية. لكن الأمر نفسه لا ينطبق على الأبعاد القانونية والأخلاقية والتقديرية للمسؤولية الاجتماعية للشركات. فثمة تباينات حكومية وثقافية مهمة لاتزال قائمة في مختلف أنحاء العالم، وهي تؤدي إلى فرض قيود مهمة على الممارسات التجارية العالمية.[49] وتشير مسوح أجرتها [شركة] برايس ووترهاوس كوبرز مؤخراً على مسؤولين في شركات عالمية إلى أن «حوالي 70٪ من المديرين التنفيذيين يرون أن المسؤولية الاجتماعية للشركات "حيوية" من أجل تحقيق الربح،[50] بينما تأتي القضايا الثقافية والمتطلبات التنظيمية المتضاربة في مقدمة العقبات التي يواجهها المديرون التنفيذيون أو يتوقعونها عند الانفتاح على العالم».[51] وكما أشير إليه سابقاً، كانت تلك هي الحلبة التي وجدت شركة موانئ دبي العالمية نفسها تعمل فيها (اعتقدت الشركة أن المسؤوليات الاقتصادية ستكون هي المهيمنة بينما كانت الأبعاد السياسية والاقتصادية هي سيدة الموقف)، وهي أيضاً الحلبة التي يبدو أن شركة تويوتا تسعى فيها جاهدة لتفادي ردة فعل أمريكية، وحصتها في السوق الأمريكية تتجاوز حصة شركة جنرال موتورز (تركز تويوتا بشكل ملحوظ على الأبعاد السياسية والاجتماعية «لمواطنتها الأمريكية» لمقابلة الاتجاه الذي يعتبرها شركة «أجنبية» ويعتبر أن منتجاتها «واردات»). ولابد لكل شركة متعددة الجنسيات تعمل في ساحة وطنية أو إقليمية مختلفة عن تلك الموجودة في بلدها الأصلي أن تعي هذا الغياب في الترابط فيما بين الأبعاد السياسية والأخلاقية والتقديرية للدوافع الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

أما على جانب النتائج، فيبدو أن هناك قدراً أكبر من الاتساق ضمن مجتمع الأعمال العالمي. فعلى سبيل المثال، وتأسيساً على مسح للمستهلكين أجرته المجموعة [الاستشارية] إنفيرونيكس إنترناشونال (والتي أصبح اسمها الآن جلوبسكان) عام 2001، فإن الخطوات الخمس الأكثر أهمية (مرتبة بحسب أهميتها) التي يمكن للشركات اتخاذها حتى تُعد مسؤولة اجتماعياً هي: 1) معاملة العاملين بالعدل؛ 2) حماية البيئة؛ 3) خلق الوظائف ودعم الاقتصاد؛ 4) تقديم الخدمات الاجتماعية والإسهام في العمل المجتمعي؛ 5) تقديم منتجات وخدمات تتميز بالسلامة والجودة العالية.[52] وتتشابه آراء المديرين التنفيذيين للشركات العالمية في أن العوامل الخمسة الأكثر تأثيراً على السمعة الاجتماعية لشركاتهم (مرتبة بحسب نسبة المتجاوبين وبحسب النسب المئوية المسجلة والتي لا تقل عن 70٪) هي: 1) توفير بيئة عمل صحية وآمنة (86٪)؛ 2) التصرف بمسؤولية تجاه أصحاب المصلحة كافة، سواء كان هناك ضرورة قانونية لذلك أم لا (84٪)؛ 3) خلق القيمة لصالح حملة أسهم الشركة (74٪)؛ 4) تعزيز الأداء البيئي الجيد ورعايته (71٪)؛ 5) دعم المشروعات المجتمعية (71٪).[53] والاتساق في تلك الآراء بين المستهلكين والمديرين التنفيذيين مثير للانتباه بقدر ما يتعلق الأمر بالنتائج المرجوة على صعيد المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومن الممكن الحصول على النتائج نفسها من خلال جهود مثل مؤشر مسؤولية الشركات لعام 2005 الذي أصدرته [منظمة] «الأعمال في المجتمع» فيما يخص المملكة المتحدة.[54] وفي ظل هذا الاتساق الذي تتسم به نتائج المسؤولية الاجتماعية للشركات، فإن أهم الشواغل المؤدية إلى زيادة الترابط هي: القياس وتوصيل الاستراتيجية. وكما يذكر المعهد الدولي للتنمية المستدامة، فإنه:

> من أجل الانتقال من النظرية إلى العمل الملموس، لابد من تجاوز العديد من العقبات. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأعمال بالحاجة إلى وجود مؤشرات أكثر موثوقية على مدى التقدم في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلى جانب نشر استراتيجيات هذه المسؤولية. ويمكن أن تساعد الشفافية والحوار على ترسيخ صورة الشركات من حيث جدارتها بالثقة وعلى الارتقاء، في الوقت ذاته، بمعايير المنظمات الأخرى.

ويكتسي القياس أهمية خاصة سواء بالنسبة إلى البلدان أو الشركات العاملة ضمن حدود تلك البلدان. ويرى المعهد الدولي للتنمية المستدامة أن النتائج الإيجابية التالية ترتبط بالمطالب والتوقعات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات:

> المزايا بالنسبة إلى الشركات: تحسن الأداء المالي، انخفاض تكاليف التشغيل، تعزيز صورة العلامة التجارية وسمعتها، زيادة المبيعات وولاء العملاء، زيادة الإنتاجية والارتقاء بالجودة، زيادة القدرة على جذب العاملين والاحتفاظ بهم، تقليص الرقابة التنظيمية، زيادة فرص الحصول على رأس المال، تنوع العمالة، زيادة سلامة المنتجات وتناقص المسؤوليات.
>
> المزايا بالنسبة إلى المجتمع والجمهور: زيادة المساهمات الخيرية، زيادة البرامج التطوعية للعاملين، مشاركة الشركات في البرامج المجتمعية لزيادة التعليم والاستخدام وتقليص ظاهرة التشرد، زيادة سلامة المنتجات وتحسن جودتها.
>
> المزايا البيئية: زيادة القدرة على إعادة تدوير المواد، إطالة عمر المنتجات وتعزيز أدائها، زيادة استخدام الموارد المتجددة، دمج أدوات إدارة البيئة في الخطط التجارية بما في ذلك تقييم دورة الحياة وتقدير تكاليفها ومعايير الإدارة البيئية والتوسيم الإيكولوجي [وهو أسلوب طوعي لإصدار الشهادات ووضع العلامات بشأن الأداء البيئي].[56]

وتمثل «بطاقة قياس الأداء المتوازنة» والمراجعات الاجتماعية على اختلافها (مثل التوجه الذي يركز على الناس والكرة الأرضية والربح) جهوداً تقريرية تهدف إلى القياس الكمي لنتائج المسؤولية الاجتماعية للشركات ووضعها موضع التنفيذ. وبقدر ما تؤدي تلك النشاطات إلى عوامل يمكن قياسها على نحو دقيق وموثوق، فإن الشركات تتحفز للارتقاء بمستواها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وتزداد درجة الترابط.

وعليه، وانطلاقاً من منظور الدوافع مقابل النتائج، فإنه يبدو أن الترابط الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن نظام الأعمال العالمي يرتكز أكثر (سواء كواقع أو احتمال) على الأفعال وليس على الكلمات. لكن بالنسبة إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل ضمن بيئات مختلفة للمسؤولية الاجتماعية، فإن الدرس الرئيسي هو أن إغفال النتائج والتركيز على الدوافع (أي تغليب الأقوال على الأفعال) أو إغفال الدوافع والتركيز على النتائج (أي التركيز على الأفعال من دون المنطق الذي يساندها) كلاهما يمثل صيغة

من صيغ الضعف في تقييمات المسؤولية الاجتماعية للشركات. وللاطلاع على هذه النقطة بالمزيد من التفصيل، من المفيد تناول الترابط باستخدام التمييز الثاني، وهو أصحاب المصلحة مقابل حملة الأسهم.

أصحاب المصلحة مقابل حملة الأسهم

أشرنا في مرحلة سابقة من هذا الفصل إلى وجود اتفاق عام الآن بين معظم المديرين التنفيذيين والأكاديميين على أن وجود إدارة صلبة لأصحاب المصلحة - حيث يهدف صانعو القرار إلى خدمة أصحاب المصلحة كافة (ومنهم حملة الأسهم بصفتهم مجموعة مهمة من مجموعات أصحاب المصلحة) - يعني أن الفائدة ستعم الجميع، وأن ذلك سيؤدي إلى نجاح المؤسسة. ويقوم الطرح الشامل على أن خدمة مصالح العديد من أصحاب المصلحة سيؤدي في النهاية إلى خدمة أصحاب المصلحة كافة، ومنهم حملة الأسهم أو الملاك.

ومن حيث ترابط مصالح أصحاب المصلحة ضمن النظام التجاري العالمي الأوسع، فقد بيّن القسم السابق أن مصالح العاملين تتصدر أولويات مجموعتين مهمتين من مجموعات أصحاب المصلحة؛ وهما المستهلكون ومسؤولو الشركات. ومن المحتمل جداً أن تكون تلك الأولوية الكبيرة الممنوحة للعاملين هي أساس النتائج التي توصلت إليها شركة برايس ووترهاوس كوبرز، وهي: 1) إن التعامل بنجاح مع قضايا العاملين ومع الأهداف الاجتماعية هما أهم تركتين يروم المديرون التنفيذيون تركهما لمن يخلفهم؛[57] 2) عند «مناقشة أفضل السبل لاستقطاب المواهب والمحافظة عليها، ... فإن 65٪ من المديرين التنفيذيين يتفقون، أو يتفقون بقوة، على أن المشاركة النشطة في القضايا الاجتماعية ستكون من العوامل الأساسية لتحقيق النجاح في هذا الشأن»،[58] لكن يجب ألا نغفل أهمية أصحاب المصلحة إلى جانب العاملين، من حيث المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومرة أخرى، يقدم المعهد الدولي للتنمية المستدامة خدمة مفيدة في هذا الشأن من خلال تحديد

ستة أنـواع رئيـسية مـن الـضغوط الخارجيـة لأصـحاب المـصلحة تقـود التطـور الـدولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي: 1) تراجع دور الحكومة؛ 2) المطالبـة بالمزيـد مـن الإفصاح؛ 3) تزايد اهتمام العملاء؛ 4) نمو ضغط المستثمرين؛ 5) أسواق العمل التنافسية؛ 6) العلاقات مع الموردين.[59] ولا يزال من غير المعروف ما ستؤدي إليـه تلـك الـضغوط في المستقبل، لكنها تشير قطعاً إلى احتمال تزايد الأهمية المـستقبلية لإدارة أصـحاب المـصلحة، وكذلك إلى احتمال نمو الترابط بين تأثيرات تلك الإدارة على النتـائج المتعلقـة بالمـسؤولية الاجتماعية للشركات.

ولشرح هذه النقطة بمزيد مـن التفـصيل، فـإن الـدروس المـستقاة لـصالح الـشركات المتعددة الجنسيات من تزايد ضغوط أصحاب المـصلحة وكـذلك الأهميـة الملحوظـة لتلـك الضغوط يمكن عرضها من خلال تفحُّص الانعكاسات المـصاحبة عـلى كـل مجموعـة مـن مجموعات أصحاب المصلحة المشار إليها في الفقرة السابقة. فعلى سبيل المثـال، بـالنظر إلى أن المديرين التنفيذيين يعتبرون أن المتطلبات التنظيمية المتضاربة هي أحد العوائق الرئيـسية أمـام العولمة، فإن ترابط المبادئ المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للـشركات مـن خـلال وجـود إدارة سليمة لأصحاب المصلحة قد يكون عاملاً محفزاً قوياً للشركات كـي تطبـق مرحلـة متقدمـة للمسؤولية الاجتماعية وتقدمها كبديل فاعل عن التنظيم الحكومي. ومع تلبية مطالب زيـادة الإفصاح التي يطلقها الكثير من أصحاب المصلحة على اختلافهم،[60] فمن المحتمل أن يـزداد الترابط بدرجة متناسبة، وأن تصبح الشركات المتعددة الجنسيات التي تتقدم جهود الإفصاح تلك، قادرة على التأثير أكثر من غيرها عـلى مبـادئ المـسؤولية الاجتماعيـة للـشركات. وقـد توصلت الدراسة التي أعدتها شركة إنفيرونيكس إنترناشونال إلى أن واحداً من بين كل خمسة مستهلكين ضمن بلدان مجموعة العشرين التـي شـملها المـسح، اعـترف «بمعاقبـة» إحـدى الشركات التي يعتبرها غير مسؤولة،[61] مما يخلق إدارة سمعة أكثر فاعلية، ولا يمكن النظر إلى التكاليف المرتبطة بتجاهل أهمية السمعة سـوى باعتبارهـا مـصادر إضـافية لتزايـد النـشاط المرتبط بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ولنمو الترابط. وإلى جانب نمـو صـناديق الاسـتثمار

الاجتماعي، فقد وجد المسح الذي أجرته شركة إنفيرونيكس إنترناشونال أن أكثر من واحد من كل خمسة مستهلكين- في إيطاليا (33٪)، والولايات المتحدة (28٪)، وكندا (26٪)، واليابان (22٪)، وبريطانيا (21٪)- اشترى أسهماً أو باعها على أساس أداء الشركة المعنية من حيث المسؤولية الاجتماعية.[63] ومن المؤكد أن انعكاسات ذلك التطور ستكون إيجابية على المسؤولية الاجتماعية للشركات وعلى ترابطها إذا ما شهد هذا الوضع أي نمو. ولم تنحصر المنافسة في سوق العمل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛ إذ إنها تعدتها لتشمل المنافسة فيما بين البلدان النامية. بل وحتى ضمن العديد من البلدان النامية التي تُعد مصادر للعمالة الرخيصة، بدأت المنافسة تحتدم فيما بين الصناعات.[64] ومن المحتمل أن يفضي التركيز على كل من العاملين، وظروف العمل، وما قد ينتج عن ذلك من ترابط انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية للشركات في معظمه إلى نتائج إيجابية. وأخيراً، من المحتمل أن يتعزز انتشار المسؤولية الاجتماعية للشركات وترابطها مع تحول شركات مثل نايكي، وبريتيش بتروليوم، وميتال ستيل [لصناعة الصلب]، وول مارت [لتجارة التجزئة] المنتشرة في العالم إلى تأدية دور الحَكَم والمنفِّذ لأعمال أكثر مسؤولية بين مورديها.[65] وقد أخفق بدرجة كبيرة التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية للشركات القائم على المثل: «عندما تكون في روما، فافعل كما يفعل الرومان» في أعين أصحاب المصلحة بالبلد الأصلي، ويبدو أن الكفة أصبحت تميل لصالح مبادئ ترتكز إلى قاعدة أكثر اتساعاً فيما يخص سلوك الشركات.

وعليه، ومن وجهة نظر التمييز الثاني -أي حملة الأسهم مقابل أصحاب المصلحة- فإن الأدلة تشير فيما يبدو إلى أنه من خلال ترابط الأعمال والحكومات والمنظمات غير الحكومية، فإنه يتم وضع الأسس من أجل تحسين المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومن غير الواضح تماماً سرعة التغيير في المسؤولية الاجتماعية للشركات، والمستوى النهائي الذي ستصله، وإن كان الترابط يتيح مبررات قوية للتفاؤل. ولكن مع تغير المسؤولية الاجتماعية للشركات وترابطها، فإنها سيتأثران حتماً وبدرجة كبيرة بالمثاليين والبراجماتيين على السواء – أي التمييز الثالث المستخدم في تحليل المسؤولية الاجتماعية للشركات وفهمها.

المثاليون مقابل البراجماتيين

بعد النظر في التمييزين الأولين للتحليل الفاعل للمسؤولية الاجتماعية للشركات، يبدو من الواضح أن تأثيرات النتائج (أكثر نسبياً من الدوافع) وأصحاب المصلحة (الذين يشملون أكثر من مجرد حملة الأسهم) هي الاتجاهات التي سيسلكها الترابط في المستقبل. ويكرس التمييز الثالث، أي المثاليون مقابل البراجماتيين، هذه الملاحظة.

ولمزيد من التوضيح، لننظر أولاً في الجهود المثالية على غرار «مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة»،[66] أو أيزو 26000 [مشروع المواصفة القياسية الدولية الخاص بالمسؤولية الاجتماعية]. وعلى الرغم من أن البعض قد تكون له انتقاداته بشأن عناصر معينة من تلك الجهود، فإنه من الصعب الاعتراض على أهداف مثالية عالمية؛ مثل الدفاع عن حقوق الإنسان، واحترام معايير العمل المعقولة، والمحافظة على البيئة، ومكافحة الفساد. وكما ترسم الدوافع أهداف المسؤولية الاجتماعية بالنسبة إلى الشركات المتعددة الجنسيات، فإن المثاليين يدافعون عن المبادئ الكلية للمسؤولية الاجتماعية للشركات على المستوى الدولي بالنسبة إلى الأعمال عموماً. لكن كما هي الحال بالنسبة إلى علماء الأخلاق وغيرهم ممن يشيرون إلى المبادئ التي تكمن وراء دافع المسؤولية الاجتماعية للشركات، فإن المثاليين ليست لديهم أي سلطة إلزامية. فعلى سبيل المثال، ينحصر وصف مبادرة الاتفاق العالمي فيما يلي:

> إن مبادرة الاتفاق العالمي ليست أداة تنظيمية، وهي لا تمارس عمل «الشرطي» على سلوك أو تصرفات الشركات أو تفرض تلك التصرفات أو تقيسها، وإنما تعتمد على المساءلة العامة، وعلى الشفافية، وعلى الاهتمام الذاتي المستنير للشركات والعمالة والمجتمع المدني؛ من أجل إطلاق وتقاسم العمل الحقيقي في السعي لتحقيق المبادئ التي ترتكز عليها المبادرة.

لكن على الرغم من أن المثاليين يفتقرون إلى الصلاحية التي تخولهم التنفيذ العام، وإلى الأدوات التي تمكنهم من فرض الامتثال، فإنهم يوفرون الأسس من أجل الإقناع الأخلاقي بشأن ما يتعين على الشركات الدولية عمله. وبهذا، يسهم المثاليون مساهمة قيمة وشاملة في الترابط من حيث المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وفي المقابل، يمثل البراجماتيون قدراً أكبر من الواقعية في إطار تفحصهم للمسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن نظام يقوم على تزايد عولمة الأعمال. ومن دون الادعاء بمعرفة جميع النتائج التي توصل إليها المحللون على المستوى العالمي، فإن أحد الأمثلة الجيدة على إسهام البراجماتيين هو ذلك الذي تضمنته الدراسة التي أجرتها شركة إنفيرونيكس إنترناشونال في عام 2001 والمشار إليها آنفا.[69] فعند استحداث مؤشر للمسؤولية الاجتماعية للشركات لدى بلدان مجموعة العشرين، ركزت هذه المجموعة على سلوك المستهلك، وعلى ما إذا كان المستهلكون: 1) عاقبوا إحدى الشركات على عدم مسؤوليتها؛ 2) يعتقدون بأن على الشركات تجاوز دورها الاقتصادي التقليدي؛ 3) يتأثرون بعوامل المسؤولية الاجتماعية في تكوين آراء بشأن الشركات؛ 4) قادرين على تسمية إحدى الشركات غير المسؤولة.[70] وانطلاقاً من هذه المعايير، عرضت شركة إنفيرونيكس إنترناشونال نتائج المسح (عدا تلك المذكورة أعلاه) كما هي مبينة في الجدول (5-2).

وبقدر صحة تلك النتائج على مدار السنوات القليلة الماضية، فإن التباين الذي ينظر به المستهلكون في أجزاء مختلفة من العالم إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات أمر مثير للانتباه. فهناك تباينات كبيرة من حيث مستوى التوقعات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وأهم الموضوعات ذات الاهتمام، والمتغيرات المشمولة في السمعة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والإجراءات المتخذة ضد الشركات التي تُعتبر «غير مسؤولة». وتلك النتائج هي الدروس التي يقدمها البراجماتيون إلى الشركات المتعددة الجنسيات خلافاً للأوامر التي يقدمها المثاليون.

ومن الأمور التي تكتسي أهمية خاصة في الدراسة التي أعدتها شركة إنفيرونيكس إنترناشونال فيما يتعلق بالترابط في عالم أعمال معولم، منظور البراجماتيين لنظام عالمي نامٍ للمسؤولية الاجتماعية للشركات. وتشير النتائج إلى أنه في ظل الوضع الحالي، من الممكن اعتبار أن كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وبريطانيا تشكل مستوى «ناضجاً» من المسؤولية الاجتماعية للشركات، فيما تشكل معظم البلدان الأوربية الأخرى

والأرجنتين مستوى «نامياً»، بينما تشكل البرازيل وشيلي وتركيا والبلدان الآسيوية مستوى «صاعداً» من المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتمثل نيجيريا وروسيا والهند المستوى الأدنى للتوقعات من حيث المسؤولية الاجتماعية للشركات على المستوى الفردي للبلدان.

الجدول (5-2)

نتائج شركة إنفيرونيكس إنترناشونال في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات (2001)

تأتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمكسيك في مقدمة البلدان التي تزداد فيها مطالب المستهلكين من الشركات من حيث المسؤولية الاجتماعية. وتأتي معظم البلدان الأوربية والأرجنتين في المرتبة الثانية ... ولا تتوقع الشركات سوى مطالب متواضعة ... في كل من فرنسا والبرازيل وشيلي وتركيا والبلدان الآسيوية ... وتمثل الهند وروسيا ونيجيريا أسواقاً تقل فيها إلى الحد الأدنى مطالبة الشركات بأن تكون مسؤولة اجتماعياً. تُعتبر المعاملة العادلة للعاملين عموماً أهم المؤشرات على المسؤولية الاجتماعية في العديد من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة وفرنسا وسويسرا وإيطاليا والفلبين وجميع بلدان أمريكا اللاتينية المشمولة بالمسح. وتمثل حماية البيئة المؤشر الأهم لدى كندا وبريطانيا وأستراليا وإندونيسيا. ويرى الأتراك أن الهبات الخيرية هي العامل الأهم، بينما يسود الاعتقاد لدى سكان جنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية أن على الشركات أن تسهم في العمل الاجتماعي ضمن المجتمعات التي تعمل بها. يوجه مواطنو البلدان الغنية الانتقاد بصورة خاصة إلى أداء الصناعة، ولديهم توقعات كبيرة فيما يتعلق بمسؤوليات مثل سلامة المنتجات وحماية البيئة. من المحتمل أن يصوت المستهلكون، وخصوصاً في أمريكا الشمالية، بمحافظهم ضد الشركات التي يُعتبر أداؤها الاجتماعي والبيئي ضعيفاً. وقد أشار 42٪ من المستهلكين في أمريكا الشمالية إلى أنهم عاقبوا الشركات غير المسؤولة اجتماعياً بعدم شراء منتجاتها. وبالمقابل في آسيا، ... أشار 8٪ فقط من المستهلكين إلى أنهم قاطعوا الشركات ذات المعايير السلوكية المنخفضة. يعتمد تكوين انطباع بشأن إحدى الشركات، بنسبة 45٪ على عوامل لا تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات مثل السمعة التي تتمتع بها العلامة التجارية من حيث الجودة والمساهمة الاقتصادية، فيما تعتمد نسبة 49٪ على عوامل تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات؛ مثل التأثيرات البيئية وممارسات العمالة/أخلاقيات العمل والمسؤولية التي يُشهد لها تجاه المجتمع الأوسع.

المصدر:

Environics International, *The Corporate Social Responsibility Index*, July 2001 (www.globescan.com/csrm_research_findings.htm).

وضمن كل مستوى من تلك المستويات، يوجد تباين في موضوعات الاهتمام (على سبيل المثال: تُعتبر معاملة الموظفين هي العامل الأهم من حيث المسؤولية الاجتماعية للشركات لدى الولايات المتحدة والمكسيك، فيما تعتلي حماية البيئة القائمة لدى كندا وبريطانيا) وكذلك في العمليات ذات العلاقة (ينتقد المواطنون في البلدان الأغنى أداء الصناعة بصورة خاصة، ولديهم توقعات كبيرة بشأن حسن الأداء من حيث مسؤوليات مثل سلامة المنتجات وحماية البيئة، وتزداد الاحتمالات، وخصوصاً في أمريكا الشمالية، بأن يصوت المستهلك باستخدام محفظته ضد الشركات ذات الأداء الاجتماعي والبيئي الضعيف). وعلى العموم، يبدو أن هناك توازناً بين العوامل ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والعوامل غير المرتبطة بتلك المسؤولية عندما يكوِّن المستهلك انطباعاً بشأن نوعية أداء الشركة. وعليه، فإن هناك ترابطاً عمودياً بين تلك المستويات الأربعة للمسؤولية الاجتماعية للشركات مع انتقال الشركات ضمن البلدان من مستوى إلى آخر (والمؤمل أن يكون ذلك باتجاه المستوى «الناضج» للمسؤولية الاجتماعية للشركات)، وهو ترابط يبدو أكثر قوة في تلك المرحلة من الترابط الأفقي ضمن كل مستوى. ومن ناحية أخرى، فإن الاتجاه المستقبلي للتغير ضمن هذا النظام الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ليس واضحاً بالمرة ، لكن تبقى الحقيقة بأن قدرة البراجماتيين على تقييم نظام كهذا يبشر بالتطور المستقبلي للمسؤولية الاجتماعية للشركات وترابطها.

وبعد تفحص التمييز بين المثاليين والبراجماتيين من منظور دولي، يمكننا الخلوص إلى أن الجهود التي قام بها البراجماتيون (مثل المسوح التي قامت بها شركة إنفيرونيكس إنترناشونال، والمسوح التي أجرتها شركة برايس ووترهاوس كوبرز وكثرت الإشارة إليها، وتقييمات أخرى على غرار مؤشر FTSE4GOOD [الذي تشترك في إصداره صحيفة فايناشال تايمز وبورصة لندن لقياس أداء الشركات من حيث الوفاء بالمعايير العالمية على صعيد المسؤولية الاجتماعية وتسهيل الاستثمار في تلك الشركات])[71] تتيح فهماً أكثر تفصيلاً لترابط المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتزداد الفائدة المستقاة من

جهود البراجماتيين عند ربطها بالمبادئ التي يقوم عليها دفاع التوجه المثالي الذي تعتمده مجموعات مثل مبادرة الاتفاق العالمي أو واضعو [المواصفة القياسية] أيزو 26000. ومع التمييزين الآخرين اللذين ناقشناهما أعلاه، فإن التمييز بين المثاليين والبراجماتيين يساعد على الوصول إلى فهم أكبر لمسألة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن نظام أعمال أكثر عولمة.

الملاحظات الختامية والخلاصة

لقد كان هدف هذا الفصل عموماً تفحص ترابط المسؤولية الاجتماعية للشركات في عالم أعمال معولم. وبعد تتبع تاريخ المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن سياق دولي، واستعراض بيئة الأعمال الأمريكية المتغيرة، تم استخدام ثلاثة تمييزات لإعادة النظر في المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات غير المتمركزة في الولايات المتحدة والتي تعمل ضمن بيئة الأعمال الأمريكية، وكذلك المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات عموماً، والتي تعمل ضمن نظام أعمال معولم أوسع نطاقاً.

والنتيجة العامة التي يمكن الخروج بها من هذا الاستعراض والتحليل يتم التعبير عنها تعبيراً جيداً من خلال استخدام العنوان الثلاثي الأجزاء للمسح الذي أجرته، في عام 2007، شركة برايس ووترهاوس كوبرز على المديرين التنفيذيين العالميين.[72] ويتألف هذا العنوان من ثلاث ملاحظات بشأن الأعمال العالمية عموماً، وهي أنها: 1) كانت في الماضي ضمن الحدود؛ و2) تمضي الآن عبر الحدود؛ و3) ستكون في المستقبل بلا حدود. ومن حيث انعكاسات المسؤولية الاجتماعية للشركات وترابطها ضمن نظام الأعمال العالمي، فيبدو من الإنصاف أن نخلص إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لاتزال مقيدة إلى حد بعيد ضمن الحدود الوطنية، وأنها ربما بدأت التحرك عبر الحدود، ولكنها لاتزال بعيدة جداً عن أن تصبح بلا حدود.

الفصل السادس

العولمة والدين

بَهمَن بختياري

جذبت ظاهرة العولمة قدراً كبيراً من الاهتمام العالمي الذي ربما كان أكثر مما حظيت به أي قضية أخرى في الذاكرة الحديثة. فمن شعارات أقطاب الشركات إلى وزارات التجارة، والأفلام التسجيلية التلفزيونية، والكتب الأكاديمية، أسرت العولمة خيال الناس حول العالم. وبالنسبة إلى مصطلح استخدم لأول مرة عام 1962، فمن المدهش أنه يوجد كل هذا القدر من الأدبيات حول هذا الموضوع. وعلى الرغم من ذلك، فمازال هناك القليل من الإجماع على مداها، وتطورها، وأسبابها، وعواقبها، والاستجابات إزاءها.

تعكس العولمة اليوم تطور العوامل البنيوية في الشؤون العالمية، وهي أكثر قوة بكثير من أي وقت مضى. وهذا يعني أن التفسير الواحد لأسباب العولمة شيء غير ممكن. والشيء الواضح أن العولمة تحدث بعدد من الطرق عبر عمليات التكامل، والتقليد، وبناء المعايير التي تؤثر في هويتنا ومنظورنا لمعنى أن تكون "عالمياً" اليوم.

ويصف مصطلح "العولمة" عملية تكثيف للعلاقات بين المجتمعات فيما يتعلق بممارساتها وأفكارها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. وهي تتصل بالدين لأنها تمس كل وجوه المعتقد الديني، والأخلاق، والأصالة الثقافية.

وقد تجاهلت المناظرة حول العولمة غالباً مكانة الدين في عصر العولمة.[1] ويتصور ملايين الناس اليوم، بغض النظر عن قومياتهم، النزاعات العالمية وفقاً لأنواع متنافسة من الوحي، والنقاء المتزمت، والواجب المقدس. وبالنسبة إلى كثير من الباحثين في مجال العولمة والعلاقات الدولية، فمن المفترض أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي والسياسي الأكبر سوف

يضعف في عاقبة الأمر قبضة الأديان التقليدية، وأن البشر قد تعلموا فصل القضايا الدينية عن القضايا السياسية. وهذا الافتراض شكل الطريقة التي ينظر بها باحثو العولمة إلى الدين، غالباً إما كقوة تستسلم لضغوط العولمة وتصبح تعددية، أو قوة تظل أيديولوجية سلفية تقتضي التحليل الاجتماعي، لا الاهتمام الفكري الجاد.

يفحص هذا الفصل العلاقة بين الدين والعولمة في عالم يتعرض للتفكك السياسي، ولقوى التكامل العالمي العاتية. ويزعم تأكيد معياري، عن تأثير العولمة على الدين والقيم الثقافية، أن العولمة تؤدي إلى التجانس الثقافي، وتزيد التكامل وتقلل الاختلاف، وتغرس القيم والأفكار أو الممارسات العالمية التي تتجاوز العادات المحلية.[2] بعبارة أخرى، العولمة نفسها نوع من الدين له أهداف كونية.

وتقول حجة مضادة إن التكامل الزائد قد أخذ يقود إلى أخلاط جديدة من الثقافات، وإن التكامل قد أخذ يهيج تقاليد دفاعية.[3] وتزعم مجموعة أخرى أن العولمة قد زادت الأصولية الدينية؛ لأنها أدت ليس فقط إلى النمو الاقتصادي غير المتساوي والتفاوت الكبير بين الأثرياء والفقراء، ولكن أيضاً إلى العلمانية الزائدة.

وليس هناك شك في أن العولمة تطرح تحديات مهمة بالنسبة إلى الأديان التقليدية التوحيدية، ولكن هذا لا يعني أنها غيرت مكانة الدين وجاذبيته. فعلى مدى آلاف السنين كان الدين هو البناء الفكري الوحيد الذي يستخدمه البشر للتعبير عن أفكارهم حول السياسة والعلاقات الإنسانية. ومن الواضح أن العولمة قد أفضت إلى خطابات جديدة عن الدين والقيم الدينية، وأيضاً معنى المواطنة العالمية، والمواقف الأخلاقية من القضايا العالمية المهمة، ودور الفرد. وكما توصف، بطريقة ملائمة، بأنها "خط الصدع الجديد" على الخريطة الأيديولوجية للعالم، فإن العولمة سوف تظل موضوع الكثير من المناظرات والمناقشات لبعض الوقت.

وقبل ظهور ما نعرفه اليوم باسم العولمة، اعتبر مناصرو التحديث في الشرق الأوسط، على نحو مسلَّم به، أن العلوم والتقنية والتمدن والتعليم سوف تغير في عاقبة الأمر هوية

الناس الدينية، وأنه مع مرور الزمن سيتخلى الناس عن معتقداتهم التقليدية أو يغيرونها سياسياً، كما كان الأمر في أوربا. وقد امتدت هذه الآراء عبر طيف متنوع من المقاربات البحثية للشرق الأوسط: في قطب يقف المتفائلون متنبئين بالنجاح المؤكد للحداثة في الشرق الأوسط، وفي القطب الآخر يقف المتشائمون الذين يرون أن الدين محكوم بأن يظل تقليدياً و"بدائياً". وقد تقاسموا افتراضين؛ يتمثل أحدهما في أن المجتمعات غير الغربية، وخاصة المجتمعات الإسلامية، مهيأة للاستفادة من التغريب. والثاني يتلخص في أن قدرة المجتمع على أن يصبح متغرباً تماماً (بمعنى "محدَّث") تعتمد بدرجة كبيرة على التخلص من القيم الدينية والتقليدية.[4]

ما العولمة؟

لنلتفت الآن إلى تحدي تعريف العولمة. استخدمت كلمة العولمة أول مرة عام 1962 في مقالة في مجلة *The Spectator* (ذي سبكتيتور) (في المملكة المتحدة). في هذه المقالة المعنونة «الولايات المتحدة الأمريكية تضع أوربا نصب عينيها» تأتي الكلمة في هذه الجملة: «بعد فترة طويلة من توبيخ الفرنسيين سراً على خوفهم من العولمة، فوجئ الأمريكيون بفكرة أن العولمة بالفعل مفهوم صاعق»،[5] وانتشرت المفردات في لغات أخرى على مدى العقود العديدة الماضية. والأمثلة تشمل: جاهانيشودان Jahaneeshodan في الفارسية، وكوانكي هوا quanqihua في الصينية، وموندياليزاسيون mondialisation في الفرنسية، وجوروباروكا gorobaruka في اليابانية، وجلوباليزاتسيا globalizatsia في الروسية، وكيرسيلسمي kuresellesme في التركية. وبعد أربعين عاماً لاتزال العولمة «مفهوماً صاعقاً».

هل تشير العولمة إلى وضع، أو حالة نهائية، أو عملية؟ أهي في الغالب حالة ذهنية، أم إنها تتكون من ظروف موضوعية؟ ما الترتيبات التي تنطلق منها العولمة؟ لقد ظل كل من العلماء والسياسيين والاقتصاديين وعلماء الإدارة والمسوِّقين وعلماء الاجتماع يفحصون

ظاهرة العولمة لأكثر من عقدين. ومثل كل نزعة جارفة لها تأثيرات واسعة الانتشار وعميقة، فإن العولمة بالغة التعقيد. ويصف المصطلح عدداً محيراً من العلاقات والترتيبات التي تخضع بشكل حتمي لتأثيرات استراتيجية وسياسية واجتماعية وثقافية، إضافة إلى تأثيرات اقتصادية بحتة.

وعند التفكير في التأثير العميق للعولمة، لاحظ جوزيف برابهو أن «العولمة يمكن أن تفهم رسمياً على أنها مجموعة من العمليات التي تسبب تحولاً راديكالياً في التنظيم المكاني والزماني للعلاقات والأنشطة الاجتماعية، وتؤدي إلى إحساس نابض بالترابطية المتبادلة في كل أنحاء العالم».[6] وفي عمل رئيسي بعنوان «لماذا تعمل العولمة»، يقدم مارتن وولف كوكبة من الدلائل الإحصائية لدعم الكيفية التي حسن بها اقتصاد السوق والرأسمالية الظروف العالمية.[7] وقد ركز على الصين والهند، وأكد أن الصين حققت زيادة في الدخل الحقيقي بلغت أكثر من 400٪ بين عامي 1980 و2000 نتيجة لتحرير اقتصادها.[8] وقد أصبحت الدول التي اختارت اقتصاد السوق أكثر ثراء، وصحة، وأكثر ديمقراطية ومساواة. ويؤكد وولف أن المبادئ التي تجعل الرأسمالية قوة للتنمية الاجتماعية داخل الحدود الوطنية هي المبادئ نفسها التي تجعل منها قوة للخير عبر الحدود.[9]

وعلى الرغم من أن قوى السوق قد ربطت الناس عالمياً، فلا يترتب على ذلك أنها تربط الناس في كل مكان بالدرجة نفسها. وكما وضح جان شولت، فإن «العولمة ليست كونية. على العكس من ذلك، فقد تفاوتت حالات الترابطية عبر-الكوكبية المعاصرة إلى درجة كبيرة بالتناسب مع الموقع الجغرافي والوضع الاجتماعي. ويستمر بعض الناس في عيش حياة لم تمسسها العالمية نسبياً».[10] هذه الطبيعة المتناقضة للعولمة أمسك بها رولاند روبرتسون؛ إذ يقول: «ربما يكون من الأفضل التفكير في العولمة المعاصرة في أكثر معانيها عمومية، بوصفها شكلاً من المأسسة لعملية ذات شقين تتضمن كوننة الخصوصية وخصخصة الكونية».[11] وكما سوف نوضح، أخذت العولمة تعني أكثر من الكيفية التي تتوسع بها الرأسمالية وقوى السوق؛ إذ «يكشف المصطلح أكثر ما يكشف العلاقات

الاجتماعية عندما تعني انتشار الروابط عبر-الكوكبية (وفي الأزمنة المعاصرة زيادة العناصر فوق-المحلية أيضاً) بين الناس».[12]

وقد احتج أندريه فرانك وباري جيلز بأن عملية العولمة ليست جديدة، وأن «وجود النظام العالمي الذي نعيش فيه يمتد 5000 سنة إلى الوراء».[13] والحجة المتعلقة بالتاريخ الطويل للعولمة وجدت دعماً في وقت أكثر حداثة من أمارتيا سن، الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد. وقد أكد سن أن عملية العولمة تبلغ على الأقل بضعة آلاف سنة، ولكن كان للغرب دور صغير يؤديه في مراحلها الباكرة. وحتى نحو عام 1000، كما لاحظ سن، كانت العولمة تطلقها دول في الشرق الأوسط لا الغرب. ثم تسارعت عملية جديدة بمساعدة التقنية. وفي ذلك الوقت، كانت تقنية العصر تشمل أشياء من أمثال: الورق والطباعة، والقوس، والبارود، والساعة، وجسور السلاسل الحديدية المعلقة، وعجلة اليد، والمروحة الدوارة.[14]

وتجبرنا مناقشة الدين والعولمة على أن نقرر أين نجد العملية الأخيرة في التاريخ البشري. إن الدوافع الأربعة الرئيسية للعولمة عبر الزمن كانت: الدين، والتقنية، والاقتصاد، والإمبراطورية، وهذه لم تعمل منفصلة بالضرورة، ولكنها غالباً ما عزز بعضها بعضاً. على سبيل المثال، بدأت عولمة المسيحية مع تحول إمبراطور روما قسطنطين الأول إلى المسيحية عام 313. والتحول الديني لرئيس إمبراطورية بدأ العملية التي أصبحت بها المسيحية الدين السائد ليس فقط في أوربا، ولكن أيضاً في الكثير من المجتمعات على بعد آلاف الأميال. وفي هذا الخصوص، نجد أن مخطط جوران ثربورن لمراحل العولمة التي ترجع إلى عصر توسع الأديان العالمية له مغزى تام.[15] إن توسع الأديان العالمية بواسطة المبشرين بين الأمم وعبر حدود الإمبراطوريات يمكن أن يعتبر بكل وضوح النموذج الأولي، أو على الأقل أول مثال، لعملية العولمة.

إن ظاهرة التوسع الديني، بدون ربط بأمة محددة أو جماعة إثنية، ليست جديدة في ذاتها. و الدين في الأساس يحظى بقوة التوسع. وعندما يتعلق الأمر بمفهوم العولمة، فمن

المهم التشديد على حقيقة أن الأديان التوحيدية: اليهودية، والمسيحية، والإسلام أسست محيطات دينية-ثقافية عبر العالم. ويمكن للمرء أن يلاحظ عبر الكرة الأرضية أن الارتباط العميق بين الدين والدول أو الجماعات الإثنية، والبنى الدينية- جنباً إلى جنب مع الخصائص التي يحتويها الدين أو الطائفة في الأصل- قد مر غالباً بتحولات كبرى من التطور داخل أمم محددة أو جماعات إثنية.

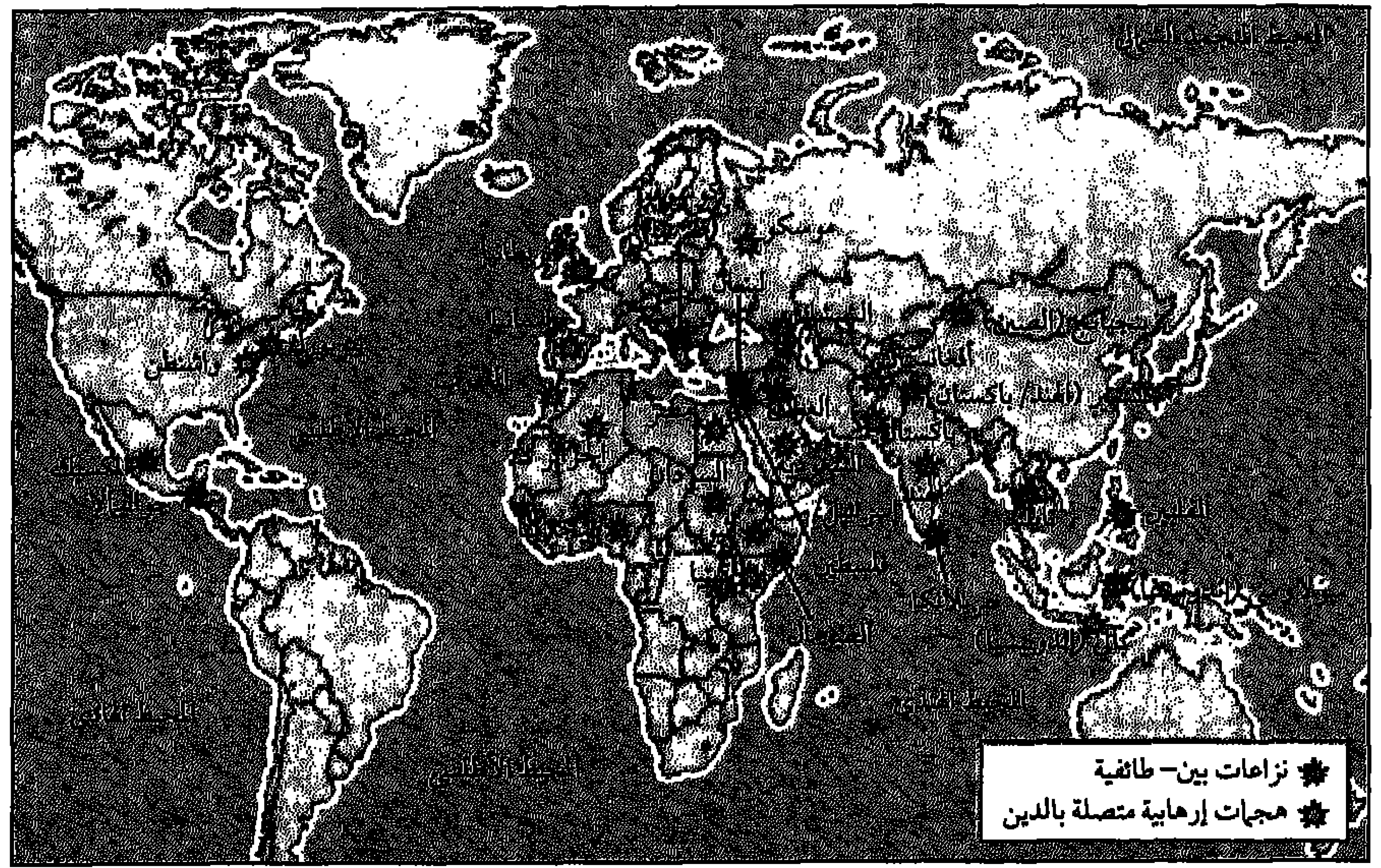
وفي هذا السياق، يمكن فهم عولمة الدين بوصفها عملية لتجدد الانحياز؛ عملية تتضمن الخصائص الثلاث التالية: أولاً، تعني العولمة ضمناً التحول الحتمي للمنظمات الدينية الفردية؛ ثانياً، من المتوقع أن الخصائص الجديدة سوف تنتج في محتويات العقائد، والطقوس، والممارسات؛ وثالثاً، سوف ترافق العولمة تغيرات في السكان الذين يدعمون الأديان، وخاصة في منظوراتهم الفكرية. وفي هذا السياق، فإن التأثير الأولي للعولمة هو «نسبوية الهويات الخاصة إلى جانب نسبوية وتهميش الدين كنمط للاتصال الاجتماعي».[16]

العولمة والحداثة والدين

في القرن العشرين، افترض أغلب السياسيين والمفكرين الغربيين (وحتى بعض رجال الدين) أن الدين أخذ يصبح هامشياً في الحياة العامة؛ وكان الإيمان يُعامَل بوصفه أمراً لا علاقة له بالسياسة العامة إلى حد بعيد. وفي القرن الحادي والعشرين، وبطريقة مغايرة، أخذ الدين يلعب دوراً مركزياً. فمن نيجيريا إلى سريلانكا، ومن الشيشان إلى بغداد قُتل الناس باسم الله، وقد تدفق المال والمتطوعون في هذه المناطق. ومرة أخرى أخذ أحد الأديان العالمية الكبرى يمر بصدع دموي (هذه المرة بين السنُّة والشيعة بدلاً من الكاثوليك والبروتستانت). وفي غضون ذلك، اضمحلت قوة الحكومات في السيطرة على السياسة الدينية، وأخذنا نشهد زيادة في العنف بين-الطائفي، إضافة إلى الهجمات الإرهابية ذات الارتباط بالدين.

الخريطة (6-1)

العنف بين-الطائفي والهجمات الإرهابية المتصلة بالدين



المصدر: *The Economist*, November 3, 2007.

وكما توضح الأحداث العالمية الراهنة، فالدين حيوي بالنسبة إلى نسيج الهويات الفردية والمجتمعية. وفي العالم الحديث يواجه الدين تحديين رئيسيين؛ الأول، بروز ثقافة عالمية، علمية-تقنية تنبع من رأي علمي عن العالم. وأحد تأثيرات هذا التطور كان إعادة تعريف دور الدين، حيث يتم الإقرار بمكانة العلوم والتقنية، ولكن يُنظَر إلى الدين كمن يركز على "غايات" الحياة والرفاهية، بينما تركز العلوم على "الوسائل". والتحدي الثاني هو بروز نزعة ينسحب فيها الدين إلى مساحات شخصية من الحياة بما يؤدي إلى علمنة الحياة العامة، ويسمح للناس من المؤمنين بكثير من العقائد الدينية بتقاسم حياة اجتماعية مشتركة.

ويصف أنتوني جيدِنْز التوترات الأساسية الناجمة عن هذا الوجه من العولمة:

> إن أرض المعركة في القرن الحادي والعشرين سوف تضع الأصولية في مواجهة التسامح المدني. وفي عالم معولم حيث تبث المعلومات والصور بشكل روتيني عبر الكرة الأرضية،

> فإننا جميعاً في اتصال نظامي مع الآخرين الذين يفكرون بطريقة مختلفة، ويعيشون بطريقة مختلفة عنا. ويرحب المدنيون بهذا التعقد الديني ويحتضنونه. ويجده الأصوليون شيئاً مزعجاً وخطيراً. وسواء في مجالات الدين، أو الهوية الإثنية، أو القومية، فإنهم يلوذون بتقاليد متجددة ونقية، وفي كثير من الأحيان بالعنف.[17]

يصف لستر كورتز في كتابه: *Gods in the Global Village* **الآلهة في القرية العالمية** بروز هذه الثقافة العالمية، العلمية-التقنية التي تتعلق برأي علمي عن العالم. إن إحدى نتائج هذا التطور كانت التحدي المتمثل في إعادة تعريف دور الدين في العالم، حيث نجد أنه كلما كان المجتمع أكثر عقلانية، فإنه يستند إلى التفسيرات الدينية لهيكلة النظام الاجتماعي بقدر أقل.

على الرغم من ذلك، يتجاهل لستر كورتز فكرة أن البنى الاجتماعية والفئات الثقافية المستخدمة في كتابه، والتي يستخدمها معظم مُنَظِّري العولمة، مشتقة من النموذج الغربي لنظام اجتماعي ليبرالي. والتحولات التي تتم عبر عملية العولمة هي إلى حد كبير سمات لنظام عالمي قامت بمأسسته أولاً المجتمعات الغربية. وبما أن كلاً من النموذج الليبرالي والنظام العالمي الناشئين يتصفان قبل كل شيء بتحركهما بعيداً عن المسيحية، وقد أحالا الرموز والمؤسسات الدينية إلى أدوار تابعة، فإن العولمة، جزئياً، عملية علمنة.

وكما شهدنا في العقدين الماضيين، على أي حال، فإن صعود الأصولية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والشرق الأوسط وآسيا يوضح أن العولمة كان لها تأثير عكسي. وبدلاً من اختفاء الدين، فإننا نشهد إحياءً دينياً. وهذا يعني أنه على الرغم من أن عملية العلمنة والعولمة يمكن أن تضع حدوداً على مجال العمل الديني، فإنها لا تمحوه كظاهرة اجتماعية.

وبهذا الفهم، فإن المناظرة حول ما إذا كانت العولمة ستكون سبباً في اختفاء العوالم الدينية ليست مهمة. يكفي أن نتذكر أن إميل دوركايم قال في مناقشة حول تفوق العلوم على الدين: من وجهة نظر تفسيرية، فإن الدين خسر مساحة لصالح الفكر العلمي. ولكن، بما أن العلم

بالنسبة إليه كان «خُلُقاً بلا أسس أخلاقية» ("morality without ethics")، بمعنى أن العالَم التفسيري غير قادر على إعطاء مغزى للفعل الجماعي، فإن إمكانية أن يصبح الدين أساساً أخلاقياً للفعل في العالم، وطريقة لتوجيه السلوك، ظلت صحيحة كلياً. إن الحداثة في الواقع لا تلغي الدين، ولكنها تنزع المكانة التي كان الدين يحتلها في المجتمعات السابقة. ونتيجة لذلك، فإن نهاية الاحتكار الديني لا تعني ضمناً اضمحلال الدين باختصار، وبدلاً من ذلك نجد أنها دلالة على التعددية والتنوع الديني، سواء من موقف فردي أو جماعي. وبلغة منطقية، ليس ثمة سبب لكي نتخيل "عودة" شيء لم يختف قط في المقام الأول.[18]

إن عادات الناس الدينية لا تتغير بسرعة، حيث تُبقي التقاليد الثقافية، بما في ذلك التقاليد الدينية، على نفسها عبر العائلات وشبكات اجتماعية أخرى قائمة على التفاعل بدون مساعدة النظم الفوقية، والمنظمات، أو الحركات الاجتماعية. حقاً، إن التوافر المتزايد للبدائل الدينية يمكن بسهولة أن يؤدي إلى إعادة تأكيد الهوية الدينية التقليدية للمرء. ويعلمنا التاريخ أنه خلافاً للحكمة التقليدية، نجد أن البشر أكثر استعداداً بكثير لأن يموتوا من أجل الأفكار من أن يموتوا من أجل المصالح؛ يمكن إبرام صفقات للمصالح، ولكن الأفكار أساس الهوية، ولا يرغب أحد في التنازل عن هويته.

العولمة والتعددية الدينية

يؤكد بعض نصراء العولمة أن التفاعل الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي المتزايد بين الأمم والدول سيقوض الاستبدادية الدينية. ويؤكدون أن أنماط الهجرة العالمية وتقنيات الاتصالات الحديثة قد فرخت المزيد من المجتمعات الدينية عبر-القومية، وشكلت تعددية دينية جديدة. فمن ناحية، شجعت الهويات الدينية العالمية الحوار بين الأديان، والمزيد من المشاركة الدينية حول قضايا تتضمن التنمية الدولية، وحل النزاعات، والعدالة المؤقتة. ولكن من ناحية ثانية، فإن المنافسة بين-الدينية الأكثر كثافة أسهمت في تأجيج الخلاف حول مدى الحرية الدينية ومعناها.

علاوة على ذلك، كثفت العولمة النزعات الوطنية. وبدلاً من تحقيق التعددية الدينية، سمحت للقادة الدينيين الراديكاليين باستخدام الدين كأيديولوجية قوية لتعزيز الأهداف الدينية. على سبيل المثال، شهدت أوربا نزاعاً دينياً بحكم الأمر الواقع في أوائل تسعينيات القرن العشرين بين الكروات، والصرب، والبوسنيين المسلمين في البوسنة والهرسك. وقد حدد كل محارب حلفاء دينيين وثقافيين (لا أيديولوجيين) في كل من ألمانيا وروسيا والعالم العربي-الإسلامي، مثلاً. وكانت هذه مفاجأة؛ لأنها حدثت في يوغسلافيا السابقة، وهي دولة كان يعتقد لوقت طويل أن شعبها قد صار علمانياً على نحو حتمي تحت النظام الشيوعي الذي استولى على السلطة بعد الحرب العالمية الثانية. ولاحقاً في تسعينيات القرن العشرين انفجر نزاع إضافي: الحرب الأهلية في كوسوفو بين المسلمين الألبانيين إثنياً والصرب المسيحيين، وقد ساعد الرفاق من الشرق الأوسط إخوانهم المسلمين الألبان.

عقد مجلس الكنائس العالمي الذي يتمتع بالنفوذ اجتماعه الخاص بالذكرى الخمسين في عام 1998 بزيمبابوي. وكانت العولمة بنداً رئيسياً في أجندته. واعتبر التقرير الرسمي للاجتماع بعنوان *Together in the Way* (**معاً في الطريق**)، العولمة خطراً، وقال: «إن الرؤية التي تقف وراء العولمة تشمل رؤية منافسة للالتزام المسيحي».[19] وبموقف مشابه للموقف الذي اتخذه الفاتيكان، يصف مجلس الكنائس العالمي العولمة كرؤية تخلق النزاعات وسط المجتمعات الدينية بمحاولة غرس إيمان "ليبرالي جديد" في الأسواق المتنافسة والاستهلاك الفردي المقضي عليه بإنتاج «نظام بلا فضيلة يتخلى عن المستعبدين والفقراء؛ لأنهم لا يستطيعون التنافس مع القلة القوية».[20]

إن تكثيف العلاقات بين المجتمعات فيما يتعلق بالممارسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية يخلق انطباعاً بأن «العالم مكان واحد».[21] ويؤكد بيتر باير في كتابه عن الدين والعولمة أن العولمة قد خلقت عمليات متناقضة من التجانس والتميز. ففي مستوى، نجد أن المزيد من الأديان أخذت تدخل في اتصال بعضها ببعض أكثر من أي وقت في تاريخها؛ ومع ذلك، في الوقت نفسه، هناك زيادة في الأصولية التي تدعي التميز عن

النزعات العالمية تجاه التجانس. ويشير باير، مع ذلك، إلى أن معظم الجماعات الأصولية الناشئة لها صلة بالأديان العالمية. ومعظمها يوطد نفسه على مزاعم بأنه يمثل "أرثوذكسية" تلك التقاليد الرئيسية. وبعبارة أوضح، دخلت مشكلة الأصولية الدينية دائرة الضوء جزئياً نتيجة للعولمة. وثمة بعض الاختلاف حول عالمية الأصولية، ولكن لا أحد ينكر حلقة الوصل بين العولمة والأصولية. وبعبارة موجزة، فإن «الأصولية استجابة عقلانية لشعوب دينية تقليدياً تجاه التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تقلل من شأن الدين وتقيد دوره في العالم الجماهيري».

وهذا لا يعني، ببساطة، أن الدين يرى نفسه نقيضاً للعولمة؛ وهو يدل عبر العالم على أن العديد من الأفراد قد اختاروا بوعي الكشف عن هويات دينية في صراعاتهم الشخصية والصغيرة سياسياً لكي يجدوا معنى لما حدث في حياتهم وما حولها. ويتقدم هذا المنظور نحو تفسير الإحياء الإسلامي ومكان الإسلام الراديكالي منه. ومن المهم الإشارة إلى أن الإسلام الراديكالي يشكل فقط جزءاً واحداً من نهضة أوسع ظلت تجري على مدى العقود العديدة الأخيرة. وهذه النهضة التي أخذت تحدث في كل قطاعات المجتمعات المسلمة- من الحياة الثقافية والسياسية إلى المعتقدات الخاصة وشبكات الإيمان المدنية- جزء من استجابة دينية عالمية أوسع نطاقاً إزاء العولمة.

بحلول أواخر ستينيات القرن العشرين، واجهت المجتمعات المسلمة أزمة عميقة لها أبعاد ثقافية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، وسيكولوجية، وروحية. لقد فشلت الأيديولوجيات ونماذج التنمية العلمانية في إنتاج مجتمعات مزدهرة يمكن أن تضاهي تلك الموجودة في الغرب، وهو ما سمح لحركات الإحياء الإسلامي بأن تتصاعد إلى المحيط العام، وتعد بعودة إلى العظمة الإسلامية، وتبديد "اليأس والتشاؤم" اللذين كانا يغمران المجتمعات المسلمة.[22] ويمكن التعبير بوضوح عن مبرر وجود الإحيائيين الإسلاميين: «إن تماسك الثقافة وطريقة الحياة الإسلامية نفسها تهددها القوى غير الإسلامية للعلمانية والحداثة، وتشجع ذلك الحكومات المسلمة». وبدرجة كبيرة من

الأهمية، لم يعارضوا فقط المتنفـذين الخـارجيين ومفـاهيم مثـل الغـرب أو العولمـة، بـل عارضوا أيضاً حكوماتهم أنفسها التي فشلت في حل المشكلات المتأصلة في مجتمعـاتهم. وفي هذا السياق وبواسطة هؤلاء المتنفذين، يـتم النظـر إلى العولمـة كنفـوذ مكـبَّر يـؤذن بوضـوح بأفكـار وممارسـات غـير إسـلامية؛ مثـل العلمانيـة والديمقراطيـة الليبراليـة والاستهلاكية،...إلخ، وهي بشكل أساسي منتجات الغرب.

وإذا ما تحدثنا عالمياً، فإن هناك قلة من المراقبين مستعدة للدفاع عن الافـتراض الـذي يقول إننا نعيش اليوم في مجتمع علماني حقيقة. ربما كان الأمر يتلخص عالمياً، عـلى مـستوى المشاركة الفردية والتوجه، في أن الدين قد ظل يتسم بالقوة نفسها، أو الضعف نفـسه، كـما كان دائماً. لكن هذه الفكرة لا تتناول مـسألة الأشـكال الاجتماعيـة مـن الـدين وتأثيراتهـا وأهميتها المجتمعية الأوسع.[23]

العولمة و"صدام الحضارات"

إن التوتر، والتورط، والعنف موضوعات يشدد عليها أنـصار النظريـات التـي تتنبـأ بصدام الحضارات- أو حقاً الأديان- مثل صامويل هنتنجتون. في الأصل، تعتمد فرضـية هنتنجتون على الفهم الاستشراقي للإسلام، وفيه يتم تصور الإسلام- "الآخر"- على أنـه أدنى مكانة ثقافياً من دين الغرب، ويحدَّد بوصفه تهديداً وحتى عدواً.[24] ومـن المـدهش أن صنفت مكتبة الكونجرس كتاب صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي ضمن حقل التاريخ، وهو من المؤكد ليس كذلك، سواء في المجـال أو المـنهج.[25] وعـلى الـرغم مـن أن هنتنجتون يضع قائمة من خمس أو ربما ست حضارات غير غربية يمكن أن تدخل في نـزاع مع الغرب، فإن الإسلام، كما يبدو، هو الذي يطرح أكثر "التهديدات" خطورة. ويتجاهل فهم هنتنجتـون كـلاً مـن التنـوع، والتعدديـة، ومختلـف ديناميكيـات الإسـلام و العـالم الإسلامي، وكذلك "الإسلاموية" و"الأصولية الإسلامية."

توجد اليوم تقريباً 60 دولة تتمسك أغلبية سكانها بالإسلام؛ نحو 1.2 مليار شخص عبر الكرة الأرضية يسمون أنفسهم مسلمين. وافتراض أنهم كلهم سوف يتنازعون مع العولمة، ويدخلون في نوع ملحمي من "صدام الحضارات"، أو يشاركون في "فوضى قادمة"- يمحو الكثير من خريطة الاحتمالات الاستطرادية والأيديولوجية التي تنتظر العالم الإسلامي. علاوة على ذلك، فإن إحياء الهويات الإسلامية وبروز الحركات الإسلامية الجديدة، بما في ذلك الشبكات الأصولية الراديكالية، يبرر لعنصر واحد فقط من نزعة شهمة أوسع؛ هي بعث الدين بوصفه ديناميكية بارزة تعيد صياغة الهويات، والسلوك، والتوجهات في المراحل المتأخرة من العولمة.[26]

لقد انتُقِدت فرضية هنتنجتون على نطاق واسع لاستنتاجاتها المتشائمة، إن لم تكن تعاني جنون الريبة.[27] ومن المؤكد أنها تبسيطية وتنطوي على إشكالية مرتفعة في كل من استخدامها للأدلة، وفهمها للعلة والمعلول في الحداثة. وعلى الرغم من ذلك، يقدم عمله مثالاً للكيفية التي يتصور بها من يروجون للعولمة ثقافة الشرق الأوسط والثقافة الإسلامية. وبهذه الطريقة، فمن السهل تصوير الشرق الأوسط عائقاً خطيراً، ولا يتغير أمام العولمة.[28]

هل العولمة شكل من الدين؟

إن أكثر نصراء هذه المدرسة شعبية هو توماس فريدمان، الذي أكد في كتاب حديث أن العالم أخذ يصبح "مسطحاً"، وهو يصرح قائلاً:

> في عالم اليوم، فإن المألوف الجديد هو شركة هندية يقودها هنجاري-أورجواوي تخدم مصارف أمريكية بمهندسين من البرازيل، يديرهم مشرفون هنود تعلموا أكل خضراوات وطعام أورجواي.[29]

بتعبير آخر، يخبرنا فريدمان أن العولمة مثل الدين يروج لنظام اجتماعي، وأن المرء يقيس القيمة وفقاً للمدى الذي أصبح به ذوق المرء عالمياً. ومع ذلك، يفشل فريدمان في

ذكر السبب في أن الشركة الهندية قد تأسست في المقام الأول. إن الأسباب لا علاقة لها بقصد خلق دين عالمي؛ وإذا سألت المدير التنفيذي الأول لمثل هذه الشركة، فسوف يقول إن أسبابه تتعلق أكثر باللغة، وضرورة أن تكون لصيقاً بالعملاء، وطغيان المناطق الزمنية.

وعندما يتعلق الأمر بالدين والعولمة، فإن فريدمان يولي اهتماماً خاصاً بالإسلام والمجتمعات المسلمة التي تعيش في مجتمعات لها تقاليد علمانية. وهذا الاقتباس يوضح رأيه عن الإسلام والعولمة:

> ذات مرة روى لي صديق مسلم من جنوب آسيا هذه القصة. انقسمت أسرته الهندية المسلمة في عام 1948، فذهب نصفها إلى باكستان، وبقي نصفها في مومباي، وحين كبر سأل والده: لماذا يبدو أن النصف الهندي من الأسرة أفضل حالاً من النصف الباكستاني؟ فقال له والده «يا بني عندما ينشأ مسلم في الهند، ويرى رجلاً يعيش في قصر كبير أعلى التل، فإنه يقول: 'يا أبي ذات يوم سوف أكون ذلك الرجل'. وعندما ينشأ مسلم في باكستان ويرى رجلاً يعيش في قصر كبير أعلى التل، فإنه يقول، 'يا أبي ذات يوم سوف أقتل ذلك الرجل'».[30]

إن فريدمان يعامل العالمين العربي والإسلامي كحالات ضلال. وبينما ألقى وولف اللوم على عدم قدرة حكومات الشرق الأوسط على تطوير البنى القانونية التي ترعى العولمة، فإن فريدمان يرى أن هذه قضية ثقافية «لأسباب ثقافية وتاريخية معقدة، فإن الكثير من البلدان المسلمة غير قادرة على إدارة ضغوط العولمة التي تقتضي كلاً من الانفتاح على العالم الخارجي، والقدرة على استيعاب التحول».[31]

خاتمة

كما قال شولت، لم تحقق العولمة عالماً متجانساً، ولم تؤثر كونيتها على كل شخص بالطريقة نفسها. وقد تفاوتت الاستجابات الدينية للعولمة، حسب الموقع الإقليمي، ومدى التفاعل العالمي.

ومن المهم الإشارة إلى أن الأصوات الدينية كانت أكثر فصاحة في الصراع على العولمة وأقل حتمية من نصراء العولمة الذين ينادون بالنظامية. ويتساءل جونثان ساكس «هل نستطيع إيجاد فضاء للاختلاف؟» وإجابته هي: ينبغي علينا ذلك، فحتى تستمر الإنسانية بتماسك وكرامة «فإننا نحتاج ليس فقط إلى لاهوت المشتركات [العولمة]، ولكن أيضاً إلى لاهوت الاختلاف».[32] في الواقع، لقد أقر القادة الدينيون مثل ساكس أن عالم القرن الحادي والعشرين مكان للاعتماد المتبادل والحميمية والألفة. والتحدي اليوم يتمثل في أن نتعلم أنواعاً جديدة من الاعتراف، ونقر بها عبر تنوع الحاجات، والقوميات، والتجارب. يجب أن نكون على استعداد لمواجهة قيود البنى الخاصة بنا المفروضة ذاتياً، والحواجز أمام الاتصال:

> لقد تحدث الله للبشرية بالكثير من اللغات: عبر اليهودية لليهود، والمسيحية للمسيحيين، والإسلام للمسلمين. ليس لعقيدة واحدة حق احتكار الحقيقة الروحية. واليهودية توحيدية خصوصية وليست كونية. فهي تؤمن بإله واحد، ولكن ليس بدين واحد، وثقافة واحدة، وحقيقة واحدة. إن إله إبراهيم إله كل البشر، ولكن عقيدة إبراهيم ليست عقيدة كل البشر.[33]

في عاقبة الأمر، هناك مكان للعولمة في الهوية الدينية تماماً كما أن للعولمة مكاناً داخل المنظور الديني. إن أغلبية المتدينين حول العالم لن يتنازعوا بدون تفكير مع العولمة، فهم يشتقون المعنى منها، وأقلية من الأصوليين قد تفسرها باعتبارها تهديداً، بينما يشتق الآخرون رؤى أكثر سلمية. وبغض النظر عن هذا التنوع، فمن المؤكد أن الدين لن يغيب عن آفاق العولمة.

الفصل السابع

الاقتصاد العالمي والعصور الوسطى الجديدة

جون رابلي

"هل نحن روما؟" أخذ هذا السؤال يشغل المثقفين الأمريكيين مؤخراً.[1] لقد شهدت السنوات الأخيرة انفجاراً في الأدبيات الأمريكية التي تقتفي أوجه التناظر بين الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرة والإمبراطورية الرومانية. وبعض هذه الأدبيات متفائل ويطالب الولايات المتحدة الأمريكية بأن تتولى بلا خجل الدور الإمبراطوري الذي أدته روما في أيامها. لكن الكثير من الأدبيات الأخرى متشائم، أو على الأقل إنذاري، يحذر من أنه إذا استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في العمل بالطريقة نفسها داخلياً وخارجياً، فهي تخاطر بالتوجه نحو اضمحلال نهائي مشابه للإمبراطورية القديمة.

على الرغم من ذلك، وكما يؤكد هذا الفصل، فبينما نجد أن دروس روما تنويرية، فإن ملامح التناظر التي تتعلق باليوم الحالي من نوع مختلف. إن روما لم تتآكل من الداخل ولا الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل. خلافاً لذلك، هُدمت روما من الخارج بالغزوات "البربرية". ومن المبكر التنبؤ بالنهاية المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى الوحيدة في العالم، نتيجة لأي شيء مشابه. وبالرغم من ذلك، كما سوف نوضح، فإن النوع نفسه من اللامساواة بين الإمبراطورية والتخوم، الذي ميز العصر الإمبريالي الأخير، يسود العالم الحديث. علاوة على ذلك، لا تقتصر الأراضي الداخلية الإمبراطورية في هذه الحالة على الولايات المتحدة الأمريكية، بما أن كل الدول الغنية في العالم متكاملة بشكل لصيق، وتبتعد على نحو متزايد من بقية الكوكب نتيجة لثرواتها الجماعية. والتوتر الناجم بين "الإمبراطورية" والتخوم يؤدي إلى صعود بعض أجزاء العالم النامي إلى ما يمكن وصفه بالقرون الوسطى الجديدة.

في السنوات الأخيرة أصبحت اللامساواة موضوعاً مهماً للدراسة في العلوم الاجتماعية. وعلى نحو خاص، كانت هناك مناظرة كبرى تتضمن افتراضين: أولاً، لقد تفاقمت اللامساواة نتيجة لبرامج الإصلاح الخاصة بالسوق الحرة، التي أصبحت كلية الوجود؛ وثانياً، تؤدي هذه اللامساواة إلى تصاعد الاضطراب الاجتماعي في كل أنحاء العالم. على الرغم من ذلك، فإن هذا الفصل سوف يأخذ مساراً مختلفاً قليلاً. سوف يؤكد أن السؤال المهم ليس ما يحدث لتوزيع الدخل داخل المجتمعات، ولكن السؤال الأهم ما يحدث فيما بينها، وعلى نحو خاص، كيف يتأثر هذا التوزيع باقتصاد عالمي متزايد العولمة؟

وحتى نفهم ما يدور، من المهم التركيز على مدن العالم. لأول مرة في التاريخ يسكن معظم سكان الكوكب من البشر في مناطق حضرية. علاوة على ذلك، أصبحت المدن مترابطة ببعضها بقدر أكبر من الالتصاق، مثل نقاط التقاء في اقتصاد عالمي ناشئ. وتقف المدن أيضاً في طليعة العولمة الثقافية، مع اختراق النزعات عبر العالم للمدن قبل أن تصل الأرياف؛ وكانت النتيجة بروز مجتمع عالمي بشكل متزايد، يربط بينه اقتصاد تكاملي ناشئ، ويصبح أكثر تجانساً من أي وقت مضى.

وفي الوقت نفسه، على الرغم من ذلك، تحتفظ الحكومات الوطنية بسياسات هجرة تحد من تدفق السكان من العالم الثالث إلى مدن العالم الأول. وهذا التدفق آخذ في الازدياد بلاشك، ولكن معدله المطرد قيدته نظم السياسات؛ وما يسفر عن ذلك إذن هو التكامل الاقتصادي والثقافي مع العزل المكاني. ربما يعمل عمال الجنوب الفقراء لشركات متكاملة بشدة مع نظيراتها في الشمال؛ وربما يعودون في نهاية اليوم وهم يرتدون الملابس نفسها لمشاهدة برامج التلفزيون نفسها، ويأكلون طعاماً متشابهاً، ولكن الفضاء الاقتصادي الذي يقطنون فيه يظل مختلفاً بشكل جذري. ويمكن تشبيهه بجوهانسبرج وسويتو في عصر الأبارتيد (نظام الفصل العنصري).

وهكذا، فإن ثروة "الإمبراطورية" أكثر وضوحاً من أي وقت مضى في مدن العالم الثالث، وهناك المزيد والمزيد من الناس الذين يمكنهم أن يروا هذه الثروة. وعلى الرغم

من ذلك، فإنها تبقى إلى حد كبير بعيدة عن متناولهم. وهناك فقط قلة صغيرة نسبياً من سكان الدول النامية الذين تلوح لهم فرصة الهجرة إلى العالم الغني. وبرغم ذلك، ولأن الخصوبة قد أخذت تضمحل في الدول الغنية، فإن المزيد من الناس يهاجرون من الجنوب. وعندما يفعلون ذلك، فإنهم يفتحون مجالات الاتصال التي يمكن "للغزاة" غير الشرعيين- وخاصة شبكات الجريمة المنظمة- أن تنفذ من خلالها. بعدها، وهم يخترقون العالم الصناعي، ومن ثم يزيدون قاعدة الموارد الخاصة بهم، فإن هذه الأطراف التي لا تتبع لدولة تؤمّن الموارد التي تحتاج إليها لكي تكسب السيطرة على الفضاء في مدن العالم الثالث التي جاءت منها. وفي غضون ذلك، ولأن سياسات السوق الحرة والعولمة قد قيدت أنشطة حكومات العالم الثالث، فإن تلك الحكومات باتت أقل قدرة على مصارعة بروز هذه السلطات الجديدة. وما ينجم عن ذلك هو نوع من السيادة المنقوصة، تحتفظ الدول بموجبها بالسلطة الاسمية على "المرج" الذي يقع إلى حد كبير تحت سيطرة أطراف مستقلة تحت مستوى الدولة.

أحياناً تكون هذه الكيانات ضارة مثل العصابات الإجرامية أو الإرهابية، وأحياناً تكون حميدة، مثل حركة الإخوان المسلمين في السنغال، ولكن في كل الحالات فإنها تقود إلى بروز شكل جديد من التنظيم السياسي. ولأن هذه الكيانات شبيهة جداً بالبنى الحزبية التي نشأت في غرب أوربا بعد سقوط روما، فإن هذا النوع من التنظيم السياسي قد أطلق عليه اسم القرون الوسطى الجديدة.[2]

وبينما كانت القرون الوسطى الجديدة حتى الآن مقصورة إلى حد كبير على العالم النامي، فإن هذا لا يعني أنه لا يمكنها الانتشار في العالم المتقدم. وكما كان الحال في أواخر العصور الوسطى القديمة عندما بدأت الإمبراطورية الرومانية في التفكك أولاً في أطرافها عندما نقل النبلاء ولاءهم إلى أمراء الحرب المغيرين، فإن مقدم القرون الوسطى الجديدة في الدول النامية يمكن أن ينبيء بشكل المستقبل. وعلى نحو خاص، فإن المناطق التي تقع خارج سيطرة الدولة على نحو متزايد قد بدأت تبرز في مدن في العالم الصناعي، وخاصة تلك الأكثر تكاملاً مع العالم المتقدم.

اللامساواة والاضطراب

لفترة طويلة كان من البدهي في العلوم السياسية وعلم الاجتماع أن اللامساواة الاقتصادية تجنح نحو توليد الاضطراب السياسي. وفي ضوء أن البشر حيوانات اجتماعية، يقارنون بين أنفسهم في تقييم رفاهيتهم النسبية، ويتنافسون أيضاً مع بعضهم البعض على أساس سيطرتهم على الموارد، يترتب على ذلك أن التغيرات في توزيع الدخل سوف تفضي مع مضي الزمن إلى توترات اجتماعية متزايدة عندما يحاول الناس معالجة وجوه عدم التوازن الناشئة. على مدى العقود القليلة الأخيرة تسبب انتشار نظم سياسات السوق الحرة عبر العالم في ظهور زيادة واضحة في اللامساواة. وبينما أصبحت أسواق العمل أكثر تنافسية، وحصل ذوو المهارات المتميزة على عوائد أعلى، كانت الحكومات تسحب الحماية التي ظلت تمنحها من قبل للمواطنين في مواجهة التأثيرات الأقسى لاقتصاديات السوق.[3]

على الرغم من ذلك، فإن البحوث الأخيرة قد شككت في إدعاء أن اللامساواة قد نجمت من التحول نحو سياسات السوق الحرة، وأن هذه اللامساواة بدورها قد حثت على المزيد من الاضطراب. وهناك مناظرة كبيرة حول ما إذا كان توزيع الدخل قد ساء نتيجة للتغيرات الحديثة في السياسات.[4] ومع ذلك، يبدو من مراجعة الأدبيات المعنية أن ذلك قد حدث بالفعل في العقود الأخيرة، وأن التأثير كان حاداً على نحو خاص في الدول النامية،[5] وهذه نقطة سوف يتضح أنها ملائمة لهذا الفصل. علاوة على ذلك، حتى في الحالات التي لا تظهر فيها اللامساواة في قياسات معيارية مثل مؤشر جيني[6] فهذا لا يعني أنها غير آخذة في البروز. لقد كشفت دراسة فرانسيس ستيوارت حول اللامساواة الأفقية عن حالات تحجب فيها اللامساواة الظاهرية اختلالات توزيعية ربما لا تظهر في القياسات المعيارية، لأنها تحدث بين الجماعات الإثنية، لا بين الطبقات. وبعبارة مختصرة، ربما لا يكون هناك المزيد من الفقراء، ولكن ربما يكون للفقراء مظهر نظامي بشكل

متزايد مما يجعل اللامساواة الاجتماعية مرجحة على نحو خاص، بما أن وجوه اللامساواة واضحة بهذه الدرجة.[7]

لا فرق، فالمدافعون عن إصلاحات سياسات السوق الحرة يحاجُّون بأنه حتى عندما تبرز اللامساواة، فلا توجد حالة واضحة تقود في الواقع على المستوى الإجمالي إلى قدر أكبر من الاضطراب. عالمياً، توحي الأدلة في السنوات الأخيرة بأن العالم ينمو مع عنف أقل وليس أكثر.[8] وفي غضون ذلك، توحي بعض أعمال الاقتصاد القياسي بأنه أينما يقع العنف، فإن ما يدفع إليه ليس اللامساواة المتصاعدة، ولكن الفقر المتصاعد (بما أنه يقلل تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة إلى العنف [أي تكلفة التضحية بالخيارات البديلة]).[9] وبرغم ذلك، بينما يوجد هناك بعض الجدل حول تحليلات الاقتصاد القياسي هذه، فإن ما قد لا يحيط به هذا النقاش بدرجة كافية هو أن السمة المهمة للعنف المعاصر ربما لا تكون كميته المتصاعدة أو الهابطة، ولكن بالأحرى نوعيته المتغيرة. وقد زعم الكثير من الباحثين أن النزعة البارزة في العنف لم تكن زيادته أو نقصانه، ولكن بالأحرى خصخصته.

إن التراجع العالمي للعنف نتج أساساً من تراجع الحروب، وخاصة الحرب بين الدول. وفي غضون ذلك، على أي حال، فإن نمو الشبكات الإجرامية والإرهابية العابرة للقوميات، والاستخدام المتزايد لمتعهدي الأمن الخصوصيين من قبل الحكومات والشركات، والتوظيف المتزايد لعملاء الأمن الخصوصيين في الكثير من الدول قد أدى إلى نشوء عنف جديد لا يرتبط مباشرة بالدول. وربما يكون حجمه قد تقلص، ولكن القدر الكبير من عدم القدرة على التنبؤ به يجعل هذا الشكل من العنف مثيراً للقلق على نحو خاص.

علاوة على ذلك، فإن نشوءه ربما يشير إلى اللامساواة التي ربما تكون الأكثر أهمية في تقييم الاستقرار المعاصر والتنبؤ به، لا بمعنى اللامساواة داخل المجتمعات، بل بالأحرى بين المجتمعات. إن الكثير من العنف المخصخص يرتبط بطريقة ما بالدفاع عن الثروة أو

الإثراء بالوسائل الخاصة. وسواء كان القائمون بذلك متعهدي الأمن الذين يدافعون عن امتيازات التعدين، أو العصابات الإجرامية المتورطة في تهريب البشر أو المخدرات، فإن أشكال العنف المرتفعة التنظيم آخذة في التطور، ويبدو أنها تستغل الصدع التوزيعي الذي برز في العالم الحديث.

وما يزيد في تفاقم هذا الصدع يتمثل في حقيقة أن سيناريو "العالم الواحد" أو "الأرض المسطحة" الذي احتفى به أكثر نصراء الموجة الراهنة من العولمة حماساً كان حتى تاريخه واقعاً اقتصادياً أكثر منه واقعاً ثقافياً. وكما سنرى لاحقاً، فإن الدليل على أن العولمة أخذت تسوّي المداخيل العالمية- حتى الآن على الأقل- ضعيف. ومع ذلك، نجد أن مسار الكوكب أخذ يقترن بسرعة كبيرة من الناحية الثقافية. وعلى نحو خاص في البيئات الحضرية، أخذ مواطنو العالم يستهلكون نوعاً مشتركاً على نحو متزايد من الطعام، والموسيقى، والأفلام، والأزياء، والتلفزة. إن النزعات التي تبرز في عواصم العالم الثقافية تنتشر بسرعة كبيرة إلى الخارج. وهكذا بينما قد تستمر النقاط المرجعية في المناطق الريفية وتظل جماعات الأقران محلية، يقرر المرء في المدن على نحو متزايد إن كان متوائماً مع الصور المتاحة في القنوات الفضائية، وليس مع جيرانه المباشرين.

وبناء على ذلك، يصبح شيئاً مميزاً حقيقة أنه لأول مرة في التاريخ تعيش أغلبية من سكان الكوكب في مدن، مع تزايد النسبة دائماً. ومن المتوقع أنه ربما يترتب على ذلك تغيرات في تنظيم الحروب. ويمثل الفضاء الأرضي الحضري نسبة ضئيلة من الكتلة الكلية للأرض؛ ربما ليس أكثر من 1٪.[10]

لقد بُنيت الدولة-الوطنية على توحيد الأراضي التي وفرت للحكومات ريعها الضريبي. وفي الاقتصاد الحديث مع قدر أقل دائماً من هذا الريع يأتي من الصناعات الأولية الكثيفة الأرض، تصبح السيطرة على الفضاء الحضري أكثر أهمية دائماً. وبرغم ذلك، فإن سيطرة الحكومة على هذه الفضاءات أصبحت موضع تنازع بشكل متزايد.

إن هذا ليس وظيفة الفقر بالضرورة. وهناك مثال مبكر لهذا التطور؛ فقد جذب الازدهار النفطي إلى طهران في سبعينيات القرن العشرين مهاجرين من الريف بأعداد لم تستطع معها الحكومة، برغم ثروتها النفطية، مجاراة المطالب الإضافية على الخدمات العامة وأسباب الراحة. وفي هذا السياق، ملأت الجمعيات الخيرية الإسلامية الفجوة، وخلقت فضاءات داخل المدينة كانت تقع على نحو متزايد وراء سيطرة الدولة، وبذلك كسبت المعارضة السياسية مساحات تزرع فيها نفسها. وهكذا الأمر في كثير من مدن العالم اليوم: إن النمو السكاني السريع يجهد القطاعات العامة حتى في أكثر الدول ثراء، وهذه نزعة أدت إلى تفاقمها الضغوط التي تشعر بها الحكومات في كل مكان لكي تخفض مجال تدخل الحكومة؛ حتى تحافظ على مكانة سنداتها وموقفها في الأسواق المالية الدولية. وحيث تنشأ مثل هذه الفراغات في الفضاءات الحضرية، فهناك دائماً تقريباً وكلاء خصوصيون جاهزون لملئها. علاوة على ذلك، بينما تحس الحكومات بالضغط عليها لكي تبقى "مقترة"، فإن الميل إلى انسحاب الحكومة يبدو أكثر وضوحاً في الدول النامية، حيث يظهر في شكل خدمات مقلَّصة.[11]

إضافة إلى ذلك، نجد أن المواطنين في مدن العالم من المرجح أن يكونوا أكثر تعرضاً لنظام ثقافي عالمي. إن انتشار أشياء مثل مجمعات التسوق والأسواق المركزية عبر الكرة الأرضية يضع المدن في طليعة العولمة. وفي الواقع، اكتشف بعض الباحثين في المدن التي تتكامل على نحو لصيق مع غيرها من المدن، بدرجة أكثر من تكاملها مع أراضيها الداخلية التقليدية بروز ما أسموه "المدينة العالمية".[12] إن التاريخ الحديث لنمو التجارة الدولية والشحن والسفر هو أساساً سجل للنمو في الحركة بين مدن العالم. لقد قلص ضغط الوقت والمكان المسافات الافتراضية التي تفصل هذه المدن، بينما عزز مجالات الاتصالات التي تربط بينها. وعلى الرغم من أن معظم هذه الاتصالات تتم السيطرة عليها أو رصدها بواسطة الحكومات، فإن الكثير منها لا يخضع لذلك؛ وهذا يعني أن احتمالات تداخل المجتمعات بينياً تزداد بالتناسب.

وهكذا، حتى بينما لم تتغير المسافات التي تفصل مدن العالم المتقدم عن تلك التي في العالم النامي، فإن هذه المدن تعيش على نحو متزايد جنباً إلى جنب. ونسبة إلى خصوبتها المضمحلة، فإن المجتمعات الصناعية قد أصبحت تعتمد على العمالة المهاجرة من الدول النامية. وما ينجم من ذلك هو التكامل الاقتصادي مع العزل المكاني. بعبارة أخرى، تتشابك الاقتصادات بشكل لصيق، ولكن سياسات الهجرة والأمن توجه نحو الإبقاء على المجموعات السكانية منفصلة. ويبدو الدافع الظاهري لذلك هو الحيلولة دون مفارقة فوائد التكامل الاقتصادي الدول الثرية. تعتمد بعض الصناعات على العمالة المهاجرة، وهكذا تزيد حركات الناس من العالم الثالث من حجم الحركة بطول مجال الاتصال هذا. ومع ذلك، فإن تطوير تكليف جهات خارجية بالمهمات في الكثير من الصناعات، يعني أن ورش المدينة يمكن أن تكون مواقعها في الجانب الآخر من الكرة الأرضية، ولكنها تظل جزءاً من عملية مرتفعة التكامل. وكما ذكرنا، ربما تفصل جوهانسبرج وسويتو الآن مسافات هائلة، ولكن مواطني المدينتين- وقد عملوا لكي يبنوا الاقتصاد العالمي نفسه- ربما يعودون إلى ديارهم ليشاهدوا برامج التلفزيون نفسها، وليأكلوا الطعام نفسه في نهاية اليوم، ولكن فقط في فضاءات اقتصادية مختلفة.

الصدع العالمي

بينما نجد أن مواطني جوهانسبرج وسويتو أكثر إدراكاً من أي وقت مضى لظروف وجود كل منهما، فإن الحقيقة التي لا مهرب منها تتمثل في أن الفضاءات التي يقطنونها تظل مختلفة جذرياً. لفترة طويلة افترضت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة أنه في عالم معولم- بيئة تجارية عالمية ليبرالية- سوف يقع الالتقاء بين الدول الغنية والفقيرة بشكل طبيعي. والمنطق وراء ذلك بسيط: عند السماح لرأس المال، سواء كان مالياً أو مادياً أو بشرياً بالتحرك الحر، فإنه سوف يتحرك طبيعياً من المناطق الغنية برأس المال إلى تلك التي تعاني شح رأس المال؛ لأن هوامش العائد المتدنية في المناطق المتقدمة تدفعه إلى الخارج بحثاً عن أرباح أعلى. وبناء على ذلك، يمضي المنطق إلى أن الدول النامية تستطيع أن تتحرك إلى

أعلى سلسلة دورة حياة المنتَج بتطبيق عوامل الإنتاج التي تزخر بها- تحديداً العمالة القليلة التكلفة- على التقنيات التي نضجت في أوطانها بالفعل.

برغم ذلك، إذا كان المنطق سهلاً بطريقة مرضية، فإن الأدلة التجريبية لا تدعمه في الواقع. فمنذ فجر العصر الصناعي قبل قرابة قرنين عندما انتقلت الدول الصناعية إلى رحاب النمو المرتفع المستدام، فإن الفجوة بين الفقراء والأغنياء قد أصبحت أوسع من نحو 3 :1 عام 1800 إلى 60: 1 في بداية هذه الألفية.[13] ويمكن المزج بين العديد من السلاسل الزمنية للدخل وقياساته لتوليد نتائج مختلفة، ولكن لا يجد المرء في أي منها تقريباً أي شيء غير الانحراف.[14] ويؤكد بعض الباحثين، الذين يحتجون بأن الالتقاء عملية تتحقق على مدى قرون لا عقود، أن نزعات معينة أخيرة تشير إلى بدايات عملية التقاء. برغم ذلك، حتى هؤلاء أرغموا على الاعتراف بأن هذه الصورة مشوشة بالأداء الدراماتيكي للصين، وبدرجة أقل، الهند في السنوات الأخيرة (بالنسبة إلى الصين، فإن أي التقاء إجمالي ربما كان يحدث ينبغي أن يضاهى بالاتساع الراديكالي في التوزيع عبر الدولة خلال الفترة نفسها).[15] وفي أماكن أخرى تظل الصورة تعكس الانحراف لا الالتقاء.

وفي مواجهة هذا الواقع، تؤكد مجموعة متنامية من الباحثين أن الالتقاء من غير المرجح أن يحدث. ففي ضوء نزعة الطلب المستقبلي في الاقتصاد العالمي على الاستفادة من السلع الكثيفة المعرفة، فإن الدول التي تعتمد على استراتيجيات التنمية القائمة على المصادر الأولية أو كثافة العمالة- والكثير منها إن لم يكن معظمها دول نامية- مقضي عليها بتدني الأداء. لقد كانت تكاليف رأس المال المرتفعة المتضمنة في الإنتاج الكثيف المعرفة تخلق انحيازاً في صالح الدول المتقدمة على الدوام، ومن المرجح أن يتكثف ذلك على مدى الزمن. وهذا الانحياز تعززه بشكل إضافي اقتصادات التكتل التي تعمل في أسواق رأس المال البشري، والتي تضفي مزايا كبيرة على "أقطاب المعرفة" القائمين في الاقتصاد العالمي. وهكذا ينزع رأس المال البشري نحو ألا يتدفق من المناطق الغنية برأس المال إلى المناطق التي تعاني ندرة في رأس المال، ولكنه يتدفق في الاتجاه المعاكس؛ مع ما يسفر عنه ذلك من

"نزيف الأدمغة" الذي يثبط احتمالات نمو الدول الأفقر. إن مثل هذا النموذج يجعل الالتقاء مجرد احتمالية نظرية لا أكثر.[16]

أخيراً، فإنه حتى من المشكوك فيه أن يكون الالتقاء خياراً مستداماً للمستقبل. إن كل النماذج ذات الصلة تقريباً تتنبأ بالتقاء عالمي ينجم عن إثراء الدول الفقيرة لا إفقارها. وتتضمن الرؤية النموذجية عالماً يفوق فيه نمو العالم الثالث نمو العالم الأول، ويمكّن الدول الفقيرة من اللحاق بالدول الغنية في فضاءات أعلى من التنمية في وقت ما قرب نهاية القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، فحتى يحدث هذا، بمعدلات النمو الاقتصادي والديمغرافي الراهنة، ينبغي على الاقتصاد العالمي أن ينمو حتى يصل بمستوى من الإنتاج أكثر بمئة مرة مما يوجد اليوم. وفي ضوء أن معظم علماء المناخ يستنتجون أن العالم يعمل سلفاً فوق طاقته على استيعاب التلوث، فإن هذا الهدف يبدو بعيداً جداً من مجال المنطق.[17]

وفي مواجهة هذه الحقيقة، اتجهت الدول المتقدمة حتى الآن نحو حلول سياسية تضمن "الحفاظ" على ثرواتها القائمة؛ سواء بالإصرار على أن ملوثي المستقبل، لا الملوثين الحاليين، ينبغي أن يتحملوا تكاليف التكيف مع التغير المناخي- وهذا هو الموقف الراهن للولايات المتحدة الأمريكية- أو بتبني سياسات خاصة بالتجارة والهجرة تحمي مزايا عمال العالم الأول وشركاته. على الرغم من ذلك، فإن مثل هذه المحاولة لمنع المساواة تثير الشكوك، لأن مواطني المناطق والدول الفقيرة أخذوا يجدون طرقاً للنفاذ إلى أسواق العالم الغني، بأي وسيلة عادلة كانت أو ظالمة. وتوفر لهم العولمة فرصاً وتطرح أمامهم تحديات لكي يعيشوا مثل الخُمس الأعلى [من سكان العالم].

الإمبراطوريات والتخوم

ربما يساعد فحص التاريخ في إعطائنا فكرة عما نتوقع من عالم يحاول فيه الأغنياء الحفاظ على ثرواتهم من الفقراء بينما يسعون إلى تكامل اقتصاداتهم على نحو إضافي. وبينما كان إرجاع سبب سقوط الإمبراطورية الرومانية إلى التآكل الداخلي رائجاً لفترة طويلة،

فإن البحوث الأخيرة قد وجدت أن روما كانت بمعظم المقاييس تتمتع بالصحة وهي على شفا الانهيار. وما تسبب تدريجياً في سقوط روما لم يكن ذلك التآكل الداخلي، ولكن بالأحرى الغزوات "البربرية"، والهجمات المتكررة على حدودها من قبل شعوب على تخومها. وكان أحد الدوافع الرئيسية لهذه الغارات يتمثل في الثروة الكبيرة المغرية داخل الإمبراطورية، والتي لم يكن ممكناً الوصول إليها بوسيلة أخرى.

في الفترة الإمبريالية المتأخرة، يبدو أن المناطق الخارجية من الإمبراطورية عززت التجارة مع المناطق الهامشية بينما كانت تؤمن الحدود الإمبراطورية. وقد قاد هذا إلى زيادة في ثروة النخب على جانبي الحدود. وبالتناسب مع المزارعين، فقد حسنت الأرستقراطية الرومانية وضعها. وهكذا، فإن هذه العملية المبكرة من التكامل الاقتصادي كان لها أثر مشابه لأثر العولمة اليوم: زيادة وجوه اللامساواة في الدخل بينما تثرى الأراضي الداخلية في الإمبراطورية. وبرغم ذلك، بدأ نشاط الغارات في التخوم عندما بدأ المهمشون محاولة تأمين بعض هذه الثروة بوسائل عنيفة. وبمرور الوقت، امتد هذا النشاط في الأراضي الإمبراطورية نفسها، بحيث إنه مع نهاية القرن الرابع كانت بعض المناطق النائية من الإمبراطورية قد أخذت تتفلت من شِباك الضرائب الرومانية.[18]

بدأت بعد ذلك حلقة جهنمية؛ فمن أجل استعادة الجزء المفقود من قاعدتها الضرائبية، كان على الإمبراطورية أن تزيد نفقاتها العسكرية لكي تسترد الأراضي التي كانت تفقد السيطرة عليها. وقد استدعى ذلك، على أي حال، المزيد من الإنفاق الذي ترتبت عليه زيادة الضرائب. ومع ارتفاع الضرائب، بدأت الأرستقراطية التي كانت تجبيها تكتسب اهتماماً بإبرام صفقات مع الغزاة "البرابرة"، وقدمت امتيازات في شكل ضرائب مخفضة، أو بالأحرى ضرائب تُجمع لهم مقابل الحماية التي يوفرونها. وبناء على ذلك، تقلصت حدود الإمبراطورية تدريجياً.[19] ولم يكن ما حل مكانها إمبراطورية جديدة؛ لقد انتقلت الأراضي الإمبراطورية السابقة في عاقبة الأمر من نظم قاعدة الضرائب إلى نظم قاعدة الأرض، وكان الريع يأتي من السيطرة المباشرة على الأراضي لا من الضرائب على الإنتاج.[20] وبدا أن هذا النوع الجديد من التنظيم، والذي صهر القوة الاقتصادية والسياسية

بشكل أكثر التصاقاً على الدوام، قد قلص عبء الضرائب بالنسبة إلى كل من النبلاء والمزارعين.[21] وكان الخاسر الرئيسي هو الدولة الإمبراطورية.

في الواقع، بينما قلصت فترة الحروب التي تلت سقوط الإمبراطورية نصيب المزارعين، فإن من بقوا على قيد الحياة انتهوا كما يتم تأكيد ذلك إلى حال أفضل مما كان عليه أسلافهم تحت الإمبراطورية. إن النصب التذكارية المجيدة والإنجازات الفنية لم تنحت من الهواء. ومثل هذه الأعمال الطموحة، ودعم طبقة مرفهة قادرة على تكريس نفسها لمساعٍ أرقى، كانت تعتمد على دولة قادرة على أن تستخلص فوائض كبيرة من السكان الذين كانوا تحت سيطرتها. وتشهد المباني والخزفيات الفجة نسبياً في أوائل العصور الوسطى، واختفاء النزعة الثقافية الأدبية على نطاق واسع وقتها، على حقيقة أن الدول الخَلَف ربما كانت أكثر مساواتية حتى وإن كانت أفقر. وبينما لا يوجد دليل واضح على أن المزارعين كطبقة شهدوا تحسناً في أحوالهم بلغة مطلقة- في عاقبة الأمر تناقص السكان بعد سقوط الإمبراطورية- فإن سجل الآثار القديمة يشير إلى أن استخدام الأراضي التي فقدها النبلاء استمر، مما يوحي بأن المزارعين الذين بقوا على قيد الحياة وسعوا أراضيهم بالفعل.[22] وقد ظل هذا الوضع قائماً حتى القرن الحادي عشر عندما نجحت طبقة النبلاء في تعزيز قبضتها على المزارعين، ومن ثم اقتنت نصيباً أكبر من إنتاجهم. وليس من قبيل المصادفة أن تلك كانت الفترة التي عادت فيها إلى الظهور النصب التذكارية الكبرى ونخبة ثقافية- استضافتها الجامعات التي تأسست حديثاً- على المسرح الأوربي، بينما انطلق النمو.[23] وهكذا، إذا استخدمنا مصطلحات معاصرة فقد يقول المرء إنه في الاختيار العتيق بين النمو والتنمية اختارت العصور الوسطى الباكرة التنمية.

اتصفت العصور الوسطى الباكرة بالاضطراب نظراً لأن أمراء الحروب سعوا إلى تأمين ممالكهم الصغيرة الخاصة. إن الاضمحلال الاقتصادي، وتآكل الدولة، والحروب المزمنة قد غير الثقافة السياسية للممالك الخَلَف. وبينما كانت معرفة القراءة والكتابة والبراعة المفعمة بالثقافة الرفيعة السمة المميزة للأرستقراطية الرومانية، فقد كانت الحروب السمة

المميزة للقرون الوسطى.[24] كانت القلعة هي الرمز الشامل لطبقة النبلاء الأوربيين في أوائل العصور الوسطى، وكانت تجسد بالفعل الأمن الذي يمكن للسيد أن يوفره لرعاياه. وهكذا برزت ثقافة المحارب التي تحتفي بالبطولة والنصر في فنون القتال. ولفترة تراجعت أهمية المعرفة بالقراءة والكتابة.[25]

إجمالاً، تقف اللامساواة، داخل الإمبراطورية وخارجها، وراء انتصارات الإمبراطورية ووجوه فشلها. فقد سمح التوزيع غير المتساوي للثروة الذي كانت تديره الدولة الإمبراطورية بصعود الحضارة الرفيعة التي مازال المراقبون المعاصرون مفتونين بها، ولكنها أيضاً دفعت في عاقبة الأمر إلى سلوك الإغارة الذي أفضى إلى سقوط الإمبراطورية. وما تلا ذلك كان عالماً أكثر مساواتية، ولكنه أيضاً أكثر فقراً وعنفاً. وربما كانت الإمبراطورية الأكثر تواضعاً في طموحاتها، وأكثر مساواتية إلى حد ما، وأكثر اهتماماً بحال الدول التي على تخومها، قد أثبتت أنها أكثر استمرارية، ولكن في هذه الحالة فإن ما هوى بروما لم يكن إمبراطورية منافسة، بل كانت الشعوب المفقرة على أطرافها. ربما احتال الدعاة الإمبرياليون بكل ضروب التبرير الفكري لعالم اللامساواة الذي يعيشون فيه، بما في ذلك تصوير المتحدثين بلغات "البربر" كمخلوقات أدنى مكانة (وهذا تحامل مازال قائماً في الاستخدام الغربي لكلمة بربري حتى اليوم). وقد كان لهذه المسوغات وزن قليل وسط الشعوب الهامشية. وبناء على ذلك، يستطيع المرء أن يقول في عاقبة الأمر إن الجشع هو ما هوى بالإمبراطورية الرومانية.

العصور الوسطى الجديدة

عند مقارنة عالم اليوم بالعصور القديمة المتأخرة، يجب أن نستبين أنه لا يوجد اليوم كيان مثل الإمبراطورية الرومانية القديمة. وينبغي أيضاً ألا نبحث عن مثل ذلك الكيان. إن المقارنة بين الفترتين لا تعتمد على إعادة التاريخ السياسي. هناك مجموعة كبيرة ومتنامية من الأدبيات التي تحاول رسم خطوط توازٍ بين الولايات المتحدة

الأمريكية اليوم والإمبراطورية الرومانية القديمة سواء لتبرير التوسعية،[26] أو للتحذير من أخطارها.[27] وحتى إذا استطاع المرء أن يقيم حجة على أن درجة نفوذها على أجزاء كبيرة من العالم تقارب درجة نفوذ الإمبراطورية الرومانية -بالنظر إلى المسافات الكبيرة وتقنية الاتصالات البدائية- فإن الولايات المتحدة الأمريكية، برغم ذلك، ليست إمبراطورية لها سيطرة إدارية على المستعمرات كما كانت روما، أو حتى كما كانت الإمبراطوريات الأوربية الأحدث.

وينطبق النظير الروماني على هذه الدراسة في جانب واحد ومحدود؛ اللاتوازن في الثروة بين الاقتصاد السائد وتلك الاقتصادات التي على تخومه. ولا يعني النظير الروماني ضمناً حتى علاقة إمبريالية أو استعمارية اقتصادية بين الإمبراطورية والتخوم كما توحي بذلك، على سبيل المثال، نظرية النظم العالمية. ربما أثْرت الأقطاب الاقتصادية الرئيسية أنفسها على حساب المناطق الفقيرة من الكوكب، ولكن هذا أمر بلا معنى بالنسبة إلى هذه المناقشة. وفرضية هذا الفصل تتلخص في أن المجتمعات البشرية لا تستطيع أن تبقي على أقصى درجات الدخل والثروة، وأن فعل ذلك يعتمد عادة على كمية كبيرة من العنف والاضطهاد. وبما أن العولمة قد خلقت على نحو متزايد مجتمعاً عالمياً في المجال الثقافي- وهو المجال نفسه الذي تتشكل فيه توقعات الوفرة والأنصبة العادلة- فإن وجوه الخلل في الاقتصاد العالمي قد أصبحت تتعلق دائماً بالسياسة العالمية.

لذلك، عند الحديث عن وجوه الخلل هذه، تشير "الإمبراطورية" ليس فقط إلى القوة السياسية المهيمنة في العالم، والتي لا ينازع أحد في أنها الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تشير حقاً إلى كل تلك الدول التي أصبحت تعرف بـ"العالم الأول"؛ تلك الدول التي تؤوي خمس البشرية، ولكنها تملك أربعة أخماس ثروتها (كما يقاس بالناتج الاقتصادي). وكما هو الحال، فإن الكثير جداً من هذه الدول إما إمبراطوريات أوربية سابقة، أو مستعمراتها الاستيطانية السابقة؛ مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. وبعضها ليس كذلك

مثل اليابان، بينما نجد دولاً أخرى ثرية جداً ولكنها متخلفة أساساً، وثروتها مستمدة من فيض النفط، ومع ذلك فهي ليست إمبراطوريات ولا تخوماً.

يدور معظم التجارة والاستثمار العالميين داخل هذه الكتلة "الإمبريالية". وبشكل عام، لا يعوق تدفق المجموعات السكانية بين الدول المعنية شيئاً نسبياً. وبفعل ثراء هذه المجتمعات، فإن دولها عموماً قد عززت السيطرة على أراضيها الوطنية، وأصبحت قادرة على توفير مدى واسع من الخدمات لشعوبها، وأهمها الأمن. وكقاعدة، نجد أن هذه المجتمعات، على الرغم من اختلافاتها الدبلوماسية، في حالة سلم متبادل. وقد تحالفت عموماً أيضاً حول مجموعة من القيم "الغربية".

على الرغم من ذلك، فإن النقطة الرئيسية تتلخص في أنها كلها، نسبة إلى غزارة ثرواتها، لها مصلحة في منع "فيضان" هذه الثروة إلى المناطق الفقيرة. ولا يتلخص الأمر في أنها تعارض تنمية الدول الفقيرة في ذاتها. إنها ببساطة- بدون استثناء- ملتزمة بقاعدة تتلخص في أن التنمية يجب ألا تؤثر سلباً في ازدهارها الخاص. وهذه القاعدة معقولة بما فيه الكفاية، غير أنها تقود في الممارسة إلى وصفة من التنمية تضفي الديمومة على ثروة الدول الغنية.

وهكذا نجد أنه في عصر عالمي، عندما تكون ثروة الإمبراطورية واضحة بسهولة للشعوب حول العالم، وبرغم ذلك لا يمكن الوصول إليها بسهولة، فإن أشكالاً غير شرعية من الإغارة تصبح خيارات مرجحة. وبالطرق القانونية أيضاً فإن فرص الحصول على نصيب من ثروة الإمبراطورية قد أخذت تنفتح، وقد ترتب على ذلك انتشار الأنشطة غير المشروعة. ويبدو أن هناك قاعدة سائدة في المجتمعات المتقدمة تتلخص في أن تكلفة الفرصة البديلة للإنجاب [أي ما يتم التضحية به من خيارات أخرى من أجل الإنجاب كالدراسة أو السفر والاستمتاع بالحياة] تتزايد مع ارتفاع الدخل، وتفضي إلى انخفاض الخصوبة. ومع تباطؤ نمو السكان- في بعض الدول الغنية أصبح معدل الخصوبة سالباً-

تواجه الحكومات مأزقاً؛ فإما أن تقبل تباطؤ أو حتى عكس النمو، بما أن القوة البشرية تظل هي المُدخل الرئيسي في عملية الإنتاج، أو تحافظ على ازدهار مجتمعاتها باستيراد العمالة. وإذا كان توسع روما قد فرض عليها الاستعانة بجيوش المرتزقة، فإن إمبراطورية اليوم انتهت إلى الاعتماد على العمال المستورَدين لا الجنود المستورَدين.

على الرغم من ذلك، كما جرت المناقشة، جعلت التغيرات التقنية من الممكن بالنسبة إلى العمالة المستوردة أن تبقى أحياناً في الخارج. فعلى مدى العقود القليلة السابقة، أدى عدد من التطورات الديمغرافية والتقنية والاقتصادية إلى تسارع التغيرات التي أخذت تحدث في العلاقة بين المكان والإنتاج الاقتصادي. ومن ضمن هذه نجد: 1) التمدين السريع للكوكب؛ 2) التحول إلى الإنتاج الكثيف المعرفة الذي أخذ يقلل "ثقل" الإنتاج الاقتصادي بحيث أخذ يؤدي إلى تناقص أهمية قرب السوق من موقع المشاريع الصناعية؛ 3) التطورات في تقنية المواصلات مثل الشحن في الحاويات والتخفيضات الدراماتيكية في تكلفة السفر جواً، والتي خفضت بدورها نقل السلع والعمال، وبذلك أبرزت النزعة المحددة في 2) أعلاه؛ 4) التقنيات الإدارية الجديدة مثل "تسطيح" الإدارة، وإلغاء الإدارة الوسيطة، والتحول إلى الإنتاج المرن، واستخدام الشبكات والتعاقد؛ 5) التسارع الشديد في وتيرة التغيير في تقنية المعلومات، وخاصة تطوير الإنترنت التي جعلت من الممكن استغلال تقنيات الإدارة الجديدة هذه؛ 6) الأشكال الجديدة من الهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة بما أن الخصوبة المضمحلة في الأخيرة اقتضت اللجوء إلى الهجرة للحفاظ على التنافسية الصناعية.

إن استراتيجيات التحرير الاقتصادي التي ذكرت آنفاً قد مكنت مديري الشركات من تحقيق المزايا الجديدة التي برزت نتيجة للتغيرات المذكورة. ونتيجة لذلك، يبدو أننا نقف على قمة تغيير غير مسبوق في الاقتصاد العالمي. إن إمكانية خلق شركات متكاملة عالمياً،[28] مجتمعة مع التمدين ومجالات الاتصال الجديدة التي فتحتها الهجرة البشرية، أخذت تعطي شكلاً لاقتصاد عالمي متمركز بشكل متزايد على المدن العالمية آنفة الذكر في الكوكب.

على الرغم من ذلك، إذا كانت ورش العالم يعهد بها إلى المناطق الفقيرة في الكوكب بشكل متزايد، وهو ما يجعل من الممكن أخذ المصنع إلى العمال بدلاً من العكس، فإن الهجرة إلى الدول الصناعية مازالت في تصاعد. إن الكثير من القطاعات الفرعية الصناعية والخدمية متعرضة إلى العولمة، ولكن القطاعات الأخرى، مثل تجارة التجزئة أو خدمات الضيافة، ليست كذلك. وقد اقتضى ذلك استيراد العمالة إلى العالم الأول. وينتج عن ذلك نتيجتان لهما علاقة بهذه المناقشة؛ إحداهما تتمثل في أن المجالات الرسمية للاتصال بين المناطق الغنية والفقيرة تتسع، مما يجعل من الممكن للأشكال غير الشرعية من الهجرة والتجارة أن تُحمل على ظهور وأكتاف الأشكال الشرعية. والنتيجة الأخرى تتمثل في أن التدفقات المالية-خاصة في شكل تحويلات أو تبرعات للمنظمات الخيرية في العالم الإسلامي- تتحرك من العالم الأول إلى العالم الثالث.

على الرغم من ذلك، فإن تدفقات الأموال غير الشرعية تزداد أيضاً. لقد كانت التجارة المنظمة في البشر والمخدرات والأسلحة والأموال إحدى أسرع الصناعات نمواً في أعقاب الحرب الباردة. وغالباً ما تتحاشى هذه التدفقات شبكات الضرائب، وتذهب مباشرة إلى الأسر، أو تذهب في كثير من الحالات إلى المنظمات التي لا تتبع لدولة، سواء كانت عصابات مخدرات، أو جمعيات خيرية إسلامية.

والسياق الذي تتدفق فيه هذه الأموال مهم بالقدر نفسه. في عصر إصلاحات السوق الحرة واجهت حكومات الدول النامية ضغوطاً لكي تقلص نفقاتها. ولم يكن أكبر مصادر الضغط المتهمين التقليديين من الحكومات الغربية أو الهيئات المتعددة الأطراف، ولكن وكالات تصنيف السندات. وهذا يرجع إلى حقيقة أنه في عصر الأسواق المالية المعولمة لجأت حكومات العالم الثالث على نحو متزايد إلى أسواق السندات الخارجية لكي تجمع النقد. وفي ضوء ما تتمتع به وكالات تصنيف السندات من نفوذ كبير على معدلات الفائدة التي يجب أن تدفعها الحكومات على تكاليف تعويم سنداتها، فقد كانت الحكومات في كل مكان شغوفة بتملقها كسباً لرضاها. وقد خلق ذلك النزعة الكونية لدى الحكومات نحو محاولة إبقاء الغطاء على نفقاتها، مخاطرة بإثارة غضب الأسواق المالية. وهذا يظهر فقط من

حين إلى آخر في شكل إعادة تمترس فعلية. وعلى نحو أكثر تكراراً، تستمر الحكومات في زيادة نفقاتها، ولكن بمعدلات غير قادرة على مضاهاة الطلب المتنامي على الخدمات من جانب سكان يزداد تحضرهم باستمرار.[29]

في عالم المدن المكشوفة أمام التيارات العالمية، والمحاصرة ببرامج "الواقع" والإعلانات التجارية التليفزيونية التي يقدمها المشاهير الآتية من الغرب، يجد المواطنون شهيتهم إلى المصادر الجديدة متقدة. إن الجماعة النظيرة التي يحكم بها المرء على إنجازاته، وخاصة أولئك الذين يعيشون في أنحاء أخرى من العالم، تزداد اقتراباً حتى لتكاد تصبح جيران المرء الملموسين، وهذه نزعة يبدو أنها حادة على نحو خاص وسط الأشخاص الأصغر سناً الذين يظهرون ميلاً أكثر من الذين يكبرونهم نحو صنع مجتمعات في الفضاء السيبراني. ولكن هذه المطالب الصاعدة أخذت تحدث داخل الدول التي قيدت سلطاتها في تخصيص المصادر. ونتيجة لذلك، برزت الشبكات الخاصة لتقدم مدى كاملاً من الخدمات في مدن العالم الثالث من المنازل إلى المدارس إلى وكالات التوظيف والخدمات الاجتماعية.

وهناك أمثلة غزيرة على ذلك؛ لقد سحب حزب الله في لبنان قدراً كبير من مصادر اللبنانيين في الشتات من أجل تمويل دولة كاملة داخل الدولة بمدارسها، ودور الأيتام، والأشغال العامة[30] وجهاز أمن فعال بما يكفي لتحدي إسرائيل أقوى الدول في المنطقة. وفي باكستان، عندما حطت التخفيضات الكبيرة في الميزانية من قدر نظام التعليم العام، قفز الإسلاميون في الفجوة، وعلّموا الملايين من الطلاب في أكاديمياتهم ومدارسهم الخاصة.[31] وفي مدينة مومباي الهندية، استخدمت المنظمة الوطنية الهندوسية شيف سينا Shiv Sena نموذجاً مشابهاً، وبنت شبكة واسعة من الخدمات تتعامل مع كل شيء، من المنازعات المحلية إلى الإصلاحات المنزلية.[32] وتتمدد القائمة، وتمضي إلى ما وراء المنظمات الطوعية والحميدة في الجوهر لكي تشمل عصابات المخدرات في مدن مثل كينجستون، وريو دي جانيرو، والكثير غيرهما، التي تقف كنقاط التقاء للشحن العابر في تجارة المخدرات العالمية. وعبر العالم، حيث تتراجع الدول، أخذت الهيئات التي لا تتبع لدولة

على عاتقها مهمة توفير المنفذ إلى الخدمات التي كانت الدولة الوطنية حتى الآن تزعم أنها مجالها الحصري.[33]

ومع ذلك، ربما كانت أهم الخدمات التي تقدم هي تلك التي كانت شرطاً لابد منه للدولة عبر التاريخ: الأمن. في كثير من مدن العالم، نجد الشرطة بائسة التدريب، وبائسة المعدات، وضعيفة الرواتب. وبقدر مساوٍ، ربما تكون نظم المحاكم تعاني نقص الموارد، وعدم الكفاءة، وهي حتى عرضة للشبهة. وفي مثل هذه الظروف، يمكن أن تكون تكلفة الفرصة البديلة للفساد منخفضة جداً. وتُضعف الشرطة والمحاكم غير الفاعلة بدورها ثقة المواطن بالدولة. ومن ثم يكون لدى المواطنين حافز أكبر للجوء إلى وكلاء آخرين من أجل توفير الأمن، وفرض تنفيذ العقود، وتسوية المنازعات.

إن كل هذا يحدث وسط تطور مهم آخر في فترة ما بعد الحرب الباردة يسمى "خصخصة العنف". إن انتشار الأسلحة في أيدي الأفراد، ونمو المنظمات الإجرامية، والاستخدام المتزايد لشركات الأمن الخاصة من قبل الحكومات، والشركات الخاصة، وحتى المواطنين العاديين، قد خلقت معاً وضعاً زاد فيه عرض هؤلاء الوكلاء توفير الأمن للوفاء بالطلب. وتتلخص المشكلة في أن العرض لا يأتي من الدولة، وخاصة في الكثير من دول العالم النامي. فمن الشرطة الأهلية (والفعالة جداً غالباً) في المدن النيجيرية والجنوب أفريقية والسنغالية، إلى عصابات المخدرات في كينجستون أو ريو دي جانيرو، غالباً ما تتولى الهيئات التي لا تتبع لدولة مسؤولية مجمل الخدمات المتعلقة بالأمن والعدالة التي لا تستطيع الدولة المقيدة الموارد توفيرها.

وعلى وجه الدقة، لأن الدولة غير قادرة على توفير هذه الموارد، فإنها تجد نفسها في وضع ضعيف فيما يتعلق بتحدي السلطة الناشئة لهؤلاء المنافسين الجدد. وبقدر ما يستطيع هؤلاء اللاعبون الجدد ملء الفجوات التي تخليها الدولة بلا دراية، فإنهم يستطيعون أن يخدموا أغراضها. وبدلاً من قمعهم، غالباً ما تواجه الدولة إغراءً كبيراً لضم هؤلاء العملاء؛ ففي كينجستون يمكن للعصابات الإجرامية أن تتعاون مع الشرطة حتى تحسن

الأمـن مقابـل غـض الطـرف عـن أنـشطتها الخاصـة.[34] وفي ريـو دي جـانيرو لا تـؤدي العصابات الإجرامية هذه الوظيفة فقط، ولكن كثيراً ما تشكل قاعدة المسؤولين المنتخبين الذين يعتمدون عليها في الحصول عـلى الأصـوات[35] (وهـي وظيفـة تؤديهـا أيـضاً بعـض العصابات الجامايكية). وفي المناطق المتاخمة للحـدود الباكـستانية ـ الأفغانيـة، وتقـع وراء سيطرة أي من الدولتين، اقتُرِح منذ زمن طويل أن يتعاون مسؤولو الأمن الباكستانيون مع المنظمات الإسلامية على الأرض.

ولا ينحصر الأمر في أن الدول لا تستطيع القضاء عـلى هـؤلاء العمـلاء عـلى الأرض التي يسيطرون عليها. صحيح أن هذا يحدث في حالة مـا تـسمى الـدول الفاشـلة، ولكـن الدول الفاشلة نادرة نسبياً.[36] على نحو أكثـر عموميـة، تـستطيع الـدول أن تقمـع هـؤلاء اللاعبين على مستوى ما دون الدولة، ولكنها تفتقر إلى القدرة على قمعهـم كلهـم. وبقـدر أكبر من التعبير، وكقاعدة، تفتقر هذه الدول إلى الحافز لقمعهم؛ لأن هذه المـنظمات تـؤدي وظائف ضرورية بالنسبة إلى استقرار المجتمع، بينما تفتقر الدولـة إلى القـدرة عـلى أدائهـا. ووفقاً لذلك، فسوف يجد عمـلاء الدولـة وسـائل للتعـاون مـع هـؤلاء الفـاعلين مقابـل توفيرهم بعض الفوائد الملموسة للدولة؛ سواء كان ذلك توفير الموارد أو الأمن للمواطنين في الأراضي التي تدَّعي الدولة السيادة عليها، ولكنها غير قادرة على حكمها بشكل تام.

ويسفر عن ذلك ما يمكن أن نطلق عليه السيادة المنقوصة. ومازالت الدولـة الوطنيـة تدعي السيطرة الحصرية على الأراضي التي تحكمهـا، ولا تجـادل حكومـة أجنبيـة في هـذا الزعم، ولا تتحداه أي جمعيات داخل أراضيها. وهكذا، تظل المتطلبات الرسمية للـسيادة التي يقال إنها سائدة بموجب نظام وستفاليا محققة. برغم ذلـك، وعـلى الأرض لا يُتنـازع على سيادة الدولة قانونياً، بما أن ذلك لا يخدم مصالح البارونات الجدد. ففي عاقبة الأمـر، مازال هؤلاء يحتاجون إلى جوازات سفر تمكنهم من التجـوال في الاقتـصاد العـالمي الـذي يشتغلون داخله، ويعلمون أن الإعلانـات الرسـمية للاسـتقلال سـوف تـدعو إلى ازدراء المجتمع الدولي فقـط. وفي كـل حـال، فهـي غـير ضروريـة. وإذا خـدمت العـصابات أو

المنظمات الأخوية مصالح الدولة، فإنها تتمتع بمساحة كبيرة لحكم الأراضي التي تقع تحت سطوتها بما تراه مناسباً. ربما لا يكونون ملوكاً ولكنهم بارونات جدد.

هل هي عودة إلى الماضي؟

لقد كان ذلك هو نوع التنظيم السياسي الذي برز في أوربا الغربية في نهاية العصر الروماني. فمنذ القرن الخامس الميلادي وحتى القرن الحادي عشر، مع فترة قصيرة من "النهضة الكارولينجية (Carolingian)" في القرن التاسع، ظلت أوربا مفككة سياسياً. كانت السلطة السياسية لامركزية، ومعظم المراكز الحضرية، بعد أن فقدت وظائفها كمراكز للسيطرة البيروقراطية والعسكرية، أخذت في الاضمحلال، وخاصة في أوربا الشمالية.[37] والتصوير الشائع للسيادة كفكرة حديثة، نتيجة لسلام وستفاليا، مضلل نوعاً ما؛ لأن بعضاً من مفهوم السيادة كان موجوداً عبر القرون الوسطى. ومع ذلك، فإن فكرة الدولة الوطنية الحديثة، التي تقوم على هيئة سياسية لها القول الفصل في كل الأمور الدنيوية والروحية معاً، والتي ادعت وحدة القيادة، وبتعبير ماكس فبر الشهير «احتكار مصادر العنف المشروع»،[38] كانت غائبة عن أوربا الغربية. وقد بقيت على قيد الحياة في الإمبراطورية الشرقية، وفي الإمبراطورية العربية التي كانت ناشئة وقتها. لقد انتشرت السلطات في أوربا الغربية القروسطية، مما اقتضى قدراً كبيراً من التعاون. اعتمد الملوك على موافقة نبلائهم، ولم يكن في مقدور النبلاء أن يغضبوا ملوكهم، حتى إذا كان ذلك فقط لأن قواعد المصادر المفككة كانت تعطي كلاً منهم سلطة كافية لكي يكون قادراً على فرض مصالحه. وهكذا، لم يكن النظام القروسطي نظاماً تغيب عنه السيادة كلية، ولكنه كان نظاماً تعايشت فيه سلطات متعددة ومتداخلة، و كل واحدة مجهزة بقواعد مصادر مستقلة (مما يجعل من المستحيل بالنسبة إلى سلطة واحدة أن تقضي ببساطة على الأخرى) في نظام مركب يقره القانون.

وعلى نحو مشابه، نجد أن وحدات حكومة القرون الوسطى الجديدة- تلك الكيانات التي تمت مأسستها تقريباً وإن كانت فوق القانون وتعمل في مستوى تحت الدولة الوطنية-

ليست مستقلة كلياً. فالوحدات التابعة قادرة على الحفاظ على أنفسها في وجه الدول المركزية، لأنها تقدم خدمات للأخيرة؛ فهي توفر المنفذ إلى الخدمات الأساسية، وتساعد في التعليم المدرسي، وتوفر المنفذ إلى الإسكان، والتوظيف، واحتياجات الرعاية الاجتماعية الدنيا. وعلى نحو مهم جداً، فهي تخلق نظماً قانونية تؤدي وظيفتها على وجه تام في الأمن وفرض القانون، حتى لو كان ذلك يتم كثيراً بطريقة تعسفية. وبمثل هذه الطرق، فهي توفر الخدمات التي ينتظر المواطنون أن توفرها الدول. والدول التي تعجز عن توفير هذه الخدمات، على الأقل بطريقة تامة، تجد من ثم أن التعاون مع البارونات الجدد يمكنها من الاحتفاظ بالشرعية، وبانطباع بالسيادة، مهما كانت هذه السيادة تعتمد على الدور الذي يلعبه البارونات الجدد. أما بالنسبة إلى البارونات، فهم لا يعملون كوكلاء للدولة، ومواردهم لا تأتي من أعلى، بل هم يسيطرون على قواعد موارد مستقلة، سواء عن طريق سيطرتهم على التجارة الدولية ومنفذهم إلى التحويلات، أو قدرتهم على "فرض ضرائب" على الوكلاء الاقتصاديين على رقعة الأرض التي يسيطرون عليها. وهذه الاستقلالية تمنحهم القدرة على موازنة الدولة. إنهم لا يستطيعون الإطاحة بها، ولكن لا يمكن أن تقمعهم الدولة بسهولة أيضاً. ويبرز من هذا التوازن الغامض نظام يشبه بصورة مدهشة ذلك النظام الذي نشأ عند سقوط روما. وباستثناء عنصر الإقرار القانوني، والدور الغريب الذي لعبته الكنسية الكاثوليكية القروسطية في إقرار هذا القانون، فإن هذه السمات تميز النظم السياسية التي أخذت تبرز في الوقت الراهن في الكثير من الدول النامية؛ فالدولة لا تمضي في طريق الفشل هناك، ولكن يعاد ترتيبها.

وتذكرنا مناقشة القرون الوسطى الباكرة بمجاز قروسطي رائج آخر؛ فكرة العصر المظلم. يؤكد الكثير من النقاد المعاصرين أن الغرب عامة، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، أخذ ينحدر نحو عصر مظلم آخر بسبب نوع التآكل الداخلي الذي يزعمون أنه مر بالإمبراطورية الرومانية في آخر أيامها.[39] ومع ذلك، يرفض الكثيرون هذا النوع من التشاؤم، ويؤكدون أنه من المستحيل تماماً الآن أن يأتي عصر مظلم آخر. ويؤكدون أن التحسينات التقنية والاستبدال المستمر لعوامل الإنتاج قد أذنت بعصر من النمو اللانهائي،

وأنه حتى إذا دمرت كارثة نووية الحضارة، فإن الدمار سوف يكون عمره قصيراً: إن تراكم المعرفة في نقاط التقاء لا تحصى ويمكن النفاذ إليها بسهولة، بفضل تقدم ثورة المعلومات، سوف يتمكن من يبقون على قيد الحياة من استعادة الوضع الراهن بسرعة.[40]

وربما يكون جانبا المناظرة خارج الموضوع معاً، لأنهم يرون بداية العصر المظلم نتاجاً لقوى داخلية. إن العصور المظلمة الأوربية- وبطريقة أفضل العصور الوسطى الباكرة الأوربية- كانت فوق كل شيء فترة مطولة من الاضطراب السياسي، وضعف الدولة، والركود الاقتصادي. إن مخزون التقنية الذي تراكم في أوربا لم يمت، لقد بقي على قيد الحياة الطرق والنصب التذكارية والأدب الروماني. ولو لم تكن فعلت ذلك، لما كانت هناك قط نهضة أوربية، ولكن أثناء العصور المظلمة، كان الافتقار إلى الطلب عليها يعني أن هذه المعرفة لم تعد متبادلة قيمياً وكمياً. لم تعد المدرجات تستخدم للتجمعات العامة، وقد خدمت حجارتها أغراض ذلك الزمان، والتي كانت بناء مساكن بدائية، أو توفير الحيطان الخارجية للقلاع.

وبالطريقة نفسها، فتأكيد أن العصر الجديد للنمو اللانهائي لا يمكن عكسه ببساطة لأن المعرفة لا يمكن القضاء عليها، هو نوع ما من الاستنباط الذي لا يتفق مع المقدمات. إذا لم يكن هناك طلب على مخزون معين من المعرفة، فإن حجم هذا المخزون يفقد مغزاه. في الاقتصاد العالمي اليوم هناك عرض هائل من المعرفة والتقنية لا يصل إلى العالم الثالث، لسبب بسيط هو أن الطلب هناك لا يكفي لجذبه. والسؤال الذي يفكر فيه أحياناً بعض المنظرين المغامرين هو: هل في مقدور هذا اللاتوازن المتنامي بين الأغنياء والفقراء أن يخلق في النهاية كوكباً مضطرباً، بحيث يمكن تهديد وجود الإمبراطورية نفسها يوماً ما؟ وهل يمكن لازدهار الإمبراطورية أن يجبرها على أن تمتص المصادر، بما في ذلك الموارد البشرية، من المناطق غير المتأثرة والمهمشة التي تؤوي مجموعات سكانية معادية للإمبراطورية، والتي قد تتحداها وقتها من الداخل كما التهم مرتزقة الإمبراطورية الرومانية قدرتها العسكرية؟

إن الإجابة عن هذين السؤالين ليست النقطة المهمة، ولكن الشيء الرئيسي الذي يجب أن نتذكره هو أن افتراض أن العرض وحده يحكم الازدهار شيء مضلل. فالطلب على القدر نفسه من الأهمية. ولكن في عالم مضطرب سياسياً مثل عالم اليوم، فإن اللاتوازن بين الطلب والعرض قد أخذ يتآمر لمنع ثمار "التقدم" من الوصول إلى معظم مواطني الكوكب. وهذا الواقع، بدوره، ربما يهدد استقرار الاقتصاد السياسي، خاصة بعد أن أصبح معولماً بما يكفي لتعايش كل من الحاجة والوفرة بصورة لصيقة جداً، وهذه هي الشروط نفسها التي تؤدي إلى تصاعد الحسد والغضب.

خاتمة

إذا كان عند روما درس تعطيه للعالم الحديث، فسوف يكون هكذا: إن محاولة تعزيز ثروة الدولة بينما يتم إضفاء الديمومة على هامشية المجموعات السكانية على تخومها، وخاصة عندما تكون هذه المجموعات السكانية أكثر عدداً من تلك التي في الأراضي الداخلية، هي وصفة للتوتر والنزعات المضادة للنظامية. وربما يكون من الانحياز تأكيد أن نشاط "الإغارة" من التخوم مجرد "بربرية"، ومن ثم غير متحضر. إجمالاً، سوف يكون من حق المرء أن يشكك على الأقل في مدنية نظام اقتصادي يستثني أربعة أخماس سكان الكوكب تقريباً من ثمار الازدهار الاقتصادي في القرنين الماضيين. إن القدرة على العزف على الأوتار بينما أجزاء من الكوكب تحترق من حولها لم تكن خطيئة مقصورة على روما القديمة.

أما بالنسبة إلى دول الخليج العربي، فبماذا ينذر كل هذا؟ إن بعض الاقتصادات الغنية بالنفط مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي ليست صناعية ولا نامية، تخطو خطوات كبيرة نحو أن تصبح اقتصادات عالمية كثيفة الخدمات. ومع ذلك، وفي ضوء نقص العمالة فيها، فربما تجبر على فعل ذلك مستخدمة إمدادات من العمالة من بعض أفقر المناطق في العالم. وحتى الآن، تم تقريباً احتواء التوترات. ومع ذلك، تظل المخاطر كبيرة عندما يستورد المرء إمدادات من العمالة تختلف ظروف معيشتها، وربما –بقدر أكبر من الأهمية– ظروف معيشة أحبابهم في الوطن عن البيئة التي يعملون فيها.

وهذا لا يعني أن المرء ينبغي أن ينتظر انفجارات التوتر داخل الدول المستقبلة وحدها ثم يعبر عن الرضا إذا ساد الهدوء؛ وذلك لأن هذا الفصل قد أكد أن الاضطراب الناتج من المرجح أن يتجلى أولاً في المنطقة الهامشية- تلك التي تصدر العمالة- ثم ربما يخترق المنطقة المستورِدة. وفي ضوء ذلك، ربما تجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين قد اكتشفوا دليلاً على أن رأس المال الفكري والمالي الذي يشكل كلاً من الحالتين القتاليتين الإسلامية والهندوسية في شبه القارة الهندية قد جاء من العمال المهاجرين في دول الخليج.[41] وبما أنها قادرة على نحت فضاءات مستقلة في بعض الدول التي جاء منها هؤلاء العمال، فإن الشبكات تحت-الدولة، وهي تتعايش عادة بطريقة ما مع سلطات الدولة، كانت قادرة على أن تخلق قواعد لعملياتها يمكن استخدامها في إعادة تصدير صراعاتها الخاصة.

وفي النهاية، فإن العبرة التي تستقى هنا تتلخص في أنه مهما كانت المسوغات الفكرية التي ابتُدعت لتفسير عالم يتسم باللامساواة المتطرفة، فإن العولمة التي تفشل في رأب الصدع بين الأغنياء والفقراء إنما تؤوي نزعات تدميرها ذاتياً. ولذا، فربما لا يكون العالم الأكثر عدالة مطلباً أخلاقياً فحسب، ولكن سياسياً أيضاً.

القسم الرابع

العولمة والأمن

الفصل الثامن

العولمة والنظام الدولي

حسن أبو نعمة

حتى نحدد أساس هذه المقالة عن العولمة، فمن الضروري تعريف هذه الظاهرة ومن ثم مراجعة تطورها. وهذا سوف يسهل مقاربة العولمة، لا بوصفها ظاهرة جديدة، ولكن بوصفها مرحلة متقدمة من عملية التشابك التي بدأت مع وجود المجتمعات الإنسانية نفسه.

إن الاعتقاد بأن العولمة كانت بارزة في معظم جوانب حياتنا يعود إلى حقيقة أنها قد وصلت مرحلة متقدمة في إزاحة الحواجز بين أقاليم العالم، والدول، والشعوب التي وجدت نفسها معرضة لتأثيرات، إما أننا غير مستعدين لفهمها أو نرفضها غريزياً خوفاً من عواقبها السلبية. بنهاية القرن العشرين، كانت العولمة قد أدت إلى إزاحة الحواجز التي مكنت في السابق كوكبة من الشعوب والأمم والدول والمجتمعات من الحفاظ على خصائصها المميزة. ومثل هذه الحواجز حافظت على الشخصية "الوطنية" والعادات والتقاليد والمعتقدات وأنماط السلوك والتاريخ والطموحات، التي وهبت كل جماعة إنسانية شخصيتها الفريدة.

إن البعض، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى دول أقل نمواً، قد أُخذوا على غرة بتأثيرات العولمة، بما أن الظاهرة لم تتطور داخل إطار عملي من صنع الإنسان لينظم العملية بطريقة تمكن الدول والمواطنين من التكيف معها وفهمها. وقد ساعد هذا في إزالة القناع فجأة عن حقائق الخلل العالمي، وشدد على الاختلافات بين من تقدموا ومن تخلفوا.

بناء على ذلك، في رد الفعل على العولمة، كانت هناك قلة من الاستجابات المتعقلة، أو الرغبة المسؤولة في التفاعل مع الفرص التي أصبحت متاحة فجأة. وفي المقابل، مال الكثيرون نحو الرفض والخوف والحذر، وتصوير كل شيء جديد على أنه تسلط وهيمنة الأقوياء والأغنياء على الضعاف والفقراء.

العولمة: التعريف والتاريخ

ما العولمة؟

بعبارة مبسطة، زادت العولمة التشابك بين أجزاء مختلفة من العالم؛ وهي حركة نحو التكامل والاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية والسياسية، إضافة إلى المجالات الحساسة أمنياً مثل المحافظة على البيئة، وتنظيم علاقات متشابكة ومتبادلة الصلة بين الشعوب والدول.[1]

تركز معظم تعريفات العولمة على جانب التشابك. وتُعرِّف الموسوعة البريطانية العولمة على النحو التالي: «العملية التي يمكن بها للتجربة [الإنسانية] في الحياة اليومية... أن ترعى معيارية التعبيرات الثقافية حول العالم». ولأن التجارب الإنسانية تشمل كمية بلا حدود من العمل والنشاط والحركة والتطور والمعرفة والاستكشاف والإنجاز، ولأنها تجربة دائمة النمو والتطور، فإن الشيء نفسه ينطبق على العولمة. نعم، نحن نمر بمراحل متقدمة من العولمة، ولكننا بعيدون جداً من بلوغ نهايتها. يتواصل التشابك، وعندما تصبح الأرض قرية صغيرة، فإن حوافز التشابك سوف تسرع بجهود البشرية للتشابك مع بقية الكون.

بدأ استخدام مصطلح "العولمة" في النصف الثاني من القرن العشرين، ولكن شاع استخدامه فقط في ثمانينيات القرن العشرين.[2] وفي الواقع، العولمة قديمة قدم الإنسانية. لقد نزع الإنسان بطبيعته نحو التحرك- ومثل هذه الحركية شرط ضروري للبقاء- في البحث عن المعيشة وتأمين ضروريات الحياة. وهكذا تحول الإنسان من الصيد إلى الزراعة، وفي

وقت لاحق إلى التجارة التي وفرت له فرصاً متلاحقة للاتصالات. ويوفر "طريق الحرير" خلال زمن الإمبراطورية المغولية مثل هذا الدليل. والنزعة الإنسانية الأخرى تتمثل في الرغبة في المغامرة والاستكشاف؛ مما دفع البشرية تجاه آفاق بعيدة وعوالم مجهولة. وهي أيضاً النزعة نفسها التي دفعت البشر تجاه الفضاء.

وفر طريق الحرير فرصاً للاتصالات والتفاعل. وفيما بعد، أدى التوسع التجاري الأوربي في القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى قدر أكبر من التكامل عندما استطاعت كلتا الإمبراطوريتين الإسبانية والبرتغالية الوصول إلى معظم أجزاء العالم. وأفضى اكتشاف المواد الخام والمعادن النفيسة الضرورية للصناعة، بكميات أكبر وبتكلفة أقل أو من نوعية أفضل مما كان متوافراً في العالم المتقدم، إلى عملية من التأثير المتبادل بين المناطق. وقد وفر ذلك للدول المتقدمة فرصة الاستثمار في اكتشافات جديدة في الخارج. ومن الطبيعي، أنه كان من الضروري المحافظة على هذه الاكتشافات والمكاسب، والتي اقتضت حماية استثمارات الزراعة أو التعدين، أو مصادر الربح الأخرى، ومن ثم تطورت النزعة الاستعمارية عبر التوسع، وزيادة الهيمنة السياسية، وتأسيس القواعد العسكرية على الأراضي الأجنبية. وبالتزامن مع ذلك، حافظت هذه العملية أيضاً على وسائل الاتصالات، وعززتها. وهذه التطورات كانت، ومازالت، من ضمن الجوانب الإيجابية والسلبية للعولمة.

وفي هذه المرحلة، بدأت بعض الوجوه الجوهرية للعولمة في البروز؛ البحث عن الربح وفرص الأعمال التجارية، والانتفاع من الموارد الطبيعية في الخارج، وتأسيس قواعد دائمة، وذلك في إطار علاقة منحت الأقوى في عاقبة الأمر قوة أكثر على الضعيف.

وفي وقت أكثر حداثة، قاد تقدم التقنية السريع بعد الحرب العالمية الثانية إلى تسهيل الاتصالات والحركة وسط مختلف شعوب وأمم العالم، ووفر فرصاً أعظم لنقل الأفراد والسلع، والقدرة على قطع مسافات أطول في وقت أقل.[3]

البداية

بدأ الإنسان صياداً، وبعدها أصبح مزارعاً، وفي عاقبة الأمر تاجراً. وقد تطلبت كل تلك الأنشطة الحركة إضافة إلى ملكية الأرض. ومع تزايد الطلب، وخاصة على أفضل الأراضي التي فيها أكثر الموارد جاذبية، اشتدت المنافسة لتزرع بذور النزاع، وتفضي إلى مصالح متناقضة، وإلى الحرب في عاقبة الأمر.

وبينما تطورت طبيعة الصراع مع تعزيز قدرات البشرية في العلوم والتقنية، وفي السيطرة على البيئة المحيطة، ظلت الظاهرة باقية. وهي تأخذ أحياناً شكل المنافسة المشروعة، والتي تنظمها القواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات والقوانين، ولكن غالباً ما تنتهك المنافسة الحدود الراسخة وتتطور إلى صدامات مسلحة وحروب.

وقد فشل الإنسان حتى الآن في خلق بيئة سياسية واجتماعية فعالة تتم فيها تسوية الخلافات والنزاعات بوسائل متحضرة وسلمية؛ وهذا هو السبب في أن الدول تستمر في اقتناء وتطوير الأسلحة والقدرات الدفاعية التي تصبح قوى عدوانية عندما تسوغ ذلك ظروف معينة.

في الأزمنة القديمة، كانت المسافة البسيطة كثيراً ما توفر حماية جزئية من العدوان كما تفعل الأراضي الوعرة والحدود الساحلية الطبيعية. وهكذا، كانت المجتمعات تميل إلى البناء في مناطق مرتفعة تطل على الأراضي المحيطة، وتسهل الكشف عن الأعداء. وكانت الحواجز الطبيعية مثل الأودية الواسعة والجبال العالية والأنهار وحتى السهول المكشوفة كلها تشكل طبقات من الحماية. وفي غياب مثل هذه الحواجز كان الناس يحفرون الخنادق ويبنون الأسوار والحواجز الرملية. وقد أدى ذلك إلى انعزال المجتمعات الإنسانية بعضها عن بعض، ماعدا الحالات التي يكون فيها الاتصال مطلوباً، سواء كان طوعاً في زمن السلم، أو كرهاً بسبب ضرورات الحرب.

كان القانون الذهبي هو المحافظة على التوازن بين العزلة والانفصال اللازمين للمحافظة على بقاء المرء من جانب، والاتصال والتفاعل مع الآخرين عندما يكون ذلك ضرورياً من جانب آخر. وكانت طبيعة هذا التوازن تحددها الظروف السائدة مع قدر أكبر من العزلة في أزمنة الحرب والنزاع، والمزيد من المشاركة خلال أوقات السلام. وكانت الأمم والمجتمعات الإنسانية تميل نحو تفضيل المزيد من العزلة عندما يكون الاعتماد على الذات ممكناً، والعكس بالعكس. برغم ذلك، لم تقض هذه العوامل على النزعة إلى الاتصال من أجل الاكتشاف والتعلم، والتي كانت موجودة بدرجات متفاوتة اعتماداً على الظروف.

وبينما كان الناس بداية مرغمين بالضرورة على التحرك، والاتصال، واكتشاف بيئات جديدة، ومجتمعات مختلفة، أسفرت المشاركة عن عملية متسارعة من التمازج الثقافي وتبادل الخبرات والتعلم والتدريس والتقليد. ومع ذلك، أنعش هذا بدوره روح المنافسة، وأدى أحياناً إلى تضارب المصالح أو الاختلافات على امتلاك الثروات أو الأراضي؛ مما أسفر عن نزاعات وحروب استدعت تطوير القدرات القتالية، سواء كانت دفاعية أو هجومية.

وفي مراحل متقدمة فيما بعد، خلقت هذه الظروف الحاجة إلى تنظيم العلاقات بين العديد من المجتمعات الإنسانية في شكل معاهدات أو اتفاقيات ثنائية، وصلت الذروة أخيراً في النظام الدولي المعاصر الذي يشمل القانون الدولي، والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمواثيق واللوائح التي تنظم عموماً الطريقة التي يتعامل بها الإنسان مع البيئة المحيطة، الإنسانية والطبيعية معاً.

صدمة العولمة

زمن القطبية الثنائية

قبل أن تتطور العولمة إلى الظاهرة المعروفة جيداً والخلافية التي هي قائمة اليوم، كان العالم منقسماً في معسكرين رئيسيين- أو ما أشير إليه "بالقطبين"- حافظاً على التوازن العالمي: قطب بقيادة الاتحاد السوفيتي يضم دولاً تحت نفوذه المباشر، وقطب آخر بقيادة

الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي. وكان القطب الأخير يشمل أيضاً دولاً اختارت أن تكون أعضاء فيما كان يعرف بـ"العالم الحر" مقابل العالم الشيوعي أو الاشتراكي بأنظمته الشمولية التي تحكمها أيديولوجيات داخلية النظرة خلف الستار الحديدي.

كانت نظرية الستار الحديدي، والتي وضعت قيوداً صارمة على حركة الناس، تقوم على العزلة التامة. وكانت العزلة تستلزم النزاع الفكري والعسكري، وسباقات التسلح المتسارعة، وتطوير أسلحة فتاكة بطريقة غير مسبوقة. وقد جاءت معها أيضاً بنزاع اقتصادي، فيما يتعلق بالنظرية والممارسة معاً، جعل التفاعل بين اقتصادات القطبين مستحيلاً. وقد أسفر ذلك عن توسيع الفجوة بين أساليب الحياة في القطبين سريعاً، فتراجعت في الجانب الذي يسيطر عليه السوفييت، ولكنها تقدمت سريعاً في الجانب الآخر مما أبرز التناقضات بين الاثنين بقدر إضافي.

ازدهرت الحرية في الغرب، وأعيد تعريف الحقوق، ووفرت للناس فرصة زيادة معرفتهم وتطوير مهاراتهم عبر استخدام كل الوسائل التي أتاحها التقدم المادي والروحي والفكري والاجتماعي. وفي مقابل ذلك، تناقصت مثل هذه القيم والفرص بالتزامن في الجانب الآخر من الستار الحديدي.

ومع نمو المؤسسات الديمقراطية في العالم الغربي، تطورت شخصيات الأفراد داخل إطار عملي كان يضمن الحقوق الكاملة والحرية التامة. وقد أقاموا علاقات مع الدولة والمؤسسات الحكومية، وطوروا الإجراءات الأمنية مثل المؤسسات القضائية المستقلة لحماية تلك الحقوق من أي اعتداء أو محاولة من جانب الدولة لتقليصها. وقد تعزز ذلك بالتركيز على حرية التعبير، والتي أدت بدورها إلى انتشار وتطور الفكر الثقافي والعلوم والبحوث والحوار والنقد ومراجعة المسَلَّمات. وقد ساهمت أيضاً في خلق الصحافة ودورها في رصد سلوك الحكام والحكومات وحشد الرأي العام ونشر الوعي ومساعدة الجهاز التشريعي في وضع التوازن الضروري بين الحكومة والمحكومين. وهذه التطورات، في مجموعها، أفضت إلى قواعد الحكم الصالح التي تجد قبولاً واسع النطاق اليوم.

كان مثل هذا التقدم غائباً في القطب السوفيتي الذي كان يتكون من أنظمة شمولية، وحكم الحزب الواحد حيث يكون للسلطة الحاكمة القول الفصل في كل الأمور، وكان الفرد مجرد متلقٍّ سلبي بلا سلطة أو حق في المناقشة أو الاعتراض أو التعبير أو التفكير. بعبارة أخرى، احتكرت الدول في المعسكر السوفيتي حقوق الأفراد وصادرت إنسانيتهم وحولتهم إلى أسنان في ماكينة أكبر تؤدي الواجبات المبرمجة سلفاً للمحافظة على الحد الأدنى من العمل الضروري للبقاء مثل الماكينة التي تتطلب فقط الوقود والصيانة الأساسية.

لقد تعهدت الدولة في العالم الحر أيضاً بمدى من الوظائف نيابة عن شعبها. ومع ذلك، فقد كانت الحكومة هيئة تنتخب لفترة محددة، وتعمل بالنيابة عن الشعب داخل إطار عملي من اللوائح والقوانين التي تضعها المجالس التشريعية. في عاقبة الأمر، للناس الحق في سحب ثقتهم بالحكومة إذا فشلت في أن تنجز بشكل كاف تلك الواجبات، أو انتهكت تفويضها، أو فقدت القدرة على العمل وفقاً للممارسات السليمة والحكم الصالح. والمفارقة تكمن في أن هذه الخصائص الديمقراطية كانت مشابهة لتلك التي يناصرها القطب السوفيتي ولكنها فقط لم تحدث في الممارسة.

وقبل أن نجري مقارنات إضافية بين هذين القطبين، ينبغي أن نثير نقطتين: أولاً، ربما تكون الديمقراطية أفضل إطار علمي للحكم استطاع العقل البشري ابتداعه حتى الآن، ولكنها ليست مثالية. فهي مازالت تمر بالنمو والتطور لكي تتخلص من عيوبها ووجوه قصورها. ثانياً، بينما يتمتع الفرد داخل الديمقراطية الحقيقية بقدر كبير من حرية الفكر والتعبير والإبداع والممارسات في الحدود القانونية مقارنة بنظيره في النظام الشمولي، فإن الديمقراطية لم تقدم للمجتمعات نظام حقوق مضموناً حقاً، فمازلنا نشهد انتهاكات في أقوى الديمقراطيات. ومازالت المجتمعات المزدهرة تحت حكم الأنظمة الديمقراطية تعاني أيضاً وجوه قصور غريبة، ومشكلات تخلقها أحياناً الرفاهية المادية، والانفتاح الفكري غير المنظم، وممارسة مفرطة للحريات تتناقض في أوقات مع المعتقدات والتقاليد، والعادات، وحتى مع المثل الأخلاقية والقيم الراسخة.

إن تقسيم دول العالم إلى قطبين، على جانبي الستار الحديدي، وصعوبة لم الطرفين معاً لتشكيل نوع من الحزمة المتجانسة قد سلط الضوء على الافتقار الأساسي إلى التجانسية بين الجانبين. وقد ساعدت الاختلافات التي لا تحصى بين هذين الجانبين في استطالة الانفصال. ومع ذلك، لم تكن الدول على كل جانب من الانقسام يطابق بعضها بعضاً. فعلى جانبي الستار هناك العديد من الاختلافات التي تناقصت تدريجياً بفضل أساليب الاتصالات الحديثة.

برغم ذلك، كانت هناك - ولاتزال - الكثير من الاختلافات بين أجزاء من العالم الغربي، ووسط الدول الغربية، والآسيوية، والأفريقية، أو الأمريكية اللاتينية. وكان الاختلاف الرئيسي، على أي حال، الحاجز النفسي بين القطبين الاشتراكي والرأسمالي. وقد بقيت هذه الاختلافات حتى اختفى الستار الحديدي مع الانهيار السريع والمفاجئ للاتحاد السوفيتي عندما وجد الناس من الجانبين أنفسهم مكشوفين أمام نظرائهم المقابلين.

التحول الكبير

أسفر سقوط الستار الحديدي عن مجتمعات اعتادت لعقود أنماطاً مختلفة من الحياة والممارسات ثم التقت فجأة وجهاً لوجه. وبما أن القواعد التي تحكم العلاقات بين هذه المجتمعات في وقت انقسامها كانت مختلفة عن تلك التي تقتضيها الظروف الجديدة، ولأنه لم يتم تعديل هذه القواعد؛ فقد أفضى الارتباك المحيط بالبيئة الجديدة إلى النظر إلى العولمة كظاهرة قد تفاقم الاختلافات الظالمة بين الشعوب والمجتمعات.

وكشفت الصراحة الجديدة التي حفزتها العولمة عن ثغرات ملموسة بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً. وكان من الطبيعي بالنسبة إلى الأخيرة أن تخشى أخطار الهيمنة. وهذا لأن القوي- ليس بالضرورة عسكرياً فقط- سوف يهيمن تلقائياً على الضعيف، فالاقتصاد القوي سوف يهيمن على الاقتصادات الأضعف، ويغزو الأسواق، ويزدهر على حساب فرص النمو في هذه الاقتصادات. ولكن هذه هي طبيعة المنافسة في

عالم بلا قيود. ولا يمكن أن يكون الحل أن نطلب من الدول المتقدمة أن تبطئ من تقدمها من أجل الضعفاء، بما أن المنطق يملي أن التقدم ينبغي أن يتواصل في كل حقل ممكن. ولا يمكن أن يكون الحل أن نطلب من الدول المتخلفة أن تقوم بقفزة مفاجئة إلى الحداثة لكي تتساوى مع الدول المتقدمة. هذه العملية يمكن أن تتقدم بالتدريج فقط مع التخطيط السليم، وتحت ظروف داخلية ودولية مواتية. ومن المهم هنا أن نشدد على وجود "ظروف مواتية" بما أنها تعني بيئة ملائمة للأقل تقدماً ليلحقوا بالركب. ولكن كيف سيلحقون أبداً بالركب حين تكون الفجوة بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً آخذة في الاتساع إلى الأبد؟ هذا أكثر المآزق التي نواجهها أهمية في محاولة تحقيق التوازن والعدالة وسط الدول.

وما ينطبق على الاقتصاد ينطبق أيضاً على التعليم والتقدم في مجالات الثقافة والسياسة وبناء المؤسسات المعاصرة والتطور التقني وتحديث المرافق التي تفي باحتياجات الناس. ومع ذلك، نجد أن التفوق في هذه المجالات يسهل الهيمنة، وهو أحد وجوه القصور الطبيعية للعولمة. وبطريقة مماثلة، نجد أن رفض العولمة والخوف منها رد فعل طبيعي تجاهها يجب أن يُتحمل ويُفهم في حدود إطار عملي موضوعي.

على سبيل المثال، في ساحة السوق كثيراً ما يهيمن منتج مرغوب على السوق، ويجذب اهتمام المستهلك، ويقلل فرص منتج مشابه في أن يباع، وربما يطرد حتى المنافسين من السوق تماماً، وهذا يمكّن مالك المنتج الناجح ويعزز تفوقه على منافسيه. ويمكن تطبيق هذا السيناريو على كل من التعليم والتقنية والإدارة والعلوم والآداب والثقافة والاختراع، وغيرها من الأنشطة الإنسانية والمجتمعية التي لا تحصى.

العالم العربي

شعرنا في العالم العربي، ربما أكثر من الآخرين، بضغط العولمة للأسباب التي ذكرت آنفاً، ولأسباب أخرى تميز المنطقة وشعوبها. لقد ألغت العولمة التقسيم السابق للعالم في معسكرين. وقد منعت القطبية الثنائية كلا القطبين، بغض النظر عن درجة ازدهاره وقوته

أو تقدمه من الهيمنة على الدول والمجتمعات الأقل نمواً في منطقة الآخر لأن قيادة كل جانب كانت توفر الحماية لأتباعه. ولم تشكل هيمنة قطب واحد على الدول والمجتمعات التي في مداره مأزقاً في ذاتها، ومع ذلك لم تكن أي هيمنة قادرة على عبور الحاجز بين المعسكرين نتيجة للعزلة التامة والاستقطاب والانفصال.

إن ما جعل العالم العربي أكثر حساسية تجاه غزو العولمة هو الطريقة التي أثرت بها سمات العصر الجديد على قضايا سياسية حيوية ترجع جذوها إلى بداية التحرر والاستقلال بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية. وعلى وجه التحديد، نسبة إلى حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى التي تبوأت القيادة في عالم معولم بعد أفول نجم "العدو" السوفيتي، وهي التي تسيطر كلية على التطورات- ليست فقط ذات الطبيعة السياسية- في المنطقة، وملتزمة بقوة بإسرائيل، فقد زاد القلق وحتى الخوف، من أن العولمة يمكن أن تصبح وسيلة لترتيب شؤون المنطقة بطريقة نهائية لا تعكس حقوق الشعوب وتطلعاتها، ولا تحقق العدالة. وقد أصبحت هذه القضية أكثر تعقيداً، وتمازجت مع نمو المخاطر الأمنية السائدة والعنف المتزايد والإرهاب، وفشل جهود معالجة الآثار السلبية للعولمة.

وتنسب ليلى شرف ردود فعل العرب تجاه العولمة، المتمثلة في الخوف والشك، إلى حقيقة أن الظاهرة قد «بدأت تدمر توازن القوى الذي اعتدنا أن نلجأ إليه من حين إلى آخر [كذا]. ويبدو الأمر وكأن العولمة قد فتحت الأبواب واسعة لهيمنة القوة العظمى المتبقية التي لم تفشل بدورها في أن تستعرض أمامنا قوتها العسكرية،والاقتصادية، وعلى نحو أكثر خطورة، الثقافية».[4] وتضيف:

> وأؤكد أيضاً أن العولمة قد فاجأت العرب بينما لم نكن على استعداد. وهذا لأن أول أدوات العولمة هي المعرفة وإنتاج المعرفة، ولقد كنا متخلفين في مثل هذا الإنتاج لقرون. والعولمة تتبنى التقنية المتقدمة لتعزيز قدراتها؛ ونحن مازلنا غير قادرين على إنتاج المعرفة أو رفع الاستفادة منها إلى المدى الأقصى في عملية التنمية. تلجأ العولمة إلى الإعلام الذي يبادر بالنشاط، ونحن نعتمد على الإعلام المقيد. وهي تسعى إلى توسيع فضاءاتها بإقامة

كتل اقتصادية، وأحياناً سياسية؛ ونحن مشتتون، ومفككون، بل حتى متنازعون أحياناً. وهي تعني التحرك إلى ما وراء حدود الدولة-الوطنية، ونحن ما نزال نحلم بدولة العرب الموحدة. وأخيراً وليس آخراً، فهي تتبنى حيوية التفاعل الثقافي وحرية الإبداع، ونحن نتبنى نظماً تربوية تحد مثل هذا التفاعل، ولا تشجع المبادرة والابتداع.[5]

النظام الدولي في عصر العولمة

الحلقات الجهنمية

من المؤسف أن حلقة جهنمية قد نمت حول قضية الهيمنة. وبينما نجد أنه من الحيوي تطوير قواعد جديدة لتنظيم العلاقات الدولية والإنسانية للحد من تأثير الهيمنة، فإن غلبة الهيمنة قد منعت بنفسها إقامة مثل هذه القواعد ونموها. وقد عوقت حتى القواعد القائمة؛ مثل القانون الدولي، ودور الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، وجد عالمنا نفسه بدون قوانين ملائمة بينما يقتضي الانفتاح وإزاحة الحواجز المزيد من التشريع. وهكذا تغير وجه العولمة، وكذلك رسالتها، من المشاركة ونشر الخبرة وتمكين أولئك الذين يعانون قلة السعة والمال والفرص من الاستفادة من قدرات وإمكانيات الآخرين إلى تقييد النجاح والامتيازات ومنع الآخرين من الاستفادة منها. بعبارة أخرى، لقد تغيرت رسالة العولمة إلى رسالة للهيمنة واستغلال الظروف والفرص الجديدة في غياب العدالة والنزاهة والقواعد السليمة للتفاعل.

ولأن هذا أثر أيضاً على الأوضاع والعلاقات السياسية، فقد تطورت حلقة جهنمية أخرى؛ لقد سهلت الهيمنة سيطرة الدول القوية على الدول الأقل قوة. وقد كشف هذا الظلم الذي تشعر به الأخيرة، والذي كثيراً ما تم التعبير عنه عبر العنف أو "الإرهاب" كما يُعرَّف على نطاق واسع. وبدوره شجع هذا العنف الإجراءات المضادة في شكل المزيد من السيطرة والقيود وانتهاك الحقوق الأساسية، والتي أنتجت بدورها مشاعر أعظم بالظلم. وقد تواصلت دورة الفعل ورد الفعل هذه في التصاعد بطريقة سلبية وخطيرة.

هذه بعض النتائج المباشرة للعولمة. وهناك آثار أخرى أعمق وأوسع، بمعنى تلك التي ترتبط بإعادة صياغة النظام الدولي، وتعريفات الدولة الوطنية والسيادة والحدود بالمعنى السياسي والسيادي بدلاً من المعنى الجغرافي والإقليمي. لقد اهتزت كل هذه المفاهيم، وكانت أحياناً على شفا الانهيار.

لقد نمت قضية السيادة ورسخت مع تأسيس دول مستقلة أقامت علاقات مع دول أخرى على أساس التبادلية، سواء في شكل مصالح أو حتى في شكل منافسة ونزاع وميول متناقضة. ولا يقتصر مبدأ التبادلية على التفاعل الدبلوماسي، بل هو في الواقع أكثر اتساعاً من ذلك؛ إذ تتبادل الدول ذات السيادة كل فعل إذا لم يكن لحماية مصالحها المتصورة، فعلى الأقل للمحافظة على الكرامة والمكانة، وتفادي اعتبارها ضعيفة.

قبل تأسيس أول منظمة دولية، كانت الدول تلجأ إلى القوة أو الضغط السياسي الفعال لكي تحل نزاعاتها، وقد تغيرت هذه المقاربة بعد أن أدركت الدول أن الحروب ليست هي الخيار الوحيد لتسوية المنازعات. وتأسس أول تشكيل دولي – عصبة الأمم – بعد الحرب العالمية الأولى استجابة إلى "مثالية" وودرو ويلسون الذي كان وقتها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فإن أسس النظام الدولي القائم ترجع قروناً سابقة إلى سلام وستفاليا في عام 1648. وكان هذا نتيجة لمعاهدات مونستر وأوسانبروك التي وقعت في السنة نفسها، ووضعت نهاية لحرب الثمانين عاماً وحرب الثلاثين عاماً. وقد تم الاتفاق الذي قاد إلى المعاهدتين بين الإمبراطور الروماني المقدس فرديناند الثالث هابسبيرج والأمراء الألمان وإسبانيا وفرنسا والسويد إلى جانب ممثلين للإمبراطورية الهولندية. وبعد أحد عشر عاماً، في عام 1659، أنهت معاهدة البيرينيز الحرب بين فرنسا وإسبانيا، واعتبرت جزءاً من سلام وستفاليا الكلي.

ويشير المؤرخون إلى عمليات التصالح هذه على أنها أساس النظام الدولي المعاصر (على الرغم من أن بعض المؤرخين يختلفون مع مثل هذه الاستنباطات المعممة).

والخوض في تفاصيل هذه الفترة القديمة وراء مجالنا الحالي. ومع ذلك، ولأغراض هذا الفصل، ينبغي أن نؤكد أن سلام وستفاليا كان ميلاداً للمبادئ الكبرى؛ وخاصة مبدأ سيادة الدولة، وحق تقرير المصير، والمساواة القانونية بين الدول، وعلى نحو أكثر أهمية، عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى. وهذا المبدأ، الذي أكدته كل الاتفاقيات الدولية اللاحقة على مدى أربعة قرون وأصبح جزءاً لا يجتزأ من نظام القانون الدولي، هو أحد المبادئ الرئيسية التي تعرضت للتهديد نتيجة لوجوه قصور العولمة.

عقب الحرب العالمية الأولى، أخطر كل الحروب وأكثرها فظاعة، حاول الرئيس وودرو ويلسون تأسيس نظام دولي. وقد قدم برنامجه الذي أصبح يعرف من ذلك الوقت بـ"النقاط الأربع عشرة"، والتي نصت الأخيرة منها على أنه «يجب أن تشكل جمعية عامة للأمم تحت مواثيق محددة من أجل منح ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي ووحدة الأراضي للدول الكبرى والصغيرة على حد سواء».

وعلى الرغم من أن "مثالية" ويلسون قد قوبلت بمعارضة متصلبة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى، فقد أفلحت، في آخر الأمر، في تأمين تأسيس عصبة الأمم، وتصالح الدول الأوربية في فرساي. وبعد انهيار عصبة الأمم مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، وُلدت الأمم المتحدة، ومازالت تعمل كمظلة دولية لحماية حقوق الدول، وتنظيم العلاقات الدولية بينها وفقاً لمواثيق وقوانين ونظم معرفة محددة. وهكذا كان من المفترض أن تستمر الأمور، ولكن الواقع كان مختلفاً كلياً؛ فالأمم المتحدة لا تؤدي هذا الدور الفعال، وهي غير قادرة على فرض إرادة المجتمع الدولي، والمحافظة على حقوق الدول الأعضاء، وفرض ميثاق الأمم المتحدة بطريقة نزيهة وعادلة، ووضع نهاية للحروب، أو تسوية المنازعات وفقاً للقانون. حقاً، لقد كان للعولمة دور رئيس في الكثير من ذلك، ولكنها لم تكن مسؤولة وحدها.[6] وكما كان الحال مع القوانين التي تأسست بموجبها عصبة الأمم، فإن ميثاق الأمم المتحدة لم يكن خلواً من وجوه الضعف، وأولها عدم المساواة بين الدول الأعضاء على الرغم من تأكيد الميثاق عكس ذلك.

مفهوم جديد للسيادة

بينما كانت دول العالم تناقش ميثاق عصبة الأمم، واجهت عائقاً كبيراً، وهو بالتحديد حقيقة أن الالتزام بأي ميثاق جماعي أو قواعد تطبق بالمساواة على كل الدول الأعضاء يستلزم تسليماً ضمنياً بدرجة معينة من السيادة. والسيادة، بلغة مطلقة، تعني حق الدولة في أن تعمل باستقلالية في كل الحالات، وتحت أي ظروف. والإذعان للقواعد الجماعية أو المواثيق، على أي حال، كان يعني أن الدولة ينبغي أن تستسلم لإرادة الأغلبية حتى إذا كان ذلك يتناقض مع رغباتها ومصالحها الخاصة. وهذا يضع جزءاً من الحق المطلق في السيادة في أيدي الأغلبية.

ولم يعجب هذا الوضع القوى "الكبرى" التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة. لم تعجبها فكرة أن قراراتها سوف تخضع لإرادة الأغلبية، والتي تتكون عادة من دول صغيرة وضعيفة أو غير مهمة لتصبح أكثر نفوذاً بعد أن تنضم إلى المنظمة الدولية. واستمر هذا المأزق يشكل أحد وجوه القصور الرئيسية في النظام الدولي، وقد تم الإقرار به رسمياً في شكل الفيتو (حق النقض)؛ وهو امتياز أسبغته القوى الكبرى على نفسها، في انتهاك صارخ لنص وروح الميثاق الذي يشدد على المساواة بين الدول الأعضاء. وهو يتناقض مع مبدأ الديمقراطية اللازمة كأساس للعدالة، ومع ضمان قوة القانون. والفيتو المسؤول إلى حد كبير عن شلل النظام الدولي المعاصر هو مجرد ضمان للقوى الكبرى أو العظمى لاستثناء أنفسها من قرارات الأغلبية. وحقيقة، يستخدم الفيتو داخل الإطار العملي لمجلس الأمن، ومع ذلك فإن قرارات الجمعية العامة، والتي لا يحق لعضو أن ينقضها، غير ملزمة كما يتم القبول بذلك على نطاق واسع. علاوة على ذلك، يمثل مجلس الأمن الهيئة الفاعلة في بنية المنظمة الدولية.

وكان هذا الخلل قائماً حتى قبل أن يتم الشعور بالتأثيرات التامة للعولمة على عالمنا المعاصر؛ وهذا هو السبب في أن الدمار قد تكثف. وأصبح الخلل أكثر خطورة مع سقوط القطب السوفيتي، والسيطرة الكلية لقطب واحد على مصير العالم.

لقد أشرت سابقاً إلى ترابطية التطورات السياسية والأمنية وتسارع العولمة. وقد ضخم ذلك وجوه قصور العولمة في الوقت الذي غطى على بعض مزاياها.

غزو العراق للكويت

كان أهم حدث في العالم العربي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي غزو العراق تحت حكم صدام حسين لدولة الكويت. وقد وفر ذلك للقوة العظمى الوحيدة في الساحة الدولية فرصة نادرة لتبني استراتيجية لم يكن هناك أي اختلاف حولها: مواجهة العدوان العراقي، وتحرير الكويت من الاحتلال، وتهدئة الخطر الذي يجسده العراق في المنطقة. وقد رحب بذلك المجتمع الدولي والعالم العربي (مع بعض الاستثناءات)، ووفر للولايات المتحدة الأمريكية فرصة لإثبات قيادتها العالمية. وقد مكنت طبيعة المهمة من بناء تحالف دولي على المستويات السياسية والعسكرية، أُسبغت عليه الشرعية عبر الأمم المتحدة، مما ضمن نجاح الحرب لتحرير الكويت وتدمير الجيش العراقي. وقد مكن الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً من فرض المزيد من الهيمنة العسكرية، إضافة إلى تعزيز هيمنتها التقنية والاقتصادية. وهذا الحدث التاريخي البارز كان فرصة علاوة على أنه اختبار؛ فرصة لكي تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية قيادتها، واختبار اجتازته؛ ونتيجة لذلك فقد رسخت قيادتها بلا منافس.

وعلى الرغم من أن التدخل في هذه الحالة قد كسب المشروعية الدولية في شكل قرارات متتالية لمجلس الأمن بالأمم المتحدة، فإن سابقة التدخل من أجل هذا الغرض المشروع- إضافة إلى أغراض أخرى في أحيان أخرى- قد تأسست.

التدخل الإنساني

مع انهيار الاتحاد السوفيتي، واختفاء مظلته الوقائية من فوق الدول التابعة له، بدأت عملية لتسوية قضايا إثنية ودينية قديمة في شرق أوربا والبلقان. اندلعت الحروب الأهلية،

وبدأ التطهير العرقي. وقد شهدت أفريقيا مذابح وحشية، وعانى الناس في أماكن أخرى من جراء القمع على أيدي السلطات الحاكمة. وقد أثار ذلك الإدانة على نطاق واسع، واتهام النظام الدولي بالإهمال والفشل في حماية ضحايا العنف والقمع والتعذيب. وأصبح وقتها ما يعرف "بالتدخل الإنساني" خياراً منشوداً.

في هذه المرحلة، بدأت الحدود السياسية تفقد صلابتها، شأنها شأن السيادة. وقد اشتدت المناظرة حول ما إذا كانت الدول القادرة على التدخل لها الحق في استخدام قوتها للتدخل نيابة عن الأقليات التي تتعرض للاضطهاد على أيدي أنظمة قمعية وطاغية أم ينبغي عليها تجاهل الإساءة الصارخة للأبرياء دون أن تهب إلى مساعدتهم بذريعة احترام السيادة، والإذعان لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقاً لمقتضيات القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومازال ذلك المأزق قائماً اليوم. على الرغم من ذلك، مع فقدان السيادة سمح الأقوياء لأنفسهم باغتصاب الضعفاء إما بالتهديد وإيقاع الدمار المباشر، أو فرض أوضاع بالموافقة أو بالإكراه.

لقد أصبح التدخل الإنساني- أو غير الإنساني حقاً- قضية بارزة في العلاقات الدولية الراهنة. وقد وفرت هذه الذريعة لبعض الدول فرصة لتسوية حساباتها مع أعدائها، ومازالت تستخدم دون اعتبار للقانون الدولي. وقد نتجت عواقب خطيرة وسلبية عندما أضحى القانون الدولي والنظام الدولي أدوات في أيدي الأقوياء لخدمة مصالحهم ورغباتهم السياسية. وقد عمل مجلس الأمن بالأمم المتحدة بسرعة، وبشكل حاسم، وقوي عندما كان ذلك يلائم مصالح القوى المؤثرة. بعبارة أخرى، لقد أصبح القانون الدولي انتقائياً، ومزاجياً، وخالياً من العدالة والحيدة.

وعلى المستوى غير السياسي وغير العسكري، فإن الاعتماد المتبادل بين الدول في كل من التجارة والشؤون الاقتصادية وحماية البيئة وتأمين ممرات النقل وتنظيم استغلالها

(مثل لوائح صيد الأسماك) أدى إلى تطور علاقات جديدة أذابت الحدود المتصلبة، وقللت أهمية الشخصية الوطنية المستقلة. وقد التقت المجتمعات لكي تتقاسم الكثير من السمات المتبادلة والمنسقة والمصالح المشتركة والرغبات المتلاقية لخدمة المصالح الجماعية. وهذه مزايا ينبغي التشديد على أهميتها بما أنها، في المدى الطويل، نتائج العولمة الأكثر استدامة وإيجابية.

نقطة تحول كبرى: الضربات الاستباقية

بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، برز عامل آخر في الطريق إلى الهيمنة السياسية والعسكرية، وتحديداً حق الدول في أن تشن هجمات استباقية ضد أولئك الذين يشكلون، أو يُعتقَد أنهم يشكلون، خطراً عليها. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة تناقض بوضوح القانون الدولي والمواثيق التي تنظم العلاقات بين الدول، فإنها لم تمنع اللجوء إليها كحق جديد في الدفاع عن النفس للدول التي تواجه التهديد، وقد وجه ذلك ضربة جديدة، وربما قاتلة، للقانون الدولي.

وبعد إسرائيل، كانت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الثانية التي تتبنى هذا النمط الجديد من السياسة الدولية. في الواقع، إن استخدام الدول للإجراءات الاستباقية لحماية أنفسها من خطر معين يمكن تفسيره وربما تبريره. فمن غير المتصور أن تحجم دولة عن القيام بواجبها عندما تلاحظ أن عملاً شريراً يتم التخطيط له ضدها أو ضد مواطنيها دون أن تحاول إحباطه. ألم يكن هذا جزءاً من الحق في الدفاع عن النفس على الرغم من أنه استباقي؟ أيكون من الأفضل بالنسبة إلى الدولة أن تنتظر حتى يقع الخطر، وعندها تكون أي استجابة متأخرة جداً؟

تكمن المشكلة هنا في ضرورة إثبات الخطر، وهذه مهمة صعبة للغاية. ففي غياب الدليل الحاسم على أن الضربة الاستباقية مبررة تماماً بناء على أحداث لا يمكن دحضها،

فإن أي إجراء استباقي سوف يكون عدواناً لا مبرر له. إن حق الأمم في أن تقوم بضربات استباقية بناء على تقديراتها الخاصة للخطر سوف يتحول وقتها إلى سلاح في أيدي أي دولة لمهاجمة دولة أخرى تحت هذه الذريعة. وهذا ما حدث بالفعل في حالة العراق بعد أحداث 11 سبتمبر. وتماماً كما وفر غزو العراق للكويت فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لكي تقود تحالفاً للرد على العدوان، وتحرير الكويت، ومن ثم تبرهن على قيادتها وهيمنتها، فإن أحداث 11 سبتمبر وفرت لإدارة بوش فرصة لتسوية الحسابات القديمة مع العراق باسم مكافحة الإرهاب والدفاع "الاستباقي" عن النفس. لقد أصبح واضحاً أن العراق ليس له علاقات من أي نوع مع المنظمة الإرهابية التي خططت ونفذت الهجمات على نيويورك وواشنطن، وأن العراق لم يكن يصنع أسلحة الدمار الشامل لكي يضعها تحت تصرف الإرهابيين كما ادعت إدارة بوش في مرحلة التحضير للحرب على العراق. وقد أصبح واضحاً أن قرار شن الحرب على العراق قد اتخذ قبل وقوع تلك الأحداث التي استخدمت لتبريره.

ويستشهد جوردون براثر بقول وزير المالية السابق بول أونيل «ملاحقة صدام كانت الموضوع 'أ' بعد عشرة أيام من تنصيب [جورج دبليو بوش] وقبل ثمانية أشهر من أحداث 11 سبتمبر». وقد ذكر ذلك في مقال له بعنوان «تمكين حروب بوش العدوانية»[7] لكي يثبت أن الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني جاءا إلى السلطة باحثيْن عن عذر لإسقاط صدام حسين، ووفرت أحداث 11 سبتمبر هذا العذر. ويصف المقال بالتفصيل كيف أقامت الإدارة الأمريكية آنذاك التبرير للحرب على العراق على ذريعة استباق نقل الأسلحة النووية العراقية إلى الإرهابيين، وكيف تعاون الإعلام في ترويج حجج ذلك الغرض.

وعلى الرغم من النتائج الكارثية للحرب، وكشف مسوغاتها الخادعة والزائفة، فإن عدم توازن القوى مازال في صالح الأقوياء على حساب القانون الدولي والعدالة والمنطق. وقد ساعد كل هذا في مواصلة تبني المعايير المزدوجة.

وبعد أن أصبحت المعايير المزدوجة هي السمة المميزة للسلوك الدولي، فإنها أعطت عملياً هذا الحق، رغم أن ذلك غير قانوني، للأقوياء وحدهم. ومن ضمن نتائج السعي إلى اقتناء قدرات أعظم، دائماً نجد قدرة الأقوياء على فرض القواعد التي تسمح لهم بتحقيق ما يرغبون فيه تتعاظم، بينما يفقد الضعفاء بشكل أساسي الحق في الدفاع عن أنفسهم والقدرة على ذلك. وهذا يعني ببساطة أن الحجة الفائزة دائماً هي حجة الطرف الأقوى بغض النظر عن درجة خطئها، وحجة الضعيف سوف تستبعد بغض النظر عن درجة صحتها أو عدالتها.

لا يوجد طرف وحيد له القوة لردع الولايات المتحدة الأمريكية عن شن ضربات استباقية للقضاء على أي تهديد تدعي أنها تواجهه. وعلى الرغم من قلق الدول من أن هذا قد يدفع إلى تقهقر عالمي وإلى "قانون الغاب"، ويفضي إلى انهيار النظام الدولي برمته، وبغض النظر عن الخوف من أن هذا "الحق" ربما يصبح سلاحاً للعدوان (باسم مكافحة التهديدات المحتملة حتى وإن لم توجد مثل هذه التهديدات) في أيدي أي دولة ترغب في تسوية الحسابات القديمة، فلم يتخذ أي عمل، دولي أو إقليمي، لمنع تطور هذه الظاهرة.

وقد كانت الحرب على العراق مثالاً فاضحاً على سوء استخدام مبدأ الضربات الاستباقية. ويقف العالم بأجمعه اليوم شاهداً على العواقب الوخيمة لهذه الحرب غير القانونية، وغير المبررة، وغير العقلانية. وتواجه المنطقة اليوم تهديدات مشابهة بالضربات الاستباقية ضد دول أخرى؛ مثل إيران وسورية، وربما مرة أخرى حزب الله في لبنان.

إذا استمرت الدول القوية في الإصرار على فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية باسم الدفاع عن النفس، أو مكافحة الإرهاب، برغم وجود القانون، فسوف ينزلق العالم بسرعة إلى قانون الغاب. وهذا ينذر بمستقبل مليء بالعنف، والفوضى الإقليمية والدولية، والتفسخ.

عواقب النظام الدولي المعولم

ما مدى مسؤولية العولمة؟

هل العولمة مسؤولة عن كل ذلك؟ الإجابة: نعم ولا في آن معاً. لقد زادت العولمة بالفعل انكشاف مختلف مناطق ودول العالم بعضها لبعض. وقد منح ذلك منتهكي القانون الدولي فرصة الاستفادة من غياب الإجراءات الوقائية للسعي وراء إشباع رغباتهم وترويج مصالحهم. وقد بدؤوا باللجوء إلى القوة والعدوان والتهديدات والطغيان، بغض النظر عن أي فائدة مشتركة، أو قانون دولي، أو أمن وسلامة العالم. إن من يملك القوة قادر على فرض كل أشكال الهيمنة. وهذه هي الحال في الحقيقة؛ ففي غياب القانون والاحترام الكافي له، تقع الأغلبية تحت التهديد، وتختفي الجوانب الإيجابية للعولمة. وفي الاقتصاد العالمي، يغدو الأثرياء أكثر ثراء، ويصبح الفقراء أكثر فقراً. والذين يتمتعون بالازدهار يزداد ازدهارهم بينما يزداد تخلف المتخلفين، وتتصاعد مشاعرهم بخيبة الأمل والغضب واليأس. وربما تخرج الأمور بشكل حلزوني من السيطرة مما يؤدي إلى العنف والأعمال اليائسة، وخاصة عندما تكون هناك أسباب أخرى أيضاً، وتستمر الحلقة الجهنمية الآنفة الذكر في النمو.

وكما يقول السياسي والأكاديمي البرازيلي كرستوفام بوارك في كتابه *Golden Curtain: The Shocks of the End of the Twentieth Century and Dream of the Twenty-First* **الستار الذهبي: صدمات نهاية القرن العشرين وحلم القرن الحادي والعشرين**، «بينما نجد أن التكامل السريع للعالم مفاجأة سعيدة للبشرية، فإن تفكك المجتمع الإنساني داخل القرية العالمية شيء مروع»، ويقول إن القرن الماضي قد شهد وجوه عدم مساواة واسعة الانتشار، وخلق تفككاً اجتماعياً غير مسبوق.[8]

أنستمر في طريق التفكك والفوضى الاجتماعية نتيجة لانهيار النظام العالمي، والافتقار إلى احترام القوانين بالرغم من أنها أبعد ما تكون عن المثالية، ولكنها كانت تستخدم لإدارة

العلاقات بطريقة حفظت تنظيم شؤون هذا العالم؟ أم سيستيقظ عالمنا ليلم بما نزل به، ومن ثم يوقف التدهور؟ ولكن كيف؟

الوضع الحالي

إن العولمة عملية مستمرة، ولا توجد طريقة لإيقافها. حقاً، ينبغي ألا نفكر في إيقافها بما أن ذلك سوف يعطل تطور الإنسانية، ويعيق مسار التاريخ. والمطلوب، بدلاً من ذلك، أن نتكيف مع متطلبات العولمة حتى نكون قادرين على السيطرة على وجوه القصور فيها، واستغلال فوائدها. لم يحدث ذلك؛ بل إن ما يحدث في الواقع عكس ذلك تماماً.

إن العالم مثل عائلتين كانت تفصل بينهما ذات مرة حواجز لا يمكن تحريكها تماماً مثل الجدر بين الغرف المختلفة في المبنى. في إحدى الغرف كانت تعيش أسرة غنية وقوية وذات نفوذ. وفي الغرفة الأخرى كانت تعيش أسرة فقيرة معوزة وضعيفة. وبما أنه كان هناك جدار بين الأسرتين، لم تكن أي منهما تدرك أحوال الأخرى، ومن ثم لم تكن تتأثر بها. وفجأة سقط الحائط، ووجدت الأسرتان أنهما مكشوفتان لبعضهما؛ فرأت الأسرة الفقيرة ترف وثروة وراحة وازدهار ووفرة ودفء وسعادة الأسرة الثرية. ومن الناحية الثانية، شهدت الأسرة الثرية بؤس وعوز وحرمان وجوع وبرودة وتعاسة الأسرة الفقيرة. وعلى الرغم من ذلك، وفي مواجهة هذا الوضع الجديد، لم تهب الأسرة الثرية لمساعدة الأسرة الفقيرة ورفع بؤسها، أو تضييق الفجوة بينهما بما يلاءم الوضع الجديد، والذي يتطلب التفكير في مشاعر ومصالح الآخرين، والمشاركة في مصائبهم، والسعي للتخفيف عنهم باسم العلاقات الودية والتعاونية والمحترمة. بدلاً من ذلك، تفاخرت الأسرة الثرية بترفها فقط لكي تفاقم مأزق الأسرة الفقيرة، وتعمق إحساسها بالظلم. علاوة على ذلك، استخدمت الأسرة الثرية امتيازاتها لتستغل بطريقة تثير الأسى أفراد الأسرة الفقيرة، وتعطيهم أقل من حقهم في الرواتب لكي تزيد ترفها على حساب جيرانها. وبينما كان الحائط قائماً، اعتادت الأسرة الفقيرة أن تكتفي بالقليل الذي تحصل عليه،ولكن مقارنة بما

لدى الجار الجديد، لم يعد ذلك كافياً ألبتة. ويمكن أن تتخيل الآن الوضع الجديد بكل العداء والكراهية اللذين خلقهما.

هذا المجاز يحاول أن يبسّط الوضع المعقد لعالمنا المعاصر، ولكنه يقدم صورة مصغرة لما يحدث في عالمنا. في هذا العالم المعاصر، أخذت الحدود تنهار. وأوربا مضت أخيراً في طريقها للاتحاد الحقيقي. والاتحاد الأوربي، وهو مثال سامٍ لنا في العالم العربي، قد بُني على الإزاحة التدريجية للتفاوت والاختلاف، لا على المحافظة عليهما ونشرهما. والتحدي الأكبر بالنسبة إلى أوربا الغربية كان انهيار حائط برلين الذي كان يفصلها عن شرق أوربا. ولم يكن من السهل بالنسبة إلى أوربا الغربية فتح أبواب التكامل بدون أن تعالج وجوه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والمعيشي الهائل بين الطرفين. وقد كان ذلك هو الدرب الذي اختارته أوربا من البداية، ووضعت خططاً شاملة لإذابة الاختلافات بعد إزاحة الحواجز. لقد نجحت التجربة الأوربية في كل مراحلها على الرغم من أن الطريق أمامها مازال طويلاً. وتتعامل أوربا مع مواردها على أساس أنها للجميع. وفي دولنا، على أي حال، تم تعزيز الحدود، ويختفي الناس في كل بلد وراء الحواجز خوفاً من التكامل والوحدة. وهذا بالطبع الاستثناء لا القاعدة، وسوف تهزمنا العولمة بينما نحن مازلنا غير مستعدين للتكيف معها، مما سيجعل فترة التكيف الضرورية أطول.

وإضافة إلى التفاوت والاختلافات جاءت الهيمنة فقط لكي تجعل الأمور أسوأ. وفي غياب النظام الدولي، دخلنا مرحلة من التفكك والفوضى السياسية.

ما القواعد الجديدة؟

إذا قبلنا بالتكامل التدريجي وإزاحة الحواجز بيننا كدول وشعوب، فإن أول متطلب وأبسطه سيكون التوزيع العادل للثروة والفرص والامتيازات التي تعامل العالم كقرية مادمنا قبلناه بهذه الصفة، والتفاعل مع مصائر العالم ككل. ويتطلب العيش معاً في قرية واحدة النزاهة والمساواة، فهناك ما يكفي لجعل الاقتسام ممكناً دون حاجة إلى تضحيات كبرى من جانب أولئك الذين يملكون أكثر من الآخرين.

وإذا كان هذا يتطلب التضحية بالهوية الوطنية المتصلبة، فإن ذلك ينبغي يكون من أجل نظام دولي فعال وعادل وقادر على حماية حقوق ومصالح الجميع دون تحيز وظلم وانتقائية، أو معايير مزدوجة. فقط تأسيس مثل هذا النظام الدولي سوف يصلح العلاقات الدولية، ويقضي على شبح التهديد المستمر للدول الصغيرة والأقل قوة وابتزازها، ويمكّنها من مواصلة حياتها ونموها في مناخ شرعي من الأمن والسلامة.

لن يكون هذا العالم قادراً على التغلب على وجوه ضعفه واختلاله ما لم يلجأ إلى تطبيق القانون وإدارة العدالة ومحاربة الظلم ونبذ العدوان. لن تكون هناك حاجة إلى سباق التسلح الجديد الذي نشهده الآن، وسوف تتطهر العلاقات بين الشعوب من شوائب الكراهية والغضب والرفض والإدانة. سوف نتغلب على الشراك الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والبيئية، وسوف تشجع التنمية، وسوف تنتصب بنية كل السمات الرفيعة للحضارة، وسوف تزدهر العلوم والمعرفة، وسوف تزهر القدرات الإبداعية للبشرية، وسوف نمضي نحو المزيد من التكامل، والمشاركة الطوعية، وسوف نضع الحروب تحت السيطرة، ونتحاشى عواقبها ومصائبها.

إن كمية المال التي صرفت حتى الآن على حرب العراق وعلى النزاعات العبثية الأخرى تكفي لتحقيق الجزء الأكبر من طموحات التنمية، والتغلب على الكثير من مشكلات العالم. وبدلاً من ذلك، أنفق المال في وضع أسس الشر والدمار، ونشر الظلم والعنف والاضطراب. وهذه في الحقيقة خسارة مزدوجة اخترناها بدلاً من ربح مؤكد ومتزايد. إن هذا هدر للمال والحياة وقدرات الإنسان وطاقاته؛ فالحرب لم تحقق شيئاً، ولم يفز أحد.

في الواقع، لقد زرعت الحرب بذور الطائفية، وعمقت الكراهية، وعززت الإرهاب، ونشرت الاضطراب، وارتدت بعملية التقدم سنوات إن لم تكن عقوداً كاملة. إن العولمة نفسها ليست مسؤولة عن ذلك. إنها طريقتنا في التعامل معها، واستخدامها بأكثر الطرق بشاعة.

الفصل التاسع

الأصولية الدينية والإرهاب

سيبستيان جوركا

وُجد كل من الأصولية الدينية والإرهاب منذ فجر التاريخ. ومع ذلك، فإن الأصولية الدينية- بعكس الإرهاب- ليست شيئاً سيئاً في ذاتها. والأصولي ليس إرهابياً بالضرورة، وإن كان من الممكن أن يصبح إرهابياً. وقبل مناقشة الوضع الراهن الذي نجد أنفسنا فيه، يجب أن نحدد بدقة ما سوف نناقشه. إن تعريف الأصولية بسيط نسبياً، غير أن تعريف الإرهاب ليس كذلك. إن مادة "أصولية" في موسوعة الإنترنت المتزايدة الرواج ويكيبيديا، والتي تغطي صفحات عدة، تبدأ بربط هذه الكلمة الإنجليزية fundamentalism بحركة في البروتستانتية في أمريكا الشمالية بدأت في مطلع القرن العشرين كرد فعل على الحداثة. ومع ذلك تمضي المادة لتقرر بصور صحيحة أن:

> مصطلح [الأصولية] يستخدم الآن بصورة أكثر اتساعاً، وغالباً ببساطة، كمصطلح عاطفي ازدرائي.
>
> ... في استخدامه الأوسع، بلغة عامة، يعني التمسك الصارم بأي مجموعة من الأفكار الأساسية أو المبادئ، أو حسب كلمات قاموس أمريكان هيرتيدج *American Heritage Dictionary* «حركة دينية عادة، أو وجهة نظر، تتصف بالعودة إلى المبادئ الأصلية، والتمسك الصارم بهذه المبادئ، وغالباً عدم التسامح مع الآراء الأخرى، ومعارضة العلمانية».

وفي المقابل، فإن تعريف الإرهاب أكثر صعوبة، على الأقل بطريقة موضوعية تجد قبولاً واسعاً. لقد ظلت الأمم المتحدة تحاول لأكثر من 30 عاماً إقرار تعريف يمكن أن يحظى بتصديق إجماعي من أعضاء الجمعية العامة، ولكنها فشلت في ذلك مراراً بسبب عوامل سياسية في الغالب، ومعظم هذه العوامل يلخصها المثل العتيق: «المقاتل من أجل

الحرية من وجهة نظر البعض، إرهابي من وجهة نظر البعض الآخر». ومن المؤسف أن هذا "الكليشيه" هو في الواقع أكذوبة، وأكذوبة لاأخلاقية بأكبر قدر، استخدمت لتبرير بعض أكثر أعمال العنف شناعة. يجب أن نكون قادرين على رسم خط بين الأصولي غير العنيف- أو حتى الناشط غير المؤمن- وبين الإرهابي. وبمنتهى البساطة، يتم عبور هذا الخط عندما يقرر الأول أن يؤذي هدفاً أعزل باسم قضية ما. ونتيجة لذلك، أطرح التعريف العملي الآتي للإرهاب «استخدام العنف (أو التهديد به) بواسطة طرف لا يتبع لدولة ضد أولئك الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم باسم غاية سياسية، أو أيديولوجية، أو دينية».

ونتيجة لذلك، يجب أن نكون واضحين في أنه لا يوجد شيء "خطأ" بشكل جوهري في أن تكون أصولياً سواء إسلامياً أو يهودياً أو مسيحياً. ويتم عبور الخط عندما يستخدم الفرد العقيدة لتبرير التسبب في أذى الآخرين الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم.

وكما في الجملة الشهيرة فيما يتعلق بالموت والضرائب، هناك عنصر آخر للوجود الإنساني نعتمد على أن يكون دائماً معنا، وهو فيما يرتبط بهذه المناقشة: ظاهرة النزاع المسلح العام. إن أي مناقشة لأهمية الأصولية والإرهاب في عالم اليوم المعولم يجب أن تبدأ بفهم السياق الأوسع للنزاع. ومهما بلغ مدى إيماننا بالمؤسسات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، أو انتشار الحقوق الإنسانية الأساسية عبر الكرة الأرضية، تبقى حقيقة أن تاريخ البشرية هو سلسلة من قصص الحرب أكثر منه سرداً لقرون من السلام تتبعها قرون أكثر من السلام. وهذا حقيقي حتى اليوم، وحتى فيما يسمى العالم المتحضر أو المتقدم. لقد شهد القرن العشرون نزاعين عالميين، وقد انبثق كلاهما من أوربا، وكلاهما كان يُعَد الأخير من نوعه. ومع ذلك، فحتى بعد القضاء على خطر الرايخ الثالث، وبعد أن بدأت أوربا الغربية تتبنى ما سمّاه روبرت كاجان على نحو ذائع الصيت «عالم كانطي [نسبة إلى الفيلسوف كانط] من السلام الأبدي»، تبقى حقيقة العقود التالية من تهديد الحرب النووية بين الشرق والغرب تلوح بشكل كبير. وما إن تبدد ذلك التهديد الماحق حتى بدأ الناس على عتبات أوربا نفسها في قتل بعضهم بعضاً بأعداد هائلة، ببساطة لأن "العدو" يتحدث اللغة الخطأ،

أو ينتمي إلى مجتمع ديني آخر. وقد اقتضى الأمر مما يسمى الغرب "المتحضر" أو "المتقدم" أربع سنوات ليضع نهاية للقتل الجماعي في يوغسلافيا السابقة، وبحلول ذلك الوقت كان على الأقل 400 ألف شخص قد ماتوا. كان هذا في قلب أوربا قبل 12 عاماً فقط.

وبينما لم تتناقص نزعة الإنسان نحو قتل رفيقه أو رفيقته في الإنسانية (كما أوضحت ذلك بجلاء الجزائر والصومال ورواندا ودارفور)، بدت تسعينيات القرن العشرين وكأنها استراحة للغرب من دموية القرون السابقة، على الأقل بلغة سيناريوهات الحرب التقليدية. وبينما كانت الأجزاء الأقل تقدماً من العالم لاتزال رهينة العنف القبلي السالف مستخدمة أكثر الطرق قِدماً وفظاظة، خطط المفكرون الاستراتيجيون في العالم الأول مع أفول نجم الاتحاد السوفيتي وعقب حرب الخليج الأولى لواقع جديد. ومع التخفيف من تهديد الدمار المتبادل المؤكد، فقد تم التأكيد على أننا الآن في بيئة ما بعد التهديد الحديث.

لقد قُدِّم الكثير من النظريات التي تتعلق بأي نوع من النظام العالمي الجديد قد أخذ يتطور، وكانت أكثر نظريتين شهرة هما صدام الحضارات لصمويل هنتنجتون، ونهاية التاريخ والإنسان الأخير لفرانسيس فوكوياما. وعلى الرغم رواجهما- قيل بعد عقد إن نظرية هنتنجتون كان لها تأثير كبير على إدارة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية- فإن هذين الأستاذين الكبيرين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لم ينجحا حتى في تكوين كتيب لعالم ما بعد الحرب الباردة؛ دليل للعصر الجديد من شأنه أن يقنع أغلبية صناع القرار الغربيين.

خلال السنوات الأربعين الماضية، منذ حصار برلين وما بعد ذلك، كان هناك "صمغ"[1]- كما أشار إلى ذلك فيليب جوردون- أبقى الغرب في اتفاق، وكان يعني أن البرتغال، على سبيل المثال، لها تصور التهديد نفسه الذي لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا والمملكة المتحدة. كان هذا الاتفاق الفوقي على كونية التهديد الذي يطرحه اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ودوله التابعة المستعمَرة كفيلاً بأن يسمح لبرقية واحدة

كتبها دبلوماسي أمريكي مقره في موسكو أن تشكل في عاقبة الأمر السياسات الأمنية والخارجية المستقبلية لكل دول الناتو. إن برقية جورج كينان المصنَّفة، والتي حللت نقدياً في المقالة المجهولة التي نشرت في مجلة *Foreign Affairs* فورين أفيرز «مصادر السلوك السوفيتي»[2] قد ترجمها "حكماء" الإدارة الأمريكية ما بعد الحرب إلى مبدأ شديد البساطة. وذلك المبدأ الذي سمي باسم الرئيس ترومان كان احتواء التهديد الشيوعي، ومنع سقوط متسلسل لمزيد من الدول في مجال نفوذ اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. وكانت قوة المبدأ تكمن في بساطته. وكان كل جندي، وكل عميل في المخابرات، وحتى المواطن العادي في العالم الحر، يفهم هذه الاستراتيجية الكبرى. فهي لم تكن ترتيباً معقداً سرياً ناتجاً من مفاوضات سياسة القوة التي تتعلق بتوازن القوى. كان العدو معروفاً، وكانت نيته واضحة، وبسبب طبيعتها العالمية، فقد كانت تمثل خطراً على شعوب العالم الحر. ومن الممكن تبسيط مهمة الكل على نحو إضافي: يجب أن يمنع الغرب الحرب العالمية الثالثة إذا كان ذلك ممكناً، وإذا لم يكن كذلك، فينبغي أن يكسب الغرب الحرب العالمية الثالثة.

ولكن الغرب تلقى في ذلك الوقت أعظم هدايا أعياد الميلاد في التاريخ الحديث؛ ففي 25 كانون الأول/ ديسمبر 1991، ودون أن تطلق رصاصة واحدة عبر الستار الحديدي، انتهى وجود إمبراطورية الشر. لقد تقسمت إلى 14 دولة حديثة الاستقلال، كان بعض منها موجوداً من قبل، والاتحاد الروسي الجديد الأصغر كثيراً. وعلى الرغم من أن الاتحاد الجديد لم يكن في وضع يحول فيه نفسه من ديكتاتورية إلى ديمقراطية ليبرالية عاملة بين ضحية وعشاها تحت قيادة رئيسه الجديد بوريس يلتسن، فقد أعلن الكرملين رسمياً أنه لم يعد يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفاءها في الناتو أعداءه (وعند نقطة ما تحدث يلتسن عابثاً عن دخول روسيا في حلف الناتو!) ونتيجة لذلك فقد كان السؤال: من أجل أي غاية نبقي على أصولنا الدفاعية المتقدمة؟ من- أو ما- هو العدو في عالم ما بعد الحرب الباردة؟

عشية حرب الخليج الأولى، عندما كان واضحاً، ليس فقط من الأحداث الجارية في موسكو، ولكن من سلسلة من تغيير الأنظمة والثورات المخملية في أوربا الوسطى، أن

الشيوعية الروسية قد لفظت آخر أنفاسها، كان جورج بوش الأب يحضِّر لإلقاء خطاب على جلسة مشتركة للكونجرس، عنوانه: «نحو نظام عالمي جديد». وعلى الرغم من أن العبارة كانت تنسب إلى أمثال الرئيس وودرو ويلسون، وحتى رئيس الوزراء السوفيتي الأسبق ميخائيل جورباتشوف (الذي استخدم العبارة نفسها عندما كان يخاطب الجمعية العامة في الأمم المتحدة قبل سنتين فقط في كانون الأول/ ديسمبر 1988)، فإن الفكرة سوف تنسب بشكل ثابت إلى بوش الأب.

وقتها كان المفهوم قد تعرض للنقد من قبل كل من اليسار واليمين، مع اتهام الرئيس ووزير خارجيته جيمس بيكر بغموض السياسات. لكن الفكرة لم تكن تخلو من بعض الصحة، بما أن الخطاب قد فصَّل الدور الأصيل للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قائداً للمجتمع الدولي، واحتمالات الشراكة بين واشنطن وموسكو التي تستهدف رفد الأمم المتحدة بالطاقة، وتأمين الديمقراطية عالمياً، وصعود المصادر الاقتصادية للنزاع مقابل المصادر الأيديولوجية، وحاجة دول مثل ألمانيا واليابان إلى أن تتحرر استراتيجياً. على الرغم من ذلك، وكما كشف ذلك الرئيس بوش، فإن هذا لم يكن بالتأكيد مبدأً يمكن حتى أن يقترب من بساطة سياسة الاحتواء ودقتها. في الواقع لا يمكن بحق تسميته مبدأً.

ونتيجة لذلك، ينبغي مقاربة القضايا الأساسية للمصلحة القومية والأمن القومي بطريقة مختلفة من قبل دول الغرب. فبدون خطر عالمي، فإن التهديدات سوف يتم التعامل معها بحسب الشكل الذي تتخذه إذا أخذت شكلاً. وكان أول تهديد، بالطبع، قد طرحه صدام حسين وغزوه للكويت. ورداً على هذا العمل العدواني، جمعت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً طارئاً من القوات، من الناتو وغير الناتو (وحتى دول حلف وارسو بما أن حلف وارسو لم يُحَلَّ حتى بضعة أشهر لاحقة في صيف عام 1991) لمواجهة القوات العراقية المحتشدة. وبعد أن تمرنت لعقود على سيناريو كئيب للحرب في أوربا على أراضي الألمانيتين، ويتضمن قتالاً مطولاً في مسرح عمليات خربته الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، فإن هذا التحالف من الدول الغربية والشرقية والعربية والأمريكية الجنوبية

وحتى الأفريقية طرد القوات العراقية الضخمة التي كانت تحتل الكويت وتهدد المملكة العربية السعودية في حملة برية دامت أقل من 100 ساعة، ولم تشهد أي استخدام لترسانة أسلحة الدمار الشامل التي كان صدام حسين قد صنعها.

وبينما كان الجنرالات والمخططون العسكريون سعداء باستنتاج أن الحروب التقليدية المستقبلية ستكون آمنة، وبتأكيد منفعة دبابات المعارك الرئيسية، فإن الحقيقة كانت تتلخص في أن عملية درع الصحراء كانت تمثل الشيء الشاذ في تسعينيات القرن العشرين. وكان من المقضي به أن تزداد قائمة التحديات الأمنية، التي سوف تشمل قريباً التهديدات الجديدة إضافة إلى التحديات التي تم إحياؤها من جديد. وقد شهد ذلك العقد الجيوش الغربية ووكالات الأمن القومي وهي تحاول التغلب على تحديات متنوعة مثل التطهير العرقي، والهجرة الجماعية، وانتشار تقنية أسلحة الدمار الشامل والمعرفة الفنية المرتبطة بها، والجريمة المنظمة، والدول المارقة. ومعاً، أثبتت هذه وغيرها من تهديدات نشأت أنها متنوعة جداً، ولا يمكن التنبؤ بها بحيث يستطيع مفكر واحد من طراز كينان أن يبتدع مبدأ واحداً جديداً لما بعد الحرب الباردة يكون مفيداً وبسيطاً بشكل جميل، كما كان مبدأ الاحتواء.

ثم جاءت الأحداث الدراماتيكية في 11 سبتمبر 2001. في صباح ذلك الثلاثاء عانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر هجوم إرهابي دُوِّن من قبل في السجلات. ففي غضون أقل من ساعتين استطاع عملاء تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن قتل عدد من الناس أكثر مما استطاع الجيش الجمهوري الأيرلندي وعصابة بادر ماينهوف قتلهم خلال ثلاثين عاماً، وبالتزامن مع ذلك جعل قطب الرحى المالي للعالم يتوقف تماماً.

وإذا كان نيكيتا خروشوف قد توعد ذات مرة "بدفن" الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه لم يعمل قط بموجب ذلك التهديد. لكن أسامة بن لادن تمكن من فعل شيء لم يستطع اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية القوي ولا الرايخ الثالث تحقيقه: القتل الجماعي للأمريكيين على التراب الأمريكي. وفي الأيام والأسابيع التالية، أصبح من الواضح بقدر

متزايد بالنسبة إلى الكثيرين أن الارتباك الاستراتيجي في تسعينيات القرن العشرين قد اختفى إلى جانب برجي مركز التجارة العالمي التوأمين. وحل محل المجموعة السابقة من التهديدات المنخفضة المتنافسة خطر جديد مكتفٍ ذاتياً مساوٍ للدب الأحمر. لقد حل محل التهديد العالمي للشيوعية والاتحاد السوفيتي ما وصفه تشارلز كروثامر بالتهديد الوجودي للفاشية الإسلامية.[3]

وفي اليوم التالي مباشرة أنفذ مجلس شمال الأطلسي، أعلى هيئة لصنع القرار في الناتو، مؤقتاً المادة الخامسة من ميثاقه التأسيسي- معاهدة واشنطن. وتقرر المادة الخامسة، وهي جوهر الناتو والمادة التي تجعل الحلف منظمة دفاع جماعية، أن الهجوم على إحدى دول الناتو يعتبر هجوماً على الكل، وأن كل أطراف المعاهدة ينبغي أن تتخذ الخطوات الضرورية رداً على ذلك. كان إنفاذ القانون مؤقتاً، بما أن هناك متطلباً يقضي بأن يكون مصدر الهجوم خارج الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى ليس نتيجة لأطراف داخلية. ومع ذلك، تم استيفاء هذا المتطلب بعد أسابيع قليلة لاحقاً عندما قدم نائب وزير الخارجية ديك آرميتاج لزملائه في الناتو اعتراضات وكالة الأمن القومي المصنَّفة للاتصالات، والتي كانت تربط الخاطفين بعناصر القاعدة في أفغانستان. وبعدها أصبح الإنفاذ قانوناً دائماً وتاريخياً. وكان الشيء الغريب الوحيد يتمثل في السيناريو الذي تم فيه إنفاذ المادة.

قبل أكثر من خمسين سنة عندما كان من كتبوا مسودة معاهدة واشنطن يحضِّرون نص هذه الوثيقة الأكثر أهمية والمحكمة عادة، فعلوا ذلك برؤية واضحة جداً للطوارئ المستقبلية. وخلال كتابة مسودة المواد الأربع عشرة إبان محاولة ستالين خنق القطاعات الغربية لبرلين ودمجها في إمبراطوريته في ألمانيا الشرقية، كان المتطلب واضحاً. وقد جاء في تقرير التقديرات الغربية بطريقة خاطئة أن الأصول العسكرية للاتحاد السوفيتي كانت أقوى بكثير مما هي عليه بالفعل، وأنه إذا لاحت الفرصة، فإن ستالين سوف يأمر الوحدات السوفيتية المنتشرة في كل أوربا الوسطى والمنطقة المحتلة في ألمانيا الشرقية بشن

حرب خاطفة على أوربا الغربية الضعيفة (تماماً كما فعلت قوات دفاع هتلر قبل سنوات قليلة سابقة). ونتيجة لذلك، كان على التحالف العسكري-السياسي الغربي أن يدخل ضمانة بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تهب إلى المساعدة العسكرية (وحتى النووية) للقارة في حالة حدوث مثل هذا الهجوم.

هذا الوعد- الذي وصفه مارشال الجو البريطاني السابق اللورد تيموثي جاردن بأنه أكبر الخدع في التاريخ العسكري الحديث- سوف يصبح أساس التوازن الاستراتيجي بين الشرق والغرب. كانت أوربا الغربية أقل عدداً وأقل تسليحاً مقارنة بقوات حلف وارسو المستقبلية. ونتيجة لذلك، فقد علم الكرملين بوضوح من نص معاهدة واشنطن أنه إذا قام بعمل ضد الدول الحرة إلى الغرب من الستار الحديدي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف ترد، وبالأسلحة النووية إذا دعت الضرورة. ومن حسن حظ الغرب- والعالم- لم يحتج مجلس شمال الأطلسي قط إلى إنفاذ المادة الخامسة ضد اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، ولم تحتج الولايات المتحدة الأمريكية قط إلى أن تفي بوعدها السياسي والعسكري.

ولكن الواقع الغريب يتمثل في أن أول مرة لإنفاذ المادة الخامسة كانت تحت ظروف على النقيض كلياً من تلك التي استشرفها مؤسسو الناتو. كان السيناريو في الأصل يقوم على أن تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدات عسكرية ضخمة إلى دول أوربا الغربية إذا هوجمت بواسطة القوات التقليدية (العسكرية) لأي دولة عدو (اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية) والدول التابعة لها (دول حلف وارسو). وفي 12 أيلول/ سبتمبر 2001، أنفذ مجلس شمال الأطلسي المادة الخامسة بعد أن نفذ طرف لا يتبع لدولة (القاعدة) هجوماً غير تقليدي (إرهابياً) على الولايات المتحدة الأمريكية. وكان كل عنصر في السيناريو الجديد هو الوجه المقابل لما كان الناتو قد خلق من أجله. لم تكن القاعدة عضواً في حلف وارسو (والذي كان وقتها قد مات منذ زمن طويل)، ولم تكن حتى دولة-وطنية. ولم تكن أدواتها أفواج مشاة أو صواريخ (SS-20) البالستية،

ولكن كانت مشارط ورق بلاستيكية، وغازاً مسيلاً للدموع، وطائرات جمبو مدنية. ولم تكن تواجه القوات المسلحة الأوروبية في منطقة فولدا جاب في وسط ألمانيا، ولكنها كانت تقتل مدنيين عُزَّلاً في نيويورك وواشنطن، وفي السماء فوق فيرجينيا. علاوة على ذلك، تبين أن الأمر ليس حالة الدول الأوروبية في الناتو وهي تهرع إلى مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، بما أن العمليات العسكرية ما بعد 11 سبتمبر في أفغانستان (وبعد سنتين في العراق) لن تنفذ تحت علم الناتو، ولكن تحت السيطرة الحصرية للبنتاجون ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

أعدو جديد؟

لقد نُشر الكثير من المعلومات الخاطئة عن عدو أمريكا الجديد. وحتى إذا تجاهل المرء لحظةً نظريات المؤامرة العبثية الكثيرة، والتي تكون أحياناً بذيئة، التي تزعم أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أو الموساد كانت متورطة في هجمات 11 سبتمبر، أو أن القاعدة في الواقع تلفيق من خيال المحافظين الجدد، فإن الحقيقة هي أنه بمجرد وقوع تلك الأحداث الشنيعة، وحتى اليوم، تشبعت الإنترنت بمعلومات مضللة تتصف بالتعمد وعدم الدارية معاً، وتملأ الموجات الهوائية وشاشات التليفزيون آراء من يسمون "خبراء الإرهاب" الذين لم يسمعوا قط، مثلاً، بخالد شيخ محمد أو سيد قطب قبل عام 2001. وفيما عدا استثناءات قليلة على مدى السنوات الست الماضية، تظل الحقيقة تتلخص في أن المراجع الحقيقيين في "العنف السياسي"- وهو المصطلح الذي يفضل الدارسون إطلاقه على الإرهاب- تظل تلك الحفنة من الخبراء الذين كانوا موجودين قبل 11 سبتمبر، والذين كانوا يحرثون الحقل لعقود قبل ذلك؛ أناس مثل البروفيسور ستيفن سلُون من جامعة تمبل، جَدّ دراسات الإرهاب، ومخترع محاكاة الهجمات الإرهابية، أو بريان جنكنز من مؤسسة راند، وهو ضابط سابق في القوات الخاصة، وربما يكون أفضل متحدث جماهيري في هذا التخصص، وقد سك الملاحظة الجديدة الخالدة التي تتلخص في أن

الإرهابيين أقل اهتماماً بموت الكثير من الناس، ولكنهم أكثر اهتماماً بأن يكون هناك «الكثير من المشاهدين»،[4] أو فكرة الإرهاب بوصفه نوعاً من المسرح.

إن التحدي الذي واجه هؤلاء الخبراء، ومازال يواجههم اليوم، هو مسألة درجة اختلاف العدو الجديد. وبينما قد يكون الساسة على جانبي الأطلسي مازالوا مختلفين حول قضية كيفية تعريف الإرهاب، ويتجادلون حول أي الأدوات ربما تكون الأفضل في الاستخدام ضد العنف السياسي، أو كيفية الوفاء بالتوازن بين استخدام القوة وأدوات فرض القانون والدبلوماسية، يظل هناك سؤال محرق: إلى أي مدى يختلف أسامة بن لادن وشبكته القاعدة عن عشرات المنظمات الإرهابية التي حاربناها في الماضي، وهل نستطيع أن نستخدم أدوات واستراتيجيات مكافحة الإرهاب نفسها التي أثبتت نجاحها في السابق؟ ومع أن الحرب الباردة ربما كانت تعرَّف بموجب المواجهة النووية بين الشرق والغرب، والانقسام السياسي للعالم في المواجهة بين الشيوعية والديمقراطية، فقد كان يتهددنا الكثير من الأطراف التي لا تتبع لدولة، التي كانت ترى أن قتل الأبرياء أو المسؤولين العُزَّل أداة سياسية قابلة للاستمرارية.

كان أول خصيصة للقاعدة تُلاحظ، بوصفها شيئاً غير مألوف أو متجدداً، هو العنصر الديني. إذا نظرنا في الزمن بعيداً بما يكفي إلى الوراء- لأن الإرهاب ربما كان ثالث أقدم مهنة بعد البغاء والجاسوسية- فسوف نجد أكثر مما يكفي من الأمثلة للعنف المدفوع دينياً، من قبل أطراف لا تتبع دولة؛ فمن متعصبي فلسطين الإنجيلية إلى رجل الجبل وطائفة الحشاشين، وعبر الزمن إلى طائفة اللصوصية Thuggee cult في شبه القارة الهندية، هناك كوكبة من الأمثلة لجماعات كانت تقتل لدوافع دينية. ومع ذلك، لا يُفهم هؤلاء الأعداء بوصفهم أهدافاً لسياسات مكافحة الإرهاب الحديثة. مثل هذه الأدوات شكلتها وأثرت فيها بطريقة استثنائية التجربة الغربية مع جماعات في القرن العشرين مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي، وجماعة الباسك الانفصالية، أو القوات المسلحة الثورية في كولومبيا (FARC).

ومع أن هناك استثناءات قليلة، فإن الأغلبية الساحقة للجماعات الإرهابية التي شكلت سياسات مكافحة الإرهاب الغربية الحديثة يمكن وصفها باعتبارها أطرافاً سياسية أو براجماتية. والحالة النهائية التي كانت هذه المنظمات ترغب في تحقيقها كانت تربط بينها طبيعتها السياسية والإقليمية. فمقابل كل عصابة مثل عصابة بادر ماينهوف التي لها أهداف كونية مضادة للغرب، هناك اثنتا عشرة جماعة إرهابية أو أكثر تمتلك حالة نهائية واضحة جداً في أذهانها، ترتبط بأراضٍ محددة، أو تحقيق حق تقرير المصير أو مزيد من الاستقلالية (سواء كان ذلك في شمال إسبانيا بالنسبة إلى إيتا، وضم أيرلندا الشمالية بواسطة أيريا (أيرلندا الشمالية–Eire) بالنسبة إلى الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت، أو خلق دولة يهودية مستقلة في حالة الهاجانا وإرجون). وحتى أكثر جماعة إرهابية عربية شهرة في أواخر القرن العشرين، منظمة التحرير الفلسطينية، لم تعرف في الأصل بناء على رأي ديني عن العالم، ولكن بناءً على رغبة في حق تقرير المصير الفلسطيني، إضافة إلى تدمير إسرائيل.

وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن الطبيعة السياسية لهذه الحالات النهائية، وحقيقة أن مثل هذه الغايات في الغالب حقيقة واقعية ويمكن تحقيقها؛ مثل خلق إسرائيل، والقدر الأعظم من الاستقلالية الذي منح لأيرلندا الشمالية في اتفاقية بلفاست- لا يمكن أن تسوغ استخدام التكتيكات الإرهابية. على الرغم من ذلك، فإن هذه على وجه الدقة هي الرسالة التي حاول ياسر عرفات نقلها خلال خطابه الشائن وهو مسلح في الجمعية العامة بالأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، وهي أنه إذا كانت القضية عادلة، فإن كل الإجراءات مسموح بها؛ قتل الأطفال رائع مادام هدفك خلق دولتك الخاصة.

على الرغم من الحكمة التقليدية المتعلقة بالمقاتلين من أجل الحرية، والإرهابيين -كما أشرت سابقاً- ينبغي أن يوفر أي تعريف للعنف السياسي تمييزاً بين المجموعتين. الإرهابي إرهابي لأنه في محاولته بلوغ الغاية لا يستبعد أي هدف. والذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم هم أرفع الأهداف قيمة بالنسبة إلى الإرهابي؛ لأنه عن طريق قتلهم ينشر الخوف (الرَّهب) على أفضل وجه في المجتمع الأوسع. أما المقاتل من أجل الحرية أو رجل حرب

العصابات فهو شبه جندي يهاجم فقط أولئك الذين يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، سواء كانوا جنوداً، أم شرطة، أم قوات شبه عسكرية. وهذا هو الفرق بين المفجر الانتحاري الذي يقتل الزبائن في محلات البيتزا في تل أبيب، ووحدة المليشيا التي تهاجم نقطة تفتيش محصنة بشدة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية في قطاع غزة. وكلا الطرفين ربما يكون مقاتلاً من أجل القضية نفسها- فلسطين الحرة والمستقلة- ولكن الأول يفعل ذلك بأدوات الإرهابي، والثاني يفعل ذلك بأدوات المقاتل من أجل الحرية.

وبناء على ذلك، فالقاعدة بكل وضوح جماعة إرهابية، ولكنها ليست جماعة براجماتية أو سياسية على نحو كلاسيكي، أم هي كذلك؟ للإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن يمتلك المرء فهماً واضحاً لما يرغب في تحقيقه ابن لادن وأتباعه. لقد سك البروفيسور سلُون، وهو يراقب- قبل 11 سبتمبر بوقت طويل- البعث الهادئ وغير المعلن للإرهاب الديني الدافع، مصطلح "الإرهاب غير الإقليمي"،[5] وكان يرغب في أن يوضح بهذا المصطلح النمو في أعداد الجماعات التي لم تكن تعرف بقضية محددة جغرافياً (مثل الاستقلال أو استقلالية منطقة محددة).

إذن ماذا ترغب، أو كانت ترغب، القاعدة في تحقيقه عبر سلسلة الهجمات القاتلة ضد المدنيين من أول هجوم على مركز التجارة العالمي في عام 1993، ثم تفجيرات السفارات في شرق أفريقيا، وفظائع 11 سبتمبر اللاحقة؟ هل هذه الجماعة تحدد بالدين أكثر من السياسة؟ هل هي محددة جغرافياً؟ يبدو أن تصنيف الفاشية الإسلامية يعني ضمناً دمج الاثنين معاً إضافة إلى منظور عالمي، ولكن هل هذا التصنيف دقيق؟

عند هذه النقطة تخدم الأنا الخاصة بابن لادن الباحث بشكل جيد؛ فخلافاً للتنقلات الهائمة الغامضة والنادرة نسبياً للإرهابيين من أمثال أولريك ماينهوف، فإن تصريحات ابن لادن كثيرة ومفصلة، ولا يحتاج المرء إلى أن يكون متخصصاً في اللغة العربية أو لغوياً لكي يحدد الأفكار الداخلية لقائد الإرهاب. وبفضل بقايا خدمة معلومات الإذاعة الخارجية

للحكومة الأمريكية، يمكن لأي شخص (له وظيفة رسمية يؤديها) أن يقرأ بالإنجليزية العدد الضخم لتصريحات ابن لادن منذ أن أصبحت القاعدة فاعلاً دولياً. فهذا القائد المعتد بذاته ليس رجلاً خجولاً، فالعقد الأول من المواد (1994-2004) التي جمعتها خدمة معلومات الإذاعة الخارجية يصل إلى نحو 300 صفحة مترجمة. وبعد قراءة ما يزيد على تسعين من التصريحات والنسخ طبق الأصل للمقابلات، ينبغي أن يكون المرء قادراً على أن يرسم صورة كاملة للحالة النهائية التي يرغب بن لادن في تحقيقها. والمشكلة الوحيدة تتمثل في أن الصورة فسيفسائية. صحيح أن الصورة مفعمة بالدين في مجموعها، ولكنها في الوقت نفسه تفيض بمذاق سياسي أو براجماتي واضح. وأفضل مثال على هذا الخليط المكون من رأيين عن العالم هو تصريح شريط الفيديو المسجل مسبقاً الذي أعطاه ابن لادن لقناة الجزيرة لكي يبث فقط بمجرد شن العمليات العسكرية الواسعة النطاق ضد أفغانستان (7 تشرين الأول/ أكتوبر 2001). وفي معظم التصريح، يتحدث ابن لادن عن الدافع الديني، والهدف العالمي الإطلاقي لإعادة خلق خلافة أصولية ثيوقراطية ضخمة من شأنها أن تعيد العالم العربي-الإسلامي إلى الدرب الحق الذي رسمته حياة الأجيال السلفية المبكرة من العقيدة المحمدية؛ عالم لا يكون فيه الغرب هو الثقافة المهيمنة، ولا تظل فيه السياسة والقانون والعقيدة منفصلة، عالم يكون فيه القائد الديني هو القائد السياسي أيضاً.

هذه الأنواع من التصريحات هي بالتحديد ما قاد الكثيرين إلى وضع ابن لادن وأتباعه في فئة منفصلة عن الإرهابيين الكلاسيكيين في النصف الثاني من القرن العشرين. وعلى الرغم من أن الجيش الجمهوري الأيرلندي ربما كان قد قال إنه يمثل كاثوليكيي أيرلندا الشمالية، فإن ضم أيريا (أيرلندا الشمالية) للشمال كان غاية سياسية صافية؛ وبذلك فقد كانت على نحو مهم غاية مفتوحة للتفاوض بين الجيش الجمهوري الأيرلندي (شن فين) وبين الحكومة البريطانية. مقابل ذلك، من شبه المستحيل أن نرتئي أي مفاوضات سياسية بين القاعدة وبين عدوها، الغرب، حول غايتها النهائية المنشودة. من الواضح أن تدمير

حضارتنا لصالح خلق إمبراطورية إسلامية أصولية تضم أراضي يملكها الغرب الآن (مثل الأندلس) ليس موضوعاً تناقشه مجموعة الثماني أو الناتو خلف أبواب مغلقة مع أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، ومن الواضح أن الموقف هو موقف "هم ونحن" كما كانت الحرب الباردة.

ومع ذلك، فمن المؤسف أن الصورة ليست واضحة المعالم بهذا القدر، لأنه في الثواني الأخيرة من البث التلفزيوني (كما في عمليات بث أخرى كثيرة) يغير ابن لادن مساره؛ فعندما يتوعد في نهاية تصريحه بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تعرف السلام أبداً ما لم «تغادر كل جيوش الكفار أرض محمد»،[6] وحتى تكون هناك فلسطين حرة ومستقلة، فإن ابن لادن يحول نفسه مؤقتاً بطريقة سحرية من الإرهابي الملهم إلى سياسي أو براجماتي. ومع ذلك، فإن الهدف الفوقي المتمثل في خلق خلافة عالمية أصولية بعد تدمير الحضارة الغربية يضع ابن لادن بثبات في معسكر الإرهابي الملهم. والسؤال الآن هو: بعد أكثر من خمس سنوات لاحقاً، أين نقف؟

الحملة الراهنة على الإرهاب: هل نحن ننتصر؟

مع الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت في صالح الحزب الديمقراطي بشكل حاسم، وخسائر الولايات المتحدة الأمريكية في العراق التي فاقت عدد من قتلوا في 11 سبتمبر، ونشر تقرير مجموعة دراسة العراق، برزت توقعات كبرى في واشنطن ووسط العواصم الحليفة بأن السنتين الأخيرتين من رئاسة بوش سوف تشهدان تغييرات مهمة في كيفية شن "الحرب العالمية على الإرهاب"، وبناء على فحص التطورات في حملة مكافحة الإرهاب منذ عام 2004، والمناقشات الأخيرة مع الذين لهم مسؤولية عملياتية تتعلق بعناصر محددة في الحرب على الإرهاب في الإدارة الأمريكية، يمكن للمرء أن يقدم تقريراً عن بيانات الميزانية الاستراتيجية حتى اليوم، إضافة إلى التكهن بالأشهر القليلة التالية. بإيجاز، من الواضح أن الإدارة قد قررت أن تعترف بفشل المبادئ

والاستراتيجية الراهنة، وقد أعطت البنتاجون وقادة الميدان مهلة كبيرة لكي يعيدوا ابتكار المقاربة الأساسية للحرب على الإرهاب.

قبل 48 ساعة فقط من استقالته بعد الانتخابات النصفية، تسربت مذكرة من دونالد رامسفيلد إلى صحيفة *New York Times* نيويورك تايمز. وكوثيقة مهمة مصنفة تسربت في وقت شديد الاضطراب في السياسة الأمريكية، فإنها لا توفر رسماً مطمئناً لليقين في التفكير الاستراتيجي وسط أعلى مستويات صناع القرار في واشنطن. والوثيقة الموجزة هي أكثر قليلاً من قائمة تسوق، تتكون من 21 بديلاً أو خياراً مختلفاً، وبعضها كان وزير الدفاع السابق يقف ضده بقوة، مثل تعاظم أعداد القوات في العراق، وأخرى كان يبدو أنها تفتقر إلى أي فوائد واضحة للأهداف الكلية للسياسة الأمريكية لدمقرطة العراق التي أعلنت سابقاً مثلاً، اقتراح إزاحة الدعم والقوات الأمريكية من المناطق "غير المتعاونة" بقدر أكبر في العراق.

وفي ضوء الافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بأي الخيارات ينبغي اتباعه، فإن الكثير بناء على ذلك كان متوقعاً من التقرير والتوصيات التي نشرتها مجموعة دراسة العراق المكونة من الحزبين. ومع ذلك، فإن تقرير مجموعة دراسة العراق كان يجعل قراءة الأرقام وحدها شيئاً صارخاً: 3000 قتيل أمريكي، 21 ألف جريح، 3000 قتيل عراقي شهرياً في المتوسط، وتكاليف الفساد التي قدرت بـ 5–7 مليارات دولار سنوياً، مع 150 ألف برميل من النفط تسرق يومياً. وتقدر الفاتورة الإجمالية للتدخل بـ 400 مليار دولار أمريكي، أو 8 مليارات دولار أمريكي شهرياً. واقتراحات التقرير الرئيسية؛ هي سحب كل الألوية المقاتلة خلال 15 شهراً، والإبقاء فقط على قوة حماية ووحدات للتدريب والدعم، وتزامن تولي القوات العراقية وظائف الأمن الداخلي، وتعزيز الحكومة المركزية في بغداد، مع انحياز شديد نحو المركز الفيدرالي، وإضعاف استقلالية المناطق العراقية، وضم سورية وإيران في عملية بسط الاستقرار.

ومع ذلك، فإن تقرير بيكر-هاملتون في مجموعه يقترح أفكاراً جرت حولها سلفاً مناظرة لعدة أشهر (مثل تقسيم العراق)، ولا يمكن أن يقال إنها تمثل إسهاماً جديداً في الجدل حول إعادة التفكير في السياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب. ومن ناحية ثانية، تشي بعض التوصيات بشيء من عدم الاعتبار "للاستراتيجية الكبرى" التقريرية للحرب العالمية على الإرهاب؛ فمثلاً فكرة بدء مفاوضات مع إيران وسورية، وهي دول صنفت في السابق على أنها أعضاء في "محور الشر"، أو أنها "دول مارقة" تعاكس كلياً سياسة المحافظين الجدد الخاصة بإعادة تشكيل المنطقة برمتها، وهي سياسة كانت تقودها وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس تحت عنوان الدبلوماسية التحويلية، وهي سياسة تشدد على التقويض النشط للدول التي لا تعتبر ديمقراطيات ليبرالية، وليس الاعتراف بها كشركاء في المفاوضات.

وهكذا فقد اعتبر المعلقون تقرير مجموعة دراسة العراق أنه «كتاب وصفات مضطرب» يُظهِر ثقة مفرطة بموثوقية المفاوضات في البيئة الدولية (ما بعد التدخل)، وفي قوة وزارة الخارجية، أو مجلس الأمن القومي في إضفاء الاستقرار على المنطقة عبر الدبلوماسية في ضوء أن إيران غير مهتمة بوضوح بالسلام، وأن سورية تشجع حركة التمرد في داخل العراق وخارجه. ولم يذكر إلا القليل عن الحاجة المحتملة إلى المصالحة الداخلية، أو رغبات مجلس النواب. ويبقى أصعب الأسئلة: هل يمكن للمرء أن يرتئي دولة-وطنية عراقية واحدة وقوية تشمل ثلاثة مجموعات متنوعة من السكان كل منها يرغب في الهيمنة على الأخرى، أو الانفصال في أفضل الحالات (مثل الأكراد)؟

ونتيجة لذلك يمكن للمرء بشكل مبرر أن يسأل: ما هي أهداف الاستراتيجية الأمريكية ضد الإرهاب؟ أو السؤال الأكثر صعوبة: أهناك في الحقيقة مبدأ على الإطلاق يشكل القوة الدافعة للحرب على الإرهاب. وإحدى المشكلات الأولى في الإجابة عن أي من السؤالين تتعلق بلغة المصطلحات، أو التصنيف. وعلى الرغم من أن إدارة بوش قد تكبدت الكثير لكي تؤكد على نحو متكرر الارتباط بين العراق والإرهاب الدولي، وثابرت

على التصريح بأن سياساتها يدفعها ببساطة المنطق البسيط الذي يتلخص في أن محاربة الإرهابيين في الشرق الأوسط أفضل من محاربتهم في الوطن- فالحقيقة أن المرء يستطيع، بل ينبغي، أن يفصل الجهادية السلفية ذات القدرات العالمية عن مسرح العمليات، أي العراق، إذا كان ذلك فقط من أجل أسباب عملياتية واستراتيجية. في الحالة الأخيرة يمكننا بشكل معقول أن نتحدث عن حرب داخلية من أجل الهيمنة القومية تشنها مجموعات إثنية ودينية متميزة، تدعمها أحياناً قوات خارجية، وتلهبها عوامل دينية وسياسية واقتصادية. والعدو الآخر، والذي تعد القاعدة الأصلية نموذجاً له، يمثل عدواً ربما يكون أحياناً مشابهاً لتلك القوى التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق (فيما يتعلق بالدافع الديني أو الأيديولوجية)، ولكنه، بفضل أهدافه العالمية وطبيعته المنتشرة، يطرح تحدياً مختلفاً كلياً لن يواجَه بشكل رئيسي بالقوة العسكرية، أو حتى بتمارين بناء الأمة، وهو يستهدف دولاً أخرى، وليس فقط الولايات المتحدة الأمريكية أو قوات الحكومة العراقية (تحديداً هجمات مدريد ولندن).

وعلى الرغم من المنظورات الاستراتيجية، التي تتصف بأنها أقل من مقنعة، سواء التي تقدمها مجموعة دراسة العراق أو التي سربتها مذكرة رامسفيلد، فعلى الأقل فيما يتعلق بالتهديد العالمي للتطرفية السلفية، فإن الصورة ليست بهذه الكآبة. فبهدوء على مدى فترة الـ 18–24 شهراً الأخيرة، كانت مختلف المجموعات تستخدم المقاربات المحطمة للمؤسسات التقليدية لتتناول مسألة الاستراتيجية الراهنة وقضية مكافحة التمرد. وقد جاء في التقارير مؤخراً أن الجنرال ديفيد بترايوس، القائد الجديد للعراق، قد جمع «فريقاً أحمر» غير عادي، يتمتع بقوة عليا من المفكرين الحربيين أطلق عليهم اسم «فتية بترايوس». ومن الناحية المنهجية، قامت المقاربة على دفعة حديثة في الجيش الأمريكي، وبخاصة مشروع جديد لجامعة الدراسات الخارجية العسكرية والثقافية في فورت ليفِنْوُرث. ويستهدف البرنامج الجديد مأسسة ما يسمى «وحدات محامي الشيطان»، أو «الفرق الحمراء» داخل بنية القوات المسلحة.[7] وخلافاً للجهود الشجاعة لتنوير السياسات أو

تعديل الاستراتيجية من خارج الإدارة- وأبرزها عمل معهد أمريكان إنتربرايز لإنعاش الحرب على الإرهاب استراتيجياً، بقيادة المؤرخ العسكري فردريك كاجان، الذي سمي «اختيار النصر»- لم يكن هذا حلاً مؤقتاً. قام بترايوس بجمع كادر دائم من الجنود من حملة الدكتوراه المعترف بهم، بمن في ذلك الكولونيل بيتر منصور، والكولونيل ماكماستر، إضافة إلى اقتصادي جامعة برينستون مايكل ميس (ابن المدعي العام السابق)، وخلافاً للجهود الطارئة السابقة، فإن هذا الفريق لن يقدم فقط النصح، ولكنه سوف يكون جزءاً من عملية التخطيط وتنفيذها العملياتي. وقد أذيعت توصيات المجموعة سلفاً، وكانت أول خطوة فيها هي الابتعاد عما يسمى "ذهنية القلعة" التي أظهرتها حتى الآن القوات الأمريكية في العراق، والتوجه نحو خلق الكثير من قواعد الدوريات التي سوف تخدم فيها القوات الأمريكية وقوات التحالف إلى جانب وحدات الجيش والشرطة العراقية.

وقد أمضى هؤلاء "العلماء المحاربون،" إلى جانب حفنة من الدبلوماسيين ذوي العقليات الاستراتيجية تحت مستوى الوزارة ومساعدي الوزراء، السنة ونصف السنة الماضيتين في البحث عن مبدأ واستراتيجية جديدين يناسبان العدو الجديد. وقد اقترحت فعاليات؛ مثل الندوة الاستراتيجية الأولى في كلية الحرب الأمريكية في عام 2006، والبرامج الدولية لمكافحة الإرهاب التي أطلقها مركز جورج سي مارشال، والآن أحدث برنامج من جامعة العمليات الخاصة المشتركة في فلوريدا، العودة إلى الاستراتيجيات والمبادئ الأقدم التي سوف تساعد، إذا ما عدلت بطريقة ملائمة، في تقليل المخاطر بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء إلى الحد الأدنى. وفي ضوء حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تحاشت الهجمات الإرهابية في البر منذ عام 2001، فهناك أمل في أن بعضاً من هذه قد أخذ يعمل بالفعل.

وأول إدراك يتمثل في أن النماذج السابقة للتمرد ومكافحة التمرد تحمل شبهاً مميزاً بالوضع الراهن، أو على الأقل يمكن أن تساعد في الإشارة إلى طريقة تحاشي الأخطاء التي اقترفتها الدول الأخرى في الماضي. وبناء عليه، في حين أنه ربما تكون الحرب العالمية على

الإرهاب قد أعيد تعميدها في السنة الماضية بواسطة الجيش ووزارة الخارجية لتصير "الحرب الطويلة"، فإن عدد من يرون الآن أن الحملة هي حملة من التمرد العالمي آخذ في النمو. ثانياً، في ضوء الدور التاريخي للمفاهيم الماركسية والشيوعية في إطار تطور التطرفية السلفية، وأن هذا الشكل من الإرهاب توجد جذوره في الأيديولوجيات الدينية لكتّاب مثل سيد قطب الذي جمع الأفكار الماركسية مع الأصولية الثيوقراطية ما بعد عام 1979، فهناك مجموعة صغيرة في واشنطن وأماكن أخرى تؤكد بهدوء أن دلالة أدوات الحرب الباردة ومفاهيمها أكبر مما يحمل منتقدو الرئيس بوش السياسيون المرء على الإيمان به. ويبدو أن الحقيقة التي مفادها- بلغة الجيش الكلاوزفيتزية المحضة [نسبة إلى المنظّر والمؤرخ العسكري كارل فون كلاوزفيتز]- أنه لم يعد للقاعدة بعد الآن مركز جاذبية استراتيجي واضح، ما عدا أيديولوجيتها المتطرفة، تجعل المقارنات مع آخر نزاع أيديولوجي كبير اختياراً واضحاً.

عقب هذا الإدراك، وفي عمل أكاديمي فتح آفاقاً جديدة يأمل المرء في أن يكون له تأثيره على عملية السياسة، فإن أفراداً مثل ديفيد كيلقَلّن، الاستراتيجي الأول لمكتب منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية، وعضو الخلية الحمراء لبترايوس، يعيدون إلى الحياة أدوات العصر السابق ويعدلونها، وخاصة تلك التي اعتدنا أن نصنفها تحت عنوان "الحرب السياسية". في أحدث أعمال كيلقلن، والذي سوف ينشر قريباً، يشدد هذا الأسترالي، وهو خبير سابق في المكافحة العسكرية للتمرد، على تقنيات القاعدة في الاختراق والتدمير، والكيفية التي ينبغي العودة بها إلى تقنيات مكافحة التدمير من حقبة الحرب الباردة، وقد أكد أيضاً أن الإرهاب يمكن فهمه بوصفه مجموعة فرعية من التمرد الكلاسيكي. ويشير في الدراسة، التي أدخلته في دائرة اهتمام الحكومة الأمريكية، *Countering Global Insurgency* مكافحة التمرد العالمي إلى أن هناك أكثر من 85٪ من العلاقة المتبادلة بين التمرد الإسلامي والنشاط الإرهابي (أو وجود القاعدة) في مسرح معين، بمعنى أن «معظم نشاط القاعدة يتم في مناطق التمرد الإسلامي».[8] ينبغي ألا يتم

النظر إلى القاعدة بعد الآن على أساس أنها توفر القيادة المركزية لخلاياها الكثيرة، ولكن على أساس أنها نظام رعاية خاص بالتخطيط والتكليف بالعمليات. «داخل كل دولة، في مسرح الجهاد، هناك متنفذون، وقضايا، ومظالم على المستوى المحلي. والكثير من ذلك له صلة قليلة بأهداف الجهاد العالمي، وكثيراً ما يكون وجودها سابقاً للجهاد بعقود أو مئات السنين».[9] بعبارة أخرى، ثمة كونفيدرالية من الشبكات الرخوة الترابط لا تختلف عن الكومنتيرن [الشيوعي] القديم. وتردد هذه الأفكار صدى الأفكار التي نشرتها مجموعة الأبحاث المتقدمة والتقييم التابعة لوزارة الدفاع البريطانية؛ حيث كان كريس دونلي، المتخصص السابق في شؤون الاتحاد السوفيتي، يقارن الأفكار الشيوعية الأصلية عن الثورة بالخطابة والدعاية التي تستخدمها القاعدة.[10] وقد تصدرت مجموعة الأبحاث المتقدمة والتقييم، إلى جانب استراتيجيين مثل كيلقلن، الطريق إلى العودة إلى ارتباط مفاهيم مثل "المقاومة" بتشكيل السلوك الإرهابي، وتطبيق أدوات الحرب السياسية مرة أخرى. (مثلاً، في حملة دعائية من أجل القلوب والعقول، ربما يكون جعل العدو يبدو "سيئاً" أكثر سهولة من محاولة جعل الغرب يبدو "جيداً" في نظر الأعضاء غير الملتزمين في المجتمع المسلم).

على الرغم من ذلك، فما لم تتوافر الإرادة السياسية الأمريكية لتجاوز النقص في القوات في العراق، ولتحديد المصالح المشتركة بين الفصائل المتحاربة داخل الدولة في المدى القصير، فمن غير المرجح أن تكون حتى المبادرات الجديدة مثل فريق بترايوس الجديد قادرة على تقديم مساهمة دائمة في عملية نشر الاستقرار داخل العراق وحوله. ومن ثم، فإن الرؤية المتصورة في تقديرات الاستخبارات القومية الأمريكية للعراق، والتي نشرها مؤخراً مجلس الاستخبارات القومي، سوف تضحى على الأرجح بقدر كبير حقيقة؛ في خلال «12 إلى 18 شهراً القادمة، نقدر أن الوضع الأمني الكلي سوف يستمر في التدهور بالمقارنة بمعدلات الجزء الأخير من عام 2006».[11] وحسب رؤية البروفيسور نِك برات، مدير مركز جورج سي مارشال لدراسات الإرهاب والأمن «إننا لا نواجه المتاعب التي

نواجهها في العراق بسبب القوة العقلية. إن المسألة مسألة إرادة سياسية؛ في الداخل وسط الفصائل المتحاربة في العراق، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بسبب قضية الحجم المتعاظم للقوات. يمكن أن ترغَم الفصائل المتحاربة على التعايش مع أعداد كافية من الجنود على الأرض».[12] الوقت وحده كفيل بالكشف عن ذلك.

في غضون ذلك، ينبغي أن نفهم حقيقتين بسيطتين: أولاً، إن الأصولية في ذاتها ليست مشكلة. وثانياً، لا يمكن القضاء على الإرهاب، يجب أن يدار الإرهاب، وأن يتم تعقب الإرهابيين وإضعافهم حتى يصبح الخطر الذي يمثلونه في حده الأدنى.

الفصل العاشر

سبل انتشار أسلحة الدمار الشامل واحتوائها

محمد قدري سعيد

نُشِرت التفاصيل الرسمية لمشروع مانهاتن الأمريكي لتطوير أول قنبلة ذرية على الجمهور في 12 آب/ أغسطس 1945 للمرة الأولى في "تقرير سميث" بعد قصف مدينتي هيروشيما ونجازاكي في 6 و9 آب/ أغسطس، على التوالي. وقد كتب التقرير الفيزيائي هنري دي وولف سميث، رئيس قسم الفيزياء في جامعة برينستون، ومستشار برنامج مانهاتن. وقد راجع محتواه مدير المشروع الجنرال لسلي جروفز شخصياً وآخرون للتأكد من أن التقرير لا يحتوي على معلومات تساعد أي فرد يحاول بناء سلاح نووي. وقد أكملت المعلومات الواردة في تقرير سميث والبيانات المعاصرة في السنوات اللاحقة بكتابات تأريخية كثيرة أخرى عن مشروع مانهاتن. وكان القصد من كل هذه الإصدارات تنوير الجمهور– وفقاً لحق الجمهور في أن يعرف– بالكشف عما يمكن الكشف عنه، وإخفاء ما تقتضي الضرورة الإبقاء عليه سراً؛ ولهذا السبب لم يحتو تقرير سميث على أي تفاصيل قد تساعد في خلق سلاح فعال.

وبرغم المرور بمراجعة أمنية موسعة قبل النشر، فقد انتقد بعض السياسيين تقرير سميث لأنه باح بسر القنبلة-أ (قنبلة هيروشيما). والبعض مازال يؤمن بأن تقرير سميث قد استخدم بتوسع في الاتحاد السوفيتي لتوجيه مشروعه الخاص بالقنبلة بتوفير تفاصيل تتعلق بنوع المختبرات والمصانع الضرورية، والسماح للسوفييت بمقارنة تقدمهم مع حجم مشروع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعندما أصبح وجود القنبلة الذرية معرفة عامة في آب/ أغسطس 1945، ثار فوراً سؤال منطقي: كم من الوقت سيمضي قبل أن يطور الاتحاد السوفيتي مثل هذا السلاح؟

وكانت أغلبية الجمهور والسياسيين تؤمن بأن تعقيدات القنبلة الذرية التي كشفها العلماء الأمريكيون يمكن أن تبقى سراً لعقود. ومع ذلك، خمن العلماء المشاركون في الطاقة الذرية أن الأمر سوف يتطلب من الاتحاد السوفيتي فقط خمس سنوات إضافية قبل أن يلحق بذلك؛ وفي الحقيقة اقتضى الأمر منه أربع سنوات فقط. وحتى اليوم أجرت ثماني دول تجارب نووية علنية؛ الولايات المتحدة الأمريكية (1945)، والاتحاد السوفيتي (1949)، وبريطانيا العظمى (1952)، وفرنسا (1960)، والصين (1964)، والهند (1974)، وباكستان (1998)، وكوريا الشمالية (2006). ويُعتَقد على نطاق واسع أن إسرائيل تملك القنبلة، وربما قد تكون قد جربت أداة نووية مع جنوب أفريقيا في عام 1979.

ومنذ مشروع مانهاتن، أكدت أغلبية العلماء أن أي دولة حديثة صناعية يمكن أن تبني في عاقبة الأمر قنبلتها الخاصة إذا اختارت أن تفعل ذلك. وهم يعتقدون أنه لا توجد نظرية علمية أو مبدأ سري يتعلق بالقنبلة. والصعوبات الرئيسية تتعلق بالهندسة، مثل فصل اليورانيوم 235، وإنتاج البلوتونيوم، وتصميم وتشييد سلاح فعلي. ويأتي خطر الانتشار النووي في أغلب الأحيان من شعبة أخرى من الدول لها مصادر علمية وفنية محدودة، وسوف تحتاج إلى استيراد الكثير من التقنية والمواد والمكونات اللازمة. وقد حاولت دول هذه المجموعة؛ مثل الهند وباكستان وإسرائيل والعراق وليبيا وإيران وكوريا الشمالية تطوير أسلحة نووية بدرجات مختلفة من النجاح.

في 1 تموز/ يوليو 1968 تم توقيع معاهدة منع الانتشار النووي بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي و59 دولة أخرى. وكان الغرض من المعاهدة منع اقتناء الأسلحة النووية بواسطة أي دولة لا تملكها سلفاً. وقد أصبحت المعاهدة سارية في آذار/ مارس 1970، وقد وقعتها الصين وفرنسا عام 1992. واعتباراً من عام 2000 كانت كوبا وإسرائيل والهند وباكستان فقط هي الدول التي لم توقع معاهدة منع الانتشار النووي.

من المثير للاهتمام أن المنافسة في الحرب الباردة بين القوتين العظميين- الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي- كان لها في عاقبة الأمر تأثير متناقض؛ فمن ناحية زاد إنتاج ونشر أسلحة لها إمكانيات تدمير أكبر نتيجة لسباق التسلح، ومن الناحية الأخرى زادت المطالبة بفرض ضوابط على تصميم ونشر الأسلحة النووية حتى يتم خفض خطر استخدامها غير المتعمد أو المنفلت. وقد تجلت مثل هذه الضوابط في معاهدة حظر انتشار الصواريخ البالستية، إضافة إلى الاتفاقيات المتعددة الناتجة من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، ومعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية. وهكذا بينما كانت القطبية الثنائية أحياناً قوة دافعة لسباق التسلح، فقد وفرت أيضاً إطاراً عملياً لفرض قيود كبيرة على الأسلحة النووية.

واليوم يتعرض نظام منع الانتشار النووي لضغط ثقيل نتيجة بروز قوى نووية إضافية، محتملة أو معلنة، مثل كوريا الشمالية وإيران. انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة منع الانتشار النووي في كانون الثاني/ يناير 2003، واستمرت في تطوير برامجها النووية والصاروخية. وفي حالة إيران، يعتقد الكثير من المراقبين أن النظام الإيراني يسعى لاقتناء أسلحة نووية، وهو ما يثير شبح انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إن سلوك هاتين الدولتين سوف تكون له انعكاسات عميقة ومباشرة على الأمن العالمي، وعلى حالة الانتشار النووي عبر منطقة كل منهما.

وثمة نزعات أخرى تهدد نظام منع الانتشار النووي؛ مثل: انتشار الإرهاب العالمي، ورغبة بعض الجماعات الإرهابية في شراء المواد والتقنية والمعرفة الفنية اللازمة لتطوير أسلحة الدمار الشامل. علاوة على ذلك، فإن النزعة المتوقعة نحو الطاقة النووية المدنية كحل محتمل لمستقبل الطاقة وأمن المناخ تجلب معها مأزقاً؛ هو كيفية منع هذه التجربة من أن تنحرف إلى الاستخدام العسكري، وأن تقع في أيدي الإرهابيين. وعلى المستوى الدولي، سوف تنتهي معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية في عام 2009، وسوف يحتاج العالم إلى البدء في التكيف مع الانتقال من إطار عملي ثنائي الطرفين لمنع التسلح

صممته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة إلى إطار آخر أكثر ملاءمة لعالم معولم مستقبلي محتمل متعدد القطبية. بالإضافة إلى ذلك، سيحتاج المجتمع الدولي في عام 2010 إلى مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي، والتفكير في نظام أكثر عالمية وفاعلية لمنع الانتشار النووي. وهناك قضايا أخرى تتعلق بمنع الانتشار النووي تبقى بلا حل مثل مأزق المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية، و معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

والغرض من هذا الفصل استكشاف الديناميكيات العالمية لانتشار أسلحة الدمار الشامل، وأثر العولمة على مستقبل هذه العملية، مع أخذ التغيرات في بيئة الأمن العالمي منذ نهاية الحرب الباردة في الاعتبار، وخاصة في عصر ما بعد 11 سبتمبر. ويختتم الفصل بقائمة من التوصيات الخاصة بإجراءات وقف الانتشار النووي المستقبلي.

سبل انتشار أسلحة الدمار الشامل: الأخطار والاستجابات

تعرف الأمم المتحدة أسلحة الدمار الشامل على النحو التالي «الأسلحة الذرية المتفجرة، وأسلحة المواد الإشعاعية، والأسلحة الكيماوية أو البيولوجية الفتاكة، وأي أسلحة تتطور في المستقبل لها خصائص تقارن في الأثر التدميري بتلك الأسلحة المذكورة أعلاه».[2] وهناك تعريف آخر يقدمه العنوان الكودي الأمريكي رقم 50، يصف أسلحة الدمار الشامل على أساس أنها «أي سلاح أو أداة القصد منها، أو لها القدرة على، التسبب في الموت أو الأذى الجسماني الخطير لعدد كبير من الناس عبر إطلاق، أو نشر، أو تأثير المواد الكيماوية السمية أو السامة أو أسلافها، أو المواد العضوية المسببة للمرض، أو الإشعاع والأنشطة الإشعاعية». وهناك تعريف إضافي وأكثر عملية يشير إلى أسلحة الدمار الشامل باعتبارها «أسلحة يمكن أن تنزل خسائر ضخمة بالمحاربين باستخدام الأدوات النووية أو الإشعاعية، والصواريخ البعيدة المدى، والعوامل الكيماوية والبيولوجية الفتاكة».[3]

وفي أغلبية الحالات، تسعى الدول لامتلاك أسلحة الدمار الشامل من أجل موازنة الأخطار الدولية و/ أو الإقليمية. ومع ذلك، فإن هذا الدافع لا يمكن أن يفسر وحده توقيت قرارات الانتشار النووي التي تعتمد بقدر أكبر على صفات القادة الوطنيين، أو السمات الثقافية، أو الفردية. وفهم سيكولوجية وذهنية مثل هؤلاء القادة شيء حاسم بالنسبة إلى جهود منع الانتشار النووي. ويؤكد بعض المحللين أنه بخلاف القادة الوطنيين، فإن الشخصيات المؤثرة داخل الدول وعلى المستوى الدولي يمكن أن يكون لها تأثير عميق على قرارات الدول في السعي لاقتناء أسلحة الدمار الشامل. وفهم هذه الشخصيات، وجوهر معتقداتهم ومزاعمهم، وتأثيرهم داخل البلاد في أي وقت معين، يمكن أن يعطي المحللين وصناع القرار الخارجيين القدرة على التنبؤ بدقة أكثر باتجاه وسرعة التطور النووي لتلك الدولة.[4] إن قوة الدفع التقنية الذاتية الإدامة لبرنامج أسلحة الدمار الشامل يمكن أحياناً أن تدفع البرنامج بأسرع مما يفعل تطور العمليات السياسية لصنع القرار في البلاد والحكم الاستراتيجي، فيما يتعلق بالاستخدام المستقبلي لمثل هذه الأسلحة.

ويؤكد البعض أن هناك القليل مما يمنع دولة مصممة من تطوير قدرات أسلحة الدمار الشامل. وهذه الحجة تقوم على التراجع المستمر في تصنيف تقنيات أسلحة الدمار الشامل، والتدريب الفني المنتشر في كل أنحاء العالم في العلوم الفيزيائية والتقنية. ومع ذلك، يشير آخرون إلى أن الأسلحة النووية -بصفة خاصة- أدوات معقدة، وأن بناءها يتطلب الكثير من التقنية على نحو خاص. إن السعي وراء استراتيجية "الاستعداد التقني" من قبل بعض الدول سوف يسمح لها أن تختصر وقت التطوير اللازم لإنتاج أسلحة عملياتية في الأوضاع الطارئة. وكثيراً ما تخرج من تصنيف أسلحة الدمار الشامل التقنيات التي لم تعد "الأحدث"، ولكنها مع ذلك يمكن أن تكون مفيدة في عبور حاجز تقني خلال تطوير العملية. وتوضح برامج كل من العراق وليبيا وإيران وكوريا الشمالية أهمية التدريب الخارجي والتقنية والوثائق غير المصنفة بالنسبة إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل. وفي حالة العراق، فإن معظم الخبرة الفنية المطلوبة تم الحصول عليها بإرسال العراقيين إلى الخارج للحصول على درجات علمية متقدمة.

إن تكامل المصالح وتبادل الخدمات بين الدول يمكن أحياناً أن يغذي الانتشار النووي أيضاً. قبل حرب الخليج عام 1991 كانت مواد الأبحاث المَرَضية، والسُّمِّية والبيولوجية وغيرها تُصدَّر إلى العراق وفقاً للطلب، وبترخيص من وزارة التجارة الأمريكية. وبحلول تسعينيات القرن العشرين أيضاً، كان العالم الباكستاني عبد القدير خان وشبكته يوفرون المعلومات لكوريا الشمالية مقابل معلومات عن الصواريخ البعيدة المدى الكورية. وقد أعطى خان أيضاً الكوريين الشماليين خططاً لإنتاج أدوات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، ويُعتقَد أن هذا قد وفر لهم عينات من أدوات الطرد المركزي. وبالنسبة إلى بعض الدول، فإن الحواجز أمام تقنيات انتشار أسلحة الدمار الشامل سياسية أكثر منها فنية.[6]

منذ الأيام المبكرة للحرب الباردة، جعلت طبيعة النظام الدولي الثنائي القطبية الانتشار النووي سهلاً وحتمياً وسط الحلفاء والأصدقاء. وقد خلقت بشكل طبيعي حالة من التوازن النووي والردع المتبادل بين حلفاء متنافسين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وقد سعى كل طرف في معادلة القوة هذه لامتلاك قوة عسكرية، مما أفضى إلى سباق تسلح سعت فيه كلتا القوتين العظميين وراء أسلحة متزايدة القدرات دائماً، وهذه عملية شجعت على نحو حتمي تطوير أسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية. ومع موجة التحرر من الاستعمار، أصبحت دول العالم الثالث مستقلة، ودخلت في صراعات قوة إقليمية أدت في حالات كثيرة إلى انتشار تقنية أسلحة الدمار الشامل. إن تخوف القوتين العظميين من أن يطلق نزاع محلي تبادلاً عالمياً للقتال النووي، إضافة إلى الرغبة في المزيد من حرية العمل في بعض المناطق، قد حفز مهمة القوتين العظميين المتمثلة في كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن أجل هذه الغاية فرضتا آليات سيطرة مثل معاهدة منع الانتشار النووي، وميثاق الأسلحة البيولوجية، وميثاق الأسلحة الكيماوية.[7]

وعلى الرغم من قيمة آليات السيطرة هذه، والنظم القانونية المتعددة الأطراف لمنع الانتشار النووي، فإنها تواجه في الوقت الراهن أزمة في بعدين متميزين: الأول، هو "بعد الانتشار النووي" نتيجة لمعدلات التطور التقني المرتفعة، والانتشار الواسع للتقنية القائمة في مجالات التقنية الحيوية، وتخصيب اليورانيوم، وإعادة معالجة الوقود المستنفد. والثاني، هو "بعد الاستجابة الدولية" لخطر الانتشار النووي، ويتضمن عدداً من المبادرات الدولية من أجل توسيع إطار العمل المتعدد الأطراف لمنع الانتشار النووي. وقد رافق ذلك مناظرة حامية حول مشروعية وفاعلية الاستجابات "الأحادية الجانب" مقابل الاستجابات "المتعددة الأطراف" إلى الانتشار النووي. والقوة الدافعة للمناظرة، إلى حد كبير، هي الاختلافات فيما إن كان الخطر الأكبر للانتشار النووي ينبع من الأسلحة/ التقنيات نفسها أم من امتلاكها بواسطة دول محددة. وينتقد من يروجون لتلك التقنيات مبادئ "عدم التمييز" و"الاستخدام السلمي" الراسخة في النظم القانونية مثل معاهدة منع الانتشار النووي. ويدعو هؤلاء إلى مقاربات أحادية الجانب وطارئة يمكن تفصيلها لكل حالة محددة. وقد أفرزت الخلافات حول الوسائل الملائمة لمعالجة الانتشار النووي مأزقاً في العمل الجماعي ضد أسلحة الدمار الشامل.[8]

أطلقت "صدمات الانتشار النووي" بعد حرب الخليج عام 1991- بشكل رئيسي في العراق ودول الاتحاد السوفيتي السابق- عدداً من الاستجابات المؤسسية؛ ومن هذه الاستجابات البرنامج التعاوني للحد من الخطر في عام 1991، والتوسع غير المحدود لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في عام 1995، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996، ووُضِع البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاص باتفاقيات الضمانات في عام 1997، والشراكة العالمية لمجموعة الثماني في عام 2002، ومبادرة أمن انتشار الأسلحة النووية (مبادرة كراكاو) في عام 2003، إضافة إلى إجراءات لتعزيز مجموعة المزودين النوويين ومجموعة أستراليا.[9]

وفيما يتعلق بأخطار انتشار الأسلحة النووية، نجد أن عدد الدول التي تسعى الآن لامتلاك أسلحة الدمار الشامل- والأسلحة النووية خاصة- أقل مما تُنبئ به خلال الحرب الباردة. فقد تبرأ كل من الأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا من الأسلحة النووية، وأخضعت برامجها وموادها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد وافقت الدول المستقلة التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق على نقل الترسانات الموروثة إلى روسيا، ووقعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولاً غير نووية. وقد مثل قرار ليبيا في كانون الأول/ ديسمبر 2003 بتفكيك برنامجها لأسلحة الدمار الشامل تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة منع الأسلحة الكيماوية نصراً كبيراً لنظم منع انتشار الأسلحة النووية. وخلال الفترة نفسها ألقت سلسلة من الاكتشافات السلبية بظلالها على هذه النزعات الإيجابية؛ مثل المدى غير المتوقع لبرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية التي كُشِف عنها من خلال عمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بعد حرب الخليج عام 1991، وانسحاب كوريا الشمالية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1994، ومن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في عام 2003، واكتشاف البرنامج الإيراني غير المعلن لتخصيب اليورانيوم في عام 2003. وقد أشعل كل واحد من هذه الاكتشافات جدالاً حول مدى فاعلية النظم الحالية في منع انتشار الأسلحة النووية، أو حتى اكتشافها. وقد جعلت وجوه التقدم التقني أيضاً أسلحة الدمار الشامل متاحة أمام المزيد من الأطراف. ويشمل مأزق الاستخدام المزدوج أيضاً احتمالية أن تحصل الأطراف التي لا تتبع لدولة على منفذ إلى مواد ومعدات أسلحة الدمار الشامل.

إن الصفقة النووية الهندية-الأمريكية التي وُقِّعت خلال زيارة الرئيس جورج دبليو بوش للهند في شباط/ فبراير 2006، تسببت في حركة وسط لوبي منع انتشار الأسلحة النووية. وتمكِّن الصفقة الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم التقنية النووية السلمية إلى الهند، التي ليست عضواً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ووفقاً للاتفاقية، توافق الهند على عدد من النصوص المصممة لضمان أن التقنية أو المواد النووية لن تتحول

للاستخدام في برنامج الأسلحة الهندي. وجاءت المعارضة الرئيسية للاتفاقية من مجتمع منع انتشار الأسلحة النووية. حقاً، يوحي تحليل الجوانب الفنية من الصفقة بأن المخاوف المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية قد نُحِّيت في محاولة لتقوية التحالف بين الدولتين.[10]

أثر سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الأحادية على انتشار أسلحة الدمار الشامل

تركت نهاية الحرب الباردة الاتحاد السوفيتي السابق وسط تراكم هائل لمواد وخبرات أسلحة الدمار الشامل، وكان يُخشى أن يقع ذلك بسهولة في أيدي المتعاملين في السوق السوداء. وكانت السمة الأخرى لعصر ما بعد الحرب الباردة هي بروز الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة في العالم. وقد كان لهذا الوضع عواقب مهمة بالنسبة إلى سياسة منع انتشار الأسلحة النووية الأمريكية، ومستقبل ديناميكيات انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولكي تدافع ضد استخدام مثل هذه الأسلحة، ركزت السياسة الأمريكية على تطوير برنامج الدفاع الصاروخي القومي لزيادة حصانة الولايات المتحدة الأمريكية أمام أي هجوم صاروخي مستقبلي. وبرنامج الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي مشروع طويل الأجل لنشر درع صاروخية فعالة ضد الصواريخ الصينية والروسية، إضافة إلى تلك التي قد تطلقها دول مارقة.وفيما يتعلق باستراتيجياتها الهجومية، تبنت الإدارة الأمريكية استخدام القوة العسكرية استباقياً؛ أي تدمير قدرات أسلحة الدمار الشامل عند العدو قبل أن يستخدمها في القتال. وقد شددت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية التي نشرت في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2002 على "الاستباق" كخيار عسكري طويل الأجل.[11] إن التدخلات العسكرية في العراق وأفغانستان أوضحت بجلاء الكيفية التي حولت بها هجمات 11 سبتمبر 2001 معايير ومسوغات التدخل العسكري لكي يشمل خطر امتلاك أسلحة

الدمار الشامل والإرهاب الدولي. وبالفعل، برز التدخل العسكري مرة أخرى خياراً في التعامل مع الخطر النووي الإيراني المحتمل من المنظورين الأمريكي والإسرائيلي.

وأسفر إطلاق برنامج الدفاع الصاروخي القومي بعد 11 سبتمبر عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الحد من النظم المضادة للصواريخ البالستية في كانون الأول/ ديسمبر 2001. وأعقب ذلك رفض الإدارة لتصميم اتفاقيات محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ومحادثات معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والتي بنيت على الندية النووية في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وقد رد الروس بالتهديد بالانسحاب من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوربا إذا أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على نشر مكونات نظام الدفاع الصاروخي القومي في جمهورية التشيك وفي بولندا. وفي غياب نظام سيطرة متعدد الأطراف لحكم مثل هذه المواقف، فإن روسيا والصين سوف تسعيان للتغلب على أفضلية الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع الصاروخي بتوسيع ترسانتيهما النوويتين وتطوير الإجراءات المضادة لنظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي؛ مثل الرؤوس الحربية المتعددة، والشراك، والصواريخ المضادة للأقمار الاصطناعية،...إلخ.[12] وقد ترد الدول الأخرى بالتركيز على تطوير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. وهكذا يعتبر بعض الخبراء جهود الولايات المتحدة للمحافظة على تفوقها بمنزلة قوة دفع مهمة لانتشار أسلحة الدمار الشامل وليس العكس.[13]

الانتشار النووي وخطر الإرهاب النووي

لقد زادت هجمات 11 سبتمبر المروعة التي قضت على حياة أكثر من 3000 شخص، القلق داخل المجتمع الدولي كثيراً من مخاطر وقوع هجوم نووي إرهابي. وهناك اعتقاد متنامٍ وسط المتخصصين بأنه سوف يكون من السهل نسبياً بالنسبة إلى جماعة إرهابية تجميع أداة نووية في قلب مدينة كبرى، ثم تفجيرها، مخلفة عواقب مروعة. ومثل هذه القدرة من

المرجح أن تمنح أي جماعة إرهابية تمتلكها إحساساً لا يقاس بالقوة، إضافة إلى قيمتها كأداة فعالة للابتزاز أو للرد الانتقامي. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن تكون جماعة إرهابية كبرى قادرة على الحصول على رأس حربي نووي فعلي. قد يكون الأسهل بالنسبة إلى مثل هذه الجماعة أن تحصل على المواد الرئيسية اللازمة لكي تصنع في الموقع أداة نووية متفجرة. وإذا تم شراء كمية كافية من اليورانيوم العالي التخصيب، فإن جماعة صغيرة من الإرهابيين ممن يملكون المعرفة الكافية قد يكونون قادرين على صنع أداة نووية متفجرة مساوية لتلك التي دمرت هيروشيما.

إن أكبر عائق أمام صنع وتفجير مثل هذه الأداة يتمثل في صعوبة اقتناء اليورانيوم العالي التخصيب الخاص بالأسلحة. ومئة كيلوجرام من هذه المادة أكثر من كافية لصنع أداة نووية متفجرة لها طاقة تفجيرية مماثلة لقنبلة هيروشيما.[14] ويعد تخصيب اليورانيوم الخاص بالأسلحة النووية عملية تقنية صعبة ومكلفة. وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى استخدامه في الأسلحة النووية، فإن اليورانيوم العالي التخصيب يستخدم أيضاً وقوداً في مفاعلات الغواصات ذات الدفع النووي، وبعض كاسحات الجليد الروسية، إضافة إلى العديد من مفاعلات البحوث العلمية الصغيرة حول العالم. وكمية اليورانيوم العالي التخصيب الموجودة في العالم كبيرة بسبب التراكم المفرط لهذه المادة الاستراتيجية خلال الحرب الباردة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق؛ ومن ثم فقد تكون هناك مخاطرة كبيرة في أن يُسرق بعضه أو يباع بصورة غير قانونية في السوق السوداء.

إن الكمية الكبيرة جداً من اليورانيوم العالي التخصيب في الاتحاد السوفيتي السابق (الآن معظمها في روسيا)، والتي تصل إلى 1000 طن تكفي لإنتاج أكثر من 10 آلاف أداة نووية متفجرة- كانت مصدر قلق كبير منذ نهاية الحرب الباردة. وعلى نحو خاص، تثار مخاوف مشروعة حول أمن هذه المادة، واحتمالية سرقتها أو تحويلها إلى أطراف ثالثة. في تسعينيات القرن العشرين تمت المبادرة بجهود ملموسة لتحسين ضمانات هذه المادة

الانشطارية، وذلك من خلال البرنامج التعاوني للحد من الخطر بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. وقد اقترحت مجموعة الدول الثماني مساهمات إضافية بموجب برنامج جديد أطلق عليه "10+10 على 10"، والذي يعني 10 مليارات دولار أمريكي من الولايات المتحدة الأمريكية و10 مليارات دولار أمريكي من بقية دول مجموعة الثمانية على مدى 10 سنوات. وتركز البرامج المذكورة على تعزيز إجراءات السيطرة على حماية المواد والمحاسبة في عشرات المنشآت النووية عبر الاتحاد السوفيتي السابق. وتوجد أيضاً كميات من اليورانيوم العالي التخصيب في دول أخرى؛ مثل المملكة المتحدة (6–10 أطنان)، وفرنسا (20–30 طناً)، والصين (15–25 طناً)، وباكستان (0.6–0.8 طن)، والهند وإسرائيل وجنوب أفريقيا (0.4 طن)، وإيران. ومع أن معظم هذه المخزونات صغيرة مقارنة بتلك التي في روسيا، فإنها كافية لصنع عدد كبير من الأدوات النووية المتفجرة.[15]

والبلوتونيوم هو المادة الخام الوحيدة الأخرى التي تصنع منها الآن القنابل النووية. ويتطلب صنع أداة نووية متفجرة قائمة على البلوتونيوم خبرة تقنية فائقة، بما في ذلك إجراء التجارب في متفجرات تقليدية شديدة التعقيد ومعدات إلكترونية. علاوة على ذلك، يتضمن التعامل مع البلوتونيوم مخاطر صحية أكبر بكثير من اليورانيوم العالي التخصيب، وترحيله سراً أكثر صعوبة بسبب سمته الإشعاعية. وبناء على ذلك، فإن أدوات البلوتونيوم النووية المتفجرة من المرجح بقدر أقل أن تكون في حدود كفاءة أي جماعة إرهابية تحت-قومية. إن اليورانيوم العالي التخصيب يشكل خطراً نووياً أكبر بكثير. وهكذا فمن الملحّ أن يكرس المجتمع الدولي مصادر فورية وكبيرة لكي يقوي سيطرته على اليورانيوم العالي التخصيب؛ بهدف التخلص من أكبر قدر من هذه المادة الخطيرة بأسرع ما يمكن. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام إضافي لمنع تسرب خبراء تقنية الأسلحة النووية إلى الدول المعنية (أو إلى الجماعات الإرهابية) التي يشتبه في أنها تسعى لاقتناء أسلحة نووية.

ينبغي أن تقوم أي استراتيجية فعالة لتخفيض خطر الإرهاب النووي على القضاء التام على المادة الخام الأساسية- اليورانيوم العالي التخصيب- اللازمة لصنع أدوات نووية

متفجرة. ومن وجهة نظر عملية، يكفي أن نقلل تخصيب اليورانيوم إلى أقل من 20٪ يورانيوم 235 (اليورانيوم المنخفض التخصيب) حتى لا يمكن استخدامه في التفجير النووي. وإعادة تخصيب هذه المادة ستكون مستحيلة تقريباً بالنسبة إلى أي جماعة إرهابية. وقد دعت صفقة عام 1992 بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والتي تتعلق باليورانيوم العالي التخصيب، روسيا إلى إفقار كمية ملموسة من اليورانيوم العالي التخصيب، تقدر بحوالي 500 طن متري، وبيع الناتج من اليورانيوم المنخفض التخصيب للولايات المتحدة الأمريكية ليُستخدَم في مفاعلات إنتاج الكهرباء، وذلك تحت عنوان «من ميجاطن إلى ميجاواط».[16] ومن سوء الطالع أن هذا الإنجاز المهم قد حطت من قدره الاعتبارات التجارية التي أطالت أجل تنفيذه إلى 20 عاماً، حتى يتم تخفيض أسعار اليورانيوم المنخفض التخصيب في الأسواق. علاوة على ذلك، ينبغي توجيه الانتباه أيضاً للمخاطر المتمثلة في المخزون الهائل من فائض اليورانيوم العالي التخصيب في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، والذي أخذ حجمه في الازدياد بسبب التخفيض الإضافي في القوات النووية الأمريكية والروسية.

وقد اقتُرحت استراتيجيات أخرى أيضاً؛ مثل التخلص من أكبر كمية ممكنة من اليورانيوم العالي التخصيب عبر دعم إفقار اليورانيوم في روسيا بسعر يبلغ 10 دولارات أمريكية لكل جرام من اليورانيوم العالي التخصيب يتم التخلص منه (سوف تكون هناك حاجة إلى نحو 10 مليارات دولار أمريكي للتخلص من نحو 1000 طن من اليورانيوم العالي التخصيب متبقية في روسيا)، وتحويل الديون الروسية إلى قروض بلا فوائد، ورفع وعي صناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية والجمهور فيما يتعلق بالأخطار الحقيقية التي تطرحها الكميات الكبيرة من اليورانيوم العالي التخصيب التي قد تصبح في متناول المنظمات الإرهابية وغيرها.

وبناء على **تقرير المواد الانشطارية العالمية لعام 2006**، الذي أصدرته اللجنة الدولية للمواد الانشطارية، يوجد حالياً نحو 1700 طن من اليورانيوم العالي التخصيب و500

طن من البلوتونيوم المنفصل في العالم، وهذا الرقم يكفي لصنع أكثر من 100 ألف سلاح نـووي. وقـد أشـار التقريـر إلى ثلاثـة عوائـق أمـام التخفـيض الكبـير لمخـزون المـواد الانشطارية: 1) الشكوك الكبيرة المتعلقة بالمخزون الموجـود في العديـد مـن الـدول؛ 2) المخزون الكبير من اليورانيوم العالي التخصيب الملائم للسلاح الذي تحتفظ به الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمملكة المتحـدة لمفاعلاتهـا البحريـة؛ 3) المخـزون العـالمي المتنامي من البلوتونيوم المدني الذي يُفصَل من الوقود المستنفد في مفـاعلات الطاقـة.[17] ويقدر أن الهند تنتج في الوقت الراهن 30 كيلوجراماً مـن البلوتونيـوم الملائـم للـسلاح سنوياً. ولدى اليابان في الوقت الراهن أكثر من 40 طناً من البلوتونيوم المنفصل (تكفـي لإنتاج أكثر من 5000 سلاح نووي). وفي تقريرها لسنة 2006، أوصت اللجنة الدوليـة للمواد الانشطارية بالآتي: 1) على كل الدول المسلحة نووياً أن تعلن للجمهور مخزونهـا من الأسلحة النووية، وأن تتفق على إجراءات أعظم للشفافية فيما يتعلق بتاريخ إنتاجها وتنظيمها. 2) ينبغي أن تتحول الدول التـي تـستخدم اليورانيـوم العـالي التخـصيب في مفاعلاتها البحرية إلى أنواع أخرى من المفاعلات التـي تتـزود بـالوقود مـن اليورانيـوم المنخفض التخصيب. 3) ينبغي تقديم اقتراحات للحـد مـن الإنتـاج الإضـافي للمـواد الانشطارية، بما في ذلك الجهود التي ترعاها الأمم المتحدة للتفاوض حول معاهدة وقف إنتاج المواد القابلة للانشطار.

احتواء الإرهاب الكيماوي والبيولوجي والإشعاعي

خلال تسعينيات القرن العشرين كان هناك الكثير من القلق بـشأن انتـشار الأسـلحة أثاره الربط بين متنفذي الدول الفاسدة، والجريمة المنظمة، والجماعـات الإرهابيـة التـي لا تتبع لدولة. وكانت السرقة من الاتحاد السوفيتي إحدى وسائل تأمين مواد وتقنيةأسـلحة الدمار الشامل. على سبيل المثال، قامت قيادة طائفة أوم شـينريكيو [أي الحقيقـة الـسامية] اليابانية بعشرات الرحلات إلى مناطق الاتحاد الـسوفيتي الـسابق في الفـترة 1991–1995.

وقد ضمت إليها 35 ألف عضو في روسيا، يعيش 5000 منهم في منشآت أوم شينريكيو. وكان موظفو الطائفة يعملون في المنشآت النووية الروسية، ويدفعون الرشى للمسؤولين التنفيذيين والتشريعيين الروس من المستوى الرفيع. وفي اليابان، استهدفت طائفة أوم شينريكيو الموظفين الذين لهم خلفيات علمية وفنية. وهم الذين نفذوا الهجوم بغاز السارين على مترو الأنفاق في طوكيو عام 1995، وضموا جرّاحاً في الأوعية الدموية القلبية، وطالب دراسات عليا في الفيزياء الجزيئية، وخريجي الفيزياء التطبيقية، ومهندساً كهربائياً. إن القيود التقنية والتنظيمية على الجماعات الإرهابية قد فرضت الحد من حريتها في العمل، ومن قدرتها على تأسيس برامج علمية طموحة. وعلى الرغم من امتلاكها أصولاً ثابتة تُقدَّر بأكثر من مليار دولار أمريكي، ومختبرات واسعة، ومنفذاً إلى خبرات المختبرات، فقد فشلت أوم شينريكيو في تحويل الأنثراكس وسميات البلوتونيوم إلى سلاح فعال، وحققت نتائج محدودة باستخدام غاز السارين. إن انتشار المنظمات الإرهابية مثل القاعدة في الخلايا قد يثبط أيضاً قدرتها على تحقيق تقدم في هذا الخصوص.[18]

وقد جرت محاولات في العراق للاستفادة من الإرهاب الكيماوي بتفجير سيارات تحمل غاز الكلورين. وقد تضمنت على الأقل تسع هجمات كبيرة الحجم في العراق منذ بداية عام 2007 استخدام الكلورين. وقد بثت قنابل الكلورين مخاوف السكان من أن الذين لم يقتلوا في الانفجار العنيف يمكن أن يموتوا عندما ينتشر الكلورين ويتم استنشاقه. ويتفاعل الكلورين مع الماء في الخلايا البشرية الرطبة؛ مثل العينين والأنف والرئتين، ويُكوِّن غازاً يحرق الخلايا. وقد سُرِقت كميات كبيرة من الكلورين الذي يستخدم بشكل عام في معالجة الماء في محافظة الأنبار العراقية حيث تتمتع القاعدة بوجود قوي.[19]

وقد أصبح الهجوم الإرهابي "بالقنابل القذرة" باستخدام مواد مشعة احتمالاً أيضاً. ففي كل عام تُفقَد آلاف الأدوات التجارية التي تحتوي مواد مشعة، أو يُتخلى عنها، أو تُسرَق. ومن معايير القياس، إلى معقمات الغذاء الصناعي هناك الكثير من مصادر المواد

التي قد تستخدم في صنع قنبلة قذرة، والتي تنشر عند تفجيرها مواد مشعة خطرة على منطقة واسعة. ومن عام 1996 وحتى عام 2001 سُرِق في المتوسط 168 مصدراً إشعاعياً كل سنة، ولم تسترجع، في الولايات المتحدة وحدها. وصنفت نسبة 20٪ منها على أنها خطيرة، بمعنى أن النظير المشع من نوع يمكن استخدامه في صنع قنبلة قذرة.

ولتقليل فرص هجوم نووي أو هجوم بقنبلة قذرة إشعاعية، فإن الولايات المتحدة تقود في الوقت الراهن جهداً عملاقاً في نصب شبكة من الدفاعات الوقائية في الوطن والخارج. وفي المستقبل القريب، فإن كل شخص أو مركبة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والكثير من الدول الأخرى سوف يطلب منه/ منها المرور عبر مدخل يفحص بدقة المواد المشعة. وتقود الولايات المتحدة نزعة عالمية لشراء معدات كشف أفضل. ومع ذلك، يقول الخبراء إنه حتى الجيل الجديد من المتحسسات سيجد من الصعب الكشف عن المادة التي تستخدم في القنابل النووية النقالة، بما أن اليورانيوم 235 لا يُصدِر الكثير من الإشعاع. وتقول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن 16 حالة مؤكدة للتجارة غير القانونية في اليورانيوم العالي التخصيب قد تمت على مدى العقد الماضي. والحالات التي تتضمن مواد يمكن أن تستخدم في صنع قنبلة قذرة تصل إلى مئات. في عام 2004، قال وزير الدفاع الأمريكي السابق وليام بيري إن هناك احتمالاً بنسبة 50٪ لوقوع تفجير نووي إرهابي قبل عام 2010. على الرغم من ذلك، فقد رد بيتر زيمرمان، وهو عالم أول سابق في الوكالة الأمريكية للسيطرة على السلاح قائلاً: «هذا غير مرجح، وتقديراتي أن هناك فقط احتمالاً بنسبة 1٪ سنوياً»، ولكن فيما يتعلق باحتمال تفجير قنبلة قذرة، قال: «أنا مندهش من أن هذا لم يحدث سلفاً، لقد كنا محظوظين».[20]

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً مجهوداً حكومياً لبناء قاعدة بيانات شاملة للمواد النووية والإشعاعية من كل أنحاء العالم؛ لمساعدة المسؤولين الأمريكيين في التعرف على أولئك الذين يساهمون في صنع "قنابل قذرة" والعمل سريعاً ضدهم. وتعد القدرة على تحديد من وفَّر المواد النووية التي تستخدم في القنبلة أمراً مهماً بشكل حاسم

لجهود الولايات المتحدة الأمريكية في وضع سياسة جديدة تستهدف ردع مثل هذا الانتشار النووي.[21]

الشرق الأوسط: ديناميكيات الانتشار النووي في الماضي والحاضر

كان الشرق الأوسط منطقة مليئة بالنزاعات لفترة طويلة من الزمن، وقد أصبح محل اهتمام بوصفه مُطوِّراً محتملاً للأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية ونظم إطلاقها، وكذلك هو أكبر متلقٍ في العالم للأسلحة التقليدية. وفي العقدين السابقين، شهدت المنطقة حربين رئيسيتين؛ الحرب الإيرانية ـ العراقية (1980–1988) وحرب الخليج عام 1991، حيث تم فيهما الكشف عن مستوى كبير لانتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية. وتسعى دول الشرق الأوسط لاقتناء أسلحة الدمار الشامل لتشكيلة من الأسباب المختلفة؛ منها تطوير رادع نووي، والتنافس في سباق التسلح مع الجيران، والدفاع ضد نشر القوة الخارجي، وتعويض الضعف التقليدي، وتكلفة اقتناء الأسلحة التقليدية، وخاصة تلك التي لها قيمة تقنية عالية.

وكانت إسرائيل أول دولة في المنطقة تحصل على قدرة نووية وصاروخية مستقلة. في خريف عام 1956 وافقت فرنسا على أن تزود إسرائيل بمفاعل بسعة 24 ميجاواط لتشييد محطة للمعالجة الكيماوية في ديمونة، وأصبح ذلك أساس البرنامج النووي الإسرائيلي. وتقدر أجهزة الاستخبارات وتقارير الخبراء أن إسرائيل قد أنتجت 100 إلى 200 أداة نووية، بما في ذلك رؤوس حربية لصواريخها البالستية من نوع أريحا–1 وأريحا–2، تطلق من الطائرات، إضافة إلى التطبيقات التكتيكية الأخرى.[22] وقد اعتُبِرت إسرائيل لفترة طويلة من الزمن الدولة الوحيدة القادرة في مجال السلاح النووي في الشرق الأوسط، ومع ذلك فإنها لم توضح علنياً قدرتها النووية، مفضلة سياسة "الغموض النووي". وإلى جانب قدرتها العسكرية النووية المتطورة، فإن إسرائيل لديها برنامج أسلحة كيماوية نشط، ويقال إنها أجرت أنشطة حرب بيولوجية في معهد البحوث البيولوجية في نِس زيونا.[23]

وفي سياق علاقاتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية، نجحت إسرائيل في إزالة الكثير من القيود الملازمة لهذه العلاقة. ففي آذار/ مارس 2000، وقعت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة تمنح العلماء الإسرائيليين منفذاً إلى مختبرات وزارة الطاقة الأمريكية. وسوف تزيد الاتفاقية التعاون بين الدولتين في 25 مجالاً نووياً "سلمياً" ومجالات غير نووية، مثل قطع تدفق تقنية وخبرات أسلحة الدمار الشامل من دول الاتحاد السوفيتي السابق.[24]

إن التهديد الذي تتصوره الدول العربية وغير العربية نتيجة بناء الأسلحة التقليدية وغير التقليدية قد دفع إلى المبادرة ببرامج التسلح المضاد. ومع ذلك، فإن مدى هذه البرامج محدود في الحجم والقدرة مقارنة بالنظم الإسرائيلية التي تم نشرها سلفاً. وبالنظر إلى حقيقة أن الكثير من الدول الشرق أوسطية تواجه صعوبات في تمويل بناء أسلحتها التقليدية، فقد سعى بعضها إلى أسلحة الدمار الشامل من أجل تعويض التوازن غير المواتي في الأسلحة التقليدية، ولردع التدخل الخارجي. وهناك شكوك في أن إيران تملك أسلحة كيماوية وبيولوجية، وهي تبذل جهوداً في البحوث النووية. وعبر ثلاثة عقود (سبعينيات إلى تسعينيات القرن العشرين) رعى العراق برامج رفيعة لتطوير الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل. وتعتقد المصادر الغربية أيضاً أن سورية ومصر وليبيا تملك قدرات الحرب الكيماوية.[25]

ولقد تردد صدى التجارب النووية المتعدد لكل من الهند وباكستان في أيار/ مايو 1998، إلى جانب برامجها المتطورة في مجال الصواريخ والفضاء، في دول الخليج العربي القريبة وفي أنحاء أخرى من الشرق الأوسط. إن الخليج العربي منطقة مواجهة حساسة، ولا تبعد عن تهديدات الصواريخ النووية الهندية والباكستانية. وفي آذار/ مارس 1999، أرسلت الهند لأول مرة حاملة طائراتها (INS Viraat) إلى الخليج العربي كجزء من "دبلوماسيتها العسكرية" المستمرة لزيادة نفوذ نيودلهي في المنطقة. وقد أجرت البحرية

الهندية أول تمارينها البحرية مع الكويت وإيران، وأجرت مناورات ليوم واحد مع أسلحة البحرية السعودية والعمانية كجزء من دفعة استراتيجية في المنطقة.[26]

وقد أشعلت النزعة الإيرانية المؤخرة لاقتناء قدرة نووية مخاوف أعظم في الخليج العربي والشرق الأوسط، وأرغمت الدول الأخرى على التفكير في تطوير برامجها الوطنية الخاصة. ففي شباط/ فبراير 2007، التقى ممثلو مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا لمناقشة دراسة جدوى برنامج نووي. وقد أعلنت مصر أيضاً أنها سوف تفكر في تجديد اهتمامها ببرنامج نووي سلمي لتوليد الطاقة. ويقترح بعض الخبراء أن المملكة العربية السعودية ومصر هما أكثر المرشحين ترجيحاً لأن يصبحا نوويتين رداً على القنبلة الإيرانية.[27]

لقد دخل الشرق الأوسط فترة جديدة من الشك بعد 11 سبتمبر. وكان المشتبه فيهم من المنطقة، وقد ربطت "الأسباب الجذرية" بالمآزق الأمنية في المنطقة. ودخل الشرق الأوسط في مرحلة جديدة من التحول مع الحرب الأمريكية على العراق التي كان من ضمن أسبابها اقتناء العراق المتصوَّر لأسلحة الدمار الشامل. ويُربط الخطر النووي في الشرق الأوسط أيضاً بأخطار أخرى ملازمة لأسلحة الدمار الشامل، ونظم إطلاقها، والتوازن العسكري التقليدي. وبينما ظل نمط النزاع في الشرق الأوسط "إقليمياً" لفترة طويلة، فقد استقطب مشاركة القوى الكبرى. ومع ذلك، فقد غيرت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق عام 2003 الكثير من الحقائق الاستراتيجية الإقليمية؛ فالطموحات المشكوك فيها لدول مثل إيران في اقتناء قدرات نووية تستهدف ليس فقط ردع الأخطار الإقليمية، بل أيضاً منع تدخل القوى الخارجية. ويمكن السيطرة فقط على أخطار أسلحة الدمار الشامل بتوفير الرؤية والأمل لعملية السلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية، إلى جانب تأسيس نظام أوسع للأمن والتعاون في المنطقة. وهكذا سوف تصبح مبادرة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل الملزمة سياسياً وقانونياً هدفاً مركزياً لأي نظام أمني إقليمي محتمل في الشرق الأوسط.

أثر العولمة على انتشار أسلحة الدمار الشامل

ينبغي أن يضع صناع السياسة الذين يكافحون الانتشار النووي في حسبانهم حقيقة أن عملية الانتشار التقني في عالم معولم لا يمكن ردها. وبينما يظل إنتاج المواد الانشطارية شيئاً مثيراً للتحدي، فهناك ما بين 14 و18 دولة إما أخذت في تخصيب اليورانيوم سلفاً، أو تجري بحوثاً لها علاقة بالتخصيب، وهذا الرقم من المحتمل أن يستمر في النمو. ويمكن لنحو 15 دولة أن تنتج صواريخ بالستية وتعزز خصائصها من أجل مدى أطول، ودقة أفضل، وتعزيز أدائها بإدخال محركات الوقود الصلب. ولدى عشرات الدول بنى تحتية يمكن أن تستخدم في إنتاج الأسلحة الكيماوية، بينما هناك 12 دولة فقط يعتقد أنها منهمكة في تطوير الأسلحة البيولوجية. وفي عالم من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، فإن الكثير من الخبرات والمعدات متوافر بسهولة في القطاع الخاص.

ويختلف بعض المحللين حول العلاقة بين العولمة والانتشار النووي. ويؤكدون أن العولمة عملية واسعة جداً وجارفة ومتطورة، بينما الانتشار عملية ضيقة وسرية تمارسها فقط الدول خارج قواعد النظام الدولي، وتلك الدول تختار ألا تكون جزءاً من عملية العولمة الآخذة في التوسع الدائم. ومن وجهة نظرهم، فإن هذا يفسر السبب في أن الانتشار النووي محدود جداً مقارنة بالانتشار الضخم للاقتصاد العالمي.[28]

وربما تلعب السهولة المتزايدة للسفر الجوي والتعاملات المالية والتجارة دوراً رئيسياً في تمكين بروز شبكات انتشار نووي معقدة وعالمية. إن الخصخصة المتزايدة للتجارة، وتدفقات الأموال والمعلومات قد وسعت مساحة الفضاءات "غير المحكومة" في النظام الدولي. وقد وفر كل ذلك الفضاء والموارد للأطراف التي لا تتبع دولة، وجعل الدول تفتقر إلى السيطرة على مثل هذه الأنشطة.

وتخدم العولمة أيضاً كستار خلفي مهم لبروز شبكات الانتشار النووي. ومكافحة الشبكات مختلفة عن مكافحة الكيانات الفردية. وتكشف دراسة شبكات الانتشار النووي

المعقدة بعض الخصائص المشتركة؛ فعلى سبيل المثال يمكن أن تكون الشبكة الكلية أكبر من مجموع أجزائها، ومن الصعب تأكيد منطق العلة والمعلول ببساطة، فالتغيرات في السياق يمكن أن تكون لها تأثيرات أوسع، والمشكلات يمكن أن تصبح أفضل أو أسوأ بشكل دراماتيكي عند "نقاط التحول". ونقاط اللقاء الرئيسية هي تلك التي تؤثر على أداء معظم الشبكات، وإزالة نقاط اللقاء هذه- أو الأفراد- يمكن أن تمزق الشبكة كلها. أيضاً، ربما تقاوم بعض الشبكات الهجمات العشوائية.[29]

في عام 2004 وبعد سنوات من الإنكار التام، اعترفت الحكومة الباكستانية بأن مجموعة من العلماء الباكستانيين الذين كانوا يعملون في المؤسسات النووية المحلية قد شاركوا في انتشار تقنيات ومعدات ومعرفة فنية لها صلة بالمجال النووي في كل من إيران وكوريا الشمالية وليبيا. ويبدو أن هذه المجموعة قد اتصلت بسورية والعراق أيضاً لتنظيم عمل سري معهما. وجاء تغير الموقف الباكستاني من الإنكار إلى الإقرار بعد أن قررت ليبيا رسمياً إنهاء برنامجها السري لأسلحة الدمار الشامل في تشرين الأول/ أكتوبر 2003، وبعد أن وافقت إيران على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والكشف عن برنامجها السري لتخصيب اليورانيوم. وكشف التحقيق في حالتَي إيران وليبيا الدور المحوري للدكتور عبد القدير خان، الرئيس السابق لمختبرات خان للأبحاث في باكستان، في التجارة السرية. وقد كُشفت معلومات مفصلة عن الوسطاء والشركات والشهادات المزورة للمستخدم النهائي ونقل المخططات من دولة والتصنيع في أخرى والشحن العابر إلى دولة ثالثة قبل التوصيل إلى الوجهة النهائية. وقد شملت الشحنات أيضاً رسومات التصميم والمكونات وعمليات التجميع التامة لنماذج الطرد المركزي (P-1, P-2) الباكستانية بما في ذلك مخطط لرأس حربي نووي فعلي من مختبرات خان للأبحاث. وهناك دليل أيضاً على أن العلماء الباكستانيين عقدوا جلسات إيجاز تنويري منفصلة لنظرائهم الإيرانيين والليبيين في كراتشي، ومواقع في الدار البيضاء وإسطنبول.

وكان الإبداع الرئيسي في شبكة خان للانتشار النووي هو عرض محل متكامل للتقنيات النووية. وقد خلق تكاملاً بين ما كان في السابق ساحة سوق غير مجمعة ومنفذ بيع واحد، حيث يستطيع العملاء ذوو الاهتمام أن يجدوا التقنية الحساسة والتصميمات والهندسة ومستشارين لتطوير قدرة سلاح نووي. وقد وصف المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية شبكة خان على أساس أنها "وول-مارت عالمي" تحت الأرض للأسلحة والتقنيات النووية.

وكانت دوافع خان للانتشار النووي تتراوح -فيما يبدو- بين الربح والأيديولوجية الممزوجة بجنون العظمة الخاص به. ومع ذلك، فإن الحكومة الباكستانية لا يمكن أن تبعد تماماً عن هذا النشاط، لأنه من الصعب الإيمان بأن الانحراف بمثل هذا الحجم والمدى الهائلين على مدى فترة تبلغ قرابة عقدين كان يمكن أن يحدث دون علم السلطات داخل الحكومة الباكستانية. قام خان بعمليات نقل نووية إلى إيران تحت غطاء اتفاقية تعاون نووي سلمي وُقِّعت في منتصف ثمانينيات القرن العشرين. ويبدو من بعض السجلات التاريخية أن الرئيس الباكستاني السابق الجنرال ضياء الحق كان يدرك اهتمام إيران بشراء تقنية تخصيب اليورانيوم الباكستانية.

وربما يكون تقديم المساعدة لإيران إحدى السياسات الباكستانية في أوقات معينة. وفي الماضي ربما كان أيضاً في مصلحة الجيش الباكستاني تمويل الميزانية العسكرية عن طريق مبيعات التقنية النووية. ومن المحتمل أيضاً أن الجيش الباكستاني صدَّق على عمليات نقل محدودة للتقنيات والمعرفة الفنية النووية والصاروخية إلى إيران وكوريا الشمالية، وقد أساء خان وزملاؤه استخدام سلطتهم وقاموا بعمليات بيع غير مرخصة للسلع والخدمات، وجنوا ثروات شخصية هائلة خلال هذه العملية. ويعتقد معظم اختصاصيي الانتشار النووي والمراقبين المستقلين أن تجارة خان السرية في التقنيات والمعرفة الفنية النووية كانت أكبر فضيحة انتشار نووي في التاريخ.

لقد أدخلت شبكة عبد القدير خان نموذج انتشار نووي جديداً يتضمن ناشري أسلحة نووية من النوع الشبكي، استغلوا التنظيمات الرخوة للسيطرة على الصادرات لتسويق تقنيات وتطبيقات نووية حساسة. وقدرة مثل هذه الشبكات على البقاء توحي بأن المجمع العسكري-الصناعي الباكستاني، خلف واجهة السيطرة المركزية، مفكك بشكل خطير ومتقوقع ومستقل؛ وأن الوكالات الحكومية تفتقر إلى الإشراف الفعال، ويعمل الأفراد وكأنهم سلطات في أنفسهم. وفي ضوء سلوكهم السابق المزعوم، فمن الممكن أن يتقاسم مثل هؤلاء الأفراد، بدافع الأيديولوجية أو المكاسب المالية، الأسرار التي تتعلق بالتقنيات النووية مع دول وجماعات إرهابية أخرى. إن هذا الخليط من العوامل؛ تهور الجيش للحصول على المنتجات المتطورة، والمؤسسات المتخلفة، وشخصنة السلطة، والبنية المفككة للسلطة، وغياب الإشراف المدني، وفَّر الفرصة لخان وزملائه لتوزيع بضائعهم الخطيرة في السوق الدولية.

يتفق المتخصصون على أن شبكات الانتشار النووي تمثل فعلاً ظاهرة مهمة تجعل اقتناء أسلحة الدمار الشامل شيئاً سهلاً. وحتى الآن لا توجد شبكة أسلحة كيماوية أو بيولوجية رفيعة مثل شبكة عبد القدير خان. ومع ذلك، فإن شبكة عبد القدير خان توحي بأن هناك أفراداً على استعداد لبيع التقنيات الخطيرة، مع طرح القليل جداً من الأسئلة.

إن شبكات الانتشار النووي تجعل أسلحة الدمار الشامل أقل تعرضاً للكشف عنها، وتسمح للمشترين بالقفز على مراحل البحث والتطوير، والاتجاه نحو الاحتمال الأكثر مباشرة لاقتناء أسلحة الدمار الشامل. فلولا مساعدة خان لكان تطوير قدرات الطرد المركزي قد أخذ وقتاً أطول من إيران. وتدور الشكوك أيضاً في أن ليبيا ما كان باستطاعتها أن تحرز أي تقدم كبير لولا المساعدة الخارجية؛ وهذا يعني أن الدول ووكالاتها الاستخباراتية التي تحارب الانتشار النووي لديها وقت أقل لاكتشاف الخطر والرد عليه. فعندما تحل الشبكات محل الدول كجهات متنفذة في الانتشار النووي، فهذا يعني أنه لا يوجد "عنوان

للمرسل" للرد عليه. ومن المرجح أن يكون المتنفذون الذين لا يتبعون لدولة أقل ارتداعاً من الدول. وعلى الرغم من حقيقة أن عبد القدير خان لم يكن ليقدر على إنشاء شبكة للبيع من دون مساعدة من الدولة الباكستانية، فإن الحكومة الباكستانية وضعت المسؤولية في عاقبة الأمر على كاهله هو ومجموعته. إن شبكات الانتشار النووي ببساطة أكثر الإبداعات حداثة في صراع الهجوم-الدفاع في مجال الانتشار النووي هذا.

ويمكن أن يتضح أيضاً أن العولمة رادع حقيقي لناشري الأسلحة النووية عبر الاحتواء والعقوبات، بدلاً من القصف. لقد أصبحت قدرة العولمة على إطلاق العقوبة الجماعية على ناشري الأسلحة النووية أكثر فاعلية. لقد أطلقت العقوبات الانتقائية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على ليبيا كلاً من القرار الخاص بقضية التفجير الإرهابي في لوكيربي، وعملية تطبيع العلاقات الأمريكية ـ الليبية في آن معاً، ووصل ذلك إلى الذروة في تخلي ليبيا عن برنامجها النووي. وقد شكلت العقوبات التي فرضها مجلس الأمن- بدعم من روسيا والصين- على البرامج النووية لكوريا الشمالية وإيران في عام 2006 أول إجراءات لفرض القانون يتخذها المجلس ضد اقتناء تقنية الأسلحة بواسطة دولة لا تهاجم أو تحتل أياً من جاراتها. إن القبول العالمي بفكرة أن الدول ذات السيادة غير حرة في اقتناء أي تقنية (أو أسلحة) تعتبرها ضرورية للدفاع عن نفسها آخذ في الصعود، ويبين مدى أهمية العولمة في احتواء الانتشار النووي.

استنتاجات ختامية

مع الأحداث المستمرة في العراق وأفغانستان، والأخطار المتصاعدة للانتشار النووي والإرهاب العالمي، شهد العالم في عامي 2006 و2007 تقديراً عالمياً متنامياً لجدية خطر أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية. وقد عُبر عن هذا التقدير في مناسبات كثيرة ومختلفة من جانب مسؤولين رفيعي المستوى وسياسيين ومثقفين وعلماء. ففي العدد

الصادر في 4 كانون الثاني/ يناير من *Wall Street Journal* وول ستريت جورنال، ظهر تعليق مهم كتبه جورج شولتز، وهنري كيسنجر، وسام نَنْ يدعو إلى «عالم خال من الأسلحة النووية».[31] ورداً على مقالة الرأي الافتتاحية هذه، دعا ميخائيل جورباتشوف في 31 كانون الثاني/ يناير إلى إعادة وضع هدف القضاء العالمي على الأسلحة النووية في الأجندة، ليس في المستقبل البعيد، ولكن بأسرع ما يمكن. وفي حديث لمارجريت بِكِت وزيرة خارجية المملكة المتحدة في واشنطن، طالبت برؤية لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، والعمل بخطوات متوالية لخفض أعداد الرؤوس الحربية، والحد من دور الأسلحة النووية في السياسة الأمنية.

وفي ضوء الوعي العالمي المتصاعد بجدية خطر أسلحة الدمار الشامل، والحاجة إلى احتواء/ إزالة هذه الأسلحة، ينبغي أن تشمل الأجندة العالمية المستقبلية ما يلي:

- التخفيض الملموس لحجم المخزون من كل ترسانات الدول النووية، وإعادة تأكيد الالتزام بالسعي من أجل نزع الأسلحة النووية.
- التخلص التام من الأسلحة النووية القصيرة المدى المصممة للنشر الأمامي.
- تعزيز الأجندة العالمية لتحقيق الهدف المتمثل في عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل.
- إعادة فرض نظام معاهدة منع الانتشار النووي بمنع تطوير قدرات الأسلحة النووية، تحت ستار البرامج النووية السلمية.
- ضم إسرائيل وباكستان والهند إلى معاهدة منع الانتشار النووي.
- تأمين المخزون القائم من أسلحة الدمار الشامل عبر برامج تخفيض الخطر المتعددة الأطراف والتعاونية، باستخدام مبادرة أمن الانتشار النووي لتحريم التجارة غير الشرعية في تقنية ومواد أسلحة الدمار الشامل.
- إطلاق مبادرة تعاونية لتعطيل شبكات الانتشار النووي؛ عبر فرض القانون بشكل متزايد، والاستخبارات، والتعاون العسكري.

- التفاوض حول أول معاهدة عالمية لوقف المواد الانشطارية.
- ضمانات بالتمويل التام لنظام رصد معاهدة حظر التجارب الشامل وتنفيذه لتأمين تعليق مستمر للتجارب النووية.
- تخفيض الطلب على أسلحة الدمار الشامل عبر حل المنازعات الإقليمية المستمرة.
- تقوية دور مجلس الأمن بالأمم المتحدة بتعزيز فاعلية نظم المعاهدة وآليات التحقق منها؛ ليتسنى مواجهة مآزق البرامج النووية السلمية، وتقنيات الاستخدام المزدوج، وآثارها السلبية على جهود منع الانتشار النووي.
- "الاحتواء" لا "القصف" في الحرب ضد الانتشار النووي. ويمكن استخدام عولمة التجارة، والأسواق المالية، وشبكات النقل والاتصالات لإنتاج آليات ردع، ولإنزال عقوبة جدية بناشري أسلحة الدمار الشامل.
- رفع سقف مسؤولية المجتمع المدني ومجتمع الأعمال في محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- استيعاب المبادرات الأحادية الجانب والمتعددة الأطراف لتطوير نظام متماسك ومتعدد الطبقات لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أخيراً، تظهر الأدلة أن العالم في المدى القصير قد يواجه نقطة اندلاع جديد للانتشار النووي، إذا فشل المجتمع الدولي في اتباع إجراءات عاجلة بقوة وجماعية وبلا إبطاء.

المشاركون

وليام كوهين

هو الرئيس والرئيس التنفيذي لمجموعة كوهين، وهي شركة مقرها في واشنطن العاصمة، تقدم الخدمات الاستشارية للأعمال التجارية الدولية. وفي عام 1996 رشحه الرئيس كلنتون لمنصب وزير الدفاع. وكانت تلك أول مرة في التاريخ الحديث للولايات المتحدة الأمريكية التي يرشح فيها رئيس مسؤولاً منتخباً من حزب المعارضة لمنصب وزاري.

وكسيناتور لثلاث فترات من ولاية مين (1979-1997)، ترأس الوزير كوهين اللجنة الفرعية للقوة البحرية ونشر القوات في لجنة الخدمات المسلحة، واللجنة الفرعية للإشراف الحكومي في لجنة الشؤون الحكومية.

وكرئيس للجنة الشيخوخة، قاد الوزير كوهين جهوداً لإصلاح الخدمات الطبية، وكان فاعلاً مركزياً في مناظرات إصلاح الرعاية الصحية في تسعينيات القرن العشرين. وقد كان الوزير كوهين أيضاً عضواً ونائباً للرئيس في اللجنة المختارة للاستخبارات لمدة عشر سنوات.

وكعضو جديد في الكونجرس، أوكلت اللجنة القضائية في مجلس النواب للوزير كوهين مهمة تطوير قاعدة الأدلة في التلفزيون القومي لتوجيه الاتهام للرئيس نيكسون. وبعدها أدلى بأصوات حاسمة في ثلاث مناسبات لاتهام رئيس من حزبه. وفي السنوات اللاحقة شارك أيضاً في تحقيق تاريخي آخر في الكونجرس، وهو فضيحة إيران-كونترا.

عمل الوزير كوهين في العديد من المجالس القومية، ولجان الدراسات، ومنها مجلس العلاقات الخارجية، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وكلية الدراسات الدولية المتقدمة، ومعهد بروكينجز، وتمكين أمريكا، وشركة (CBS). وقد تبرع بأوراقه التي كتبها

في ثلاثة عقود من الخدمة العامة لجامعة مين. ويوجد في الجامعة أيضاً مقر لمركز وليام كوهين للسياسة والتجارة الدولية.

دوان وندسور

يشغل الدكتور دوان وندسور منصب أستاذ كرسي لينيت أوتري للإدارة في كلية جيس جونز للدراسات العليا في الإدارة بجامعة رايس في مدينة هيوستن بولاية تكساس الأمريكية، وهو عضو في هيئة التدريس بالجامعة منذ عام 1977. وقد حصل على درجة بكالوريوس الآداب في العلوم السياسية من جامعة رايس، وعلى درجة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي وشؤون الحكم من جامعة هارفارد.

وتتركز اهتماماته البحثية الحالية على المسؤولية الاجتماعية للشركات، ونظرية أصحاب المصلحة، والاستراتيجية السياسية للشركات، والعلاقة بين الأسواق والقوانين والقواعد الأخلاقية وانعكاساتها على الأعمال والمجتمعات.

وفي كانون الثاني/ يناير 2007، عُين الدكتور وندسور محرراً لفصلية *Business and Society* التي ترعاها الجمعية الدولية للأعمال والمجتمع، وشغل منصب رئيس الجمعية الدولية للأعمال والمجتمع، ورئيس شعبة القضايا الاجتماعية في الإدارة، وهي أحد الأقسام التابعة لأكاديمية الإدارة، ما بين عامي 2006 و2007. وقد تولى، على مدار ثلاثة أعوام، تحرير المحاضر المطبوعة للمؤتمرات السنوية للجمعية، وهو أحد المحررين المشاركين في **موسوعة القواعد الأخلاقية للأعمال والمجتمع** *Encyclopedia of Business Ethics and Society* (حررها الدكتور روبرت كولب لصالح دار سيج للنشر، ونُشرت عام 2007)؛ حيث ساهم فيها أيضاً بعدد من المصطلحات.

وقد نُشرت للدكتور وندسور مقالات في العديد من الدوريات؛ منها: *Business and Society*، و *Business Ethics Quarterly*، و *Cornell International Law*

Journal of و *Journal of Corporate Citizenship* و *Interfaces*و *Journal Management Studies* و *Journal of Public Affairs*و *Public Administration Review*. كما نُشر له أيضاً عدد من الدراسات؛ منها: **قواعد اللعبة في الاقتصاد العالمي: أنظمة السياسات للأعمال الدولية** *The Rules of the Game in Global Economy: Policy Regimes for International Business* (بمشاركة لي بريستون، الطبعة الأولى في عام 1992، والطبعة المنقحة في عام 1997)، و**قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة: تشريح نظام أساسي** *The Foreign Corrupt Practices Act: Anatomy of a Statute* (بمشاركة جورج جريانياس، 1982).

جيفري برجستراند

أستاذ العلوم المالية في كلية مِنْدوزا لإدارة الأعمال بجامعة نوتردام، وزميل في معهد كيلوج للدراسات الدولية في الجامعة نفسها، وباحث مشارك في مجموعة CESifo (وهي شبكة دولية من الباحثين مقرها في ميونيخ). وقد قام بتدريس علوم الاقتصاد والمالية في برامج البكالوريوس وماجستير إدارة الأعمال وماجستير إدارة الأعمال للمديرين في كلية مندوزا لإدارة الأعمال لمدة تزيد على عشرين عاماً. وقد عمل باحثاً زائراً لدى المفوضية الأوربية في بروكسل ببلجيكا في عام 2004، ومعهد IFO للأبحاث الاقتصادية التابع لجامعة ميونيخ بألمانيا في عام 2005، ومركز ليفرهولمي لأبحاث العولمة والسياسات الاقتصادية بجامعة نوتنجهام في المملكة المتحدة في عام 2006. وقد نُشرت أبحاثه حول تدفقات التجارة الدولية، واتفاقيات التجارة الحرة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والشركات المتعددة الجنسيات، ضمن أكثر من ثلاثين مقالة في مجلات مثل: *American Economic Review* و *Economic Journal* و *Review of Economics and Statistics* و *Journal of International Economics* و *Journal of International Money and Finance*، وكذلك كفصول ضمن كتب عديدة.

وفي الفترة 1996-2003، عمل محرراً مشاركاً في مجلة *Review of International Economics*، وهو لايزال عضواً في هيئة تحريرها. وفي عام 2001، اشترك (مع سكوت باير) في كتابة المقالة الرئيسية لمجلة *Journal of International Economics* بعنوان «نمو التجارة العالمية: التعريفات وتكاليف النقل وتشابه المداخيل»، وفازا عنها بجائزة جاجديش باجواتي Bhagwati Jagdish لعام 2003 لأفضل ورقة بحثية تُنشر في دورية *Journal of International Economics* خلال الفترة 2001-2002. وتركز بحوثه الحالية على المحددات الاقتصادية لسلوك الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر (بالاشتراك مع بيتر إيجر) و على «أسباب ونتائج نمو الإقليمية» (بالاشتراك مع سكوت باير) ضمن إطار منحة مقدمة من المؤسسة القومية للعلوم بالولايات المتحدة. وقد نُشرت أحدث مقالاته، بعنوان: «هل تسهم فعلاً اتفاقيات التجارة الحرة في زيادة التجارة الدولية لأعضائها؟» (بالاشتراك مع سكوت باير) في عدد آذار/ مارس 2007 من مجلة *Journal of International Economics*. وستُنشر له ورقة بعنوان «هل اتفاقيات التكامل الاقتصادي ناجحة فعلاً؟ قضايا في فهم أسباب ونتائج نمو الإقليمية» قريباً في مجلة *The World Economy*. أما أحدث الدراسات التي اشترك في تحريرها مع أنطوني إستيفاديوردال وسيمون إيفنيت بعنوان «تسلسل التكامل الاقتصادي الإقليمي» فقد نُشرت في عدد كانون الثاني/ يناير 2008 من مجلة *The World Economy*.

سكوت باير

أستاذ مشارك في الاقتصاد بجامعة كليمسون، وأستاذ زائر لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي بأطلانطا. وقد حصل على درجة الدكتوراه من جامعة ولاية ميتشيجان في عام 1996، وكان قد عمل قبل ذلك في جامعة نوتردام. وتتركز أبحاثه حول التجارة الدولية والنمو الاقتصادي والتنمية. ونال مشروعه بعنوان «أسباب ونتائج نمو الإقليمية» الدعم من خلال منحة مقدمة من المؤسسة القومية للعلوم. وقد فازت اثنتان من مقالات باير بجائزة «أفضل ورقة»، وحصلت أحدث أوراقه بعنوان «ما مدى أهمية رأس المال وإجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج

بالنسبة إلى النمو الاقتصادي؟» (بالاشتراك مع روبرت تامورا وجيرالد دواير) على جائزة أفضل مقالة لعام 2007 في مجلة *Economic Enquiry*. كما فازت الورقة التي اشترك في كتابتها مع جيفري برجستراند بعنوان «نمو التجارة العالمية» على جائزة جاجديش باجواتي لأفضل ورقة في مجلة *Journal of International Economics* للفترة 2001-2002.

باتريك ماكلوخلين

طالب دكتوراه في قسم جون ووكر للاقتصاد بجامعة كليمسون الذي حصل منه على درجة الماجستير في عام 2004. وقد نال زمالة جون ووكر في عام 2007. وكان زميلاً بحثياً بمركز أبحاث المِلْكية والبيئة في عام 2007 أيضاً. وسيُنشر البحث الذي أعده بالاشتراك مع جيفري برجستراند وسكوت باير وبيتر إيجر حول تدفقات التجارة الدولية واتفاقيات التجارة الحرة بعنوان: «هل اتفاقيات التكامل الاقتصادي ناجحة فعلاً؟ قضايا في فهم أسباب ونتائج نمو الإقليمية» في مجلة *The World Economy*. وتتمحور بعض أحدث أبحاثه حول تبعات القواعد البيئية للاتحاد الأوربي على تدفقات التجارة الدولية، فيما تتقصى أعمال أخرى له تأثيرات أنظمة مكافحة الاحتكار على الاستثمار الأجنبي المباشر.

روبرت شيفر

الدكتور روبرت شيفر أستاذ علم الاجتماع العالمي في جامعة ولاية كانساس، وقد حصل على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في علم الاجتماع من جامعة كاليفورنيا في سانتا كروز عام 1975، ودرجة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة ولاية نيويورك في بنجامبتون عام 1977، ودرجة الدكتوراه في التخصص نفسه عام 1985.

وقد عمل الدكتور شيفر صحافياً لدى صحيفة *Maine Times*، ولدى جمعية «أصدقاء الأرض» ومنظمة «السلام الأخضر» (1982-1990). بعد ذلك، عمل أستاذاً مساعداً في جامعة ولاية سان خوزيه في عام 1990، ورُقِّي إلى درجة أستاذ مشارك في عام 1995. وفي عام 2000، عمل في جامعة ولاية كانساس، حيث رُقِّي، بعد ذلك بعامين، إلى درجة أستاذ.

ويتولى الدكتور شيفر تدريس علم الاجتماع العالمي، ويدير الأبحاث حول التقسيم والدول المجزأة، والصراعات العرقية والحروب، والتحول الديمقراطي والعولمة، والحركات الاجتماعية والتغير البيئي. وفي عام 1992، دُعي الدكتور شيفر للانضمام إلى مؤتمرات بجواش حول العلم والشؤون العالمية The Pugwash Conferences on Sciences and World Affairs التي أسسها ألبرت آينشتاين وبرتراند راسل عام 1957، وفاز بجائزة نوبل للسلام عام 1995.

وللدكتور شيفر مؤلفات عدة، منها: مسارات الحرب: سياسة التقسيم *Warpaths: The Politics of Partition* (1990)؛ الحرب في النظام الدولي *War in the World-System* (1990)؛ القوة للشعب: التحول الديمقراطي حول العالم *Power to the People: Democratization Around the World* (1997)؛ فهم العولمة: التداعيات الاجتماعية للتغير الاقتصادي والسياسي والبيئي *Understanding Globalization: The Social Consequences of Economic, Political and Environmental Change* (1997، 2002، 2005)؛ الدول المقطعة: معضلات الديمقراطية في عالم مقسم *Severed States: Dilemmas of Democracy in a Divided World* (1999). كما اشترك مع الدكتور توري ديكنسون في تأليف كتابَي: التقدم السريع: العمل والنوع الاجتماعي والاحتجاج في عالم متغير *Fast Forward: Work, Gender and Protest in a Changing World* (2001) والتحولات: المسارات النسوية نحو التغير العالمي *Transformations: Feminist Pathways to Global Change* (2007).

جون ماهون

البروفيسور جون ماهون هو أول أستاذ كرسي جون ميرفي في سياسات واستراتيجيات الأعمال الدولية، وأستاذ الإدارة في كلية إدارة الأعمال بجامعة مين، والمدير المؤسس لكلية السياسة والشؤون الدولية بالجامعة نفسها. وقبل التحاقه بجامعة مين، عمل جون ماهون أستاذاً بقسم الاستراتيجيات والسياسات ورئيساً لهذا القسم بمعهد الإدارة في جامعة بوسطن.

وهو حاصل على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة بوسطن، وعلى درجة الماجستير (مع مرتبة الشرف) في إدارة الأعمال من كلية براينت، وعلى درجة البكالوريوس في الاقتصاد من كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا. وقد ألَّف، أو شارك في تأليف، ما يربو على 120 مقالة ودراسة وفصلاً في كتاب، ونشر كتابين، وما يزيد على 90 دراسة حالة أو مادة تدريسية في الاستراتيجية والإدارة العامة والسياسة العامة والشؤون العامة، كما عمل مؤخراً رئيساً مؤقتاً لجامعة مين في الفترة 2004-2006. وقد مُنح البروفيسور ماهون جائزة القيادة الفكرية من مجلس إدارة القضايا Issue Management Council (مؤسسة وطنية في واشنطن العاصمة)، وحظي بالتقدير لما قام به من مهام تدريسية وبحثية، وما قدمه من خدمات على المستويين المحلي والقومي.

وقد قام البروفيسور ماهون بالتدريس في برامج جامعية عدة لتعليم المديرين، كما عمل مدرباً أو استشارياً للمديرين لدى العديد من الشركات الخمسمائة الكبرى المختارة في مجلة فورتشن. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شغل الوظيفة نفسها لدى عدد من مؤسسات القطاع العام والاتحادات التجارية والأجهزة الحكومية على المستوى المحلي وعلى مستوى الولايات والمستوى الفيدرالي. والبروفيسور ماهون محرر سابق في مجلة *Business and Society*، ويعمل ضمن هيئات التحرير بالدوريات التالية: *Alliance*، و *Case Research Journal*، و *International Journal of Public Affairs*. وهو أيضاً أول أكاديمي يتولى منصب نائب رئيس مجلس إدارة القضايا، إلى جانب عضويته في مجلس أمناء مؤسسة الشؤون العامة في واشنطن العاصمة، وعمل زميلاً بحثياً في مركز الشؤون العامة (أستراليا). وهو ينتسب إلى المركز الأوربي للشؤون العامة (بلجيكا).

ستيفن وارتك

البروفيسور ستيفن وارتك أستاذ الإدارة في كلية إدارة الأعمال بجامعة أيوا الشمالية، حيث يقوم بتدريس موضوعات الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأعمال الدولية. وقد حصل

على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة واشنطن، وعلى بكالوريوس إدارة الأعمال وماجستير الإدارة العامة من جامعة ميزوري بمدينة كانساس سيتي.

وقد نشر البروفيسور وارتك العديد من المقالات، وعرض عشرات الأوراق البحثية ذات العلاقة بالأداء الاجتماعي للشركات، وإدارة القضايا، وعلاقات مؤسسات الأعمال بالحكومة في مؤتمرات في أمريكا الشمالية وأوربا وآسيا. وشارك في تأليف كتابين هما: **العلاقات والاعتماد المتبادل بين الحكومة والأعمال: منظور إداري وتحليلي** *Business-Government Relations and Interdependence: A Managerial and Analytic Perspective* (1988)، و**الأعمال الدولية والمجتمع** *International Business and Society* (1999). وقد لاقت أبحاثه دعماً من خلال المنح المقدمة من مصادر عدة، منها: مؤسسة أبحاث المديرين الماليين، ومؤسسة أبحاث هاري لومان.

وقد تولى البروفيسور وارتك رئاسة شعبة القضايا الاجتماعية في الإدارة بأكاديمية الإدارة، وكذلك الجمعية الدولية للأعمال والمجتمع، كما كان عضواً بهيئة التحرير ومحرراً استشارياً خاصاً لمجلة *Academy of Management Review*، وهو محرر سابق لمجلة *Business and Society* (وهي المجلة التي تصدرها الجمعية الدولية للأعمال والمجتمع). وهو أيضاً عضو نشط في أكاديمية الأعمال الدولية.

بَهْمَن بَخْتياري

يشغل الدكتور بهمن بختياري منصب مدير البحوث والبرمجة الأكاديمية في مركز وليام كوهين للسياسة والتجارة الدولية. وقد حصل على درجة الدكتوراه من قسم وودرو ويلسون للإدارة الحكومية والشؤون الخارجية بجامعة فيرجينيا. وقد كان أستاذاً زائراً في العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة (1999–2001).

وأحدث أعمال الدكتور بختياري هي، مقال بعنوان: «الإحياء المحافظ لإيران»، نشرته مجلة *Current History* (كانون الثاني/ يناير 2007)، ومن مؤلفاته أيضاً فصل بعنوان:

«الإصلاح والديمقراطية في الإسلام»، نشر في كتاب إعادة صنع السياسة الإسلامية Robert Hefner, *Remaking Muslim Politics* (Princeton University Press, 2005)؛ ومقال «الشك في الإصلاحات الإيرانية» الذي ظهر في مجلة *Current History*(كانون الثاني/ يناير 2003). وفصل (ألفه بالاشتراك مع أسيف بايات، الجامعة الأمريكية، القاهرة) بعنوان: «إيران الثورية ومصر: تصدير التوقعات والقلق»، نشر في كتاب *Iran and the Surrounding World: Interactions in Culture and Cultural Politics* تحرير نيكي كيدي وآر. ماثيي (مطبعة جامعة واشنطن، 2002). وقد حرر بالاشتراك أيضاً سلسلة من المقالات بعنوان «التطورات الاجتماعية والسياسية في إيران» نشرت في *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies* (Fall 2001). وقد نشرت مطبعة جامعة فلوريدا في عام 1997 كتابه بعنوان: السياسة البرلمانية في إيران الثورية: مأسسة السياسات الحزبية *Parliamentary Politics in Revolutionary Iran: Institutionalization of Factional Politics*. وقد نشرت بعض آرائه عن الشرق الأوسط في *Christian Science Monitor*، وتقرير مجلس العلاقات الخارجية عن السياسة الإسلامية *Muslim Politics Report* و *Maine Sunday Telegram* والأهرام الأسبوعي.

جون رابلي

هو مؤلف كتاب العولمة واللامساواة: الانحدار الحلزوني لليبرالية الجديدة *Globalization and Inequality: Neoliberalism's Downward Spiral* (2004). حصل رابلي على بكالوريوس الآداب (درجة الشرف) من جامعة كارلتون، وعلى درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة كوينز، وزمالة ما بعد الدكتوراه في جامعة أكسفورد. ويعمل في الوقت الراهن رئيساً لمعهد الكاريبي لأبحاث السياسة، وهو مؤسسة بحثية مستقلة تابعة لجامعة وست إنديز في مونا. وخلال الفترة 2000-2001، كان زميلاً زائراً في جامعة جورج تاون. وهو أيضاً عضو في معهد الدراسات السياسية في إيكسن بروفينس Aix-en-Province في فرنسا.

ومن بين إصدارات الدكتور رابلي الأخرى: **الرأسمالية الإيفوارية: المتعهدون الأفارقة في كوت ديفوار** *Ivoirien Capitalism: African Entrepreneurs in Cote d'Ivoire* (1993)؛ و**فهم التنمية: النظرية والممارسة في العالم الثالث** *Understanding Development: Theory and Practice in the Third World* (1996)؛ و**العولمة واللامساواة** *Globalization and Inequality* (2004). وتشمل اهتماماته البحثية الراهنة العولمة والليبرالية الجديدة. وهو يكتب أيضاً عموداً أسبوعياً عن الشؤون الخارجية في صحيفة *The Gleaner* (اليومية في جامايكا).

حسن أبو نعمة

السيد حسن أبو نعمة دبلوماسي أردني سابق، وكاتب، ومحاضر. عُين مديراً للمعهد الملكي للدراسات الدينية في نيسان/ إبريل 2004. وقد عمل السيد أبو نعمة سفيراً وممثلاً دائماً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة (1995–2000). وكان قد بدأ عمله الدبلوماسي في عام 1965 كسكرتير ثالث في السفارة الأردنية في دولة الكويت. وخلال السنوات الثلاث عشرة التالية تولى العديد من المهمات الدبلوماسية في كل من بغداد، وواشنطن العاصمة، ولندن، تخللها فترات قضاها رئيساً لقسم البحوث في وزارة الخارجية في عمّان. وبعد أن رقي إلى درجة سفير عام 1978، عمل مبعوثاً للأردن في دول البنيلوكس (بلجيكا وهولندا لكسمبورج)، وإلى المجموعة الأوربية، والبرلمان الأوربي، والمجلس الأوربي.

وفي عام 1990، عُين السيد أبو نعمة في منصب الممثل الدائم للأردن في منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة، وبرنامج الغذاء العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية. وخلال الفترة نفسها، عمل أيضاً سفيراً للأردن لدى إيطاليا، وسفيراً غير مقيم لدى البرتغال وسان مارينو، وفي الفترة 1993–1994، كان السيد أبو نعمة عضواً في الوفد الأردني إلى محادثات السلام بين الأردن وإسرائيل، والتي جرت في واشنطن العاصمة. ومنذ سبعينيات القرن العشرين، ظل يساهم بانتظام بمقالات وتعليقات

(بالإنجليزية والعربية) في العديد من الصحف؛ مثل: الرأي، والدستور، وصوت الجيل، و *Jordan Times* (التي يوجد مقرها في عمان)، والقدس العربي، والشرق الأوسط، و (London) *Financial Times*، و (Beirut) *Daily Star*. ويكتب في الوقت الراهن أسبوعياً لصحيفتَي الرأي و *Jordan Times*. ويلقي السيد أبو نعمة محاضرات في العلاقات الدولية، والممارسات الدبلوماسية، والقانون الدولي في معهد الدبلوماسية الأردني في عمان.

سِبِسْتيان جوركا

ولد سِبِسْتيان جوركا لوالدين مجريين كانا يعيشان في منفى إجباري في المملكة المتحدة. وبعد سقوط الشيوعية، انتقل سبستيان إلى المجر حيث اشتهر عالمياً كخبير في الإصلاحات الدفاعية والإرهاب الدولي. ومنذ ذلك الوقت، أصبح زميل كوكاليس Kokkalis في كلية جون كينيدي للإدارة الحكومية في هارفارد، ومستشاراً لمؤسسة راند في واشنطن، وأستاذاً متعاوناً في حقل الإرهاب والدراسات الأمنية في مركز جورج مارشال في ألمانيا. وقد أسس سبستيان وزوجته في عام 2003 معهد الديمقراطية الانتقالية والأمن الدولي. وكمدير مؤسس لمعهد الديمقراطية الانتقالية والأمن الدولي، يظهر سبستيان كثيراً في الإعلام الدولي، ويروج آراءه عن الديمقراطية وكيفية التغلب على الإرهاب الدولي في هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، و *Financial Times*، ورويترز، و *The Times*، و *Jane's Terrorism Monitor*، و *Newsweek*، و *Human Events*.

عمل سبستيان جوركا زميلاً في مركز بحوث الإرهاب في فيرجينيا، وكان عضواً مؤسساً في المجلس الأمريكي لشؤون الأمن القومي الناشئة. وكان يقدم الإيجاز التنويري للسفراء في وزارة الخارجية الأمريكية، وعمل متحدثاً رئيسياً لمجلة *The Economist*، في لندن، وكلية الحرب الأمريكية، وجامعة العمليات الخاصة المشتركة في فلوريدا. وقد قدم النصح لشركة النفط الدولية "شل" فيما يتعلق بتقليل الضَّعف أمام الهجوم الإرهابي إلى

الحد الأدنى. وقد حصل سبستيان جوركا أربع مرات على جوائز وزير الخارجية ونائب وزير الخارجية للعمل الذي نُفذ في مجال دبلوماسية الدفاع، وهو خريج حلقة نقاش سالزبورج والمجلس الأطلسي الأمريكي. وقد نشر دولياً أكثر من 100 مقالة وفصل في كتاب ودراسة في موضوعات: الإرهاب، وروسيا والدول الحديثة الاستقلال، والإرهاب البيولوجي، والجريمة المنظمة في إصدارات؛ مثل: *NATO Review*، و *Harvard International Review*، و *World Policy Journal*، و *Nature*، و *Defense News*. وهو مساهم رئيسي في التحليل لمجموعة جينز للمعلومات ومقرها في المملكة المتحدة، وقد كتب أيضاً لـ *Pinkerton's Global Intelligence Report*.

محمد قدري سعيد

هو الفريق أول (متقاعد) محمد قدري سعيد، مستشار عسكري وتقني في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام المصرية. وهو يعمل في لجنة التخطيط الاستراتيجي في المجلس المصري لأبحاث الفضاء والعلوم والتقنية، وهو عضو في المجلس المصري للشؤون الخارجية، ومجلس منظمة بجواش Pugwash للعلوم والشؤون العالمية. شارك الدكتور سعيد في العديد من مفاوضات "المسار الثاني" العربية- الإسرائيلية، وألقى محاضرات عن أمن الشرق الأوسط في مركز سياسات الأمن في جنيف؛ ومركز الدراسات الدفاعية في بروكسل؛ ومعهد الدفاع القومي في لشبونة. يحمل الدكتور سعيد شهادة بكالوريوس العلوم في العلوم العسكرية وهندسة الفضاء الجوي من الكلية الفنية العسكرية في القاهرة (1970)، ودرجة الدكتوراه في هندسة الفضاء الجوي من المدرسة الوطنية العليا لعلوم الطيران والفضاء، تولوز، فرنسا (1981). وقد عمل في القوات المسلحة المصرية ضابطاً في الدفاع الجوي، وعضو هيئة التدريس في الكلية الفنية العسكرية. وبعد تقاعده، انضم إلى مؤسسة الأهرام في عام 1998. وهو يكتب كثيراً في صحيفة الأهرام، ومجلة السياسة الدولية، ومجلة وجهات نظر. وتشمل مجالات اهتمامه الاستراتيجية العسكرية، والسيطرة على السلاح، وانتشار الأسلحة النووية، وقضايا تتعلق بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي.

والدكتور سعيد عضو في مجموعة عمل الأمن والتعاون الأوربي ـ المتوسطي الخاصة بميثاق الأمن الأوربي ـ المتوسطي، ويساهم في تقاريرها النهائية عن «مكونات الميثاق الأوربي ـ المتوسطي للسلام والاستقرار» (كانون الثاني/ يناير 2000)، و«برشلونة زائد: نحو مجتمع أوربي ـ متوسطي من الدول الديمقراطية» (نيسان/ إبريل 2005). وقد كان المنسق وواضع الأجندة، ومحرر التقارير النهائية لكثير من الأحداث مثل: حلقة النقاش السنوية «داخل الشرق الأوسط» مع مركز التعليم التنفيذي التابع لمعهد بروكينجز (القاهرة، آذار/ مارس 2006 وآذار/ مارس 2007)؛ ولجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى لمؤتمر القاهرة مع جامعة الأمم المتحدة (أيلول/ سبتمبر 2004)؛ ومؤتمرات مشروع اتحاد معاهد البحوث للتعاون والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط (2004-2006)؛ والمنظورات والصياغات العربية لمشروع التدخل الإنساني مع مركز أبحاث الخليج، والمركز الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن (دبي، شباط/ فبراير-أيار/ مايو 2003). وقد ترأس أيضاً اللجنة المنظمة للمؤتمر السنوي لبجواش في القاهرة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2006).

الهوامش

الكلمة الرئيسية

1. انظر:

OECD, "China could become world's largest exporter by 2010," September 16, 2005 (www.oecd.org/document/15/0,3343,en_2649_34571 _35363023_1_1_1_1,00.html).

2. انظر:

CNN, "China to overtake US with world's highest CO_2 emissions this year – IEA," (http://money.cnn.com/news/newsfeeds/articles/newstex/ AFX-0013-20857754. htm).

3. انظر:

Thomas Friedman, *The World is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century* (New York, NY: Farrar, Straus and Giroux, 2005).

4. .Ibid

5. .Ibid

6. انظر:

Secretary William Cohen and Admiral James Loy, "Fact, not Fear," *Wall Street Journal*, February 28, 2006.

الفصل الأول

1. انظر:

Emma Aisbett, "Why are the Critics so Convinced that Globalization is Bad for the Poor?" NBER Globalization and Poverty Conference (September 10–12), October 3, 2004 draft.

وقد أشار برونو فراي وآخرون في دراستهم:

Bruno S. Frey et al., "Consensus and dissension among economists: An empirical inquiry," American Economic Review vol. 79, no. 5 (December 1984): 986–994.

والتي استشهد بها دوجلاس إروين في:

Douglas A. Irwin, Against the Tide: An Intellectual History of Free Trade (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), 3, n. 1

إلى نتائج مسح تشمل تقديرات بأن نحو 95٪ من الاقتصاديين في الولايات المتحدة (Table 2, Proposition 1, p. 991) و88٪ من الاقتصاديين في الولايات المتحدة والنمسا وفرنسا وألمانيا وسويسرا كمجموعة مؤلفة من خمسة بلدان (Table 1, Proposition 1, p. 988) يؤيدون، إما تماماً أو بتحفظ، الرأي القائل بأن «التعريفات وحصص الاستيراد تؤدي إلى تقليص الرفاهية الاقتصادية الشاملة».

2. انظر:

Branko Milanovic, "The two faces of globalization: Against globalization as we know it," *World Development* vol. 31, no. 4 (April 2003): 667–683.

3. انظر:

Alan S. Blinder, "Free trade's great, but offshoring rattles me," *Washington Post*, May 6, 2007, B04; Ralph E. Gamory and William J. Baumol, *Global Trade and Conflicting National Interest* (Cambridge, MA: MIT Press, 2000); Paul A. Samuelson, "Where Ricardo and Mill rebut and confirm arguments of mainstream economists supporting globalization," *The Journal of Economic Perspectives* vol. 18, no. 3 (Summer 2004): 135–146.

4. توجد فروق جوهرية بين الرفاهية الاقتصادية، والثروة الاقتصادية، والسعادة الشخصية. ويناقش إروين المشكلة في كتابه بعنوان: *Against the Tide* (ضد النظام) (Douglas Irwin, *Against the Tide*, op. cit., chapter 12). ولتفادي الانحرافات الفنية، يفترض هذا الفصل أن تلك الأبعاد تتحرك معاً بالدرجة الكافية لتجاهل الفروق لأغراض العرض العام. ويحدد الشكل (1-1) نصيب الفرد من الرفاهية الحقيقية ضمن محور رأسي، ثم «يقيس» تلك الفكرة بمرور الزمن من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

5. انظر:

Alan S. Blinder, "Offshoring: The next industrial revolution?" *Foreign Affairs* vol. 85, no. 2 (March–April 2006): 113–128, at 114.

6. انظر:

Michael C. Jensen, "Value maximization and the corporate objective function," in Michael Beer and Nitin Nohria (eds) *Breaking the Code of Change* (Boston, MA: Harvard Business School Press, 2000), 37–57

تنطوي التنمية الاقتصادية على إجراء تغييرات هيكلية على الاقتصاد بمرور الوقت. أما النمو الاقتصادي فهو زيادة الثروة مقاسة على نحو متسق بمرور الوقت.

7. انظر:

Douglas Irwin, *Against the Tide*, op. cit., cites Harry G. Johnson, *Aspects of the Theory of Tariffs* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971).

8. تضم مجموعة الثماني كلاً من: كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وتحضر المفوضية الأوربية أيضاً اجتماعاتها.

9. انظر:

Paul H. Rubin, "Folk economics," *Southern Economic Journal* vol. 70. no. 1 (July 2003): 157–171.

10. يُعرِّف ألان بلايندر التعهيد بأنه «هجرة الوظائف، ولكن ليس من يقومون بها، من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة». انظر:

Alan S. Blinder, "Offshoring," op. cit., 113.

11. Paul A. Samuelson, "Where Ricardo and Mill rebut," op. cit., 135.

12. انظر:

Paul Krugman, "Trade has problems, but answer isn't shutting it down," *Houston Chronicle*, January 4, 2007 (City & State).

13. انظر:

Carol Graham, "Stemming the Backlash Against Globalisation," Brookings Policy Brief No. 78, 2001.

14. انظر:

Associated Press (AP), "Bush Economist: Outsourcing Remark Misunderstood," February 19, 2004 (http//:www.foxnews.com/story/ 0,2933,111715,00.html), accessed June 8, 2007.

15. Ibid.

16. انظر:

Douglas A. Irwin, "'Outsourcing' is good for America," *New York Times*, January 28, 2004.

17. انظر:

Harold D. Lasswell, *Politics: Who Gets What, When, How—With Postscript* (New York, NY: Meridian Books, 1958).

18. انظر:

C. K. Prahalad, *The Fortune at the Bottom of the Pyramid: Eradicating Poverty Through Profits* (Upper Saddle River, NJ: Wharton School Publishing, 2005).

19. انظر:

Geoffrey Garrett, "Globalization's Missing Middle," *Foreign Affairs* vol. 83, no. 6 (November–December 2004): 72–83.

20. انظر:

"Long run is a misleading guide to current affairs. In the long run we are all dead." John Maynard Keynes, *A Tract on Monetary Reform* (London: Macmillan, 1923), chapter 3.

21. كان نيكولاس كالدور وجون هيكس على التوالي هما من قاما، في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، بإدخال وتنقيح مبدأ التعويض الافتراضي في سياق تقويم تأثيرات التجارة الدولية. وعلى النقيض من التحسينات التي يرتئيها [الاقتصادي الإيطالي] باريتو، حيث تتحسن أوضاع أحد الأطراف من دون أن تسوء أوضاع طرف آخر، ففي حالة التعويض الافتراضي، قد تسوء حالة أحد الأطراف. انظر:

Murray C. Kemp and Paul Pezanis-Christou, "Pareto's compensation principle," *Social Choice and Welfare* vol. 16, no. 3 (May 1999): 441–444.

22. انظر:

Carol Graham, "Stemming the Backlash Against Globalisation," op. cit.

23. انظر:

Douglas Irwin, *Against the Tide*, op. cit., cites John Stuart Mill, *Principles of Political Economy* (London: Longmans, Green, 1848, 1909), 920.

24. ركزت الثورة الصناعية الأولى، التي بدأت في بريطانيا، على صعود التصنيع في القرن الثامن عشر، بالتزامن مع صدور كتاب آدم سميث بعنوان: *An Inquiry into the Nature and Cause of the Wealth of Nations* (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) في عام 1776. وشهدت الثورة الصناعية الثانية التي قامت في القرن العشرين تحولاً في الوظائف من قطاع الصناعات التحويلية إلى قطاع الخدمات. أما الثورة الصناعية الثالثة، والتي لاتزال في بدايتها، فهي عصر المعلومات. وقد تمخضت كل واحدة من تلك الثورات الثلاث عن تعديلات اقتصادية واجتماعية هائلة. انظر:

Alan S. Blinder, "Offshoring," op. cit., 116–117.

25. انظر:

Lee E. Preston and Duane Windsor, *The Rules of the Game in the Global Economy: Policy Regimes for International Business* (Dordrecht, The Netherlands: Kluwer Academic Publishers, 2nd ed., 1997).

في عام 2001، تخلفت الأرجنتين عن سداد ديونها الخارجية، وتوقفت عن دفع قيمة سنداتها. وفي عام 2005، أعادت هيكلة نحو 104 مليارات دولار من ديونها الخارجية، وعرضت نحو 30 سنتاً على الدولار، ورفض العرض نحو 25٪ من حاملي السندات (الذين تصل قيمة مستحقاتهم حوالي 20 مليار دولار)، ورُفعت زهاء 100 قضية ضد الأرجنتين. انظر:

Bill Faries, "Holders of Argentine debt are going on the offensive: Group intensifies efforts as nation tries to restructure Paris Club loans," *Houston Chronicle*, April 12, 2007 (Business).

26. انظر:

Duane Windsor and Kathleen A. Getz, "Regional market integration and the development of global norms for enterprise conduct: The case of international bribery," *Business & Society* vol. 38, no. 4 (December 1999): 415–449.

27. جرت، في أوائل شهر حزيران/ يونيو 2007، محاولة في مجلس الشيوخ الأمريكي لإصدار قانون للهجرة أعده الحزبان [الديمقراطي والجمهوري]، ولقي دعماً من الرئيس بوش، ومن زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ (هاري ريد، السناتور الديمقراطي عن ولاية نيفادا)، لكن لم يوافَق عليه. وقد لقي مشروع القانون «دعماً فاتراً من قبل الرأي العام والمؤسسات التجارية والجهات المهتمة بحقوق المهاجرين». انظر:

Michelle Mittelstadt, "Deadlock in the Senate: Immigration bill fails crucial vote—This summer could be last chance for Bush's top domestic initiative," *Houston Chronicle*, June 8, 2007

ومن بين أهم العوامل التي أعاقت صدور القانون، مسألة «العفو» الذي كان سيُمنح للمهاجرين غير القانونيين فيما يتعلق بنيل حق المواطنة في المستقبل. ويُقدر عدد المهاجرين غير القانونيين في الولايات المتحدة باثني عشر مليوناً، الكثير منهم من «الهيسبانيك» [المنحدرين من أصول مكسيكية ولاتينية]. ويوجد عدد من التحفظات المهمة بشأن تأثيرات هجرة العمالة، بنوعيها الماهرة وغير الماهرة، على الأوضاع الاقتصادية الأمريكية. وللاطلاع على تلك التحفظات، انظر:

Pamela Constable, "Skilled foreign workers add fuel to immigration debate: Companies say more of them are needed, but critics say they harm US professionals," *Houston Chronicle*, May 26, 2007; Froma Harrop, "The working class is not stupid about immigration: Froma Harrop criticizes the motives behind a union's proposal to expand the supply of low-cost labor pouring into the United States," *Houston Chronicle*, May 22, 2007(City & State); George F. Will, "Importing underclass that will bankrupt the country: George F. Will says proposed immigration reforms ensure the growth of a permanent poverty class and guarantee huge entitlement costs," *Houston Chronicle*, May 24, 2007 (City & State).

28. انظر:

Ronald Findlay, "Comparative advantage," *The New Palgrave: A Dictionary of Economics* (London & New York, NY: Macmillan & Stockton 1987), 514–517.

29. ذكرت إحدى الدراسات أن الإيثانول قد يسبب ارتفاع مستويات الأوزون بأكثر مما يسببه البنزين. انظر:

Seth Borenstein, "Ethanol may raise ozone levels more than gasoline, study says," *Houston Chronicle*, April 18, 2007 (Business).

وقد تتولد عن الزراعة تأثيرات مهمة من حيث انبعاثات غازات الدفيئة. انظر:

Bruce A. McCarl and Uwe A. Schneider, 2000, "U.S. agriculture's role in a greenhouse gas emission mitigation world: An economic perspective," *Review of Agricultural Economics* vol. 22, no. 1 (Spring 2000): 134–159.

30. يفوق تأثير المنفعة المتبادلة للتجارة التحسن الذي يرتئيه باريتو، والذي يقتصر على استفادة أحد الأطراف من دون الإضرار بأي طرف آخر.

31. التكلفة البديلة هي قيمة أحد الاستخدامات لمورد ما بالنسبة إلى ثاني أفضل استخدام بديل لذلك المورد. فعلى سبيل المثال، إذا كان المرء قادراً على كسب عائد بنسبة 4٪ عن سند خال من المخاطر وعائد بنسبة 6٪ عن سهم ذي خطورة منخفضة، فإن «الربح» الحقيقي على السهم هو نسبة 2 في المائة فقط (مع إغفال علاوة المخاطرة) على اعتبار أن الفرصة متاحة على الدوام لكسب نسبة 4٪ على السند.

32. انظر:

Robert Torrens, *Essay on the External Corn Trade* (London: J. Hatchard, 1815).

33. انظر:

David Ricardo, *On the Principles of Political Economy and Taxation* (1817; London: John Murray, 1821, third edition); 1821 edition available in P. Sraffa (ed.) with the assistance of M. H. Dobb, *The Works and Correspondence of David Ricardo Vol. 1* (Cambridge, UK: University of Cambridge Press, 1951).

34. Douglas A. Irwin, *Against the Tide*, op. cit., 90.

35. انظر:

Paul A. Samuelson, "The way of an economist," in Paul A. Samuelson (ed.), *International Economic Relations: Proceedings of the Third Congress of the International Economic Association* (London: Macmillan, 1969), 1–11.

36. Paul A. Samuelson, "Where Ricardo and Mill rebut," op. cit.

37. انظر:

Jagdish Bhagwati, "Coping with antiglobalization: A trilogy of discontents," *Foreign Affairs* vol. 81, no. 1 (January–February 2002): 2–5; and "Why Your Job isn't Moving to Bangalore," *New York Times*, January 22, 2004 (Editorial).

38. انظر:

Friedrich Hayek, "The use of knowledge in society," *American Economic Review* vol. 35, no. 4 (September 1945): 519–530.

39. انظر أيضاً:

Ralph E. Gamory and William J. Baumol, *Global Trade and Conflicting National Interest*, op. cit.

40. .Paul H. Rubin, "Folk economics," op. cit

41. .Alan S. Blinder, "Offshoring," op. cit., 114

42. .Ibid

43. انظر:

Alan S. Blinder, "Let's save free trade from its own deficits: It's imperative to turn back the tide of high-paying US jobs moving offshore," *Houston Chronicle*, May 13, 2007 (Outlook).

44. انظر:

Joseph A. Schumpeter, *The Theory of Economic Development* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1934); and *Capitalism, Socialism and Democracy* (New York, NY: Harper, 1942, 1947, 1950; 1975).

45. انظر:

William J. Baumol, "Entrepreneurship in Economic Theory," *American Economic Review: Papers and Proceedings* vol. 58, no. 2 (May 1968): 64–71.

46. انظر:

Michael E. Porter, *The Competitive Advantage of Nations* (New York, NY: Free Press, 1990).

47. انظر:

Donella H. Meadows, Dennis L. Meadows, Jørgen Randers and William W. Behrens, *The Limits to Growth: A Report for The Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* (New York, NY: Universe Books, 1972); and Donella Meadows, Jørgen Randers and Dennis Meadows, *Limits to Growth: The 30-Year Update* (White River Junction, VT: Chelsea Green Publishing Co., 2004).

48. انظر:

Thomas Malthus, *An Essay on the Principle of Population* (London: Printed for J. Johnson in St. Paul's Church-Yard, 1798).

من المعروف، على سبيل المثال، أنه في منطقة معزولة (جزيرة مثلاً)، قد ينمو قطيع من الأيائل في البداية بما يتعدى الموارد المتاحة، ثم ينحدر من بعد ذلك إلى أدنى من مستوى مستقر.

49. انظر:

Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy*, op. cit., 82–85.

50. .Geoffrey Garrett, "Globalization's missing middle," op. cit

51. انظر:

A. T. Kearney, "Measuring globalization," *Foreign Policy* no. 148 (March–April 2004): 52–60; Fifth Annual A. T. Kearney / Foreign Policy Globalization Index (Carnegie Endowment for International Peace).

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو الإنتاج الإجمالي قبل الصادرات، ولا يتضمن الواردات المحسوبة ضمن الناتج القومي الإجمالي (GNP). لذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي يستثني نشاطات التجارة الدولية.

52. في هذا السياق، يواصل لو دوبز، مقدم البرامج في شبكة (CNN)، عرض تقارير عن موضوع يصفه بأنه حرب على الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة.

53. يقدم ألان بلايندر تصنيفاً لأنواع الوظائف في الولايات المتحدة، وتقديراً لدرجة تعرضها للتعهيد. وتكمن الصعوبة المرتبطة بتوقع ما سيكون للعولمة من تأثيرات على الاستخدام بالبلدان المتقدمة في التباين المفرط الذي تتسم به قوة العمل. وبينما قد تستمر الخدمات الشخصية في بلد معين، قد يتم تعهيد الخدمات غير الشخصية. وقد يتحرك الخط الفاصل بين هذين النوعين من أنواع الخدمات بمرور الوقت بسبب التحسينات التي ستطرأ على تقنية المعلومات. وفي نهاية عام 2004، كانت توجد بالولايات المتحدة 14.3 مليون وظيفة في الصناعات التحويلية؛ وهي وظائف قد يتم تعهيدها بالكامل تقريباً. وفي المقابل، قد لا يحدث تحول في نحو 7.6 ملايين وظيفة في مجال التشييد والتعدين (وإن أمكن اختفاء مثل تلك الوظائف بسبب تراجع هذا النوع من النشاط أو بسبب استبدال رأس المال بالعمل). ومن المحتمل أن تبقى 22 مليون وظيفة حكومية داخل حدود الوطن. وقد ينتقل جزء من وظائف تجارة التجزئة، وعددها 15.6 مليون وظيفة، إلى الخارج بسبب تجارة التجزئة الإلكترونية. وقد كان هناك 73.6 مليون وظيفة أخرى في نهاية عام 2004. ويقدر بلايندر أن العدد الإجمالي لوظائف الخدمات المعرضة للتعهيد قد يصل إلى ضعفي أو ثلاثة أضعاف العدد الإجمالي للوظائف في الصناعات التحويلية، أي ما يعادل من 28 إلى 42 مليون وظيفة. ومن المحتمل أن تكون هناك صعوبة شديدة في إيجاد حلول محددة لهذا الوضع. انظر:

Alan S. Blinder, "Offshoring," op. cit., 119–122, 124

54. .Alan S. Blinder, "Offshoring," op. cit., 126

55. .Ibid, 118

56. انظر:

David C. Johnston, "US income gap growing wider: The rich are getting richer while the poor have lost some ground, recent tax data show," *Houston Chronicle*, March 29, 2007; "Americans' average income falls again: 2005 is fifth consecutive year of decline," *Houston Chronicle*, August 21, 2007 (Business).

57. انظر:

Alan S. Blinder, "Offshoring," op. cit., 127; Thomas Friedman reports that call center activities may expand in Kenya (Thomas L. Friedman, "Phone lines provide Kenya with new economic lifeline," *Houston Chronicle*, April 4, 2007, B1.

58. انظر:

Molly Selvin, "Men in their 30s making less than dads did: Generation gap raises doubts about American dream," *Houston Chronicle*, May 26, 2007, A6.

59. انظر:

Mortimer B. Zuckerman, "Uneasy in the middle," *U.S. News & World Report*, June 11, 2007, 72.

60. انظر:

Paul Krugman, "What's good for corporations is good for executives," *Houston Chronicle*, June 7, 2007, B7 (City & State).

61. انظر:

Isaac Ehrlich, "The Mystery of Human Capital as Engine of Growth, or Why the US Became the Economic Superpower in the 20th Century," NBER Working Paper No. W12868, 2007 (http://ssrn.com/abstract=960443).

62. انظر:

Brett Clanton, "Why Halliburton chose Dubai: growth—But oil-services firm will continue to add Houston jobs, its CEO says," *Houston Chronicle*, May 6, 2007, A1, A15.

63. أعلنت شركة هاليبرتون أيضاً أنها ستوقف نشاطاتها في إيران، كما أنها أوقفت نشاطاتها في العراق عندما باعت في نيسان/ إبريل 2007 وحدة التشييد والخدمات (KBR). انظر:

Jim Krane (AP), "Halliburton's relocated CEO outlines major shift in focus: A big focus," *Houston Chronicle*, May 23, 2007, D3 (Business).

64. Ibid.

65. Ibid.

66. Ibid.

67. Ibid.

تثير تلك التحولات في التوجهات العالمية للشركات الأوربية والأمريكية الكبرى قضايا مثل الجدل الأخير بشأن شركة (SAP) الألمانية، وانتقال مصنع صلصة (HP) البنية الذي يعود تاريخه إلى 100 عام من وسط إنجلترا إلى هولندا على يد مالكه الأمريكي، وهو شركة هاينز. انظر:

Phred Dvorak and Leila Abboud, "Difficult upgrade: SAP's plan to globalize hits cultural barriers—Software giant's shift irks German engineers," *Wall Street Journal* CCXLIX (110), May 11, 2007, A1, A8; Jane Wardell, "Loss of sauce production puts Britons in a big snit," *Houston Chronicle*, March 18, 2007, D5.

68. انظر:

Lisa Margonelli, "All pumped up: Five myths that fuel $3 gas stories—Fill-up prices are high for many reasons but these," *Houston Chronicle*, June 10, 2007, E1, E5 (Outlook).

69. انظر:

Shannon Kathleen O'Byrne, "Economic justice and global trade: An analysis of the libertarian foundations of the free trade paradigm," *American Journal of Economics and Sociology* vol. 55, no. 1 (January 1996): 11–15.

70. انظر:

James Mann, "A brand new model—made in China: Country proves it doesn't need democracy or free market to succeed," *Houston Chronicle*, May 27, 2007, E4 (Outlook).

71. انظر:

John Otis, "Venezuelan chief leads drive to expanded socialism," *Houston Chronicle*, May 25, 2007, A28.

72. انظر:

Gavin Rabinowitz, "Mangoes from India, motorcycles from US," *Houston Chronicle*, April 14, 2007, D6 (Business).

73. انظر:

"China: US pistachio shipment rejected," *Houston Chronicle*, June 10, 2007, A25.

74. انظر:

Pierre-Richard Agénor, "Does Globalization Hurt the Poor?" World Bank Development Research Group Working Paper 2922, 2002.

.75 C. K. Prahalad, *The Fortune at the Bottom of the Pyramid*, op. cit.

.76 انظر:

Irma Adelman, "Fallacies in Development Theory and Their Implications for Policy," California Agricultural Experiment Station, Giannini Foundation of Agricultural Economics, Department of Agricultural and Resource Economics and Policy, University of California at Berkeley, Working Paper no. 887, May 1999.

.77 انظر:

Bob Sutcliffe, "World inequality and globalization," *Oxford Review of Economic Policy* vol. 20, no. 1 (Spring 2004): 15–37.

.78 انظر:

A. T. Kearney, "Measuring globalization," op. cit.; Francois Bourguignon and Christian Morrison, "Inequality among world citizens, 1820–1992," *American Economic Review* vol. 92, no. 4 (September 2002): 727–744; Alan V. Deardorff, "Rich and poor countries in neoclassical trade and growth," *The Economic Journal* vol. 111, issue 470 (April 2001): 277-294; George E. Johnson and Frank P. Stafford, "International competition and real wages," *American Economic Review: Papers and Proceedings* vol. 82, no. 2 (May 1993): 127–130; Ronald W. Jones, "Globalization and the distribution of income: The economic arguments," Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America vol. 100, no. 19 (September 2003): 11158–11162; Francisco Rodriguez and Dani Rodrik, "Trade policy and economic growth: A skeptic's guide to the cross-national evidence," *NBER Macroeconomics Annual* 15, 2000, 261–325; L. Alan Winters, Neil McCulloch and Andrew McKay, "Trade liberalization and poverty: The evidence so far," *Journal of Economic Literature* vol. 42, no. 1 (March 2004): 72–115.

.79 انظر:

Martin Ravallion, "The Debate on Globalization, Poverty and Inequality: Why Measurement Matters," World Bank Development Research Group Working Paper 3038, 2003.

قام بوب سوتكليف (تمت زيارة الموقع المعني في 10 حزيران/ يونيو 2007) بتحديث البيانات التي توصل إليها في عام 2004، والمستشهد بها في الهامش رقم 76 أعلاه، في العنوان الإلكتروني:

(http://siteresources.worldbank.org/INTDECINEQ/Resources/PSBSutcliffe.pdf)

.80 L. Alan Winters, et al., "Trade liberalization and poverty," op. cit.

.81 Ibid.

82. انظر:

Werner Antweiler, Brian R. Copeland and M. Scott Taylor, "Is free trade good for the environment?" *American Economic Review* vol. 91, no. 4 (September 2001): 877–908.

83. هذه التقديرات مستقاة من مكتب التعداد الأمريكي (تم الدخول إليه في 9 حزيران/ يونيو 2007). ارجع إلى الموقع الإلكتروني: (www.census.gov/ipc/www/world.html).

84. يحذر مايكل كلير من أن نقص الموارد قد يؤدي في بعض الظروف إلى حروب محلية أو إقليمية على موارد كالمياه مثلاً. ومن الأمثلة الأخرى ما يُعرف بالماس المؤجج للصراعات. انظر:

Michael T. Klare, Resource Wars: *The New Landscape of Global Conflict* (New York, NY: Metropolitan Books, Henry Holt & Co., 2001).

85. انظر:

Alan Zarembo and Thomas H. Maugh, "Warming report paints a grim picture: Scientists say the poor likely will be the hardest hit, as water and food will become scarce," *Houston Chronicle*, April 7, 2007, A20.

86. انظر:

Susmit Dasgupta, Benoit Laplante, Craig Meisner, David Wheeler and David J. Yan, "The Impact of Sea Level Rise on Developing Countries: A Comparative Analysis," World Bank Policy Research, WP No. 4136, 2007 (http://ssrn.com/abstract=962790).

87. تستخدم تلك التقديرات برمجيات نظام المعلومات الجغرافية وأفضل البيانات المتاحة.

88. انظر:

Sandra Rollings-Magnusson and Robert C. Magnusson, "The Kyoto Protocol: Implications of a flawed but important environmental policy," *Canadian Public Policy / Analyse de Politiques* vol. 26, no. 3 (September 2000): 347–359.

89. انظر:

"China unseats U.S. as top CO2 emitter," *Houston Chronicle*, June 21, 2007, D1 (Business).

90. انظر:

Thomas C. Schelling, "What makes greenhouse sense?" *Foreign Affairs* vol. 81, no. 3 (May–June 2002): 2–9.

91. انظر:

Clive Crook, "Bush may be on to something ..." *Financial Times*, June 7, 2007, 15; Jo Johnson, "Worlds collide in India over global warming," *Financial Times*, June 7, 2007, 15; and Mark Landler and Judy Dempsey, "US mulls global plan to

halve emissions: But the G8 deal does not commit nation to specific greenhouse gas cuts by 2050," *Houston Chronicle*, June 8, 2007, A1, A13.

92. Clive Crook, "Bush may be on to something ..." op. cit.

93. Geoffrey Garrett, "Globalization's missing middle," op. cit.

94. Alan S. Blinder, "Offshoring," op. cit.

الفصل الثاني

1. انظر:

Robert Lawrence, *A US–Middle East Trade Agreement: A Circle of Opportunity* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics), Table 2.9, 45.

2. Ibid., 46.

3. Ibid.

4. انظر:

Nicolas Peridy, "Trade Prospects of the New EU Neighborhood Policy," *Global Economy Journal*, vol. 5, no. 1 (January 2005).

5. Ibid.

6. انظر:

Thomas Freidman, *The World is Flat* (New York, NY: Farrar, Strauss and Giroux, 2005).

7. Ibid.

8. انظر:

Scott L. Baier and Jeffrey H. Bergstrand, "The Growth of World Trade: Tariffs, Transport Costs, and Income Similarity," *Journal of International Economics*, vol. 53, no. 1 (February 2001): 1–27.

9. انظر:

Anderson, James E., and Eric van Wincoop, "Trade Costs," *Journal of Economic Literature* vol. 62, no. 3 (September 2004): 691–751.

10. انظر:

Steven Brakman and Charles van Marrewijk, "It's A Big World After All," CESifo Working Paper No. 1964, April 2007.

11. انظر:

Jonathan Eaton and Samuel Kortum, "Technology, Geography, and Trade," *Econometrica* vol. 70. no. 5 (September 2002): 1741–1779.

12. انظر:

Dean A. DeRosa and John P. Gilbert, "Predicting Trade Expansion under FTAs and Multilateral Agreements," Peterson Institute for International Economics, Working Paper, October 2005, 5–13.

13. انظر:

Elhanan Helpman and Paul Krugman, *Market Structure and Foreign Trade* (Cambridge, MA: MIT Press, 1985).

14. Ibid.

يمكننا بسهولة أن نبين أن $GDPi\ GDPj = si\ sj\ (GDPi+GDPj)$، حيث إن $si = GDPi\ /\ (GDPi+GDPj)$، ويبلغ تدفق التجارة أقصى قيمة-بالنسبة إلى قيمة $(GDPi+GDPj)$ المحددة عندما تكون $sj=si$.

15. انظر:

James E. Anderson and Eric van Wincoop, "Gravity with Gravitas: A Solution to the Border Puzzle," *American Economic Review* vol. 93, no. 1 (March 2003); James E. Anderson and Eric van Wincoop, "Trade costs," *Journal of Economic Literature* vol. 62, no. 3 (September 2004); and Scott L. Baier and Jeffrey H. Bergstrand, "*Bonus Vetus* OLS: A Simple Approach for Approximating International Trade-Cost Effects using the Gravity Equation," working paper, 2007.

16. نستخدم الصفة «جزئي» للإشارة إلى أن ذلك هو التأثير المباشر على التجارة لاتفاقية التجارة الحرة، وأنه لا يفسر التأثيرات التعويضية لـ «التوازن العام»، مثل احتمال أن تؤدي الاتفاقية إلى تقليص شروط المقاومة السعرية المتعددة الأطراف الشاملة للبلدين، مما قد يميل عندئذ إلى تعويض التأثير الجزئي، انظر المصدر الذي سبقت الإشارة إليه:

Anderson and van Wincoop, "Gravity with Gravitas ..."

لكن في أعمال لاحقة لكاتبي هذه السطور، نشير إلى أن تلك التأثيرات التعويضية المحتملة قد تكون ضئيلة جداً، انظر المصدر الذي سبقت الإشارة إليه:

Baier and Bergstrand, "*Bonus Vetus* OLS ..."

17. انظر:

Scott L. Baier and Jeffrey H. Bergstrand, "Do Free Trade Agreements Actually Increase Members' International Trade?" *Journal of International Economics* vol. 71, no. 1 (March 2007).

18. انظر:

Robert Z. Lawrence, *Regionalism, Multilateralism and Deeper Integration* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1996), 17.

19. Ibid., 7.

20. Ibid.

21. انظر:

Robert Gilpin, *The Challenge of Global Capitalism* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), 108; italics added.

22. انظر:

Ernest H. Preeg, *From Here to Free Trade* (Chicago, IL: The University of Chicago Press, 1998), 50.

23. انظر:

"A Domino Theory of Regionalism," in Richard Baldwin, Pentti Haaparanta and Jaakko Klander (eds), *Expanding Membership of the European Union* (New York, NY: Cambridge University Press, 1995).

24. انظر:

C. Fred Bergsten, "Competitive Liberalization and Global Free Trade: A Vision for the Early 21st Century," Working Paper 96–15 (Washington, DC: Institute for International Economics, 1996).

25. انظر:

Scott L. Baier and Jeffrey H. Bergstrand, "Economic Determinants of Free Trade Agreements," *Journal of International Economics* vol. 64, no. 1 (October 2004): 29–63.

26. Ibid.

27. انظر:

Dean A. DeRosa and John P. Gilbert, "Predicting trade expansion under FTAs and multilateral agreements," Peterson Institute for International Economics Working Paper 05–13, October 2005.

28. انظر:

Sucharita Ghosh and Steven Yamarik, "Are Regional Trading Arrangements Trade Creating? An Application of Extreme Bounds Analysis" *Journal of Internationl Economics* vol. 63, no. 2 (July 2004): 369–395.

29. Baier and Bergstrand, March 2007, op. cit.

30. Ibid.

31. DeRosa and Gilbert, 2005, op. cit.

32. انظر:

Scott L. Baier, Jeffrey H. Bergstrand and Erika Vidal, "Free Trade Agreements in the Americas: Are the Trade Effects Larger than Anticipated?" *The World Economy* vol. 30, no. 9 (September 2007): 1347–1377.

33. لم نتمكن، لأسباب تتعلق بالبيانات، من تضمين المزايا المتوخاة من اتفاقية للتجارة الحرة تقوم على فروق في الموارد النسبية، وهو ما كان سيحدث زيادة حدية على احتمالات إبرامها.

الفصل الثالث

1. انظر:

Maria Beatriz Rocha Trinidade, "Portugal," in Ronald E. Krane (ed.), *International Labor Migration in Europe* (New York, NY: Praeger, 1979), 171; David D. Gregory and J. Cazorla Perez, "Intra-European Migration and Regional Development: Spain and Portugal," in Rosmarie Rogers (ed.), *Guests Come to Stay: The effects of European Labor Migration on Sending and Receiving Countries* (Boulder, CO: Westview Press, 1985), 237. See also Robert K. Schaeffer, *Power to the People: Democratization Around the World* (Boulder, CO: Westview Press, 1997), 66–7.

2. Schaeffer, *Power to the People*, op. cit., 67.

3. انظر:

Caglar Keyder, "The American Recovery of Southern Europe: Aid and Hegemony," in Giovanni Arrighi (ed.), *Semiperipheral Development: The Politics of Southern Europe in the Twentieth Century* (Beverly Hills, CA: Sage, 1985), 141–42.

4. انظر:

Schaeffer, *Power to the People*, op. cit., 67–9; Giovanni Arrighi, "Fascism to Democratic Socialism: Logic and Limits of a Transition," in Arrighi, *Semiperipheral Development*, op. cit., 265, 268.

5. Schaeffer, *Power to the People*, op. cit., 69–71.

6. Schaeffer, *Power to the People*, op. cit., 182–83.

7. انظر:

Konrad H. Jarausch, *The Rush to German Unity* (Oxford: Oxford University Press, 1994), 15, 17; J.F. Brown, *Surge to Freedom: The End of Communist Rule in Eastern Europe* (Durham, NC: Duke University Press, 1991), 136; Melvin Croan, "Germany and Eastern Europe," in Joseph Held (ed.), *The Columbia History of Eastern Europe in the Twentieth Century* (Columbia University Press, 1992), 24.

8. Schaeffer, *Power to the People*, op. cit., 183–84.

9. Schaeffer, *Power to the People*, op. cit., 131.

10. انظر:

Robert Schaeffer, *Warpaths: The Politics of Partition* (New York, NY: Hill and Wang, 1990), 155.

11. Schaeffer, *Warpaths*, op. cit., 156.

12. انظر:

"Partition in Palestine: 1948," in Robert Schaeffer, *Understanding Globalization: The Social Consequences of Political, Economic and Environmental Change,* 3rd Ed. (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2005), 235–254.

13. انظر:

United Nations, "International Migration 2006" (http://www.un.org/esa/population/publications/2006Migration_Chart/2006IttMig_chart.htm).

14. انظر:

Dan Bilefsky, "Latvia Fears New 'Occupation' by Russians but Needs the Labor," *New York Times*, November 16, 2006, A17.

15. انظر:

"In Singapore in 1994, 95 percent of Filipino overseas contract workers lacked work permits from the Philippines government. The official figures based on legal migration therefore severely underestimate the number of migrants." Janet Henshall Momsen (ed.), *Gender, Migration and Domestic Service* (London: Routledge, 1999), 7.

16. انظر:

United Nations, "International Migration 2002" (United Nations: St/ESA/Ser.A/219, 2003).

17. انظر:

Matthew Brunwasser, "Romania, a Poor Land, Imports Poorer Workers: Replacements for Dwindling Labor Pool," *New York Times*, April 11, 2007;

John Tagliabue, "The Gauls at Home in Erin: Opportunity Knocks in Ireland, and the French Answer," *New York Times*, June 2, 2006; Judy Demsey, "Polish Labor Crunch as Workers Go West," *New York Times*, November 19, 2006.

.18 Brunwasser, "Romania," op. cit.; Dempsey, "Polish Labor Crunch," op. cit.

.19 Brunwasser, "Romania," op. cit.

.20 انظر:

"Free Trade Agreements" in Robert K. Schaeffer, *Understanding Globalization: The Social Consequences of Political, Economic, and Environmental Change*, 2nd Ed. (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2003), 242–43.

.21 United Nations, "International Migration 2006," op. cit.

.22 United Nations, "International Migration 2002," op. cit.

.23 انظر:

Robert K. Schaeffer, "The Rise of China," in *Understanding Globalization*, 3rd Ed., 199–200.

.24 Ibid.

.25 Ibid., 201–206.

.26 انظر:

Robert K. Schaeffer, "Dilemmas of Sovereignty and Citizenship in the Republican Interstate System," in Mitja Zagar, Boris Jesih and Romana Bester (eds), *The Constitutional and Political Regulation of Ethnic Relations and Conflicts* (Ljubljana: Institute for Ethnic Studies, 1999), 11. See also James Kettner, *The Development of the Concept of American Citizenship, 1608-1870* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1978).

الفصل الرابع

.1 انظر:

J. Bhagwati, "Borders Beyond Control," in Anthony M. Messina and Gallya Lahava (eds.), *The Migration Reader* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2003), 552–568.

.2 انظر:

Nermin Abad-Unat, "Turkish migration to Europe," in Robin Cohen (ed.), *The Cambridge Survey of World Migration* (Cambridge: Cambridge University Press,

1995), 274–278; Manolo Abella, "Asian Migrant and Contract Workers in the Middle East," in Robin Cohen (ed.), *The Cambridge Survey of World Migration* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), 418–423; J. Bahgwati, op. cit.; J.S. Birks and A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labour Office, 1980); Stephen Castles and Mark J. Miller, *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World* (New York, NY: The Guilford Press, 1993); Imre Ferenczi, *International Migrations, Volume I: Statistics* (New York, NY: National Bureau of Economic Research, 1929); Timothy J. Hatton and Jeffrey G. Williamson, *The Age of Mass Migration: Causes and Impact* (New York, NY: Oxford University Press, 1998); Douglas S. Massey, "International Migration and Economic Development in Comparative Perspective," *Population and Development Review* 14 (1988), 383–414; Douglas S. Massey et al., *Worlds in Motion: Understanding International Migration at the End of the Millennium* (Oxford: Oxford University Press, 1998); and Hania Zlotnik, "International Migration: Causes and Effects," in Laurie Ann Mazur (ed.), *Beyond the Numbers: A Reader on Population, Consumption, and the Environment* (Washington, DC: Island Press, 1994), 359–377.

3. الاتحاد الأوربي مهتم بالزيادة الكبيرة التي ستشهدها الهجرة في المستقبل بسبب تغير المناخ، انظر:

S. Castle, "Migration to Surge, EU Leaders are Told: Warned of Fallout on Climate Change," *International Herald Tribune*, March 8–9, 2008, 3.

4. يوجد تعريفات عدة للتعهيد أو للاستعانة بالمصادر الخارجية سواء في الأدبيات أو في الحياة العملية. ويشير التعهيد في هذا التحليل إلى الحالة التي تعهد فيها إحدى الشركات إلى شركة أخرى بتنفيذ خدمات يتولى عادةً العاملون في الشركة الأولى تنفيذها. وحسبما جرت عليه العادة، فإن الشركة الجديدة تتواجد في بلد آخر وتتخصص في مجال معين، مثل مراكز الاتصال، وخدمات الرواتب والمحاسبة، وخدمات البريد الإلكتروني.

5. انظر:

G. Wan, "WIDER Seminar on International Migration and Development: Patterns, Problems and Policies," address at UN Headquarters, New York, September 12, 2006.

6. انظر:

James Martin 21st Century School, University of Oxford (http://www.21school.ox.ac.uk/institutes/migration.cfm), accessed 13 March 2008.

7. انظر:

Philip L. Martin and Mark J. Miller, "Guestworkers: Lessons from Western Europe," *Industrial and Labor Relations Review* vol. 33, no. 3 (1980): 315–330.

8. انظر:

Wayne A. Cornelius, et al., "Introduction: The Ambivalent Quest for Immigration Control" in Wayne A. Cornelius, Philip L. Martin and James F. Hollifield (eds.), *Controlling Immigration: A Global Perspective* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1994), 3–42; and George Dib, "Laws Governing Migration in Some Arab Countries," in Reginald T. Appleyard (ed.), *International Migration Today, Volume I: Trends and Prospects* (Perth: University of Western Australia for the United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization [UNESCO], 1988), 168–179.

9. انظر:

J. Slocum, "International Migration Trends," a presentation at the Chicago Matters event, Chicago, November 29, 2006.

10. انظر:

Sudarsan Raghavan, "War in Iraq Propelling a Massive Migration: Wave Creates Tension Across the Middle East," *Washington Post*, February 4, 2007, A01.

11. انظر:

The *Forced Migration Review* estimates that 1 in 6 Iraqis is displaced and over two million are in exile and another two million are displaced internally.

12. انظر:

J. Fallows, "Declaring Victory," *Atlantic Monthly*, September 2006.

الفصل الخامس

1. عُقد المؤتمر في الفترة 23–25 نيسان/ إبريل 2007 بمقر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة. ويتقدم الكاتب بالشكر إلى راعيي المؤتمر (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ومركز وليام كوهين للسياسة والتجارة الدولية) لدعوتهما إياه إلى عرض نسخة مختصرة من الورقة خلال المؤتمر.

2. انظر:

Gerald F. Cavanagh, *American Business Values in Transition*, 2nd Ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1984).

انظر بصورة خاصة الفصل الثاني الذي يصف ويشرح الجذور التاريخية لأنظمة الأعمال الغربية، وتطور الأعمال باتجاه المشروعية المجتمعية.

3. انظر:

Howard H. Bowen, *Social Responsibilities of the Businessman* (New York, NY: Harper, 1953).

4. انظر:

Theodore Levitt, "The Dangers of Social Responsibility," *Harvard Business Review* vol. 36, no. 3 (September–October, 1958).

5. انظر:

Milton Friedman, *Capitalism and Freedom* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1962).

6. انظر:

J. J. Servan-Schreiber, *The American Challenge* (New York, NY: Avon Books, 1967).

7. انظر:

Richard J. Barnet and Ronald E. Muller, *Global Reach: The Power of the Multinational Corporation* (New York, NY: Simon and Schuster, 1974).

8. قُتل كنيول «كن» سارو-ويوا، الذي قاد حملة في نيجيريا ضد الأضرار البيئية المرتبطة بعمليات الشركات النفطية مثل شركة شِل، في عام 1995. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن موت السيد سارو-ويوا، انظر:

Anne T. Lawrence, "Stakeholder Management: Shell Oil in Nigeria," *Case Research Journal* (Fall–Winter, 1997): 1–21.

9. انظر:

Richard Wokutch, "Corporate Social Responsibility Japanese Style," *Academy of Management Executive* vol. 4, no. 2 (1990): 56–74;

أو العمل الأحدث:

Ariane Berthoin Antal and Andre Sobczak, "Corporate Social Responsibility in France: A Mix of National Traditions and International Influences," *Business & Society* vol. 46, no. 1 (March, 2007): 9–32.

10. انظر:

David Welch, "Why Toyota is Afraid of being Number One," *Business Week*, March 5, 2007, 42–50.

11. انظر:

"Brazilian Firm to Buy Sought-After US Meatpacker Swift," *Des Moines Register*, May 30, 2007, 8C.

12. انظر:

Miguel Heft, "Google's Chief Gets $1 in Pay; His Security Costs $532,755," *New York Times*, April 5, 2007, C3.

13. انظر:

"Many Hurt by Watch List, Group Says," *Des Moines Register*, March 28, 2007, A4.

14. Ibid.

15. انظر:

Elizabeth Kelleher, "Congress Moves to Change Foreign Investment Review Process," *International Information Programs*, July 27, 2006 (www.usinfo.state.gov).

16. انظر:

Jerry Perkins, "Farm Chief Wants Ban on Foreign Ownership," *Des Moines Register*, February 24, 2006, A1.

17. انظر:

William Petroski, "A Road of Apprehension Swerves Superhighway Idea," *Des Moines Register*, September 24, 2006, D1–D2.

18. انظر:

Eamon Javers, "The Divided States of America," *Business Week*, April 16, 2007, 67.

19. انظر:

"US Free-Trade Pact with South Korea Would Enhance Partnership," *International Information Programs*, June 13, 2007 (www.usinfo.state.gov).

20. انظر:

PricewaterhouseCoopers, *The Last Ten Years: A Review, 2007* (www.pwc.com/extweb/insights.nsf/docid/9FB653B2B4C3A5778525726D00645353).

21. انظر:

Thomas Friedman, *The World Is Flat: A Brief History of the 21st Century* (New York, NY: Farrar, Straus and Giroux, 2005).

22. Ibid., 297.

23. انظر:

Duane Windsor, "Toward A Global Theory of Cross-Border and Multilevel Corporate Political Theory," *Business & Society* vol. 46, no. 2 (June 2007): 253–278; and Ruth V. Aguilera, Deborah E. Rupp, Cynthia A. Williams and

Jyoti Ganapathi, "Putting The S Back in Corporate Social Responsibility: A Multilevel Theory Of Social Change in Organizations," *Academy of Management Review* vol. 32, no. 3 (2007): 836–863.

24. انظر:

Pete Engardio, "The Future of Outsourcing." *Business Week*, January 30, 2006, 50–58.

25. انظر:

Peter Engardio, "Let's Offshore the Lawyers," *Business Week*, September, 18, 2006, 42–43.

26. انظر:

John Carey, "Lighting a Fire under Global Warming," *Business Week*, April 16, 2007.

27. انظر:

Sarah Stromberg, "Decorah Joins Fight against Global Warning," *Cedar Falls-Waterloo Courier*, April 6, 2007, A1 & A8.

28. انظر:

Jennifer Jacobs, "Plan Would Wean Iowa Off Foreign Oil By 2025," *Des Moines Register*, March 7, 2007 (www.desmoinesregister.com).

29. انظر:

Alan Clendenning, "Bush Trip to Brazil to Back Ethanol," *Des Moines Register*, March 5, 2007, A2.

30. انظر:

Richard Siklos, "Discovery to Start Channel Focusing on Green Movement," *New York Times*, April 5, 2007, C3.

31. انظر:

PricewaterhouseCoopers, op. cit.

32. انظر:

Alan Reder, *75 Best Business Practices for Socially Responsible Companies* (New York, NY: G.P. Putnam's Sons, 1995).

33. انظر:

For a good discussion of this background see Donna J. Wood, "Corporate Social Performance Revisited," *Academy of Management Review* vol. 16, no. 4 (October 1991): 691–718.

34. انظر:

Archie B. Carroll, "A Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Social Performance," *Academy of Management Review* vol. 4, no. 4 (October 1979): 497–505.

35. للاطلاع على معلومات مرجعية، انظر:

"Bush, Congress Clash over Ports Sale," *CNN* (www.cnn.com/2006/POLITICS/02/21/port.security) and Nina Easton, "After Dubai Ports, US Courts Foreign Investment," Fortune, March 5, 2007 (www.money.cnn.com/2007/03/05/magazines/fortune/pluggedin_eas).

36. انظر:

Ronald K. Mitchell, Bradley R. Agle and Donna J. Wood, "Toward A Theory Of Stakeholder Identification And Salience: Defining The Principle Of What Really Counts," *Academy of Management Review* vol. 22, no. 4 (October 1997): 853–866.

37. من أجل فهم نوع النقاش وردة الفعل اللذين أثارا قلق تويوتا، انظر الأسطر التالية بعنوان «رسالة إلى المحرر» كما ظهرت في العدد الصادر بتاريخ 28 نيسان/ إبريل 2007 من :

Louisville, Kentucky, Courier-Journal (page A10):

«لقد قرأت لتوي الأخبار عن تفوق تويوتا على جنرال موتورز من حيث المبيعات العالمية من السيارات. وأتساءل: هل جميع أولئك الذين يشترون تلك المنتجات الأجنبية في الولايات المتحدة يدركون مغزى فعلهم؟ دعني أعطِك إشارة بسيطة. لنفترض أن تويوتا ستواصل صعودها وأن الشركات الثلاث الكبرى (أي جنرال موتورز وفورد وكرايسلر) ستواصل تراجعها إلى حد الإفلاس، عندئذ لن تكون هناك شركات أمريكية لصناعة السيارات، وسيصبح الناس تحت رحمة منتجي السيارات الأجانب الذين يعيدون أرباحهم إلى بلدهم الأصلي. وستذوب الطبقة الوسطى هنا، وإذا اعتقدت أن ذلك لن يؤثر على وظيفتك الحالية، فإن ذلك يعني أنك تعيش في عالم من الأحلام. أتعتقد أن شركات النفط تتحكم في أسعار البنزين الآن؟ انتظر حتى تمتلك شركات السيارات القوة نفسها ضمن قطاع السيارات. ستدفع "دم قلبك" لقاء الوارد الأجنبي القادم».

38. انظر:

Pete Engardio and Michael Arndt, "What Price Reputation?" *Business Week*, July 9 & 16, 70–79.

39. David Welch, op. cit., 44.

40. Ibid.

41. Ibid.

42. انظر:

Anne Fisher, "America's Most Admired Companies," *Fortune*, March 19, 2007, 88–130.

43. انظر:

Jeffrey Sonnenfeld, "The Real Scandal at BP," *Business Week*, May 14, 2007, 98.

44. انظر:

Kinder, Lydenburg, Domini & Co., *KLD Database* (Boston, MA: Social Investment Fund, KLD & Co., 1992–present).

45. انظر:

SAM Indexes Gmbh, *Dow Jones Sustainability Indexes*, September 30, 2006 (www.sustainability-index.com/06_htmle/indexes/overview/html).

46. انظر:

David Welch, "Why Hybrids are such a Hard Sell," *Business Week*, March 19, 2007, 45.

47. انظر:

Jon Birger, "The Great Corn Gold Rush," *Fortune*, April 16, 2007, 75–79.

48. تصف شركة برايس ووترهاوس كوبر تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها أمر «أكثر مخادعة مما يبدو». انظر الموقع الإلكتروني:

(www.pwc.com/extweb/ service.nsf/docid/E2BD269E623824C).

ومن أجل تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات بنجاح، تعرض الشركة العملية التالية المكونة من ست خطوات: 1) الاتفاق على معنى المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ 2) تحديد من «يملك» المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ 3) الحصول على دعم المديرين؛ 4) بذل اللازم من أجل تحققها؛ 5) المثابرة ومواصلة العزم؛ 6) نيل التقدير.

49. انظر:

World Bank, Simeon Djankov, Caralee McLiesh, International Finance Corporation and Michael U. Klein, *Doing Business In 2004: Understanding Regulation* (London: Oxford University Press and World Bank Publications, October 2003).

50. PricewaterhouseCoopers, *Ten Year Review*, op. cit.

51. انظر:

PricewaterhouseCoopers, *Tenth Annual* Global *CEO Survey, 2007* (www.pwc.com/extweb/home.nsf/docid/2AE969AC42DD721A8525725E007D7CF).

52. انظر:

Environics International, *The Corporate Social Responsibility Index*, July 2001 (www.globescan.com/csrm_research_findings.htm).

53. انظر:

PricewaterhouseCoopers, *Fifth Annual Global CEO Survey, 2002* (www.pwc.com/gx/eng/eng/pubs/ceosurvey/2007/5th_ceo_survey.pdf.)

54. انظر:

Business in the Community, *Corporate Responsibility Index, 2005: Executive Summary* (www.bitc.org.uk/crindex).

55. انظر:

International Institute for Sustainable Development, "Corporate Social Responsibility (CSR)," *Business and Sustainable Development: A Global Guide* (www.bsdglobal.com/ issues/sr_sr.asp)

56. Ibid.

57. PricewaterhouseCoopers, *Tenth Annual*, op. cit.

58. Ibid.

59. International Institute for Sustainable Development, op. cit.

60. انظر:

Petra Christmann and Glen Taylor, "Firm Self-Regulation through International Certifiable Standards: Determinants of Symbolic Versus Substantive Implementation," *Journal of International Business Studies* vol. 37, no. 6 (November 2006): 863–878.

61. Environics International, op. cit.

62. Pete Engardio and Michael Arndt, op. cit.

63. انظر:

International Institute for Sustainable Development, "Corporate Social Responsibility Monitor," *Business and Sustainable Development: A Global Guide* (www.bsdglobal.com/ issues/sr_csrm.asp).

64. انظر:

Peter Coy and Jack Ewing, "Where Are All the Workers?" *Business Week*, April 9, 2007, 28–31; and Geri Smith, "Factories Go South. So Does Pay," *Business Week*, April 9, 2007, 76.

65. Thomas Friedman, op. cit.

66. انظر:

Pete Engardio, "Global Compact, Little Impact," *Business Week*, July 12, 2004, 86.

67. انظر:

C. Schmidt, "The ISO Global Social Responsibility Standard, 2005–2008," *ECOLOGIA* (www.ecologia.org/isosr).

68. انظر:

United Nations UN), "What is the Global Compact?" (www.unglobalcompact.org/AboutTheGC/html).

69. Environics International, op. cit.

70. Ibid.

71. انظر:

Financial Times Stock Exchange (FTSE), *Semi Annual Review of the FTSE4GOOD Indices*, March 2007 (www.ftse.com/Indices/FTSE4GOOD_Index_Series/Downloads/FTSE4GOOD_March_2007_ Review. pdf).

72. PricewaterhouseCoopers, *Tenth Annual* ..., op. cit.

الفصل السادس

1. هناك استثناءان لذلك هما:

John Esposito, *Religion and Globalization: World Religions in Historical Perspectives* (Oxford: Oxford University Press, 2007); Peter Beyer's *Religion and Globalization* (Thousand Oaks, CA: Sage Press, 1994).

2. انظر:

Manfred B. Steger, *Globalization: A very Short Introduction* (Oxford, Oxford University Press, 2003); Masao Miyoshi, *The Cultures of Globalization* (Durham, NC: Duke University Press, 1998); John Tomlinson, *Globalization and Culture* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1999).

3. انظر:

B. Barber, *Jihad vs. McWorld: How Globalism and Tribalism are Reshaping the World* (New York, NY: Ballantine Books, 1996).

4. Ilan Pappé, *Modern Middle East* (New York, NY: Routledge, 2005).

5. انظر:
C.A. Cerami, "The US Eyes Greater Europe," *The Spectator*, October 5, 1962, quoted in Martha Van Der Bly, "Globalization: A Triumph of Ambiguity," *Current Sociology* vol. 53, no. 6 (November 2005): 877.

6. انظر:
Joseph Prabhu, "Globalization and the Emerging World Order," *ReVision* vol. 22, no. 2 (1999): 2–7.

7. انظر:
Martin Wolf, *Why Globalization Works* (New Haven, CT: Yale University Press, 2004).

8. Ibid., 141.

9. Ibid., 45. من المفارقة أن الدور الغالب الذي يعطيه وولف لقوى السوق في تشكيل كل وجوه المجتمع تقريباً هو رأي ينسب إلى خصمه الرهيب الاشتراكي الألماني كارل ماركس الذي ساق هو أيضاً الحجة نفسها.

10. انظر:
Jan Aart Scholte, *Globalization: A Critical Introduction* (New York, NY: Palgrave, 2005), 81.

11. انظر:
Roland Robertson, *Globalization: Social Theory and Global Culture* (London: Sage press, 1992), 102.

12. Scholte, op. cit., 424.

13. انظر:
Andre. G. Frank and Barry K. Gills (eds), *The World System: Five Hundred Years or Five Thousand?* (New York, NY: Routledge. 1993), 3.

14. انظر:
Amartya Sen, "Globalization: Past and Present," Ishizaka Lectures (1), 2002 (http://www.ksg.harvard.edu/gei/Text/Sen-Pubs/Sen_Globalization_past_present.pdf).

15. انظر:
Göran Therborn, "Globalizations: Dimensions, Historical Waves, Regional Effects, Normative Governance," *International Sociology* vol. 15, no. 2 (June 2000): 151–79.

16. Peter Beyer, op. cit.

17. Anthony Giddens, *Runaway World* (New York, NY: Routledge, 2001), 22–23.

18. انظر:
Renato Ortiz, "Notes on Religion and Globalization," *Nepantla: Views from South* vol. 4, no. 3 (2003): 423–448.

19. انظر:
World Council of Churches (WCC), *Together on the Way*, 50th Anniversary Meeting report, 1998 (www.wcc-coe.org/wcc/assembly/ or-01.html).

20. Ibid.

21. Robertson, op. cit., 1992.

22. انظر:
Jeffrey Haynes, "Religion and International Relations after 9/11," *Democratization* vol. 12, no. 3 (June 2005): 398–413.

23. انظر:
Peter Beyer, "Secularization from the Perspective of Globalization: A Response to Karel Dobbelaere," *Sociology of Religion* (Fall 1999): 229.

24. انظر:
Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York, NY: Simon & Schuster, 1996).

25. انظر:
"Islam and International Politics: Examining Huntington's 'Civilizational Clash' Thesis," *Totalitarian Movements & Political Religions* vol. 2, no. 1 (Summer 2001).

26. انظر:
Sean L. Yom, "Islam and Globalization: Secularism, Religion, and Radicalism," *International Politics and Society* vol. 4 (2002).

27. انظر:
"Responses to Huntington," *Foreign Affairs* vol. 72, no. 4 (July–August 1993).

28. للاطلاع على مناقشة ممتازة حول أثر العولمة في الشرق الأوسط، انظر:
Toby Dodge and Richard Higgot (eds), *Globalization and the Middle East: Islam, Economy, Society, and Politics* (London: Royal Institute of International Affairs, 2002).

29. انظر:

Thomas Friedman, *The World is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century* (New York, NY: Farrar, Strauss and Giroux, 2005).

30. .Ibid., 459

31. .Ibid., 328

32. انظر:

Jonathan Sacks, *The Dignity of Difference: How to Avoid the Clash of Civilizations* (London: Continuum Publishing Group, 2002).

33. Ibid., 46.

الفصل السابع

1. السؤال في الواقع مأخوذ من:

Cullen Murphy, *Are We Rome?* (Boston and New York: Houghton Mifflin, 2007).

2. انظر:

John Rapley, "The New Middle Ages," *Foreign Affairs* vol. 85, no. 3 (May–June 2006).

3. للاطلاع على استعراض لهذه الحجة، انظر:

John Rapley, *Globalization and Inequality* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004).

4. انظر:

David Dollar and Art Kraay, "Trade, Growth, and Poverty," *Finance and Development* vol. 38, no. 3 (September 2001); David Dollar, *Globalization, Poverty and Inequality since 1980* (Washington, DC: World Bank Policy Research Working Paper 3333, June 2004); Nancy Birdsall, *Asymmetric Globalization: Global Markets Require Global Politics* (Washington, DC: Center for Global Development Paper 12, October 2002).

حتى إذا ثبتت حجة دولار-كراي، فإنها سوف تبرئ فقط ساحة تحرير سياسات التجارة وليس عناصر سياسات إصلاح السوق الحرة الأخرى.

5. انظر:

Nita Rudra, "Are Workers in the Developing World Winners or Losers in the Current Era of Globalization?" *Studies in Comparative International Development*, vol. 40, no. 3 (September 2005): 29–64; Branko Milanovic,

"Can We Discern the Effect of Globalization on Income Distribution? Evidence from Household Surveys," *World Bank Economic Review* vol. 19, no. 1 (2005): 21–44; L. Alan Winters, et al., "Trade Liberalization and Poverty: The Evidence So Far," *Journal of Economic Literature* vol. 42, no. 1 (March 2004): 72–115; for cases, see Daniel Fernandez Kranz, "Why Has Wage Inequality Increased More in the USA than in Europe? An Empirical Investigation of the Demand and Supply of Skill," *Applied Economics* vol. 38, no. 7 (April 2006): 771–788; Anirudh Krishna, et al., "Why Growth is not Enough: Household Poverty Dynamics in Northeast Gujarat, India," *Journal of Development Studies* vol. 41, no. 7 (July 2005): 1163–1192; Vamsi Vakulabharanam, "Growth and Distress in a South Indian Peasant Economy during the Era of Economic Liberalisation," *Journal of Development Studies* vol. 41, no. 6 (June 2005): 971–997; Yoko Kijima, "Why Did Wage Inequality Increase? Evidence from Urban India 1983–99," *Journal of Development Economics* vol. 81, no. 1 (2006): 97–117; Sebastian Galiani and Pablo Sanguinetti, "The Impact of Trade Liberalization on Wage Inequality: Evidence from Argentina," *Journal of Development Economics* vol. 72, no. 2 (2003): 497–513.

6. يقيس مؤشر جيني اللامساواة في توزيع الدخل، وتدل القيمة العالية في هذا المؤشر على قدر أكبر من اللامساواة.

7. انظر:

Frances Stewart, *Horizontal Inequalities: A Neglected Dimension of Development* (WIDER Annual Lecture no. 5. Helsinki: United Nations World Institute for Development Economics Research, 2001); cf. Amy Chua, *World on Fire* (New York, NY: Random House, 2003).

8. انظر:

Monty G. Marshall, "Global Trends in Violent Conflict." In Monty G. Marshall and Ted Robert Gurr (eds), *Peace and Conflict 2005* (College Park, Maryland: Department of Government and Politics, Center for International Development and Conflict Management, 2005).

9. انظر:

Paul Collier and Anke Hoeffler, "Greed and Grievance in Civil War," *Oxford Economic Papers* vol. 56, no. 4 (2004): 563–595.

10. في مراجعة عام 2003 لتقريرها عن التمدن في العالم، حسبت شعبة السكان في الأمم المتحدة أن 3 مليارات من شعوب العالم تعيش في الوقت الراهن في مدن. وإذا افترضنا كثافة سكانية

متوسطة في هذه المدن في حدود 1000 نسمة/ كم[2](وهذا رقم متحفظ في ضوء الكثافات السكانية الأعلى في الكثير من المدن، وخاصة تلك التي في الدول النامية)، فإن هذا يعني أنهم سوف يشغلون فضاء من نحو مليون كم[2]، وهذا أقل بكثير من 1٪ من السطح البري في الكوكب. انظر:

United Nations, *World Urbanization Prospects: The 2003 Revision* (New York, NY: Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2004).

11. انظر:

Nita Rudra, "Globalization and the Decline of the Welfare State in Less-Developed Countries," *International Organization* vol. 56, no. 2 (Spring 2002): 411–445.

12. انظر:

Saskia Sassen, "Cities and Communities in the Global Economy," *American Behavioral Scientist* vol. 39 no. 5 (March 1996): 629–639.

13. *Financial Times* (London), March 17, 2000.

14. لمناقشة كاملة، انظر:

John Rapley, "Convergence: Myths and Realities," *Progress in Development Studies* vol. 1, no. 4 (October 2001): 295–308.

15. انظر:

David Dollar, *Globalization, Poverty and Inequality since 1980* (Washington, DC: World Bank Policy Research Working Paper 3333, June 2004).

16. لأمثلة عن فكر الالتقاء "المشروط"، انظر:

Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin, *Economic Growth* (Cambridge, MA: MIT Press, 1995) and Gregory N. Mankiw, et al., "A Contribution to the Empirics of Economic Growth," *Quarterly Journal of Economics* vol. 107, no. 2 (May 1992): 407–437.

17. للاطلاع على هذه المناقشة، انظر خاتمة:

John Rapley, *Understanding Development*, 3rd Ed. (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2007).

18. تستمد هذه الفقرة مادتها من محادثات مع بيتر هيزر وكريس ويكام في أكسفورد، إنجلترا، حزيران/ يونيو 2007.

19. انظر:
Chris Wickham, *Framing the Early Middle Ages* (Oxford: Oxford University Press, 2005), 88, 210; Peter Heather, *The Fall of the Roman Empire* (New York, NY: Oxford University Pres, 2005).

20. Wickham, *Framing*… chapter 3, op. cit.

21. انظر:
Chris Wickham, "The Other Transition: From the Ancient World to Feudalism," *Past & Present* no. 103 (May 1984), 3–36.

22. انظر الهامش 15.

23. انظر:
Wickham, "The Other Transition …" op. cit.; Fredric Cheyette, "The Origin of European Villages and the First European Expansion," *Journal of Economic History* vol. 37, no. 1 (March 1977): 182–206.

24. Heather, *The Fall of the Roman Empire*, op. cit.

25. انظر:
Georges Duby, *The Chivalrous Society*, translated by Cynthia Postan (Berkeley and Los Angeles, CA: University of California Press, 1977).

26. انظر مثلاً:
Niall Ferguson, *Colossus: The Rise and Fall of the American Empire* (New York, NY: Penguin, 2005).

27. انظر على سبيل المثال:
Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (New York, NY: Random House, 1987).

28. انظر:
Samuel J. Palmisano, "The Globally Integrated Enterprise," *Foreign Affairs* vol. 85, no. 3 (May–June 2003): 127–136.

29. *Globalization and Inequality*, chapter 5, op. cit.

30. انظر:
Rosemary Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon* (London: Zed Books, 1994), 183.

31. انظر:

Ahmed Rashid, "Pakistan: Trouble Ahead, Trouble Behind," *Current History* vol. 95, no. 600 (April 1996): 160.

32. انظر:

Dipankar Gupta, *Nativism in a Metropolis: The Shiv Sena in Bombay* (New Delhi: Manohar, 1982).

33. للمزيد من التفاصيل، انظر: Rapley, *Globalization and Inequality*, op. cit.

34. انظر:

John Rapley, "Jamaica: Negotiating Law and Order with the Dons," *NACLA Report on the Americas* vol. 37, no. 2 (September–October 2003): 25–29.

35. انظر:

Desmond Enrique Arias, "The Dynamics of Criminal Governance: Networks and Social Order in Rio de Janeiro," *Journal of Latin American Studies* vol. 38, no. 2 (May 2006): 293–325.

36. انظر:

Robert I. Rotberg, "Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators," in Robert Rotberg (ed.), *State Failure and State Weakness in a Time of Terror* (Washington, DC: Brookings Institution, 2003).

37. Wickham, "The Other Transition ..." op. cit.

38. انظر خطابه في عام 1918 "Politics as Vocation".

39. انظر مثلاً:

Morris Berman, *Dark Ages America* (New York and London: Norton, 2006) and Jane Jacobs, *Dark Age Ahead* (New York, NY: Random House, 2004).

40. لمثل هذا النوع من المنطق، انظر:

Julian Simon (ed.), *The State of Humanity* (Oxford: Blackwell, 1995).

41. انظر:

Arjun Appadurai, *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996).

الفصل الثامن

1. "Globalization," Wikipedia (http://en.wikipedia.org/wiki/Globalization).

2. Ibid.

3. Ibid.

4. انظر:
Laila Sharaf, "Globalization and Governance in the Arab World," a lecture delivered at the conference on *Globalization: Misery or Chance for Arab Societies?* organized by the French Institute for the Middle East in Amman on 7–8 December 2005.
ظهرت المحاضرة في دورية النشرة (العدد 36، كانون الثاني/ يناير 2006، ص 18–22) التي يصدرها المعهد الملكي للدراسات الدينية، عَمان.

5. Ibid.

6. ميثاق الأمم المتحدة، الفصل 1، المادة 2، المبدأ 1 الذي يشدد على المساواة بين كل الدول الأعضاء.

7. انظر:
Gordon Prather, "Enabling Bush's Wars of Aggression," April 28, 2007 (www.antiwar.com/prather/?articleid=10890).

8. انظر:
Cristovam Buarque, *Gold Curtain: The Shocks of the End of the Twentieth Century and a Dream for the Twenty-First*, translated by Linda Jerome (São Paulo, Brazil: Paz e Terra, 1995), 35.

الفصل التاسع

1. انظر:
Philip H. Gordon, "Recasting the Atlantic Alliance," *Survival* vol. 38, no. 1 (Spring 1996).

2. "The Sources of Soviet Conduct," *Foreign Affairs* vol. 25, no. 4 (July 1947).

3. للاطلاع على مناقشة مفصلة لأصول المصطلح انظر:
(http://en.wikipedia.org/wiki/Islamofascism)
وللاطلاع على مناقشة كروثامر للمصطلح انظر:
Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment Revisted," *The National Interest* no. 70 (Winter 2002/2003).

4. انظر:
Brian Jenkins, "International Terrorism: A New Mode of Conflict," in David Carlton and Carlo Schaerf (eds), *International Terrorism and World Security* (London: Croom Helm, 1975).

5. انظر:
Stephen Sloan, *The Anatomy of Non-Territorial Terrorism: An Analytical Essay*, Clandestine Tactics and Technology Series, Bureau of Operations and Research, Gaithersburg, 1978.

6. انظر:
"Compilation of Usama Bin Ladin Statements 1994–January 2004," Foreign Broadcast Information Service (FBIS) report, GMP20040209000243, February 9, 2004.

7. انظر:
"Red Team U. creates critical thinkers," Associated Press, (http://archives.neohapsis.com/archives/isn/2007-q2/0217.html); also see (http:// www.leavenworth.army.mil).

8. انظر:
Lt. Col. David Kilcullen, "Countering Global Insurgency," *Small Wars Journal* (November 2004) (www.smallwarsjournal.com/documents/ kilcullen1.pdf).

9. Ibid.

10. مناقشة مع المؤلف، بودابست، آذار/ مارس 2005.

11. انظر:
Prospects for Iraq's Stability: A Challenging Road Ahead, US National Intelligence Council (Washington, DC: US Government Printing Office, January 2007).

12. مناقشة مع المؤلف، مركز جورج سي. مارشال، جارميش-بارتنكيرشن، آذار/ مارس 2006.

الفصل العاشر

1. انظر:

Henry DeWolf Smyth, "Atomic Energy for Military Purposes," *The Official Report on the Development of the Atomic Bomb under the Auspices of the United States Government, 1940–1945*; released to the public on August 12, 1945.

2. انظر:

Steve Tulliu and Thomas Schmalberger, "Coming to terms with security: A lexicon for Arms Control, Disarmament and Confidence-Building," the United Nation Institute for Disarmament Research (UNIDIR), UNIDIR/2003/33, 9.

3. انظر:

James A. Russell, "WMD Proliferation, Globalization, and International Security: Whither the Nexus and National Security?" *Strategic Insights* vol. 5, no. 6 (July 2006): 1.

4. انظر:

Peter R. Lavoy and Robin Walker, "Nuclear Weapons Proliferation: 2016" Conference Report, Monterey, California, July 28–29, 2006.

5. انظر:

Jeremy Bernstein, "Where those reactors and centrifuges came from," *New York Times*, March 10, 2007.

6. انظر:

Jonathan L. Katz, "Limiting the Nuclear Club – Iraq, North Korea et al.," *Strategic Review* no. XXII (Winter 1994): 74.

7. انظر:

Michael T. Klare, "US Supremacism and Weapons of Mass Destruction in the 21st Century," the Foreign Policy in Focus Project, Weapons of Mass Destruction Conference (http://www.fpif.org/ presentations/wmd01/klare.html).

8. انظر:

Natasha Bajema, "Weapons of Mass Destruction and the United Nations: Diverse Threats andCollective Responses," International Peace Academy (IPA) Report, June 2004, 4.

9. Ibid., 7.

10. انظر:
Moeed Yusuf, "The Indo-US Nuclear Deal: An Impact Analysis," 56th Pugwash Conference, Cairo, Egypt, November 11–15, 2006.

11. انظر:
The National Security Strategy of the United States of America, The White House, September 2002.

12. انظر أحدث التقارير عن تجارب الصين المضادة للصواريخ:

Phillip C. Saunders and Charles D. Lutes in "China ASAT Test: Motivations and Implications," National Defense University, June 2007; and by Ashley J. Tellis, "Punching the US Military's Soft Ribs: China's Anti-satellite Weapon Test in Strategic Perspective," Carnegie Endowment for International Peace, June 2007.

13. Michael T. Klare, op. cit., 6.

14. انظر:
Francesco Calogero, "The twin risks of nuclear weapons proliferation and nuclear terrorism," the 10th PICC Seminar on International Security, Xiamen, Fujiian Province, China, September 25–28, 2006.

15. انظر:
"Nuclear Terrorism: The Danger of Highly Enriched Uranium (HEU)," *Pugwash Issue Brief* vol. 2, no. 1 (September 2002): 8.

16. انظر:
"Megaton to Megawatts: The US-Russia Highly Enriched Uranium Agreement," Center for Defense Information (CDI); (http://www.cdi.org/ friendlyversion/ printversion.cfm?documentID=2210).

17. انظر: (www.fissilematerials.org/ipfm/site_down/ipfmreport06.pdf).

18. Michael T. Klare, op. cit., 6.

19. انظر:
Henry Porter, "When Will Islam Damn the Chlorine Bombers?" *The Observer* (London), April 22, 2007.

20. انظر:

James Bloom, "Waging war with the dirty bombers," *The Guardian* (London), April 26, 2007.

21. انظر:

Gopal Ratnam, "US Creates Nuclear Forensics Center," *Defense News* vol. 21, no. 41 (October 23, 2006): 1.

22. انظر:

"Israel's Nuclear Weapons" at Federation of American Scientists (http://www.fas.org/nuke/guide/israel/nuke/), October 23, 2002, 3.

23. انظر:

Barry R. Schneider (ed.), *Middle East Security Issues: In the shadow of Weapons of Mass Destruction Proliferation*, USAF Counter-Proliferation Center (AU Press, Dec. 1999), 25.

24. انظر:

"Israel granted access to US DoE nuclear projects," *Jane's Defense Weekly*, March 1, 2000.

25. انظر:

Anthony H. Cordesman, "The Military Balance in the Middle East: an Executive Summary," IGCC Policy Paper 49, March 1999, 88.

26. انظر:

Rahul Bedi, "India dispatches aircraft carrier to the Gulf," *Jane's Defense Weekly*, March 10, 1999.

27. انظر:

Dalia Dassa Kaye and Frederic M. Wehrey, "A Nuclear Iran: The Reactions of Neighbors," *Survival* vol. 49, no. 2 (Summer 2007): 111–128.

28. انظر:

H. H. Gaffney, "Globalization and Nuclear Proliferation," *Strategic Insights* vol. 5, no. 6 (July 2006): 2.

29. انظر:

James A. Russell and Christopher Clary, "Globalization and WMD Proliferation Networks: Challenges to US Security," Conference Report, Naval Postgraduate School, Monterey, California, June 29–July 1, 2005.

30. انظر:

Jeffrey Laurenti, "Contain Iran, Not Bomb it," The Century Foundation, Taking Note, May 2, 2007.

31. انظر:

George Schultz, "A World Free of Nuclear Weapons," *Wall Street Journal*, January 4, 2007, A15.

المراجع

"Brazilian Firm to Buy Sought-After US Meatpacker Swift." *Des Moines Register*, May 30, 2007.

"Bush, Congress Clash Over Ports Sale." *CNN* (www.cnn.com/2006/POLITICS/02/21/ port.security).

"China to overtake US with world's highest CO2 emissions this year – IEA." CNN, November 9, 2007 (http://money.cnn.com/news/news feeds /articles/newstex/AFX-0013-20857754.htm).

"China unseats U.S. as top CO_2 emitter." *Houston Chronicle* 106 (251), June 21, 2007.

"China: US pistachio shipment rejected." *Houston Chronicle* 106 (240), June 10, 2007.

"Islam and International Politics: Examining Huntington's 'Civilizational Clash' Thesis." *Totalitarian Movements & Political Religions*, vol. 2, no. 1, Summer 2001.

"Israel granted access to US DoE nuclear projects." *Jane's Defence Weekly*, March 1, 2000.

"Many Hurt by Watch List, Group Says." *Des Moines Register*, March 28, 2007.

"Nuclear Terrorism: The Danger of Highly Enriched Uranium (HEU)." *Pugwash Issue Brief*, vol. 2, no. 1, September 2002.

"Responses to Huntington." *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 4, 1993.

"The Sources of Soviet Conduct." *Foreign Affairs*, vol.25, no.4, July 1947.

"US Free-Trade Pact With South Korea Would Enhance Partnership." *International Information Programs*, June 13, 2007 (www.usinfo. state.gov).

A. T. Kearney. "Measuring globalization." *Foreign Policy*, May–June 2005.

Adelman, Irma. "Fallacies in Development Theory and Their Implications for Policy." California Agricultural Experiment Station, Giannini Foundation of Agricultural Economics, Department of Agricultural and Resource Economics and Policy, University of California at Berkeley, Working Paper No. 887, May 1999.

Agénor, Pierre-Richard. "Does Globalization Hurt the Poor?" World Bank Development Research Group Working Paper 2922, 2002.

Aguilera, Ruth V., Deborah E. Rupp, Cynthia A. Williams and Jyoti Ganapathi. "Putting the S Back in Corporate Social Responsibility: A Multilevel Theory Of Social Change In Organizations." *Academy of Management Review*, vol. 32, no. 3 (2007).

Aisbett, Emma. "Why are the Critics so Convinced that Globalization is Bad for the Poor?" NBER Globalization and Poverty Conference (September 10–12, 2004).

Anderson, James E., and Eric van Wincoop. "Gravity with *Gravitas*: A Solution to the Border Puzzle." *American Economic Review* 93 (1), March 2003.

Anderson, James E., and Eric van Wincoop. "Trade Costs." *Journal of Economic Literature* 62 (3), September 2004.

Andreas, Peter. *Border Games: policing the U.S.-Mexico Divide* (Ithaca: Cornell University Press, 2000).

Antal, Ariane Berthoin and Andre Sobczak. "Corporate Social Responsibility In France: A Mix Of National Traditions And International Influences." *Business & Society* 46 (1), March, 2007.

Antweiler, Werner, Copeland, Brian R., and Taylor, M. Scott. "Is free trade good for the environment?" *American Economic Review* 91 (4), September 2001.

Appadurai, Arjun. *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996).

Appleyard, Reginald T. (ed.) *International Migration Today, Volume I:Trends and Prospects* (Perth: University of Western Australia for the United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization, 1988).

Arias, Desmond Enrique. "The Dynamics of Criminal Governance: Networks and Social Order in Rio de Janeiro." *Journal of Latin American Studies*, vol. 38, no. 2 (2006).

Arrighi, Giovanni (ed.). *Semiperipheral Development: The Politics of Southern Europe in the Twentieth Century* (Beverly Hills, CA: Sage, 1985).

Associated Press (AP). "Red Team U. creates critical thinkers" (http://archives.neohapsis.com/archives/isn/2007-q2/0217.html).

Associated Press (AP). "Bush Economist: Outsourcing Remark Misunderstood," February 19, 2004 (http//:www.foxnews.com/story/0,2933,111715,00.html), accessed June 8, 2007.

Baier, Scott L., and Jeffrey H. Bergstrand. "*Bonus Vetus* OLS: A Simple Approach for Approximating International Trade-Cost Effects using the Gravity Equation." Working paper, 2007 (b).

Baier, Scott L., and Jeffrey H. Bergstrand. "Do Free Trade Agreements Actually Increase Members' International Trade?" *Journal of International Economics* 71 (1), March 2007(a).

Baier, Scott L., and Jeffrey H. Bergstrand. "Economic Determinants of Free Trade Agreements." *Journal of International Economics* 64 (1), October 2004.

Baier, Scott L., and Jeffrey H. Bergstrand. "The Growth of World Trade: Tariffs, Transport Costs, and Income Similarity." *Journal of International Economics* 53 (1), February 2001.

Baier, Scott L., Jeffrey H. Bergstrand and Erika Vidal. "Free Trade Agreements *In* The Americas: Are the Trade Effects Larger than Anticipated?" *The World Economy* (forthcoming, 2007).

Bajema, Natasha. "Weapons of Mass Destruction and the United Nations: Diverse Threats and Collective Responses." International Peace Academy (IPA) Report, June 2004.

Baldwin, Richard, Pentti Haaparanta and Jaakko Klander (eds). *Expanding Membership of the European Union* (New York, NY: Cambridge University Press, 1995).

Barber, B. *Jihad vs. McWorld: How Globalism and Tribalism are Reshaping the World* (New York, NY: Ballantine Books, 1996).

Barnet, Richard J. and Ronald E. Muller. *Global Reach: The Power of the Multinational Corporation* (New York, NY: Simon and Schuster, 1974).

Barro, Robert J. and Xavier Sala-i-Martin. *Economic Growth* (Cambridge, MA: MIT Press, 1995).

Baumol, William J. "Entrepreneurship in economic theory." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 58 (2), May 1968.

Bedi, Rahul. "India dispatches aircraft carrier to the Gulf." *Jane's Defence Weekly*, March 10, 1999.

Beer, Michael and Nitin Nohria (eds.) *Breaking the Code of Change* (Boston, MA: Harvard Business School Press, 2000).

Bergsten, C. Fred. "Competitive Liberalization and Global Free Trade: A Vision for the Early 21st Century." Working Paper, Washington, DC: Institute for International Economics, 1996.

Berman, Morris. *Dark Ages America* (New York and London: Norton, 2006).

Bernstein, Jeremy. "Where those reactors and centrifuges came from." *New York Times*, March 10, 2007.

Beyer, Peter. "Secularization from the Perspective of Globalization: A Response to Karel Dobbelaere." *Sociology of Religion*, Fall, 1999.

Bhagwati, Jagdish. "Coping with antiglobalization: A trilogy of discontents." *Foreign Affairs* 81 (1), January–February 2002.

Bhagwati, Jagdish. "Why your Job isn't moving to Bangalore." *New York Times*, January 22, 2004.

Bilefsky, Dan. "Latvia Fears New 'Occupation' by Russians but Needs the Labor." *New York Times*, November 16, 2006.

Birdsall, Nancy. *Asymmetric Globalization: Global Markets Require Global Politics* (Washington, DC: Center for Global Development Paper 12, October 2002).

Birger, Jon. "The Great Corn Gold Rush." *Fortune*, April 16, 2007.

Birks, J.S., and A. Sinclair. *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labour Office, 1980).

Blinder, Alan S. "Free trade's great, but offshoring rattles me." *Washington Post*, May 6, 2007.

Blinder, Alan S. "Let's save free trade from its own deficits: It's imperative to turn back the tide of high-paying US jobs moving offshore." *Houston Chronicle* 106 (212), May 13, 2007.

Blinder, Alan S. "Offshoring: The next industrial revolution?" *Foreign Affairs* 85 (2), March–April 2006.

Bloom, James. "Waging war with the dirty bombers." *The Guardian* (London), April 26, 2007.

Borenstein, Seth (Associated Press). "Ethanol may raise ozone levels more than gasoline, study says." *Houston Chronicle* 106 (187), April 18, 2007.

Bourguignon, Francois and Christian Morrison. "Inequality among world citizens, 1820–1992." *American Economic Review* 92 (4), September 2002.

Bowen, Howard R. *Social Responsibilities of the Businessman* (New York, NY: Harper, 1953).

Brakman, Steven and Charles van Marrewijk. "It's A Big World After All." CESifo Working Paper no. 1964, April 2007.

Brown, J.F. *Surge to Freedom: The End of Communist Rule in Eastern Europe* (Durham, NC: Duke University Press, 1991).

Brunwasser, Matthew. "Romania, a Poor Land, Imports Poorer Workers: Replacements for Dwindling Labor Pool." *New York Times*, April 11, 2007.

Buarque, Cristovam. Gold Curtain: The Shocks of the End of the Twentieth Century and a Dream for the Twenty-First, translated by Linda Jerome (São Paulo, Brazil: Paz e Terra, 1995).

Business in the Community. Corporate Responsibility Index, 2005: Executive Summary (www.bitc.org.uk/crindex).

Calavita, Kitty. *Inside the State: The Bracero Program, Immigration and the INS* (New York, NY: Routledge, 1992).

Calogero, Francesco. "The twin risks of nuclear weapons proliferation and nuclear terrorism." 10th PICC Seminar on International Security, Xiamen, Fujiian Province, China, September 25–28, 2006.

Carey, John. "Lighting a Fire Under Global Warming." *Business Week*, April 16, 2007.

Carlton, David and Carlo Schaerf (eds), *International Terrorism and World Security* (London: Croom Helm, 1975).

Carroll, Archie B. "A Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Social Performance." *Academy of Management Review*, 4 (1979).

Castle, S. "Migration to Surge, EU Leaders are Told: Warned of Fallout on Climate Change." *International Herald Tribune*, March 8–9, 2008

Castles, Stephen, and Godula Kosack. *Immigrant Workers and Class Structure in Western Europe* (London: Oxford University Press, 1973).

Castles, Stephen, and Mark J. Miller. *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World* (New York, NY: The Guilford Press, 1993).

Cavanagh, Gerald F. *American Business Values in Transition*, 2nd ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1984).

Center for Defense Information (CDI). "Megaton to Megawatts: The US–Russia Highly Enriched Uranium Agreement." (http://www.cdi.org/friendlyversion/printversion.cfm?documentID=2210).

Cheyette, Fredric. "The Origin of European Villages and the First European Expansion." *Journal of Economic History*, vol. 37, no. 1 (March 1977).

Christmann, Petra and Glen Taylor. "Firm Self-Regulation through International Certifiable Standards: Determinants of Symbolic Versus Substantive Implementation." *Journal of International Business Studies*, 37 (2006).

Chua, Amy. *World on Fire* (New York: Random House, 2003).

Clanton, Brett. "Why Halliburton chose Dubai: growth—But oil-services firm will continue to add Houston jobs, its CEO says." *Houston Chronicle* 106 (205), May 6, 2007.

Clendenning, Alan. "Bush Trip To Brazil To Back Ethanol." *Des Moines Register*, March 5, 2007.

Cohen, Robin (ed.) *The Cambridge Survey of World Migration* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

Cohen, Secretary William and Admiral James Loy. "Fact, not Fear." *Wall Street Journal*, February 28, 2006.

Collier, Paul and Anke Hoeffler. "Greed and Grievance in Civil War." *Oxford Economic Papers*, vol. 56, no. 4 (2004).

Constable, Pamela (Washington Post). "Skilled foreign workers add fuel to immigration debate: Companies say more of them are needed, but critics say they harm US professionals." *Houston Chronicle* 106 (225), May 26, 2007.

Cordesman, Anthony H. "The Military Balance in the Middle East: an Executive Summary." IGCC Policy Paper 49, March 1999.

Cornelius, Wayne A., Philip L. Martin and James F. Hollifield (eds). *Controlling Immigration: A Global Perspective* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1994).

Coy, Peter and Jack Ewing. "Where are All the Workers?" *Business Week*, April 9, 2007.

Crook, Clive. "Bush may be on to something ..." *Financial Times*, June 7, 2007.

Curtin, Philip D. *The Atlantic Slave Trade: A Census* (Madison, WI: University of Wisconsin Press, 1969).

Dasgupta, Susmit, Benoit Laplante, Craig Meisner, David Wheeler and David J. Yan. "The Impact of Sea Level Rise on Developing Countries: A Comparative Analysis." World Bank Policy Research WP No. 4136, 2007 (http://ssrn.com/abstract=962790).

Deardorff, Alan V. "Rich and poor countries in neoclassical trade and growth." *The Economic Journal* 111 (470), April 2001.

Demsey, Judy. "Polish Labor Crunch as Workers Go West." *New York Times*, November 19, 2006.

DeRosa, Dean A. and John P. Gilbert. "Predicting Trade Expansion under FTAs and Multilateral Agreements." Peterson Institute for International Economics Working Paper 05-13, October 2005.

Djankov, Simeon, Caralee McLiesh, Michael U. Klein, World Bank and International Finance Corporation. *Doing Business in 2004: Understanding Regulation*. (London: Oxford University Press and World Bank Publications, October 2003).

Dollar, David and Art Kraay. "Trade, Growth, and Poverty." *Finance and Development*, vol. 38, no. 3 (2001).

Dollar, David. *Globalization, Poverty and Inequality since 1980* (Washington, DC: World Bank Policy Research Working Paper 3333, June 2004).

Duby, Georges. *The Chivalrous Society*, trans. by Cynthia Postan (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1977).

Dvorak, Phred and Leila Abboud. "Difficult upgrade: SAP's plan to globalize hits cultural barriers—Software giant's shift irks German engineers." *Wall Street Journal* CCXLIX (110), May 11, 2007.

Easton, Nina. "After Dubai Ports, US Courts Foreign Investment." *Fortune*, March 5, 2007. (www.money.cnn.com/2007/03/05/magazines/ fortune/pluggedin_eas).

Eaton, Jonathan and Samuel Kortum. "Technology, Geography, and Trade." *Econometrica* 70 (5), September 2002.

Ehrlich, Isaac. "The Mystery of Human Capital as Engine of Growth, or Why the US Became the Economic Superpower in the 20th Century." NBER Working Paper No. W12868, 2007 (http://ssrn.com/abstract=960443).

Engardio, Pete and Michael Arndt. "What Price Reputation?" *Business Week*, July 9 & 16.

Engardio, Pete. "Global Compact, Little Impact." *Business Week*, July 12, 2004.

Engardio, Pete. "Let's Offshore the Lawyers." *Business Week*, September, 18, 2006.

Engardio, Pete. "The Future of Outsourcing." *Business Week*, January 30, 2006.

Environics International. *The Corporate Social Responsibility Index*, July 2001 (www.globescan.com/csrm_research_findings.htm).

Espenshade, Thomas J. and Charles A. Calhoun. "An Analysis of Public Opinion Toward Undocumented Immigration." *Population Research and Policy Review* 12, 1993.

Espenshade, Thomas J. and Katherine Hempstead. "Contemporary American Attitudes Toward U.S. Immigration." *International Migration Review* 30, 1996.

Estevadeordal, Antoni, 2007. "The Rise of Regionalism." Presentation at the conference, *The New Regionalism: Progress, Setbacks, and Challenges*. Washington, DC: Inter-American Development Bank. February 9–10, 2006.

Fallows, J. "Declaring Victory." *Atlantic Monthly*, September 2006.

Faries, Bill (Bloomberg News). "Holders of Argentine debt are going on the offensive: Group intensifies efforts as nation tries to restructure Paris Club loans." *Houston Chronicle* 106 (181), April 12, 2007.

Federation of American Scientists. "Israel's Nuclear Weapons" (http://www.fas.org/nuke/guide/israel/nuke/), October 23, 2002.

Ferenczi, Imre. *International Migrations, Volume I: Statistics* (New York, NY: National Bureau of Economic Research, 1929).

Ferguson, Niall. *Colossus: The Rise and Fall of the American Empire* (New York: Penguin, 2005).

Financial Times (London), March 17, 2000.

Financial Times Stock Exchange (FTSE). *Semi Annual Review of the FTSE4GOOD Indices*, March 2007 (www.ftse.com/Indices/FTSE4GOOD _Index_Series/Downloads/FTSE4GOOD _March_2007_Review.pdf).

Findlay, Ronald. "Comparative advantage." *The New Palgrave: A Dictionary of Economics*, vol. 1, 1987.

Fisher, Anne. "America's Most Admired Companies." *Fortune*, March 19, 2007.

Foreign Broadcast Information Service (FBIS). "Compilation of Usama Bin Ladin Statements 1994–January 2004." FBIS report, GMP 20040209000243, February 9, 2004.

Frank, Andre. G. and Barry K. Gills (eds). *The World System: Five Hundred Years or Five Thousand?* (New York, NY: Routledge. 1993).

Frey, Bruno S., Werner W. Pommerehne, Friedrich Schneider and Guy Gilbert. "Consensus and dissension among economists: An empirical inquiry." *American Economic Review* 74 (4), December 1984.

Friedman, Milton. *Capitalism and Freedom* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1962).

Friedman, Thomas. "Phone lines provide Kenya with new economic lifeline." *Houston Chronicle* 106 (173), April 4, 2007.

Friedman, Thomas. *The World Is Flat: A Brief History of the 21st Century* (New York, NY: Farrar, Straus, and Giroux, 2005).

Gaffney, H.H. "Globalization and Nuclear Proliferation." *Strategic Insights*, vol. 5, Issue 6 (July 2006).

Galiani, Sebastian and Pablo Sanguinetti. "The Impact of Trade Liberalization on Wage Inequality: Evidence from Argentina." *Journal of Development Economics* no. 72 (2003).

Gamory, Ralph E. and William J. Baumol. *Global Trade and Conflicting National Interest* (Cambridge, MA: MIT Press, 2000).

Garrett, Geoffrey. "Globalization's missing middle." *Foreign Affairs* 83 (6), November–December 2004.

Ghosh, Sucharita and Steven Yamarik. "Are Regional Trading Arrangements Trade Creating? An Application of Extreme Bounds Analysis." *Journal of International Economics*, vol. 63 (2), July 2004.

Giddens, Anthony. *Runaway World* (New York, NY: Routledge, 2001).

Gilpin, Robert. *The Challenge of Global Capitalism* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

Gordon, Philip H. "Recasting the Atlantic Alliance." *Survival*, vol. 38, no. 1, Spring 1996.

Graham, Carol. "Stemming the Backlash Against Globalization." Brookings Policy Brief No. 78, 2001.

Gupta, Dipankar. *Nativism in a Metropolis: The Shiv Sena in Bombay* (New Delhi: Manohar, 1982).

Harrop, Froma. "The working class is not stupid about immigration: Froma Harrop criticizes the motives behind a union's proposal to expand the supply of low-cost labor pouring into the United States." *Houston Chronicle* 106 (221), May 22, 2007.

Hatton, Timothy J., and Jeffrey G. Williamson. *The Age of Mass Migration: Causes and Impact* (New York, NY: Oxford University Press, 1998).

Hayek, Friedrich. "The use of knowledge in society." *American Economic Review* 35 (4), September 1945.

Haynes, Jeffrey. "Religion and International Relations after 9/11." *Democratization*, vol. 12, no. 3, June 2005.

Heather, Peter. *The Fall of the Roman Empire* (New York: Oxford University Press, 2005).

Heft, Miguel. "Google's Chief Gets $1 in Pay; His Security Costs $532,755." *New York Times*, April 5, 2007.

Held, Joseph (ed.). *The Columbia History of Eastern Europe in the Twentieth Century* (Columbia University Press, 1992).

Helpman, Elhanan and Paul Krugman. *Market Structure and Foreign Trade* (Cambridge, MA: MIT Press, 1985).

Hollifield, James F. "Migration and International Relations: Cooperation and Control in the European Community." *International Migration Review* 26, 1992.

Huntington, Samuel P. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York, NY: Simon & Schuster, 1996).

International Institute for Sustainable Development (IISD). "Corporate Social Responsibility (CSR)." *Business and Sustainable Development: A Global Guide.* (www.bsdglobal.com/issues/sr_sr.asp)

Irwin, Douglas A. "'Outsourcing' is Good for America." *New York Times*, January 28, 2004.

Irwin, Douglas A. *Against the Tide: An Intellectual History of Free Trade* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996).

Jacobs, Jane. *Dark Age Ahead* (New York: Random House, 2004).

Jacobs, Jennifer. "Plan Would Wean Iowa Off Foreign Oil By 2025." *Des Moines Register*, March 7, 2007 (www.desmoinesregister.com).

Jarausch, Konrad H. *The Rush to German Unity* (Oxford: Oxford University Press, 1994).

Javers, Eamon. "The Divided States of America." *Business Week*, April 16, 2007. Johnson, George E. and Frank P. Stafford. "International competition and real wages." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 82 (2), May 1993.

Johnson, Harry G. *Aspects of the Theory of Tariffs* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971).

Johnson, Jo. "Worlds collide in India over global warming." *Financial Times*, June 7, 2007.

Johnston, David C. (*New York Times*). "Americans' average income falls again: 2005 is fifth consecutive year of decline," *Houston Chronicle* 106 (312), August 21, 2007.

Johnston, David C. (*New York Times*). "US income gap growing wider: The rich are getting richer while the poor have lost some ground, recent tax data show." *Houston Chronicle* 106 (167), March 29, 2007.

Jones, Ronald W. "Globalization and the distribution of income: The economic arguments." *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 100 (19), September 2003.

Katz, Jonathan L. "Limiting the Nuclear Club – Iraq, North Korea et al." *Strategic Review*, XXII (Winter 1994).

Kaye, Dalia Dassa and Frederic M. Wehrey. "A Nuclear Iran: The Reactions of Neighbors." *Survival*, vol. 49, no.2, Summer 2007.

Kelleher, Elizabeth. "Congress Moves to Change Foreign Investment Review Process." *International Information Programs*, July 27, 2006 (www.usinfo.state.gov).

Kemp, Murray C. and Paul Pezanis-Christou. "Pareto's compensation principle." *Social Choice and Welfare* 16 (3), May 1999.

Kennedy, Paul. *The Rise and Fall of the Great Powers* (New York: Random House, 1987).

Kettner, James. *The Development of the Concept of American Citizenship, 1608–1870* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1978).

Keynes, John Maynard. *A Tract on Monetary Reform* (London: Macmillan, 1923).

Kijima, Yoko. "Why Did Wage Inequality Increase? Evidence from Urban India 1983–99." *Journal of Development Economics*, no. 81 (2006).

Kilcullen, Lt. Col. David. "Countering Global Insurgency." *Small Wars Journal*, November 2004 (www.smallwarsjournal.com/documents/ kilcullen.pdf).

Kinder, Lydenburg, Domini & Co. *KLD Database*. (Boston, MA: Social Investment Fund, KLD & Co., 1992–present).

Klare, Michael T. "US Supremacism and Weapons of Mass Destruction in the 21st Century." Foreign Policy in Focus Project, Weapons of Mass Destruction Conference (http://www.fpif.org/presentations/wmd01/klare.html).

Klare, Michael T. *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict* (New York, NY: Metropolitan Books, Henry Holt & Co., 2001).

Krane, Jim. "Halliburton's relocated CEO outlines major shift in focus: A big focus." *Houston* Chronicle 106 (222), May 23, 2007.

Krane, Ronald E. (ed.). *International Labor Migration in Europe* (New York, NY: Praeger, 1979).

Kranz, Daniel Fernandez. "Why Has Wage Inequality Increased More in the USA than in Europe? An Empirical Investigation of the Demand and Supply of Skill." *Applied Economics*, vol. 38 (2006).

Krishna, Anirudh, et al. "Why Growth is not Enough: Household Poverty Dynamics in Northeast Gujarat, India." *Journal of Development Studies*, vol. 41, no. 7 (2005).

Krugman, Paul. "Trade has problems, but answer isn't shutting it down," *Houston Chronicle* 107 (83), January 4, 2007.

Krugman, Paul. "What's good for corporations is good for executives." *Houston Chronicle* 106 (206), June 7, 2007.

Landler, Mark and Judy Dempsey (New York Times). "US hulls global plan to halve emissions: But the G8 deal does not commit nation to specific greenhouse gas cuts by 2050." *Houston Chronicle* 106 (238), June 8, 2007.

Lasswell, Harold D. *Politics: Who Gets What, When, How—With Postscript* (New York, NY: Meridian Books, 1958).

Laurenti, Jeffrey. "Contain Iran, Not Bomb it." The Century Foundation, Taking Note, May 2, 2007.

Lavoy, Peter R. and Robin Walker. "Nuclear Weapons Proliferation: 2016." Conference Report, Monterey, California, July 28–29, 2006.

Lawrence, Anne T. "Stakeholder Management: Shell Oil in Nigeria." *Case Research Journal*, Fall / Winter, 1997.

Lawrence, Robert. *A US-Middle East Trade Agreement: A Circle of Opportunity* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics).

Lawrence, Robert. *Regionalism, Multilateralism, and Deeper Integration* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1996).

Letter to the Editor. *Louisville, Kentucky, Courier-Journal*, April 28, 2007.

Levitt, Theodore. "The Dangers of Social Responsibility." *Harvard Business Review*, September–October, 1958.

Malthus, Thomas. *An Essay on the Principle of Population* (London: Printed for J. Johnson in St. Paul's Church-Yard, 1798).

Mankiw, Gregory N. et al. "A Contribution to the Empirics of Economic Growth." *Quarterly Journal of Economics* no. 107 (1992).

Mann, James. "A brand new model—made in China: Country proves it doesn't need democracy or free market to succeed." *Houston Chronicle* 106 (226), May 27, 2007.

Margonelli, Lisa. "All pumped up: Five myths that fuel $3 gas stories—Fill-up prices are high for many reasons but these." *Houston Chronicle* 106 (240), June 10, 2007.

Marshall, Monty G. and Ted Robert Gurr (eds). *Peace and Conflict 2005* (College Park, Maryland: Department of Government and Politics, Center for International Development and Conflict Management, 2005).

Martin, Philip L., and Mark J. Miller. "Guestworkers: Lessons from Western Europe." *Industrial and Labor Relations Review* 33, 1980.

Massey, Douglas S. "International Migration and Economic Development in Comparative Perspective." *Population and Development Review* 14, 1988.

Massey, Douglas S. "Social Structure, Household Strategies, and the Cumulative Causation of Migration." *Population Index* 56, 1990.

Massey, Douglas S., Joaquin Arango, Ali Kouaouci, Adela Pelligrino and J. Edward Taylor. *Worlds in Motion: Understanding International Migration at the End of the Millennium* (Oxford: Oxford University Press, 1998).

Massey, Douglas S., Joaquin Arango, Graeme Hugo, Ali Kouaouci, Adela Pellegrino and J. Edward Taylor. "Theories of International Migration: A Review and Appraisal." *Population and Development Review* 19, 1993.

Mazur, Laurie Ann. "International migration 1965-96: An Overview." *Population and Development Review* 24, 1998.

Mazur, Laurie Ann (ed.) *Beyond the Numbers: A Reader on Population, Consumption, and the Environment* (Washington, DC: Island Press, 1994).

McCarl, Bruce A. and Uwe A. Schneider. "U.S. agriculture's role in a greenhouse gas emission mitigation world: An economic perspective." *Review of Agricultural Economics* 22 (1), Spring 2000.

Meadows, Donella H., Dennis L. Meadows, Jørgen Randers and William W. Behrens. *The Limits to Growth: A Report for The Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* (New York, NY: Universe Books, 1972).

Meadows, Donella H., Jørgen Randers, and Dennis Meadows. *Limits to Growth: The 30-Year Update* (White River Junction, VT: Chelsea Green Publishing Co., 2004).

Messina, Anthony M. and Gallya Lahava (eds). *The Migration Reader* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2003).

Meyers, Eytan. *The political economy of international migration policy: A comparative and quantitative study*. Ph.D. Dissertation, Department of Political Science, University of Chicago, 1995.

Milanovic, Branko. "Can We Discern the Effect of Globalization on Income Distribution? Evidence from Household Surveys." *World bank Economic Review*, vol. 19, no. 1 (2005).

Milanovic, Branko. "The two faces of globalization: Against globalization as we know it." *World Development* 4 (4), 2003.

Mill, John Stuart. *Principles of Political Economy* (London: Longmans, Green, 1848, 1909).

Mitchell, Ronald K., Bradley R. Agle and Donna J. Wood. "Toward A Theory of Stakeholder Identification and Salience: Defining The Principle Of What Really Counts." *Academy of Management Review*, 22 (1997).

Mittelstadt, Michelle. "Deadlock in the Senate: Immigration bill fails crucial vote—This summer could be last chance for Bush's top domestic initiative." *Houston Chronicle* 106 (238), June 8, 2007.

Miyoshi, Masao. *The Cultures of Globalization* (Durham: Duke University Press, 1998).

Momsen, Janet Henshall (ed.). *Gender, Migration and Domestic Service* (London: Routledge, 1999).

Murphy, Cullen. *Are We Rome?* (Boston and New York: Houghton Mifflin, 2007).

O'Byrne, Shannon Kathleen. "Economic justice and global trade: An analysis of the libertarian foundations of the free trade paradigm." *American Journal of Economics and Sociology* 55 (1), January, 1996.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). "China could become world's largest exporter by 2010," September 16, 2005 (www.oecd.org/document/15/0,3343,en_2649_34571_35363023_1_1_1_1,00.html).

Ortiz, Renato. "Notes on Religion and Globalization." *Nepantla: Views from South*, 4.3 (2003).

Otis, John. "Venezuelan chief leads drive to expanded socialism." *Houston Chronicle* 106 (225), May 25, 2007.

Palmisano, Samuel J. "The Globally Integrated Enterprise." *Foreign Affairs*, vol. 85, no. 3 (May–June 2003).

Pappé, Ilan. *Modern Middle East* (New York, NY: Routledge, 2005).

Peridy, Nicolas. "Trade Prospects of the New EU Neighborhood Policy." *Global Economy Journal*, vol. 5, no. 1, 2005.

Perkins, Jerry. "Farm Chief wants Ban on Foreign Ownership." *Des Moines Register*, February 24, 2006.

Petroski, William. "A Road Of Apprehension Swerves Superhighway Idea." *Des Moines Register*, September 24, 2006.

Porter, Henry. "When Will Islam Damn the Chlorine Bombers?" *The Observer* (London), April 22, 2007.

Porter, Michael E. *The Competitive Advantage of Nations* (New York, NY: Free Press, 1990).

Prabhu, Joseph. "Globalization and the Emerging World Order." *ReVision*, 22 (2), 1999.

Prahalad, C. K. *The Fortune at the Bottom of the Pyramid: Eradicating Poverty Through Profits* (Upper Saddle River, NJ: Wharton School Publishing, 2005).

Prather, Gordon. "Enabling Bush's Wars of Aggression," April 28, 2007 (www.antiwar.com/prather/?articleid=10890).

Preeg, Ernest H. *From Here to Free Trade* (Chicago, IL: The University of Chicago Press, 1998).

Preston, Lee E. and Duane Windsor. *The Rules of the Game in the Global Economy: Policy Regimes for International Business* (Dordrecht, The Netherlands: Kluwer Academic Publishers, 2nd ed., 1997).

PricewaterhouseCoopers. *Fifth Annual Global CEO Survey, 2002* (www.pwc.com/gx/eng/eng/pubs/ceosurvey/2007/5th_ceo_survey.pdf).

PricewaterhouseCoopers. *Tenth Annual Global CEO Survey, 2007* (www.pwc.com/extweb/home.nsf/docid/2AE969AC42DD721A8525725E007D7CF).

PricewaterhouseCoopers. *The Last Ten Years: A Review, 2007* (www.pwc.com/extweb/insights.nsf/docid/9FB653B2B4C3A5778525726 D00645353).

PricewaterhouseCoopers. *Trickier Than it Looks* (http://www.pwc.com/extweb/service.nsf/docid/E2BD269E623824C).

Prospects for Iraq's Stability: A Challenging Road Ahead. US National Intelligence Council (Washington, DC: US Government Printing Office, January 2007).

Rabinowitz, Gavin (Associated Press). "Mangoes from India, motorcycles from US." *Houston Chronicle* 106 (183), April 14, 2007.

Raghavan, Sudarsan. "War in Iraq Propelling a Massive Migration: Wave Creates Tension Across the Middle East." *Washington Post*, February 4, 2007: A01.

Rapley, John. "Convergence: Myths and Realities." *Progress in Development Studies*, vol. 1, no. 4 (October 2001).

Rapley, John. "Jamaica: Negotiating Law and Order with the Dons." *NACLA Report on the Americas*, vol. 37, no. 2 (September–October 2003).

Rapley, John. "The New Middle Ages." *Foreign Affairs*, May–June 2006.

Rapley, John. *Globalization and Inequality* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004).

Rapley, John. *Understanding Development*, 3rd ed. (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2007).

Rashid, Ahmed. "Pakistan: Trouble Ahead, Trouble Behind." *Current History*, vol. 95, no. 600 (April 1996).

Ratnam, Gopal. "US Creates Nuclear Forensics Center." *Defense News*, vol. 21, no. 41, October 23, 2006.

Ravallion, Martin. "The Debate on Globalization, Poverty and Inequality: Why Measurement Matters." World Bank Development Research Group Working Paper 3038, 2003.

Reder, Alan. *75 Best Business Practices for Socially Responsible Companies*. (New York, NY: G.P. Putnam's Sons, 1995).

Ricardo, David. *The Principles of Political Economy and Taxation*, 3rd ed. (London: John Murray, 1821).

Robertson, Roland. *Globalization: Social Theory and Global Culture* (London: Sage Press, 1992).

Rodriguez, Francisco and Dani Rodrik. "Trade policy and economic growth: A skeptic's guide to the cross-national evidence." *NBER Macroeconomics Annual* 15, 2000.

Rogers, Rosmarie (ed.) *Guests Come to Stay: The effects of European Labor Migration on Sending and Receiving Countries* (Boulder, CO: Westview Press, 1985).

Rollings-Magnusson, Sandra and Robert C. Magnusson. "The Kyoto Protocol: Implications of a flawed but important environmental policy." *Canadian Public Policy / Analyse de Politiques* 26 (3), September, 2000.

Rose, Andrew. "Do We Really Know that the WTO Increases Trade?" *American Economic Review* vol. 94 (1), March 2004.

Rotberg, Robert I. (ed.) *State Failure and State Weakness in a Time of Terror* (Washington, DC: Brookings Institution, 2003).

Rubin, Paul H. "Folk economics." *Southern Economic Journal* 70 (1), July 2003.

Rudra, Nita. "Are Workers in the Developing World Winners or Losers in the Current Era of Globalization?" *Studies in Comparative International Development*, vol. 40, no. 3 (2005).

Rudra, Nita. "Globalization and the Decline of the Welfare State in Less-Developed Countries." *International Organization*, vol. 56, no. 2 (Spring 2002).

Russell, James A. "WMD Proliferation, Globalization, and International Security: Whither the Nexus and National Security?" *Strategic Insights*, vol. 5, issue 6, July 2006.

Russell, James A. and Christopher Clary. "Globalization and WMD Proliferation Networks: Challenges to US Security." Conference Report, Naval Postgraduate School, Monterey, California, June 29–July 1, 2005.

Sacks, Jonathan. *The Dignity of Difference: How to Avoid the Clash of Civilizations* (London: Continuum Publishing Group, 2002).

SAM Indexes Gmbh. *Dow Jones Sustainability Indexes*, September 30, 2006 (www.sustainability-index.com/06_htmle/indexes/overview/html).

Samuelson, Paul A. (ed.) *International Economic Relations: Proceedings of the Third Congress of the International Economic Association* (London: Macmillan, 1969).

Samuelson, Paul A. "Where Ricardo and Mill rebut and confirm arguments of mainstream economists supporting globalization." *The Journal of Economic Perspectives* 18 (3), Summer 2004.

Sassen, Saskia. "Cities and Communities in the Global Economy." *American Behavioral Scientist*, no. 39 (1996).

Sayigh, Rosemary. Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon (London: Zed Books, 1994).

Schaeffer, Robert K. Power to the People: Democratization Around the World (Boulder, CO: Westview Press, 1997).

Schaeffer, Robert K. Understanding Globalization: The Social Consequences of Political, Economic and Environmental Change, 3rd ed. (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2005).

Schaeffer, Robert K. Warpaths: The Politics of Partition (New York, NY: Hill and Wang, 1990).

Schelling, Thomas C. "What makes greenhouse sense?" *Foreign Affairs* 81 (3), May–June 2002.

Schmidt, C. "The ISO Global Social Responsibility Standard, 2005–2008." *ECOLOGIA* (www.ecologia.org/isosr).

Schneider, Barry R. (ed.) *Middle East Security Issues: In the shadow of Weapons of Mass Destruction Proliferation.* USAF Counter-Proliferation Center (AU Press, December 1999).

Scholte, Jan Aart. *Globalization: A Critical Introduction* (New York, NY: Palgrave, 2005).

Schultz, George. "A World Free of Nuclear Weapons." *Wall Street Journal*, January 4, 2007.

Schumpeter, Joseph A. *Capitalism, Socialism and Democracy* (New York, NY: Harper, 1942, 1947, 1950, 1975).

Schumpeter, Joseph A. *The Theory of Economic Development* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1934).

Selvin, Molly (*Los Angeles Times*). "Men in their 30s making less than dads did: Generation gap raises doubts about American dream." *Houston Chronicle* 106 (225), May 26, 2007.

Sen, Amartya. "Globalization: Past and Present." Lecture 1, Ishizaka Lectures, 2002 (http://www.ksg.harvard.edu/gei/Text/Sen-Pubs/Sen_Globalization_past_present.pdf).

Servan-Schreiber, J.J. *The American Challenge* (New York, NY: Avon Books, 1967).

Sharaf, Laila. "Globalization and Governance in the Arab World." *Al Nashra* no. 36 (Amman: Royal Institute for Inter-Faith Studies, January 2006).

Siklos, Richard. "Discovery To Start Channel Focusing On Green Movement." *New York Times*, April 5, 2007.

Simon, Julian (ed.) *The State of Humanity* (Oxford: Blackwell, 1995).

Sloan, Stephen. *The Anatomy of Non-Territorial Terrorism: An Analytical Essay.* Clandestine Tactics and Technology Series, Bureau of Operations and Research, Gaithersburg, 1978.

Slocum, J. "International Migration Trends." Presentation at the Chicago Matters Event, Chicago, November 29, 2006.

Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (London: Printed for W. Strahan and T. Cadell, 1766).

Smith, Geri. "Factories Go South. So Does Pay." Business Week, April 9, 2007.

Smyth, Henry DeWolf. "Atomic Energy for Military Purposes." Official Report on the Development of the Atomic Bomb under the Auspices of the United States Government, 1940–1945, August 12, 1945.

Sonnenfeld, Jeff. "The Real Scandal at BP." *Business Week*, May 14, 2007.

Steger, Manfred B. *Globalization: A very Short Introduction* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

Stewart, Frances. *Horizontal Inequalities: A Neglected Dimension of Development.* WIDER Annual Lecture no. 5. (Helsinki: United Nations World Institute for Development Economics Research, 2001).

Stromberg, Sarah. "Decorah Joins Fight Against Global Warning." *Cedar Falls-Waterloo Courier*, April 6, 2007.

Sutcliffe, Bob. "World inequality and globalization." *Oxford Review of Economic Policy* 20 (1), 2004.

Tagliabue, John. "The Gauls at Home in Erin: Opportunity Knocks in Ireland, and the French Answer." *New York Times*, June 2, 2006.

The National Security Strategy of the United States of America. The White House, September 2002.

Therborn, Göran. "Globalizations: Dimensions, Historical Waves, Regional Effects, Normative Governance." *International Sociology*, 15(2), 2000.

Tomlinson, John. *Globalization and Culture* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1999).

Torrens, Robert. *Essay on the External Corn Trade* (London: J. Hatchard, 1815).

Tulliu, Steve and Thomas Schmalberger. "Coming to terms with security: A lexicon for Arms Control, Disarmament and Confidence-Building." United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR), UNIDIR/2003/33.

United Nations (UN). *Charter of the United Nations*, 1945

United Nations (UN). "International Migration 2006" (http://www.un.org/esa/population/publications/2006Migration_Chart/2006IttMig_chart.htm.

United Nations (UN). "International Migration 2002" (United Nations: St/ESA/Ser.A/219, 2003).

United Nations (UN). "What is the Global Compact?" (www.unglobal compact.org/AboutTheGC/ html).

United Nations (UN). *World Urbanization Prospects: The 2003 Revision* (New York, NY: Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2004).

Vakulabharanam, Vamsi. "Growth and Distress in a South Indian Peasant Economy during the Era of Economic Liberalization." *Journal of Development Studies*, vol. 41, no. 6 (2005).

Van Der Bly, Martha. "Globalization: A Triumph of Ambiguity." *Current Sociology*, 53, 2005.

Wan, G. "WIDER Seminar on International Migration and Development: Patterns, Problems and Policies." Address at UN Headquarters, New York, September 12, 2006.

Wardell, Jane (Associated Press). "Loss of sauce production puts Britons in a big snit." *Houston Chronicle* 106 (156), March 18, 2007.

Welch, David. "Why Hybrids Are Such A Hard Sell." *Business Week*, March 19, 2007.

Welch, David. "Why Toyota is Afraid of Being Number One." *Business Week*, March 5, 2007.

Wickham, Chris. "The Other Transition: From the Ancient World to Feudalism." *Past & Present* no. 103 (May 1984).

Wickham, Chris. *Framing the Earl Middle Ages* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

Wikipedia. "Globalization." (http://en.wikipedia.org/wiki/Globalization).

Will, George F. "Importing underclass that will bankrupt the country: George F. Will says proposed immigration reforms ensure the growth of a permanent poverty class and guarantee huge entitlement costs." *Houston Chronicle* 106 (223), May 24, 2007.

Windsor, Duane and Kathleen A. Getz. "Regional market integration and the development of global norms for enterprise conduct: The case of international bribery." *Business & Society* 38 (4), December 1999.

Windsor, Duane. "Toward A Global Theory of Cross-Border and Multilevel Corporate Political Theory." *Business & Society*, 46:2 (June 2007).

Winters, L. Alan, Neil McCulloch and Andrew McKay. "Trade liberalization and poverty: The evidence so far." *Journal of Economic Literature* 42 (1), March 2004.

Wokutch, Richard. "Corporate Social Responsibility Japanese Style." *Academy of Management Executive*, 4:2 (1990).

Wolf, Martin. *Why Globalization Works* (New Haven, CT: Yale University Press, 2004).

Wood, Donna J. "Corporate Social Performance Revisited." *Academy of Management Review*, 16 (1991).

World Council of Churches (WCC). *Together on the Way*. 50th Anniversary Meeting report, 1998 (www.wcc-coe.org/wcc/assembly/ or-01.html).

Yom, Sean L. "Islam and Globalization: Secularism, Religion, and Radicalism." *International Politics and Society* vol. 4, 2002.

Yusuf, Moeed. "The Indo-US Nuclear Deal: An Impact Analysis." 56th Pugwash Conference, Cairo, November 11–15, 2006.

Zagar, Mitja, Boris Jesih and Romana Bester (eds). *The Constitutional and Political Regulation of Ethnic Relations and Conflicts* (Ljubljana: Institute for Ethnic Studies, 1999).

Zarembo, Alan and Thomas H. Maugh (*Los Angeles Times*). "Warming report paints a grim picture: Scientists say the poor likely will be the hardest hit, as water and food will become scarce." *Houston Chronicle* 106 (176), April 7, 2007.

Zuckerman, Mortimer B. "Uneasy in the middle." *U.S. News & World Report* 142 (21), June 11, 2007.

العولمة في القرن الحادي والعشرين
ما مدى ترابطية العالم؟

تعد العولمة عملية مستمرة وسريعة الانتشار، وهي عملية تعيد تعريف الديناميات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المعاصرة. فقد أدى تزايد الترابط بين الأمم من خلال اتساع الروابط السياسية، وتعاظم التكامل الاقتصادي والثقافي، وتنامي الثروة العالمية إلى المزيد من التفاعل بين مختلف الدول في جميع أنحاء العالم.

ويُنظر إلى العولمة عموماً على أنها عملية نافعة، وإن كانت هناك بعض الأوساط التي تعتبرها تهديداً للسيادة الوطنية والثقافة المحلية. وبرغم أن العولمة قد نشأت بفضل تزايد الاستقرار والأمن في العالم، فإن العوامل التي أسهمت في نشوئها تساعد أيضاً على زعزعة الاستقرار في العالم. فمن دون التكامل العالمي كانت المجموعات الإرهابية - على سبيل المثال - ستجد صعوبة أكبر بكثير في التواصل والسفر وتحويل الأموال والمواد في الخفاء. كما أن العولمة أسهمت في تسهيل التجارة الدولية غير المشروعة، سواء كان ذلك في المواد أو البشر أو الأموال.

وإسهاماً في الجدل المتزايد بشأن تأثير العولمة في التنمية العالمية، استضاف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية مؤتمراً متخصصاً بعنوان «العولمة في القرن الحادي والعشرين: ما مدى ترابطية العالم؟» في أبوظبي في الفترة 23 - 25 نيسان/ إبريل 2007، حيث دعا الخبراء الذين شاركوا في المؤتمر إلى تقاسم آرائهم بشأن العولمة، وتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل؛ بما يتيح التعرف - على أوسع نطاق - على وجهات النظر بشأنها. وقد كان المتحدثون في المؤتمر من متنوعة؛ فمنهم الأكاديميون، ومنهم المهنيون، ومنهم القائمون على صنع القرار، وهم يم واسعاً من الآراء ويتمتعون بمستوى راقٍ من الخبرة.

ويجمع هذا الكتاب بين دفتيه آراء هؤلاء الخبراء، التي تندرج ضمن الموضوعا العولمة وأسسها ومظاهرها الاقتصادية، والهجرة وحرية التنقل، والانعكاسات الاجتماعي والسياسة في نظام دولي معولم، والتهديدات الأمنية الجديدة الناشئة من العولمة، والمسؤوليا المتنامية على المستويين الوطني والتجاري.


ISBN 978-9948-14-174-7